بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

كتاب

أسرار العربية لابن الأنباري

مصادره اللغوية و النحوية

إعداد الطالبة :

حنـــــان مروح عبد الخالق سباعنة

إشراف الأستاذ الدكتور

أحمـــــــد حـــــامد

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصـــــول علـــى درجـــة الماجستير في اللغة العربية بكلية الدراسات العليا في جامعـــة النجـــاح الوطنية .

نابلس — فلسطين

1423هـــ — 2002م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب
أسرار العربية لابن الأنباري
مصادره اللغوية والنحوية

إعداد
حنان مروح عبد الخالق سباعنه

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2002/5/15م وأجيزت

أعضاء لجنة المناقشه

		التوقيع
الأستاذ الدكتور أحمد حامد	مشرفا	
الأستاذ الدكتور زهير إبراهيم	ممتحنا خارجيا	
الأستاذ الدكتور وائل أبو صالح	عضوا	

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بسم الله الرحمن الرحيم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ألإهـــداء

إلى من مــدّ لي يـــد العون فجعل طريقي ميسرة

أقدم ثمرة جهدي.

مع خالص الوفاء والتقدير

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشكر و التقدير

أحمده تعالى و أشكره على جزيل نعمه و وافر عطائه ، و قد وفقني و هداني و أعانني على إتمام هذه الدراسة و جعل طريقها ميسرة .

يسرني أن أتوجه بشكري و تقديري و احترامي إلى الدكتور أحمد حامد الذي أشرف على هذه الأطروحة و تعهدها برعايته و حرصه و عظيم اهتمامه،إذ كان لتوجيهاته القيمة و أفكاره النيّرة أكبر الأثر في إثراء هذه الدراسة و إخراجها إلى حيّز الوجود .

كما أشكر الدكتور زهير إبراهيم (الممتحن الخارجي) على موافقته على مناقشة هذه الأطروحة و ما أبداه من آراءٍ قيمة و توجيهات سديدة كان لها أثرها في إغناء هذه الدراسة و زيادة دقتها و إخراجها بشكلها النهائي .

كما أتوجه بالشكر و التقدير إلى الدكتور وائل أبو صالح الذي لم يأل جهداً في تقديم نصائحه و إرشاداته .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر و التقدير و خالص المودّة إلى من ساعدني في أعمال البحث و التدقيق و المراجعة و الطباعة لما في ذلك من توفير الوقت و الجهد .

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس المحتويات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملخص

لقد حظيت كتب النحو القديمة باهتمام الدارسين بشكل كبير إذ تناولوها بالشرح والتعليق والتحقيق ولكن بدرجات متفاوتة تقررها قيمة النحوي ودوره في تقعيد القواعد واستنباط الأحكام . أما البحث في مصادر تلك المصنفات اللغوية والنحوية فأمر قليل ،رغم الحاجة الماسة إلى الوقوف على تلك المصادر وموقف مشاهير النحاة منها .

لذا فهذا ضرب من درس نحوي نظري نغني فيه بفحص الأصول والمستندات التي احتكم إليها ابن الأنباري في تأليفه " أسرار العربية " ، وبالمصادر والأصول البصرية والكوفية التي استقى منها مادته النحوية ، وفحص الدلائل التي اعتمدها في تصحيح ما رآه فاسداً من الآراء إضافة إلى علاقة كتاب " أسرار العربية " بكتاب " الإنصاف " وذلك برمته يبرز شخصية ابن الأنباري في " أسرار العربية " من حيث الترتيب أو التبويب أو حسن التعليل ، وجودة الترجيح عند الاختلاف .

أما أسباب اختيار موضوع الدراسة فهي : -

1 - إن مؤلفات ابن الأنباري وخصوصاً " أسرار العربية " يعد مصدراً تلتقي فيه مختلف الآراء والأفكار اللغوية والنحوية التي تمثل مختلف الاتجاهات والمدارس النحوية التي شاعت في عصره ، إلى جانب أن الكتاب يعكس المؤثرات الفكرية التي انتقلت إلى النحو العربي كالفقه والمنطق وعلم الكلام .

2 - عناية ابن الأنباري بقضايا الخلاف النحوي البصري والكوفي وتأييده للبصريين غالباً واتهامه الكوفيين بفساد الرأي أمر يدعو للبحث وتعقب القضايا النحوية .

3 - تلبية لرغبة الأستاذ الدكتور " أحمد حامد " الذي ساعدني في اختيار موضوع الدراسة ومصادرها لأن في مثل هذه الدراسة نفاذاً إلى النحو من منابعه وتعقبه في جذوره ومنابعه الأولى ، والوقوف على آراء مشاهير النحاة في القضية الواحدة .

أما مصادر الدراسة فتنوعت ما بين كتب تحدثت عن عصر ابن الأنباري ، وبين كتب التراجم والطبقات التي ساعدت في الوقوف على جوانب شخصيته وأثرها في علومه ، ثم كتب النحو قديمها وحديثها وذلك من أجل ملاحقة القضايا النحوية إلى جانب الدراسات اللغوية والنحوية الحديثة والرسائل الجامعية التي تناولت ابن الأنباري أو قضايا الخلاف النحوي .

وفيما يتعلق بهيكلية الدراسة فقسمت إلى : مقدمة ، وتمهيد ، وخمسة فصول تناولتُ في المقدمة هدف الدراسة ومبرراتها ومنهجية البحث ، في حين تناول التمهيد حياة ابن الأنباري

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومنزلة كتاب أسرار العربية بين مؤلفاته من جهة وبين مؤلفات عصره من جهة أخرى . أما فصول الرسالة فبحث الفصل الأول في الأفكار النحوية البصرية مع دعم تلك الأفكار بالقضايا والظواهر اللغوية التي تناولها المؤلف ، وفي الفصل الثاني تناولت الأفكار النحوية الكوفية مع تطبيق تلك الأفكار على القضايا والظواهر التي تناولها المؤلف .

أما الفصل الثالث فخصص للأفكار والآراء الاجتهادية التي انفرد بها ابن الأنباري عن غيره من أئمة النحو السابقين .

وفي الفصل الرابع بحثت أسس التعليل التي اعتمدها ابن الأنباري إذ قام كتاب أسرار العربية برمته على نظرية التعليل التي قامت على السؤال والجواب بما في ذلك من سهولة ويسر للطلبة والمتعلمين .

أما الفصل الخامس فتناول الشواهد التي اعتمدها ابن الأنباري بأنواعها ، وموقف ابن الأنباري من تلك الشواهد الذي لم يخرج فيه عن موقف أئمة النحو السابقين .

أما خاتمة الرسالة فعرضت فيه ما توصلت إليه من نتائج وإمكانات قد تكون صالحة لأن يستغلها الدارسون فيما بعد للاستفادة من جهود ابن الأنباري في النحو وتلك النتائج هي : -

1 - التأثر الشديد بالفلسفة وعلم الكلام ويظهر ذلك من خلال طريقة عرضه للقضايا اللغوية والنحوية ، وتعليلاته وأقيسته المنطقية علماً بأنه زاوج بين الجانبين النظري والعملي التطبيقي .

2 - التأثر بالفقه : إذ يبدو أثر الفقه واضحاً في مؤلفاته وخاصة " الأسرار " والإنصاف . فقد قسم مسائل الخلاف النحوي على غرار مسائل الخلاف الفقهي ، إلى جانب استخدامه بعض المصطلحات الفقهية في اللغة والنحو .

3 - الهدف التعليمي الخاص : ويظهر ذلك من خلال اتباعه منهجاً خاصاً في عرض القضايا النحوية قام على السؤال والجواب وهو منهج تعليمي فرضه واقع المهنة التي شغلها ابن الأنباري .

4 - تعامله مع المصادر بشكل متفاوت بحيث ذكر بعض المصادر في حين أهمل ذكر بعضها الآخر وكان الأولى أن يذكر جميع المصادر ، وأن يأخذ القضايا من مصادرها الأصلية وليس عن شيوخه وأساتذته .

5 - بالرغم من محاولات التجديد والابتكار إلاّ أن ابن الأنباري لم يخرج عن آراء أئمة النحو السابقين وإن خرج ببعض الآراء الاجتهادية فهي قليلة وفي فروع النحو وليس في أصوله .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكن رغم ذلك فقد استطاع ابن الأنباري أن يؤدب النحو ويحرره من طريقة العرض الجافة التي اعتدناها في كتب النحو السابقة ، إذ عرض القضايا بأسلوب رياضي ميزته الطراوة والسهولة .

وإذا كنا قد وقفنا على جوانب ابن الأنباري وجهوده النحوية التي أظهرها " أسرار العربية " لنعترف بأننا فقراء معرفة أشد مما نحن فقراء مال ، وما زال ينقصنا المنهج العلمي في تناولنا للتراث ، ودراستنا لأصوله ومصادره .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد ،

فإن الحقيقة التي لا ريب فيها ولا يطالها الشك ، تلك التي أثبتت أن لغات الأمم صورة من صور بقائها ورقيها وحضارتها ، ثم إن متابعة أبنائها الدارسين لتبين أسرار نماذجها وجوانب جمالها والحكم لها أو عليها أثر من آثار اليقظة الفكرية والاهتمام العلمي . وفي الخلاف النحوي الذي ظهر بين النحاة القدماء صورة واضحة ، بل صورة من صور النحو العربي الذي يطالعنا بأصوله وفروعه وتخريجاته ثم مصطلحه الخاص .

لذا . فهذا ضرب من درس نحويّ نظري نعني فيه بفحص الأصول والمستندات التي احتكم إليها ابن الأنباري في تأليفه لكتاب " أسرار العربية " وبالمصادر والأصول البصرية والكوفية التي استقى منها مادته النحوية ، وفي تحليل تلك الآراء وفق ما تقتضيه الأمانة العلمية مبرر للقيام بهذه الدراسة .

ومما يلفت النظر ويستدعي الانتباه الحاد أن هناك تقاطعاً كبيراً في المادة بقضاياها اللغوية والنحوية بين كتابي " أسرار العربية " و " الإنصاف " في مسائل الخلاف ، رغم إشارة ابن الأنباري إلى كتاب الإنصاف في مواضع متعددة في كتاب الأسرار .

ومع أننا أمام عالم متمكن في فنون العربية ، ملم بمذاهب النحاة من أعلام المدرستين الكوفية والبصرية ، إلاّ أننا نجده يورد من آراء العلماء ما لم ينسبه إلى أصحابه ثم يحكم بفساد تلك الآراء ، مما يؤكد سلبية موقفه من النحو الكوفي رغم توافر معلومات وأدلة واضحة في مصادر النحو الكوفي ، وعلى رأسها كتاب " معاني القرآن " للفرّاء مثلاً . تؤكد براءة الكوفيين من اتهامات ابن الأنباري .

ونظراً لما يزخر به هذا المصنّف من المادة النحوية المهمة لطلاب العربية ولما يتميز به عن غيره من كتب ابن الأنباري ، إذ قام على ترتيب الأسباب والعلل عن طريق السؤال والجواب ، وجدنا لزاماً علينا أن نعود لتلك المصادر التي أسس عليها ابن الأنباري نظريته النحوية تقعيداً وتوجيهاً .

ولكي يصاغ علم صياغة دقيقة لا بد من اطراد في قواعده ، وأن تقوم على الاستقراء الدقيق ، وأن يكفل لها التعليل وأن تصبح كل قاعدة أصلاً مضبوطاً تقاس عليه الجزئيات قياساً دقيقاً علماً بأن ابن الأنباري أشار في مقدمة " أسرار العربية " إلى انه ذكر كثيراً من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين ، وصحح ما ذهب إليه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

منها ، لذا تقوم هذه الدراسة على قضية رئيسة تتمحور حول المصادر اللغوية والنحوية البصرية والكوفية التي استند إليها ابن الأنباري في تأليف كتاب الأسرار إلى جانب الأسس وفحص الدلائل التي اعتمدها في تصحيح ما رآه فاسداً من الآراء إضافة إلى علاقة كتاب الأسرار بكتاب الإنصاف . وذلك برمته يبرز شخصية ابن الأنباري في " أسرار العربية " من حيث الترتيب أو التبويب أو حسن التعليل ، وجودة الترجيح عند الاختلاف .

أما الأسباب التي دعت لاختيار موضوع الدراسة : -

1 - إن مؤلفات ابن الأنباري وخصوصاً " أسرار العربية " تعد مصدراً تلتقي فيها مختلف الآراء والأفكار اللغوية والنحوية التي تمثل مختلف الاتجاهات والمدارس النحوية التي كانت شائعة في عصره .

2 - يعكس كتاب " أسرار العربية " المؤثرات الفكرية التي انتقلت عدواها إلى النحو العربي وتأثره بها كالفقه والفلسفة والمنطق وعلم الكلام .

3 - كان ابن الأنباري أكثر النحاة عناية بموضوع الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين لذلك تعد دراساته في " الإنصاف " و " أسرار العربية " مصادر مهمة في الدراسات النحوية إذ نستطيع من خلالها أن نقف على مواقف مشاهير النحاة من المسألة الواحدة .

4 - انعدام الدراسات التي تناولت موضوع هذه الدراسة - المصادر اللغوية والنحوية في كتاب " أسرار العربية " علماً بأن طبيعة مثل هذه الدراسة ستنفذ إلى النحو من منابعه وتتعقبه في جذوره ومنابته الأولى ، وفي ذلك نفض للغبار عن جهود علمائنا الأقدمين وعن تجاربهم وممارساتهم ، وإنصاف من لم يتم إنصافه .

5 - تلبية لرغبة الأستاذ الدكتور أحمد حامد ، الذي ساعدني في اختيار موضوع الدراسة ومصادرها ، والذي لم يأل جهداً في تقديم نصحه وتوجيهاته من أجل تهذيب هذه الرسالة وتشذيبها وذلك من خلال ملاحظاته السديدة التي شملت الرسالة واستوعبتها من حيث الشكل والمنهج والمضمون .

وفيما يتعلق بمصادر هذه الرسالة

1 - مصادر تتعلق بعصر ابن الأنباري اعتمدت فيها على طائفة من الكتب التي تناولت عصر ابن الأنباري والعلوم التي سادت آنذاك .

2 - كتب التراجم والطبقات وذلك من أجل الحديث عن حياته وآثاره كان منها شذرات الذهب ، للحنبلي ، و وفيات الأعيان لابن خلكان ، وفوات الوفيات للكتبي وغيرها كثير .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

3 – مؤلفات ابن الأنباري التي أبرزت جهوده النحوية وعلى رأسها : الإنصاف ،و أسرار العربية ، و إعراب القرآن ، و جدل الإعراب ولمع الأدلة .
4 – كتب النحو القديمة والحديثة التي استطعت من خلالها تعقّب الظواهر والقضايا اللغوية والنحوية ، ومواقف مشاهير النحاة من تلك القضايا .
5 – أما تخطيط الرسالة وإخراجها فالفضل فيه لأستاذي المشرف أ. د. أحمد حامد . الذي ساعدني في تخطيطها وتقسيمها إلى : مقدمة ، وتمهيد ، وخمسة فصول ، والتي نأمل أن تكون قد ألمت مناحيها وحققت أهدافها . فقد تحدثت في المقدمة عن أهداف الدراسة ومبرراتها ومصادرها وهيكليتها وفي التمهيد تناولت حياة ابن الأنباري ومكونات شخصيته وعلومه لما في ذلك من كشف النقاب عن مواقفه من النحاة والقضايا النحوية التي أبرزت منزلة " أسرار العربية " بين مؤلفاته من جهة وبين مؤلفات معاصريه من جهة أخرى .

وفي الفصل الأول تناولت الأفكار النحوية واللغوية البصرية في " أسرار العربية " وكانت جمعيها موثقة بالأدلة ، موضحة موقف ابن الأنباري من النحو البصري .

أما الفصل الثاني فقد بحثت فيه الأفكار النحوية واللغوية الكوفية ،الذي ظهر من خلال الخلاف مع البصريين ، وقد أبرز ذلك الخلاف موقف ابن الأنباري من الكوفيين ونحوهم .

وفي الفصل الثالث كان لزاماً علينا أن نضع أيدينا على الآراء والأفكار الاجتهادية التي انفرد بها ابن الأنباري عن غيره من أئمة النحو وما اعتمده من حجج وأدلة لإثبات رأيه ودحض آراء غيره .

أما الفصل الرابع الذي كان نتيجة لعرض الآراء النحوية الكوفية والبصرية وآراء المؤلف الاجتهادية التي قامت على أساس العلة والتعليل ، فقد كان طبيعياً أن يبحث هذا الفصل في أسس التعليل عند ابن الأنباري التي كانت مزيجاً بين النحو والفلسفة والمنطق .

وفي الفصل الخامس تفحصنا فيه الشواهد التي اعتمدها ابن الأنباري بأنواعها وحاولت أن أوضح موقف ابن الأنباري من تلك الشواهد بأنواعها الذي لم يخرج فيه عن موقف أئمة النحو السابقين .

أما خاتمة الرسالة فقد عرضت فيها ما توصلت إليه من نتائج وإمكانات قد تكون صالحة لأن يستغلها الدارسون فيما بعد للاستفادة من جهود ابن الأنباري في النحو ، فقد تعددت جوانب شخصيته وبحوثه بحيث تصلح كل جزئية منها لتكون موضوع رسالة جامعية ، وقد يكون في ذلك تعميم الفائدة من هذه الدراسة عند طلبة المرحلة الجامعية الأولى ، وطلبة الدراسات العليا .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وختاماً سأترك لصفحات هذه الدراسة فرصة البوح بما فيها لتنبئ عن مبلغ إفادتي مما هـو أشهر وأكثر اتقاناً من مصنفات الأدب والنحو ، وتخرج ما في مكنونها لقارئها والمطلع عليها بغية القراءة أو النقد ، إذ لا بدّ من الفكرة الخلاقة ، والناقدة البناءة – فالكمال له وحده – جلّ وعلا . وأنني أعود وأكرر شكري ، وتقديري ، وعظيم امتناني للأستاذ الدكتور أحمد حـامد الذي أشرف على هذه الرسالة منذ كانت فكرة وخصها برعايته واهتمامه إلى أن خرجت إلى حيز الوجود .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى منْ ساعدني في أعمال البحث والتدقيق والمراجعة والطباعـة والذي كان له أثر كبير في توفير الوقت والجهد ، وجعل هذه الدراسة تحتل موقعـــها مـــن العقل والوجدان .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التمهيد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ابن الأنباري

حياته:

هو أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري الملقب بكمال الدين(1). ولد بالأنبار عام 513هـ، وتلقى علومه الأولية على يد والده، قدم بغداد في صباه،فدرس الفقه على يد ابن الرزاز، والأدب على يد أبي منصور الجواليقي،ثم لازم ابن الشجري حتى برع وصار ممن يشار إليهم في النحو، قال فيه السيوطي: "روى الكثير من كتب الأدب ومصنفاته وكان إماما ثقة،صدوقا،فقيها،مناظرا،غزير العلم،ورعا،زاهدا،عابدا،تقيا،عفيفا،لا يقبل من أحد شيئا،خشن العيش والمأكل،لم يتلبس من الدنيا بشيء،دخل الأندلس فذكره ابن الزبير في الصلة"(2). كان لاعتزاله في بيته أثر في ذيوع صيته، ورغبة عظماء الناس في مرضاته، فقد ذكرت الكتب التي ترجمت له تودد الخليفة المستضيء بالله إليه،وابتغاءه بره "فسير إليه بخمسمائة دينار، فردها،فقالوا له : "اجعلها لولدك" فقال : إن كنت خلقته فأنا أرزقه" (3).

مكونات شخصيته:

لقد تضافرت عدة عوامل أسهمت في تشكيل شخصية ابن الانباري ، كان أبرزها ملازمته العلماء في عصره على تنوع مجالاتهم واهتماماتهم، في الفقه والأدب والنحو مما جعله متمرسا تلك العلوم كلها بشكل أهله للعمل معيدا في المدرسة النظامية لمادة فقه الشافعية ،ثم مدرسا لعلوم العربية،وفي قربه وملازمته للعلم والعلماء أثر بارز في جعل هذه الفترة من أخصب سني عمره وأغزرها إنتاجا. فقد ألف فيها لكبار المشتغلين عليه كتاب(الإنصاف في مسائل الخلاف) الذي راج بين علماء اللغة ومتعلميها، وكثر الانتفاع به.

الكتبي:محمد بن شاكر:فوات الوفيات،تحقيق إحسان عباس،بيروت،دار صادر،ص 292-293

1-السيوطي:أبو الفضل عبد الرحمن السيوطي الشافعي :بغية الوعاة،بيروت،دار المعرفة ص 301-302

ابن خلكان:أبو العباس شمس الدين احمد بن محمد:وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،تحقيق إحسان عباس،بيروت،دار الثقافة ص 139-140.الحنبلي،ابن العماد:شذرات الذهب في أخبار من ذهب،بيروت،دار الآ فاق ج ع ص 251-259

الأتابكي: أبو المحاسن جمال الدين،النجوم الزاهرة،بيروت،دار الكتب العلمية 6/ 82-83

ابن الأنباري:أبو البركات عبد الرحمن:أسرار العربية،تحقيق فخر صالح قدارة،بيروت،دار الجيل ص 6-7

الطنطاوي:الشيخ محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة،دار المنار ص 124

2-السيوطي: بغية الوعاة ص 301-302

3-الحنبلي: ابن العماد،شذرات الذهب 258/4

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذا وللفترة الزمنية التي عاشها ابن الأنباري آثار عميقة الجذور في رسم شخصيته وتحديد اتجاهاته وميوله ورغبته في دراسة اللغة، فقد عدها المؤرخون القمة في ازدهار العلوم والآداب والتأليف فيها،بالإضافة إلى انتشار المدارس الرسمية العليا ذوات الاختصاصات المتنوعة كالمدرسة النظامية ببغداد، علاوة على الرحلات البعيدة والواسعة التي كانت تتفق وميول طلاب العلم ورغباتهم. ومما أسهم في تكوين شخصية ابن الأنباري العلمية وميزها عن غيرها من العلماء معرفته الواسعة بعلم الجدل، إذ يقول في مقدمة كتاب: (الإغراب في جدل الإعراب):"وبعد فإن جماعة من الأصحاب اقتضوني بعد تلخيص كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) تلخيص كتاب في (جدل الإعراب)معرى عن الإسهاب،مجرد عن الإطناب،ليكون أول ما صنف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب ليسلكوا به عند المجادلة والمناظرة سبيل الحق والصواب......فأجبتهم الخ "(1).

ومع أن المصادر القديمة لم تسعف الباحثين بأخبار شافية عن ابن الأنباري ، إلا أن الفطرة الخلاقة المبدعة ، والموهبة والعقلية الفذة التي تميز بها في قول الشعر وشرحه ، جعلته أدب النحو وأضفى على أسلوب عرضه من الطراوة والتندية ما حببه للدارس وأبعد الملل عنه ، إذ إن من الصعوبة أن تعرض ما يشبه الأرقام والقضايا المنطقية والمشكلات الفلسفية عرضا جذابا ، وفي ذلك يقول سعيد الأفغاني في وصفه أسلوب ابن الأنباري :" أسلوب رياضي جميل "(2) .

منزلته العلمية: إن كانت قد قلت عن ابن الانباري الأخبار فإن في آثاره ومؤلفاته التي تركها للمكتبة العربية ما يجعل الباحث يعترف بفضله ومنزلته العلمية وجدير بمن أصبح معيدا في المدرسة النظامية،يرحل إليه طلاب العلم من جميع الأقطار وانتشرت تصانيفه في كل الأمصار، وتعدد تلاميذه إلى الحد الذي زاد عن شيوخه(3)،وبمن تفرد بابتكاره في فن

1-ابن الأنباري:الإغراب في جدل الإعراب ،تحقيق سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، الطبعة الثانية بيروت 1971

2-الأفغاني:المصدر السابق،ص22

3-ابن الانباري:منثور الفوائد،تحقيق حاتم الضامن،بيروت،مؤسسة الرسالة ط1983/1،ص7،8،9

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التأليف حتى تميز بضرب خاص من التأليف النحوي يقوم على الأسلوب الجدلي وتعليل الظواهر والقضايا النحوية والصرفية بأن تكون له منزلة علمية رفيعة بل منهج نحوي إبداعي.

مذهبه النحوي:

حين نتحدث عن ابن الانباري فإننا نتحدث عن عالم كبير متمكن في فنون العربية ملم بمذاهب النحاة من أعلام المدرستين الكوفية والبصرية، "فقد وقف على آرائهما في كتابه (الإنصاف) الذي ألفه قبل كتاب أسرار العربية ،الأمر الذي مكنه من الدقة في التعليل وإيراد أدلة المدرستين في كثير من المسائل الصرفية والنحوية التي أوردها في كتابه" (1) بعد أن كانت مسائل الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة مشتتة في كتب البصريين والكوفيين وقد حاول بعض النحاة جمع تلك المسائل،"وأول من بدأ بذلك ثعلب"(2) ولكن ردودهم كانت جزئية،وبقي أمر التأليف في الخلاف النحوي كذلك إلى أن ألف ابن الانباري كتاب (الإنصاف) الذي يسعف الدارس لأول مرة إلى ما يريد.

هذا ولا يجد الدارس عنتا في معرفة تأييده للبصريين إذ نجده يسرد دعوى الكوفيين،ثم يدلي بحجج كل من الفريقين ويعرضها بوضوح،يعقب ذلك رد كل فريق على حجج الفريق الآخر ،وينتهي بالنتيجة أو الحكم الذي اكتفى فيه ابن الانباري بإيراد ردود البصريين على حجج الأولين فتكون هذه الردود هي حكمه نفسه في المسألة المعروضة،مع أنه نصر مذهب الكوفيين في مسائل قليلة.

التأليف عند ابن الانباري:

لم يحتمل ابن الانباري قيود الوظيفة في المدرسة النظامية فتركها وانقطع في منزله منفقا وقته بين القراء والتأليف والعبادة،فكانت حياته حافلة بالمؤلفات المختلفة التي تنوعت بين الفقه،وعلم الكلام،واللغة والزهد وعلم الجدل،والمناظرة،ولكن أكثرها في فنون العربية،وقد تضاربت الآراء حول عدد تلك المصنفات ، فهذا ابن العماد الحنبلي صاحب شذرات الذهب قد أوصلها إلى مئة وثمانين مصنفا (3) ، و ذكر السيوطي في بغية الوعاة سبعة وستين

1-حامد،د.أحمد حسن: دراسات في أسرار اللغة،مكتبة النجاح الحديثة ط1984/1م ص48

2-ابن الانباري: الإغراب في جدل الإعراب،تحقيق الأفغاني ص20

3-الحنبلي: شذرات الذهب ،259،258/4

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مؤلفا (1) في حين ذكر رمضان عبد التواب في مقدمة كتاب "البلغة في الفـــرق بيـــن المذكـــر والمؤنث" أربعة وثمانين مؤلفا ،(2)أما سعيد الأفغاني فذكر له سبعة وسبعين مؤلفا ،وذلـــك فـــي مقدمة كتاب "الإغراب في جدل الإعراب". (3)وفيما يلي بعض هذه المؤلفات المطبوعة .(4) :
أسرار العربيه و الإنصاف في مسائل الخلاف و البيان في غريب إعراب القرآن و لمع الأدلة و اللمعة في صنعة الشعر و حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود و نزهة الألبـــاء فـــي طبقات الأدباء و الوجيز في علم التصريف و الأسماء في شرح الأسماء و شرح السبع الطوال.
إن التاريخ المشترك بين اللغة العربية والقرآن الكريم جعل علماء اللغة يتطلعون إلى أن يكـــون للعربية علوم وقواعد أصول علىنحو ما للشريعة،فعمد أهل الأدب إلى محاكاة أهـــل الحديـــث وتقليد مدرسة الرأي في الفقه وتعليل الأحكام،فوجدوا لأحكام العربية وقضايا النحو عللا تشـــبه علل الفقه من جهة،وعللا تشبه علل علماء الكلام الذين اعتمدوا العقل والمنطـــق،فكـــان للنحـــاة احتجاج بقواعد تشبه ما للمحدثين،وأقيسة وعلل تشبه ما للفقهاء والمتكلمين،وقد كان النحاة مقلدين في ذلك الفقهاء والمتكلمين،ولكننا رغم ذلك نجد الإبداع والابتكار مميزا لمصنفات ابن الانبـــاري إذ سجل في العربية أوليات ثلاثا لأول مرة ظهرت: (5)

- فن جدل الإعراب : وضع له كتاب الإغراب في جدل الإعراب ولم يكن للعربية في هـــذا الفن كتاب قبل ابن الانباري.
- من الخلاف" : كانت مسائله مبعثرة،حاول بعضبهم جمعها،وألف غير واحد فـــي مســـائل الخلاف تلك ، ولكن لم يكن لهذا الضرب من التأليف كتاب مسجل إلا عندما ألـــف كتـــاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" وبذلك تحققت للنحو أمنية طالما تطلع إليها العلماء.
- فن أصول النحو:على نسق من الأصول للفقه وقد وضع له كتاب "لمع الأدلة" وهذه أولية تاريخية في فنون العربية لا ينازع ابن الانباري فيها منازع.

1-السيوطي: بغية الوعاة ص301،302
2-ابن الانباري: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث،تحقيق رمضان عبد التواب ، القاهرة 1970
3-ابن الانباري: الإغراب في جدل الإعراب،تحقيق الأفغاني ص13،14،15
4-ابن الأنباري: أسرار العربية،تحقيق فخر صالح قدارة،بيروت، دار الجيل ط1/1995ص11،12
5-ابن الانباري: الإغراب في جدل الإعراب ص19،20،21

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفاته:

توفي أبو البركات الانباري ليلة الجمعة التاسع من شعبان (577هـ) ودفن بباب أبرز بتربة الشيخ أبي إسحق الشيرازي ومن شعره : (1)."من البسيط"

إذا ذكرتكِ كادَ الشـــوقُ يقتلنـــــي	وأرقتْنـــي أحـزانٌ وأوجــــاعُ
وصارَ كلي قلوبا فيـــك داميـــــةً	للسقمِ فيـــها ولـلآلام إســــراعُ
فإنْ نطقتُ فكلي فيـــكِ ألسنــــةٌ	وإنْ سمعتُ فكلي فيـــكِ أسمــــاعُ

وبذلك كتب لهذه العبقرية أن تهدأ وإلى الأبد.

1-السيوطي: بغية الوعاة،ص301،302

ابن خلكان: وفيات الأعيان،ص139،140

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كتاب أسرار العربية ومنزلته العلمية

علم النحو كغيره من العلوم الأخرى ،يتكون من مادة وطريقة ،وهو ما أجمع عليه العلماء في تعريفهم للعلم،حيث إن المادة تتمثل في مجموعة المعارف والحقائق والمفاهيم والقواعد بينما تمثل الطريقة الآليات والأساليب المتبعة للحصول على هذه المادة العلمية،ولكن سرعان ما يخلط المتعلم بين المادة والطريقة،ويحسبهما ذات الشيء ،ويظن أنه ظفر بهما معا،بعد أن أصبحت جعبته مثقلة بما كدس من معلومات ونظريات وحقائق علمية ،وإذا ما وقف المتعلم وقفة المعلم ينجلي له الأمر، ويعرف أن الأمرين مختلفان رغم تكاملهما،لأن جمع المعلومات وتخزينها فقط لا ينمي لديه مهارات تدريس الآخرين والتواصل معهم والقدرة على تعليمهم، لأنه لم يتخذ في أثناء تعلمه مبادئ المنهج العلمي طريقا وأسلوب حياة.

ومن خلال دراستنا لبعض كتب النحو العربي وجدنا أن النحاة يأخذون بأصول القدماء معتمدين على ما جمعه لهم الأوائل من شواهد في كتبهم فيعيدون عرض هذه القاعدة أو تلك مقدمين الحجج بأسلوب جدلي ،على ما بينهم من تفاوت في الأسلوب والطريقة،ولكنهم رغم ذلك يبقون في دائرة تأييد هذا النحوي أو ذاك، وتقوية هذه الظاهرة أو تضعيفها،يتناقلون ذلك جيلا عن آخر، حتى إذا ما وصلنا إلى أبي البركات الأنباري وجدناه أكثر صلة بالدراسات النحوية الأصولية،فتارة يتحدث عن تلك الأصول حديثا نظريا أصوليا، وتارة يحول مبادئ النظرية إلى واقع علمي تطبيقي في كتبه الكثيرة"كالإنصاف في مسائل الخلاف"و"أسرار العربية".

تسمية الكتاب ب"أسرار العربية"

إن السر أينما تواجد واستقر ،تواجهه رغبة الاكتشاف من الآخرين، يحدد حجم هذه الرغبة وقوتها عمق هذا السر وقيمته،والرغبة في تجلية الأمر،تشكل بحد ذاتها دافعا وحافزا،يخلق عند المتعلم حالة نفسية متحركة لا تستقر ولا تهدأ عبر إثارة متجددة يصاحبها قلق وتوتر ونشاط في البحث.وكل ذلك يؤدي في النهاية إلى تحديد الأبعاد والمعالم وسبر الأغوار،وكشف السر وهو الشيء الجديد الذي يبحث عنه الإنسان بفطرته والمتعلم بشكل خاص، ليبعث فيه حيوية ونشاطا وخبرة جديدة يقدرها ويعدها إبداعا ذاتيا ينمي قدراته ويشبع بعض ميوله،ليطلق لفكره وعقله العنان من جديد لمواجهة أسرار جديدة،ربما تكون أكبر وأعمق، ولكن بإرادة أصلب وعزيمة أقوى وخبرة أطول، فكيف إذا كان الكون بعظمته وما فيه من حياة ومخلوقات مجموعة أسرار متفاوتة والطبيعة لا زالت تختفي خلف ألف ستار؟

لذلك ينبغي قبل أن نخوض في سبب تسمية ابن الانباري كتابه"أسرار العربية" وتشابه اسم هذا الكتاب مع مؤلفات أخرى ألفها غير ابن الانباري واشتركت معه في نفس المسمى،أن نبحث في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

معنى كلمة"السر"في معاجم اللغة،والمعنى الذي حملته تلك الكلمة في القرآن الكريم،فقد يكون في ذلك ايماءات لأسباب اختيار تلك الأسماء.

معنى كلمة سر(1):سرر،السر:من الأسرار التي تكتم،والسرّ ما أخفيت والجمع أسرار،وسر كل شيء :جوفه،وفلان سرّ هذا الأمر:إذا كان عالما به،والسر:النكاح لأنه يكتم.والسُّرُّ،والسِّرُّ،والسَّرَر،والسِّرارُ،كلمة:خط بطن الكف والوجه والجبهة.

قال الأعشى: فانظرْ إلى كفٍّ وأسرارِها   هلْ أنتَ إنْ أوعدتَني ضائري؟(من الرجز)

يعني خطوط باطن الكف،والجمع أسِرَّةٌ وأسْرارٌ،وأَسارير:جمع الجمع،وكذلك الخطوط في كل شيء.قال عنترة:"من الكامل"

بزجاجةٍ صفراءَ ذات أسرةٍ   قرنت بأزهرَ في الشمالِ مقدمِ

وفي حديث عائشة في صفته-صلى الله عليه وسلم-:تبرق أسارير وجهه،قال أبو عمر:الأسارير: هي الخطوط التي في الجبهة من التكسر فيها وواحدها سرر.

وحين تتبعنا معنى الكلمة في القرآن الكريم بالاعتماد على كتب التفسير وجدنا أن كلمة سر ومشتقاتها وردت أكثر من مرة إما للدلالة على الخفية فقط بقوله تعالى"وأسروا الندامة لما رأوا العذاب وقضي بينهم بالقسط"ومعناها(2):أي أخفى هؤلاء الظلمة الندم لما عاينوا العذاب،أو أنها جاءت تلازمها كلمة جهر،أو علانية،على اختلاف صورها كقوله تعالى"سواء منكم من أسر القول ومن جهر به"ومعناها:يستوي في علمه تعالى ما أضمرته القلوب وما نطقت به لألسنة (3). وفي قوله تعالى:"والله يعلم ما تسرون وما تعلنون" أي يعلم ما تخفونه وما تظهرونه من الأعمال والنوايا (4).

هذا وإذا استعرضنا آيات أخريات في القرآن الكريم نجد أن لكلمة سر وأسرار تعني المخفي من الأمور وهي ضد الجهر والعلانية.أما كتاب" أسرار العربية" فلم نعثر وبعد الدراسة الفاحصة على مؤشر ولو كان بسيطا يدلنا على ما قصده المؤلف بكلمة أسرار، لأنه لم يتعرض في كتابه لسبب التسمية ،ولكن يبدو للعيان أنه بنى كتابه على نظرية التعليل التي تعتمد فكرة السؤال والجواب إذ يلجأ في العادة إلى السؤال والاستفهام في المواقع التي يثبت فيها الإبهام،والإبهام يوحي بوجود شيء خفي ،فحين نسأل عن قضية نحوية أو نستفهم

1-ابن منظور: جمال الدين، لسان العرب، مادة سرر

2-الصابوني،محمد علي،صفوة التفاسير،الجزء الأول،دار القلم،جدة ص587/(54،يونس)

3-الصابوني : المصدر السابق 76/2،(10،الرعد)

4-الصابوني: المصدر السابق 120/2،(19،النحل)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عنها،فهذا يعني أن الإجابة عنها غير موجودة في أذهاننا،أي أنها غائبة وغير محددة،وبهذا تدخل هذه الإجابة المفقودة ضمن دائرة الأسرار ،يؤكد ذلك الخلايا العصبية في الدماغ التي تبعث برسالة عبر الحواس إلى الإبهام ليشير إلى موضعها ويثبت فيها، فكل ما هو غائب وغير معلن رغم المحاولات لإظهاره وإحضاره يعدّ سرا.لذلك قد يكون ابن الانباري قصد بأسرار العربية:دقائق النحو،وخباياه التي تبرزها علله،وتلك دقائق وخبايا لا يدركها الإنسان العادي،بل يحتاج في فهمها وكشف خباياها إلى علماء تعمقوا في دراسة اللغة والنحو وأن يكونوا على دراية تامة بالآراء والقضايا النحوية على اختلاف مذاهبها مع القدرة على التعليل والترجيح حين تتعدد الآراء.

هذا وإن تعذر الوصول إلى ثوابت في أصول اللغة،ومحاولة ربط العلماء بين أصول اللغة وأصول علوم الدين،وتميز السياق اللغوي بقدرة عجيبة على الكشف عن دلالات الألفاظ على اختلاف أنواعها،أمور استوقفت علماء اللغة ودفعتهم من أجل البحث عن أسرارها مما سبب تعددا في موضوعات الكتب التي عنونها أصحابها بكلمة سر مثل:"سر اللغة،أسرار العربية،سر النحو،أسرار النحو،سر البلاغة أو سر الفصاحة،سر صناعة الإعراب"وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن أحدا لم يشر إلى سبب تسمية كتابه،أو المقصود بكلمة سر،ولكن ومن خلال اطلاعنا على تلك المؤلفات نستطيع أن نقف بشكل عام على العوامل التي دفعت علماء اللغة إلى البحث في أسرارها والكشف عن خفاياها،وكان أول تلك العوامل:

* **الدين**:إن ما بين الدين واللغة العربية من تاريخ ورابطة مشتركين جعل نظرة العلماء للغة العربية نظرة مقدسة ،وجعلهم يعدون دراستها والتعمق في مباحثها من الدين إذ أن أشرف ما يقدمه الباحثون،وأسمى ما يسعى إليه المؤلفون في بحوثهم وتآليفهم ما كان في خدمة القرآن الكريم العظيم، وليس ثمة جهد يعادل جهد العلماء،فهذا الثعالبي يقول في مقدمة كتابه"فقه اللغة وسر العربية":-"والعربية خير اللغات والألسنة، والإقبال على تفهمها من الديانة ،إذ هي أداة العلم،ومفتاح التفقه في الدين،وسبب إصلاح المعاش والمعاد،ثم هي لإحراز الفضائل والاحتواء على المروءة وسائر أنواع المناقب كالينبوع للماء والزند للنار،ولو لم يكن في الإحاطة بخصائصها والوقوف على مجاريها ومصارفها،والتبحر في جلائلها ودقائقها إلا قوة اليقين في معرفة إعجاز القرآن وزيادة البصيرة في إثبات النبوة الذي هو عمدة الإيمان لكفى بهما فضلا يحسن أثره"(1)

وثاني تلك الأسباب قد يكون في ارتباط الرغبة في الكشف عن أسرار القرآن الكريم

1-الثعالبي: أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل:فقه اللغة وسر العربية،بيروت،منشورات دار الحياة ص2،3

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واللغة العربية بالكشف عن أسرار الكون وخباياه التي غالبا ما كان يلجأ فيها إلى حركة النجوم والكواكب لأن في حركتها ونتيجة تلك الحركة أسرار عجيبة.

وثالث الأسباب يكمن في حاجة علماء اللغة إلى منهج منظم يسيرون عليه وقد كان لمعرفة العرب بالمنهج العلمي القائم على الملاحظة والتجربة، ومعرفتهم بعلوم الجدل والفلسفة واللسان اليونانية أثر في تناولهم القضايا اللغوية والنحوية بالبحث العميق الذي مزج فيه بين النحو والمنطق .

والسبب الأخير نجده في النشاط اللغوي الملحوظ وابتكار أبحاث لغوية جديدة كالاشتقاق الأكبر الذي ابتدعه ابن جني ، وأثر في ميل علماء اللغة إلى البحث في أسرارها وكشف خباياها .

وإذا وضعنا كتاب أسرار العربية في الميزان مع ما يقابله من المؤلفات التي اشتركت معه في الاسم ، نستطيع أن نقسم تلك المؤلفات حسب موضوعاتها إلى أبعاد معينة يدل كل بعد منها على سر من أسرار اللغة :

***البعد الدلالي** :ويمثل هذا البعد قديما كتاب الثعالبي " فقه اللغة وسر العربية " حيث اختص جزؤه المسمى بسر العربية في البحث في الكلمات بيانيا ودلاليا ونحويا ، وتغير دلالات الألفاظ وفق السياق اللغوي الذي ترد فيه ، وذلك سر عجيب من أسرار اللغة العربية ، بل إنها لا تضم سرا واحدا وانما مجموعة أسرار تهب اللغة جمالها وحيويتها ، وتلك حقيقة أدركها الثعالبي قديما ،وقد صنفها المحدثون في باب دراسات لغوية عامة في أسرار اللغة .(1)

هذا وقد احتفظت اللغة بخصائصها وظواهرها ، رغم توالي القرون عليها ، وبقاء اللغة بصورتها القوية سر من أسرارها ، وذلك دفع علماء اللغة المحدثين إلى معاودة البحث في أسرارها من جديد ، فهذه دراسة إبراهيم أنيس "من أسرار اللغة " وفيها بحث القضايا الجزئية مقارناً بينها وبين ما وصل إليه علم اللغة الحديث بعيدا عن الجدل ، معتبرا أن اللغة تتميز بوسائل داخلية تنمي اللغة وتوسعها ، وذلك سر تتمتع به اللغة العربية ، وهذه الوسائل الداخلية مثل الاشتقاق ، القلب والإبدال ، وظاهرة الإعراب التي بحثها في ضوءعلم الأصوات الحديث معتبرا أن حركات الإعراب لا تؤدي إلى دلالات على المعاني،بينما تستخدم فقط من أجل وصل الكلمات بعضها ببعض ، مع أن حركات الإعراب سر عجيب من أسرار ميزها عن غيرها من لغات العالم .

1-حامد: د.أحمد حسن،دراسات في أسرار اللغة،مكتبة النجاح الحديثة ط1984/1 ص5

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما دراسة "أحمد تيمور" "أسرار العربية" فليست إلا تقليدا لما فعله الثعالبي في "فقه اللغة وسر العربية" لذلك جاء كتابه عبارة عن معجم لغوي ونحوي وصرفي،في الوقت الذي جاء كتاب جورج غريب (أسرار العربية)شبيها بالتأليف المعجمي من حيث الترتيب ولكن لا يكشف عن أسرار اللغة كما لم يكشف عن سبب تسميته وعلاقة العنوان بموضوع الكتاب. (1)

* **البعد الصوتي:** يمثل هذا الاتجاه كتاب"سر صناعة الإعراب"لابن جني. حيث يقوم هذا الكتاب على اعتبار أصوات اللغة أسرارا قد تكون في الصوت نفسه أو صفاته أو وظيفته ودوره في توجيه الكلمة إلى الإطار النحوي الذي تتكامل معه،وفي علاقة الأصوات بمعانيها بين قضية وأخرى.

وقد يقصد ابن جني بالسر"ذاك الشيء الغامض الذي يكشف بطريق الاستعمال كلمة أو جملة وبالتالي يختلف عن الخصائص التي هي أشياء ظاهرة في اللغة تتميز بها عن غيرها من اللغات" (2) ولغموض ذاك السر يتوجب علينا التعرف إلى مواضعه ومن ثم التحقق من أبعاده ومراميه.

* **البعد الجمالي:** الجمال شيء يتذوق ولا يوصف بعبارات دقيقة،وحين يتعذر علينا وصفه مع إحساسنا به ينبغي أن نبحث عن مقومات ذلك الجمال،وهذه قضية شغلت علماء اللغة قديما وحديثا فعمدوا إلى تبين مواضع ذاك الجمال،واعتبروه سرا من أسرار اللغة وأفردوا له جانبا من تواليفهم اختص بالجانب بالبلاغي بشقيه البلاغة والفصاحة ليكشف بذلك عن إعجاز اللغة الذي لا يكون إلا ملازما للنحو،وهذه حقيقة أدركها علماء البلاغة واستطاعوا أن يعرفوا العناصر الجمالية في العربية من تشبيه واستعارة ومجاز وكناية مثلما استطاع النحاة تقعيد القواعد النحوية،وهذه العناصر مجتمعة سر من أسرار العربية،تجمع بين اللفظ والمعنى اللذين عليهما ترتكز قضية التمييز بين الفصاحة والبلاغة.

وكان أول المصنفات البلاغية التي احتوى عنوانها كلمة سر:كتاب"سر الفصاحة"لابن سنان،الذي فرق فيه بين الفصاحة التي اقتصرت عنده على الألفاظ والبلاغة التي لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني ،ولما كانت الفصاحة عنده مقصورة على اللفظ نجده نحا منحى ابن جني في الوقوف على الأصوات والحروف ومخارجها وصفاتها باعتبارها سرا من أسرار العربية.

1-حامد: د.أحمد حسن،المرجع السابق،ص19،20،21

2-حامد: د.أحمد حسن،المرجع السابق،ص34

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما عبد القاهر الجرجاني في"أسرار البلاغة"فقد أدرك الترابط الوثيق بين اللفظ والمعنى وضرورة الانسجام بينهما،كما حاول أن يكشف عن أثر اللغة في البلاغة وأسرارها،تلك التي ليس بمقدور المرء أن يصل إليها إلا بعد تفكير وتأمل واعيين،ولعل في الكشف عن تلك الأسرار البلاغية كشفا عن أسرار القرآن الكريم وإعجازه،وهو الهدف الذي يكاد تتفرد به المصنفات التي احتوت عناوينها على كلمة سر أو أسرار، على تنوع موضوعات تلك المصنفات.

* **البعد النحوي**:ويمثل هذا الاتجاه المصنفات التي عنيت بالنحو وقواعده على وجه الخصوص،ويمثلها مع كتاب"أسرار العربية"كتاب"أسرار النحو"لابن كمال باشا،هذا الكتاب الذي بعد الاطلاع عليه وجدنا مؤلفه لم يتعرض لسبب تأليفه،أو خطته أو سبب تسميته،ولكن يبدو أن المؤلف أراد أن يظهر الأبواب والقضايا النحوية التي اختمرت في ذهنه رغم"أن تلك الأبواب والقضايا في موضوعاتها وترتيبها لا يختلف فيها ابن كمال عن سابقيه من علماء النحو أمثال ابن يعيش في" المفصل"أو"مقرب"ابن عصفور" (1) من حيث المنهج وبحث القضايا النحوية،لذا لا نجد ترابطا أو علاقة بين مادة الكتاب وعنوانه،لأن القضايا التي طرحها المؤلف ليست جديدة بل تعرض لها سابقوه ولم تكشف عن سر هدف المؤلف،لذا من الممكن أن نقول إن العنوان لا علاقة له بالنص.وفيما يتعلق بكتاب"أسرار العربية" سيكون الحديث عنه ضمن مؤلفات ابن الأنباري ومنزلته بين تلك المؤلفات.

منزلة كتاب "أسرار العربية" بين مؤلفات ابن الانباري

على كثرة ما كتب وألف العلماء واللغويون،ورغم ما تحويه المكتبة اللغوية والنحوية من أسفار ضخمة، ومصنفات نفيسة خدم بها العلماء لغة القرآن،نجد الاتجاه العلمي في التأليف في عصور الإسلام الأولى قام على الاستيعاب الشامل لكل ما روي وقيل في الموضوع،فجاءت كتب المؤلفين في علوم اللغة شبيهة بالموسوعات العلمية، وإذا كان لهذا الاتجاه والأسلوب الذي شاع آنذاك فوائد كثيرة أعظمها يتجلى في صيانة تلك الثروة العلمية واللغوية وحفظها من الضياع،إلى جانب تمكين طالب العلم من اختيار ما هو أقرب إلى ذوقه،إلا أن هذا الاتجاه في التأليف الموسوعي شكل مشكلة لطلاب العلم فيما بعد،إذ يحتار طالب العلم المبتدئ والمتوسط في اختيار أقرب الأقوال إلى الصواب،وهذه حقائق يدركها فقط من يعمل في التدريس ،ونظرا لاشتغال ابن الانباري في التدريس بالمدارس النظامية التي أشبه ما تكون بالجامعات في

1-حامد: د.أحمد حسن،المرجع السابق ص58

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عصرنا الحاضر،والتي أوجدت نوعا من التخصص في التدريس سواء في علوم اللغة، القرآن والحديث والتفسير، التاريخ،نظر إلى أن يكون للغة العربية مؤلفات متخصصة بفنونها وأصولها وأوجه الخلاف فيها على نحو ما كان عليه علم أصول الفقه،لذلك نجد في مصنفاته ما اختص في جدل الإعراب وهو كتاب(الإغراب في جدل الإعراب)الذي ألفه بناء على طلب جماعة من أصحابه،ومن الطبيعي أن تكون جماعة الأصحاب تلك على مستوى ابن الأنبا ري من حيث العلم والمعرفة والدراية في اللغة والتبحر في دقائقها،لذلك جاء كتابه على شكل نظريات نحوية يوجهها الجدل والفلسفة والمنطق،ولكنها شكلت أساسا قويا في تقعيد قواعد اللغة فقد جاء في مقدمة الكتاب: "أن جماعة من الأصحاب اقتضوني بعد تلخيص كتاب"الإنصاف في مسائل الخلاف"تلخيص كتاب في جدل الإعراب معرى عن الإسهاب ومجرد عن الإطناب،ليكون أول ما صنف لهذه الغاية في قوانين الجدل والآداب ليسلكوا به عند المجادلة والمحاولة والمناظرة سبيل الحق والصواب ...... فأجبتهم على وفق طلبتهم".(1)

وتبعا لذلك صرح بأنه واضع أصول الجدل في النحو حيث يقول: "علوم الأدب ثمانية:اللغة والنحو والتصريف،والعروض والقوافي،وصنعة الشعر وأخبار العرب،وأنسابهم،وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما:علم الجدل في النحو،وعلم أصول النحو،فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه،من قياس العلة،وقياس الشبه،وقياس الطرد،إلى غير ذلك على حد أصول الفقه فان بينهما من المناسبة ما لا خفاء به ، لأن النحو معقول من منقول ،كما أن الفقه معقول من منقول" (2).

أما في أصول النحو فقد ألف ابن الأنباري"لمع الأدلة" على غرار فن أصول الفقه إذ يقول في مقدمة اللمع: "أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه هي أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله،وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل" .(3)

هذا وقد قسمه ثلاثين فصلا تبحث في الأدلة وأقسامها والنقل ،والقياس والعلة،ثم الاستحسان واستصحاب الحال، ومعارضة الأدلة،معتمدا على العبارة الموجزة الدالة المعتمدة على الشواهد والتي انتهت في تثبيت القواعد الشاملة مع أمثلتها الموضحة، وهذه طريقة في التأليف متقدمة تأتي في مرحلة عليا بعد دراسة النحو نفسه.

1-ابن الأنباري: كمال الدين،الإغراب في جدل الإعراب ص35،36

2-السيوطي : جلال الدين،الاقتراح في علم أصول النحو،تحقيق أحمد قاسم ط1/القاهرة،1976 ص22

3-ابن الأنباري: لمع الأدلة، ص80

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي الخلاف النحوي فإن أول ما عرف من الخلاف بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة ما جاء في كتاب سيبويه،ولكنه لم يخرج عن كونه نوعا من المذاكرة وحكاية الأقوال المخالفة والرد عليها أحيانا،ثم تتابع القول في الخلاف النحوي بعد ذلك. فجاءت قضاياه ومسائله جزئيه متناثرة في كتب النحو على اختلاف مؤلفيها، وبقي أمرها كذلك إلى أن جاء كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف"الذي ألفه صاحبه بناء على طلب جماعة من الفقهاء والمتأدبين والأدباء المتفقهين،المشتغلين بعلم العربية في المدرسة النظامية، الذين طلبوا منه أن يؤلف كتابا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة على غرار ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة، وقد صرح في مقدمة "الإنصاف" بأنه أول كتاب صنف في علم العربيه على هذا الترتيب وألف على هذا الأسلوب، وقد عرض فيه مئة وإحدى وعشرين مسألة من مسائل الخلاف بين المدرستين سرد فيها جميعا دعوى الكوفيين ثم دعوى البصريين، وبعد ذلك يدلي بالبيانات لكل من البصريين والكوفيين ثم يأتي بردود وحجج كل من الفريقين إلى أن ينتهي بالحكم الذي كان غالبا في تأييد البصريين.

أما أسرار العربية ورغم ما به من تقاطع في المادة مع كتاب الإنصاف من حيث البحث في الخلافات النحوية ومسائلها فقد حاول مؤلفه أن يحيل المبادئ والنظريات إلى واقع تطبيقي يلائم الطلبة المبتدئين والمتوسطين، وكان ذلك هدفه من تأليف الكتاب إذ أن سيرته واشتغاله بالتدريس في المدرسة النظامية تمكننا من أن نعلل سبب تأليف الكتاب بشكل يقوم على السؤال والجواب بأسلوب جدلي خال من الفصول ، لإدراكه أنه يقدم طريقة تدريسية تقوم على النقاش المفتوح والسؤال والجواب وهي الأكثر ملائمة للمتعلمين.لذلك عمد إلى تناول المادة النحوية بطريقة ميسرة بعيدة عن التعقيد فجاء كتابه كما وصفوه سهل المأخذ كثير الفوائد.

ومع ذلك ومع ما يتميز به من ميزات إلا أنه يتشابه مع غيره من كتب النحو الأخرى من حيث الموضوعات النحوية إذ يتألف من أربعة وستين بابا ففيه:المرفوعات،والمنصوبات والمجرورات، والمجزومات،والمبتدأ والخبر،والمبني والمعرب،والمذكر والمؤنث،وغيرها من المباحث النحوية والصرفية، كما يتشابه مع غيره في ترتيب الأبواب النحوية والصرفية حيث جاءت قضايا الصرف في الصفحات الأخيرة من الكتاب.

ورغم هذا التشابه مع كتب النحو فإنه يختلف عنها في طريقة بحث القضايا حيث رتب الأسباب والعلل في علامات الإعراب عن طريق السؤال والجواب كالنصب وعلاماته،والجر وعلاماته، والجزم وعلاماته سواء كانت العلامات حركات أم حروفا،وسواء أكانت ثبوت الحركة أم الحرف أم الحذف دون اللجوء إلى عرض القاعدة وتوضيحها من خلال الأمثلة والشواهد وذلك ليس غريبا على عالم مثله بدأ كتابه "جدل الإعراب"في السؤال حيث قال: "اعلم أن السؤال هو طلب الجواب بأداته في الكلام وهو مبني على أربعة أصول :أحدها سائل والثاني مسؤول

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

به،والثالث مسؤول منه،والرابع مسؤول عنه،ولا بد لكل أصل من هذه الأصول من وصف يصح به السؤال عند وجوده ويفسد عند عدمه" (1)

كما يرى أن السائل ينبغي أن يقصد قصد المستفهم المتعلم "وأن ما ثبت فيه الإبهام صح عنه الاستفهام" (2)ومعنى ذلك أنه متى كان هناك إبهام وغموض فإن ذلك يعني وجود سر وربما مجموعة أسرار ينبغي التفحص فيها والتوقف عندها للوصول إلى الإجابة المفقودة ضمن دائرة الأسرار ،إذن ربما تكون تسمية كتاب "أسرار العربية"هي الأنسب لكتاب بني بالكامل على السؤال والاستفهام.

1-ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ص36،37

2-ابن الأنباري: المصدر السابق ص37

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

المصادر البصرية في كتاب أسرار العربية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مصادر المدرسة البصرية

لا يختلف البحث في مصادر الفكر النحوي البصري عن البحث في مصادر النحو العربي بشكل عام إذ أن تلك المصادر تشكل الأرضية الصلبة التي انطلق منها النحو والثوابت التي لا تتغير مهما تعددت المدارس النحوية واختلفت آراؤها وتنوعت . وقد تناولها الدارسون بشكل مستفيض داعمين أقوالهم وآراءهم بالشواهد والحوادث التي تؤكد تلك المصادر وتسلط الأضواء عليها .

وفي دراستنا هذه نجد لزاما علينا أن نبحث في مصادر الفكر النحوي البصري الذي استقى منه ابن الأنباري مادته النحوية واحتكم إليها في معظم مسائل الخلاف النحوي بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة وعليه فلن يكون مدار بحثنا في الكتب التي استقى منها ابن الأنباري القواعد والضوابط النحوية وإنما سنبحث بالفكر والآراء البصرية التي تبحث في متن النحو وقواعده .

أما مصادر المدرسة البصرية فهي :-

السماع : وهو أصل من أصول النحو واللغة ودليل من أدلتها وقد سماه ابن الأنباري "النقل" وعرفه بأنه" الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة " (1) .

أما السيوطي فعرفه بقوله : " وأعني به ما يثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ،وكلام نبيه عليه السلام وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين " (2) .

وقد اعتمد علماء العربية الأوائل عليه في تدوين اللغة التي كان يتكلم بها العرب الخلص "إذ لم تكن لعلماء العربية من طريقة لحفظ لغتهم سوى اللجوء إلى تدوينها من المتكلمين بها كما فعل غيرهم من الأقوام التي سبقتهم عندما أرادت الحفاظ على لغاتها " (3) .

لقد حرص البصريون على وضع ضوابط دقيقة في المادة اللغوية التي بنوا عليها قواعدهم وكانت غايتهم من ذلك المحافظة على لغة العرب من التأثر باللغات الأعجمية مما قد يؤدي إلى ابتعاد اللغة العربية عن خصائصها المعروفة عند نزول القرآن الكريم وظهور لغة ثانية ذات خصائص مغايرة للغة الأولى، ودخول فيض من الألفاظ الأعجمية إلى اللغة العربية مما يبعدها عن خصائصها.

ولتحقيق ذلك حاولوا وضع ضوابط محكمة في الأخذ عن القبائل معتمدين على:

*عدم الاختلاط والبعد عن منافذ الدخيل .

1-ابن الأنباري،كمال الدين: الإغراب في جدل الإعراب،ص45

2-السيوطي: الاقتراح،ص14

3-الحديثي،خديجة: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه،مطبوعات جامعة الكويت/1974ص129

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

* التوغل في البداوة.

وقد جعلهم ذلك يحددون مكان الاستشهاد والاحتجاج وزمانهما وكان سبب ذلك حرصهم على سلامة لغة المحتج بهم وعدم تطرق الفساد إلى ألسنتهم"أما من حيث التصنيف الزماني فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري سواء سكنوا الحضر أم البادية "(1). علما أنهم قسموا الشعراء وصنفوهم إلى أر بع طبقات:الأولى الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى والثانية: المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان ، والثالثة : المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق ، والرابعة : المولدون ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا كبشار بن برد وأبي نواس ، فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعا وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، أما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم"(2).

وأما الأخذ عن البادية فقد استمر العلماء يدونون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري علما أنهم لم يأخذوا إلا عن القبائل التي تعيش في قلب جزيرة العرب البعيدة عن السواحل ومخالطة الأعاجم وهذه سمة في طبيعة الاستقراء تدل على سلامة الدراسة اللغوية التي قام بها نحاة البصرة الأوائل كما تدل على وجه كبير من وجوه الشبه بين مناهجهم ومناهج المعاصرين الذين يجدون في اللغة المحكية مصدرهم المهم ويجعلون اللغة المدونة ثانوية أو مساعدة ليس غير"(3).

وقد نبه ابن جني على خطورة اختلاط العربية بغيرها من الحواضر لأن ذلك يترتب عليه .

فساد اللغة يقول :"في باب:ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر" وعلة امتناع ذلك ما عرض للغات الخاصة وأهل المدر من الاختلاط والفساد والخطل ،لو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم تعترض لشيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ

1-الخشران،عبدالله بن حمد: مراحل تطور الدرس النحوي،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية1993ص163

2- البغدادي،الخطيب عبد القادر: خزانة الأدب،الجزء الأول،الطبعة الأولى،بولاق ص3،4

3-الخشران: المصدر السابق ص165

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر"(1).

فالاختلاط يؤثر في فصاحة العربي ولو من القبائل التي يحتج بها .وأما أن يكون التوغل في البادية علامة الفصاحة فلأن لغة البدو لغة محكية موروثة إرثا عفويا لا يحتاج معه لأية ضوابط لا من الناحية الاشتقاقية ولا من الناحية الدلالية أو التركيبية لأن النحاة اعتقدوا أن إتقان اللغة عائد إلى الوراثة ، ولم يدركوا كما أدرك المحدثون أن إتقان أي لغة عملية مكتسبة لا أثر للوراثة أو الجنس فيها " (2) .ولكن النحاة البصريين كانوا أذكياء بارعين حين اشترطوا التوغل في البداوة ، لأن البداة قد عرف عنهم التمسك بلغاتهم وقلما يدغونها إلى غيرها،وأما أهل الحضر فلديهم استعداد للتأثر بكل طارئ .

ولتحقيق شرطي التوغل في البداوة،والبعد عن الاختلاط والاتصال بسكان الحواضر والأرياف،توصل النحاة البصريون الأوائل إلى تعيين القبائل التي يعتد بالأخذ عنها،والقبائل التي لا يؤخذ عنها كما يلي: (3). قيس و تميم و أسد و هذيل و وبعض كنانة وبعض الطائيين.وأما القبائل التي لم يؤخذ عنها فهي:

لخم وجذام لمجاورتهم أهل مصر والنبط.

قضاعة وغسان إياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية.

تغلب والنمر لمجاورتهم أهل اليونان.

بكر لمجاورتهم النبط والفرس.

أهل اليمن لمجاورتهم ومخالطتهم الحبشة والهند.

بنو حنيفة وسكان اليمامة وثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم الأمم المقيمين عندهم.

عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين.

حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ففسدت ألسنتهم.

وقد بذل البصريون جهودا مضنية في النقل عن هذه القبائل التي تميزت بالفصاحة حيث انتشر العلماء البصريون في بوادي نجد والحجاز" ومنهم الخليل بن أحمد الذي سأله

1-ابن جني،أبو الفتح عثمان: الخصائص،تحقيق محمد علي النجار،دار الهدى،بيروت،لبنان،5/2

2-الخشران: مراحل تطور الدرس النحوي،ص167

3- السيوطي: الإقتراح في علم أصول النحو ص56

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الكسائي:من أين أخذت علمك هذا ؟فقال من بوادي الحجاز ونجد وتهامة" (1).

هذا ولم يكتف النحاة البصريون الأوائل بهذا المنهل الصافي،بالنقل عن قبائل العرب الفصحاء، بل راحوا يبحثون عن مناهل أخرى تتحقق فيها سلامة اللغة واؤلئك هم أعراب الحاضرة أو الذين استوطنوا البصرة ،ومن هؤلاء الإعراب أبو جاموس ثور بن يزيد الذي كان يقصد البصرة على آل سليمان بن علي وأبو خيرة نهشل بن زيد، وأبو شبل العقيلي الذي وفد على الرشيد واتصل بالبرامكة وأبو مسحل وغيرهم كثير(2).

وأما القبائل التي نزلت في البصرة فهي كثيرة وقد بلغت حوالي (192)قبيلة حافظت على عاداتها ولغتها(3) .

إلى جانب ذلك أخذ البصريون عن الإعراب الذين كانوا يفدون إلى سوق المربد حيث وفد إليه فصحاء الإعراب ببضائعهم ليبيعوها ويشتروا ما يحتاجون إليه. فكان نحاة البصرة يشافهونهم ويأخذون عنهم ،ولكنهم لا ينقلون عنهم إلا بعد التثبت من سلامة لغتهم.

كما أخذ البصريون عمن اشتهر بالفصاحة من أهل الحضر وعلى رأس هؤلاء التابعي المشهور الحسن البصري(110هـ)والوالي الأموي على العراق الحجاج بن يوسف الثقفي(95هـ). "فكانت تلك لفئة جيدة من نحاة البصرة حيث راعوا المستوى الذي تمثله لغة هؤلاء دون أن تنطبق عليهم الأسس التي وضعوها لتحديد الفصاحة" (4)

ولكن مما يلفت النظر ويسترعي الانتباه أن البصريين الذين جدوا في وضع ضوابط النحو من أجل السيطرة على اللحن أخذوا عن الحجاج الذي عهد عنه اللحن في قراءة القرآن الكريم .بالإضافة إلى أن تحديدهم للقبائل التي نقلوا عنها جعلهم يتركون قبائل فصيحة فلم يأخذوا عنها،وفي ذلك إهدار لما يكون قد استعمله أهل تلك القبائل من التراكيب والصيغ والأساليب الفصيحة"ففاتهم ذخر لغوي وافر وكثير من منابع الأخذ والمراجع التي كشفت عنها الأيام بعد

1-الخشران: مراحل تطور الدرس النحوي، ص170

2-الخشران: المصدر السابق ، ص172

3-العلي،.صالح: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة،الطبعة الأولى،بغداد1953م ص182

4-الخشران : المصدر السابق ، ص174

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذلك " (1).

لذلك كان الأفضل لهم الانتقاء بغض النظر عن النطاق الزماني والمكاني والقبلي"فيقفوا عند اللغة الأدبية التي جاءتهم موحدة ممثلة في الآداب الجاهلية والقرآن الكريم لأن محاولتهم بناء القواعد العربية من كل ما روي من القبائل قد آل إلى التناقض وأبعد اللغة عن الانسجام والاطراد في الخصائص ،فلو فعلوا ذلك لجنبوا أنفسهم الكثير من الجدل حول ما يجوز وما لا يجوز، ولكنهم لجأوا إلى إقحام تلك الصفات المحكية للهجات العربية فبدت لهذا القواعد مضطربة متعددة الوجوه" (2).

هذا وقد عد البصريون اللغة العربية بما فيها من لهجات مختلفة لهجة واحدة مع أن القبائل تختلف فيما بينها اختلافا واضحا في الألفاظ والإعراب وفي ذلك إقصاء عدد من اللهجات واللغات عن مجال الدراسة والبحث والاستنتاج إذ لم يعتدوا إلا بما كان في كبد الصحراء.

المصدر الثاني: القرآن الكريم وقراءاته.

يعد القرآن الكريم مصدرا لكثير من العلوم الإسلامية وخاصنة علوم اللغة التي نزل بها متحديا بفصاحته وبلاغته وبيانه وما ورد فيه أصح ما استعمله العرب من أساليب وألفاظ، فهو خير الأدلة وسيد الحجج ، وأثبت البراهين ، فقد كان مصدرا رئيسا لسيبويه حينما وضع القواعد ودون الأصول التي قررت ووضعت ، واستشهادا عليها ، فكانت آياته الكريمة معرضا لكثير من الآراء النحوية والتوجيهات الإعرابية "إذ بلغت شواهد سيبويه القرآنية ما يقرب من أربع وسبعين وثلاثمائة آية " (3) .

ولم يكن في النص القرآني خلاف وإنما الخلاف في القراءات لأن القرآن من لدن عزيز حكيم ، لذا اختلفت مواقف النحاة من القراءات لأن حقيقتها تغاير حقيقة القرآن ، وفي ذلك يقول الزركشي : -"القرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز " والقراءات : هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف أو تثقيل

1-حسن، عباس:اللغة والنحو بين القديم و الحديث، دار المعارف ، مصر 1969،ص75

2- أنيس،إبراهيم: في اللهجات العربية،الطبعة الثانية،مطبعة الأنجلو المصرية ص48

3-الخشران: مراحل تطور الدرس النحوي،ص175

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أو غيرهما " (1) .

لقد نال القرآن اهتماما كبيرا وضبط نصه وأصبح المثل الأعلى الذي يأخذ منه علماء اللغة شواهدهم التي يبنون عليها قواعدهم وأصولهم ، وكان سيبويه من أكثر النحاة عناية بالشاهد القرآني وإجلالا له إذ وضعه في المرتبة الأولى لأنه أبلغ كلام نزل وأوثق نص وصل ، يمثل العربية الأصيلة ، والأساليب الرفيعة . "ولم يقصر سيبويه عنايته بالقرآن واهتمامه بآياته على تقديمه إياه على غيره من كلام العرب وعلى اعتباره إياه الأساس الأول في الاستشهاد إنما نراه يعتبره الأصل الذي يقاس عليه " (2).

هذا ويكثر سيبويه من الآيات القرآنية في مجال مناقشته النحويين لإثبات قاعدة أو استنباط حكم ، أو رده عليهم تشبيههم آية بأخرى في الإعراب وهو لا يرى بينهما وجها من الشبه ، أو في توجيههم إعرابا لعبارة من كلام العرب أو لبيت من الشعر ، لأن القرآن أعلى من أساليب الكلام العربي وأكثرها بلاغة وفصاحة " (3) .

وقد تبع نحاة البصرة سيبويه بطريقة الاستشهاد بلغة القرآن واستنباط القواعد منه حتى توصل بعضهم إلى قواعد انفردوا بها عن جماعة البصريين "ويمثل هؤلاء الأخفش الأوسط الذي أجاز زيادة (4). (من) في الإيجاب محتجا بقوله تعالى:ويكفر عنكم من سيئاتكم" (5).

أما القراءة التي يؤخذ بها فهي: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها أو إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها

1- الزركشي،بدر الدين محمد بن عبدالله:البرهان في علوم القرآن،تحقيق أبو الفضل إبراهيم ،الطبعة الأول 1957م 218/1/

2- الحديثي ،خديجة: الشاهد وأصول النحو ص35

3- الحديثي : المصدر السابق ص40

4- الخشران :مراحل تطور الدرس النحوي،ص 176

5- سورة البقرة آية (271)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم ممن هو أكبر منهم" (1).

وقد سار البصريون على مبدأ الاستشهاد بالقراءات القرآنية المتواترة غير المخالفة للقياس، ولم يحتجوا بالقراءات الشاذة لأنهم لم يعدوا من القراءات حجة إلا ما كان موافقا لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقررة،وفي ذلك يقول مهدي المخزومي :"والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي ولكن البصريين وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية،وأخضعوها لاصولهم، وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل-قبلوه وما أباها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ،كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعدوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها" (2).

ولعل الفرق بين منهج النحاة ومنهج القراء هو الذي جعل النحاة البصريين يرفضون بعض القراءات، لأن منهج النحاة يقوم على القياس والاعتماد على أشهر اللغات وأكثرها شيوعا واستعمالا في حين يعتمد منهج القراء على الرواية التي إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا شيوع لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها.

وفي هذا الرفض لبعض القراءات ضياع لكثير من الاستعمالات الفصيحة واللهجات العربية التي تفوق في فصاحتها ما استشهدوا به من بعض الشواهد الشعرية.

المصدر الثالث:الحديث النبوي الشريف.

يعني الحديث كلام النبي محمد عليه السلام،الذي كان يجب أن يكون بعد القرآن في منزلة الاستشهاد به لولا أن المسلمين الأوائل أجازوا روايته بالمعنى ولم يعتمدوا فيه على اللفظ الذي نطق به الرسول عليه السلام غالبا،فلم يعتمد أئمة النحو البصريون والكوفيون الأوائل على الحديث ولم يعدوه أصلا من أصول استشهادهم كالقرآن الكريم وفصيح كلام العرب.

1- ابن الجزري،أبو الخير محمد الدمشقي:النشر في القراءات العشر ،تصحيح ومراجعة: علي محمد الضياع ،مصر 12/1

2- المخزومي،مهدي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،بغداد 1955م ص284

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قال أبو حيان التوحيدي في شرح التسهيل (1):قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمرو والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ،والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال:"إنما ذكر العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية.

وقد كان من حجة الأوائل في عدم الاستشهاد بالحديث:

1- أن الرواة جوزوا نقل الحديث بالمعنى حيث تختلف الروايات في قصة واحدة جرت في زمانه عليه السلام على نحو ما روي من قوله: "زوجناكها بما معك من القرآن" و "ملكتكها بما معك" و" خذها بما معك من القرآن" .

2- وقوع اللحن فيما روي من الحديث لأن كثيرا من رواة الحديث كانوا من غير العرب بالسليقة، وما تعلموا العربية بصناعة النحو، فوقع اللحن وغير الفصيح من لسان العرب في كلامهم وروايتهم للحديث وهم لا يعلمون.

المصدر الرابع:الشعر.

الشعر ديوان العرب وبه حفظت الأنساب وعرفت المآثر ،ومنه تعلمت اللغة وقد اعتبر الاحتجاج به بداية للدراسات اللغوية التي هدفت لتوضيح بعض دلالات ألفاظ القرآن الكريم، ولعل في شيوعه وسهولة حفظه وتداوله سببا في كونه أشيع في الاستشهاد من كلام العرب النثري.

ورغم ما تميز به الشعر العربي من مميزات إلا أن البصريين أخضعوه لأسس ومعايير كانوا طبقوها على النقل عن القبائل في المصدر الأول، وهذه الأسس هي: (2).

أولا: التحديد الزماني والمكاني.

ثانيا: التوغل في البادية ، لا التحضر.

1- البغدادي:خزانة الأدب ص5

2-الخشران : مراحل تطور الدرس النحوي ، ص 198

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا: السليقة اللغوية السليمة.

فمن حيث التحديد الزماني فقد قبلوا الاحتجاج بشعر عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري سواء سكنوا الحضر أم سكنوا البادية.وبالنسبة للبادية، كان منتصف القرن الرابع أو ربعه الأخير هو آخر الاحتجاج بلغة أبناء البادية.أما الشعراء فقسمهم البصريون أربع طبقات: الجاهليين و المخضرمين الاسلاميين و وطبقة المولدين أو المحدثين.(1) وقد استشهد البصريون بشعر الطبقتين الأولى والثانية إجماعا واختلفوا في الثالثة ،في حين لم يجيزوا الاحتجاج بشعر الطبقة الرابعة. وحجة البصريين في عدم الاحتجاج بشعر الطبقة الرابعة أنهم اختلطوا بأمم غير فصيحة ،إلى جانب بعدهم عن زمن الفصحاء المعتد بهم مما أدى إلى فساد سلائقهم لذلك رمى البصريون شعر هذه الطبقة بكثرة اللحن يقول البغدادي: " إن هؤلاء الشعراء وقعوا في أخطاء عرفت وأخذت لذلك أبعد البصريون الأوائل شعراء هذه الطبقة من دائرة الاحتجاج في مجال التقعيد وبناء القواعد.

كما اشترطوا في الشعر أن يعرف قائله،فإن كان مما لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به خوف أن يكون لمولد أو لمن لا يوثق بفصاحته (2). ورغم ذلك وجد في كتاب سيبويه خمسون شاهدا لم يعرف قائلها، قال الجرمي : "نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها فاعترف بعجزه ولم يطعن عليه بشيء" (4).

ويقال "ان عدم نسبة سيبويه شواهد كتابه إلى قائليها ولم يرد فيه إلا ما رواه شيوخه منها سببه خوفه من أن يخطئ فينسب شاهدا إلى غير قائله لأن هناك من الشواهد ما ينسب إلى أكثر من شاعر كما أن منها ما نحله الرواة" (5) وقد استشهد سيبويه بشعر الطبقات الثلاث الأول ،أما الطبقة الرابعة وهي المحدثون فلم يستشهد بشعرها إلا ببيتين وقد صرح سيبويه بذلك وان استشهد بغيرهما كما نسب إليه فإنه لم يبن عليه قاعدة ولم يقس عليه إنما يأتي به تمثيلا بعد أن يبني القاعدة على الآيات القرآنية أو الشواهد الشعرية المنسوبة إلى قائليها،أو على المنثور الذي صحت روايته ونسب إلى العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم.

1-البغدادي:خزانة الأدب،3/1

2-البغدادي:المصدر السابق،4/1

3-البغدادي:المصدر السابق،8،7/1

4-البغدادي:المصدر السابق،8/1

5- الحديثي : الشاهد و أصول النحو ، ص 110

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خصائص المذهب البصري

بصرف النظر عن الزمان والفروق الفردية بين النحاة فإن النحو البصري بشكل عام يعنى بالقياس وتحكيم أصول المنطق،ويستفيد من علم الفقه، أما الخصائص التي ميزت المذهب البصري فهي:

أولا : تحكيم المقاييس النحوية:

لقد اعتمد البصريون على القياس واتخذوه منهجا لبناء قواعدهم ،،وكان ذلك القياس على الأغلب الشائع في كلام العرب ،ثم استنباط القواعد والأصول العامة التي تنطبق على جزئياته. فهو منهج يقوم على القاعدة والقياس المطرد الغالب في الاستعمال .وقد وضح ذلك ابن الأنباري بقوله:"النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة" (1) في حين أطلقوا على الظواهر اللغوية التي تخالف القياس انها شاذة ، أو قليلة نادرة،وأحيانا يلجأون إلى التأويل لتوافق هذه الظواهر ما قرروه من قواعد.

وذهب الدارسون إلى أن البصريين أخذوا بالقياس كما أخذوا بالسماع. ويلحظ ذلك في نقضهم لمسائل الكوفيين ، فقد أبوا أن يستدلوا بشاهد لم يعرف قائله، وحملوا كثيرا من الشواهد التي خرجت على المسموع أنها شاذة أو ضرورة شعرية وعلى ذلك لا يمكن أن تكون أساسا في حكم. ويقول أحمد أمين في البصريين(2) "وقد فضلوا القياس وآمنوا بسلطانه وجروا عليه، وأهدروا ما عداه، فإذا رأوا لغتين :لغة تسير على القياس ولغة لا تسير على القياس فضلوا التي تسير عليه وضعفوا من قيمة غيرها".كما قال فيهم مصطفى السقا: "إن نزعتهم فلسفية تميل إلى طرد القياس والأخذ بأحكامه العامة دون النظر إلى اختلاف القبائل في بعض الظواهر اللغويةوالنحوية الخاصة"(3).

ثانيا:خضوع اللغة لمقياس العقل:

اعتمد البصريون على القياس ونقلوا ما نقلوا عن العرب بعد التحري من صحة المنقول اما بتأويله لينطبق والقاعدة ،أو بإهماله لقلته فيحفظونه ولا يقيسون عليه وعندها يكون من المطرد في السماع لا شاذا في القياس.

وقد أمعن البصريون النظر في كلام العرب وأخضعوه لأحكام العقل والمنطق كما استخدموا الأحكام المنطقية وطبقوها في تفسير الظواهر النحوية إذ ان الظواهر النحوية لا تختلف عن الظواهر المادية فهي مثلها تخضع لموازين العقل وأحكامه، وتلتقي بهذه عند البصريين في

1- ابن الأنباري:لمع الأدلة،تحقيق سعيد الدين الأفغاني،ص81

2-أمين،أحمد: ضحى الإسلام، الطبعة الثامنة، مكتبة النهضة المصرية 1974،294/2

3-السقا،مصطفى: بحث:نشأة الخلاف في النحو،مجلة مجمع اللغة العربية،القاهرة،99/1

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مسائل كثيرة: "فإنا نجدهم يوازنون بين العامل النحوي والعامل الحسي كالنار والماء والسيف(1)،أو بينه وبين السيف في حالتيه:حين يقطع وحين ينبو" (2) وانا نجدهم ينظرون إلى ظواهر النحو نظرتهم إلى ظواهر الحياة التي تصدق فيها مقاييس المنطق، واللغة في نظرهم تنفر من الأضداد كما تنفر منها ظواهر الحياة العقلية ولهذا لم يجيزوا أن يجمعوا الاسم الذي في آخره تاء التأنيث بالواو والنون،لأن في الواحد علامة التأنيث،والواو والنون علامة التذكير، فلو قلنا إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون،لأدى ذلك إلى أن يجمع اسم واحد علامتين متضادتين"(3).

وقد عاب بعض الدارسين على البصريين تحكيم المقاييس العقلية في دراساتهم النحوية خاصة بعد أن استفحل تدخل المنطق فيها فأصبحت مجموعة من الافتراضات والتعليلات ، والتأويلات، وبذلك ضيقوا الخناق على العربية إذ فهموا أن اللغة"نشاط عقلي يضبطه العقل المنطقي الفردي في وضعه ونموه وتطوره"وقد ابتعد بهم الإغراق في النظر واصطناع التعليل والتأويل والجدل عن النحو(4).

ثالثا:تخطئة العرب في لغتهم:

كان لتمسك البصريين بمبدأ القياس أنهم جرؤا على تخطئة العرب في لغتهم وليس أدل على ذلك من المشادات التي وقعت بين أبي إسحق الحضرمي والفرزدق حين قال الفرزدق ::

وعضٌ زمانٍ يا ابنَ مَروانَ لَمْ يَدَعْ

مِنَ المالِ إلا مسحتاً أَو مجلفُ (من الطويل)

فسأله ابن أبي إسحق:بم رفعت "مجلف" فقال الفرزدق:بما يسوؤك وينوؤك ، علي أن أقول، وعليكم أن تحتجوا.

"ولكن هذه النزعة ليست من مناهج البصريين بعامةفإن يونس بن حبيب وشيخه أبا عمر بن العلاء كانا يتحرزان من تخطئة العربي ويعتمدان قوله وإن خالف القياس ويدل على ذلك أن ابا عمرو بن العلاء لم يخطىء في رفعه"مجلف"معللا ذلك بأنه جائز في المعنى،أي لم يبق سواه أي

1-ابن الأنباري:الإنصاف في مسائل الخلاف،تحقيق محيي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية بيروت 1993 ، 31/1.

2-ابن الأنباري:المصدر السابق،المسألة289/74

3--ابن الأنباري:المصدر السابق، المسألة27/4 + الحلواني، محمد خير،الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي،حلب،1971 ص284

4-الزبيدي،سعيد :القياس في النحو العربي، نشأته و تطوره ، دار الشروق ، عمان الأردن 1997،ص54

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أن "مجلف" مرفوع بفعل محذوف(1).

هذا وقد لجأ البصريون إلى التأويل والتقدير في الظواهر اللغوية التي تخالف القياس ، وتعــددت أساليب التأويل عندهم التي من أهمها :الحذف والتقدير، الشذوذ والضرورة،فـــالنصوص التـــي خالفت قواعدهم نعتوها بالشذوذ أو الندرة أو القلة وهم في ذلك أرادوا لقواعدهم أن يميزها النظام والمنطق وتجنب أساليب الفوضى فجاءت قواعدهم دقيقة مضبوطة على نحو مانجد مـــن هــذه الظواهر في كتاب سيبويه من أمثـــال : " ســـمعت من أثــق به من العرب" فكـــل هـــذه سمعناها من أهل الثقة(2).وهذا قول جميع من نثق بعلمـــه وروايته عن العرب(3).كل ذلك من أجل أن يضمنوا الدقة والسلامة لقواعدهم خوفا من فساد ملكة اللســـان العربي بعد الاختلاط بالأعاجم .

1- الخشران: مراحل تطور الدرس النحوي،ص213

2-سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون ، دار القلم ، القاهرة 1966، 30/1

3-سيبويه،المصدر السابق،137/3

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفروق بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة.

من الطبيعي أن يكون هناك فروق بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، بغض النظر عن حجم تلك الفروق وأثرها في مسيرة النحو العربي، إذ لو لم يكن هناك فروق لما لزم أن تنفصل المدرستان كل بآرائها وشيوخها ومصنفاتها، علما بأن المبادئ التي ارتكزت عليها المدرستان واحدة وكذلك الأصول والمصادر التي اعتمدتها كل منهما واحدة.

ولكن تأتي الفروق بين المدرستين من الطريقة التي تسلكها كل مدرسة في تعاملها مع الأصول والمصادر، لذلك" لم يكن الخلاف بين المدرستين في أسس النحو وأصوله ومبادئه التي ما زلنا نأخذ بها حتى الآن، وإنما هو خلاف في بعض الفروع، ويوضح ذلك مسائل الخلاف التي أشار إليها ابن الأنباري، فهي تدور حول التقديم والتأخير والحذف والزيادة، والعامل النحوي في بعض الكلمات، وتعدد صيغ الجمع للمفرد، ووجوه الإعراب التي تجوز في بعض الكلمات ولغات العرب في استعمال بعض الحروف العاملة مثل "لعل" والتصنيف لبعض الكلمات من حيث هي أسماء أو أفعال مثل "أفعل به" في التعجب وغير ذلك من القضايا الخلافية(1).

ويظهر الفرق بين المذهب البصري والمذهب الكوفي من خلال:

أولا: السماع:

أتيح للبصرة فرصة السماع من أكثر من مصدر، إذ أن وقوعها على سيف البادية وسكانها من قيس وتميم الذين يحتج بكلامهم إلى جانب ما يحيطها من القبائل التي عرف عنها سلامة السليقة، كما أ ن سوق "المربد" كان له أثر في فصاحة أهل البصرة وسلامة لغتهم، ولم يكتف البصريون بذلك، وإنما أكثروا من الترحال إلى البادية والجزيرة يتلقون عن أعرابها.

أما الكوفة فهي أدخل في العراق وأقرب إلى الاختلاط بالأعاجم، إلى جانب كون أكثر أهلها من اليمن، وقليل من القبائل الأخرى، ولغة اليمن لا يحتج بها لاختلاطها بالفرس والأحباش، ولم تكن الرحلة في طلب العلم لعلماء الكوفة سهلة كما كانت للبصريين، إذ تفصل الكوفة عن الجزيرة العربية صحراء شاسعة، "والكسائي الذي ارتحل، لم يرتحل إلا لما تتلمذ على الخليل بن أحمد وسأله فأرشده إلى الرحلة، إلا أنه لم يمكث في البادية غير أربعين يوما، في الوقت الذي جاور أبو عمرو بن العلاء البدو أربعين سنة(2).

"وقد حاول الكوفيون أن يكون لهم أسواق تحاكي سوق المربد البصري وهو سوق "كناسة"، إلا

---

1 – ياقوت، محمود سليمان : أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية عام 2000 –ص 588 .

2 – الافغاني ،سعيد : من تاريخ النحو العربي ، ص 65-66 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أن الإعراب الذين يؤمونها غير سليمي السلائق (1)

لذلك أصبح هناك التمييز بين النحويين وتقسيمهم إلى طبقات ومراتب، وكان بديهيا أن يطرح النحاة الثقاة روايات أهل الكوفة التي نقلها حماد الراوية وخلف الأحمر وملأها بالمصنوع، وفي ذلك يقول ابن الأنباري "لا يعلم أحد من علماء البصريين بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة إلا أبا زيد الأنصاري البصري فقد روى عن المفضل الضبي الكوفي(2)

أما أهل الكوفة فرووا عن أهل البصرة، إذ كانوا أساتذتهم، ولم يكن هذا الطابع طبع مدرسة الكوفة في علوم العربية فحسب، بل هو سمتهم في كل ما يعتمد على السماع(3).

ثانيا: القياس: القياس لغة: من قولهم: قاس الشيء يقيسه قيسا، واقتاسه وقيسه، إذا قدره على مثاله(4)واصطلاحا: ما عرفه الرماني"384هـ" بأنه " الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني وفي فساد الثاني فساد الأول " (5)

أما ابن الأنباري فعرفه بقوله " اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر: قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا: قدرته، ومنه المقياس أي المقدار، وقيس الرمح: أي قدر الرمح، وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: وهو حمل فرع على أصل بصلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع " (6).

كما يرى ابن الأنباري أن من أنكر القياس في النحو فقد أنكر النحو، وأنه إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلا، وجب أن يكون قياسا وعقلا لأن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة والألفاظ كثيرة غير محصورة، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لأدى ذلك إلى أن لا يعني ما تخص بما لا تخص، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها، لعدم النقل وذلك مناف لحكمة الوضع، فلذلك وجب أن يوضع وضعا قياسا عقليا لا نقليا"(7) .

ويعود القياس إلى عهد أبي إسحاق الحضرمي الذي بنى الأصل النحوي على معرفته التي استقاها من كلام العرب" وهو يعد بحق أستاذ المدرسة البصرية، لأنه أول من بعج النحو ومد

---

1 -الأفغاني: من تاريخ النحو العربي، ص 67.

2 - ابن الأنباري: نزهة الألباء، تحقيق أبي الفضل إبراهيم ، دار النهضة مصر 1967 ، ص 175.

3-الأفغاني: من تاريخ النحو، ص 69.

4 - ابن منظور،جمال الدين: لسان العرب، (مادة قيس) .

5 -الرماني: الحدود في النحو، تحقيق مصطفى جواد ويوسف يعقوب، دار الجمهورية، بغداد، 1969، ص 38.

6 -ابن الأنباري: لمع الأدلة، ص 93.

7 -ابن الأنباري:المصدر السابق، ص 99.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القياس وشرح العلل، ولم يعن بالقياس على قواعد النحو فحسب، بل عني أيضا بالتعليل للقواعد تعليلا يمكن لها في ذهن تلاميذه، وجعل تمسكه الشديد بتلك القواعد المعللة والقياس عليها قياسا دقيقا بحيث لا يصح الخروج عليها، ويخطئ كل من ينحرف في تعبيره عنها، وكان لذلك كثير التعرض للفرزدق لما يورد في أشعاره من بعض الشواذ النحوية(1)

وتبع أبا إسحاق في القياس باقي البصريين حتى قوي واشتد على يدي الخليل بن أحمد وسيبويه، وعلى آرائهما وآراء شيوخهما فيه، جل اعتماد المدارس النحوية الأخرى، علما أن اللغة لا تؤخذ جميعها بالقياس كما لا تؤخذ جميعها بالسماع. وقد نبه على ذلك ابن جني إذ يقول" ثم لما تجاوز ذلك إلى ما لا بد من إيراده ونص ألفاظه التزموا وألزموا كلفته، إذ لم يجدوا منها بدا ولا عنها منصرفا، ومعاذ الله أن يدعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياسا، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبهنا عليه(2).

ويقول أيضا" وفيها ما لا يؤخذ إلا بالسماع ولا يلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر نحو قولهم: (رجل) و (حجر) فهذا مما لا يقدم عليه بقياس، بل يرجع فيه إلى السماع(3).

إذن كان البصريون أسبق من الكوفيين إلى دراسة اللغة والنحو استقراء، وتقعيدا وتأليفا، وقد تميز منهجهم ببناء قواعده على الأكثر الشائع من كلام العرب، وإذ اصطدم أصل من أصوله بما يخالفه تأوله أو عده لغة ورماه بالشذوذ أو القلة أو الندرة أو الخطأ "لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يجيزون إلا ما أخذوه من القبائل الست تاركيه إلى ما عداها، والقبائل الست هي: تميم، قيس، أسد، هذيل، كنانة، طي (4).

وأما الكوفيون- على ما يراه خصومهم- فإنهم" لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه(5)

واتجه بعض الباحثين إلى عد المذهب الكوفي مذهب سماع، في حين عدوا المذهب البصري مذهب قياس، فذهب أحمد أمين إلى أنهم يحترمون كل ما جاء عن العرب ويجيزون

---

1 -ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص 23،25.

2 -ابن جني: أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية،القاهرة 1953، ج42/2.

3 -ابن جني: المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصر 1952، ج3/1.

4 -السيوطي: الاقتراح، ص 201.

5 -السيوطي: المصدر السابق ، ص 202.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للناس أن يستعملوا استعمالهم(1).

هذا ولا يمكننا أن ننعت أحد المذهبين بالقياس والآخر بالسماع، إذ لا غنى للمذهب البصري أو الكوفي عن كلتا النزعتين، القياسية والسماعية، لأن كلا منهما يكمل الآخر، كما لا يمكن في الظواهر اللغوية أن تكون كالمادة المخبرية أو القضايا الرياضية التي تخضع لقانون واحد فقط، ولكن يكمن الفرق في كيفية القياس وحجمه، وكيفية السماع وحجمه، وفي ذلك يقول الأفغاني:" إن الفريقين كانا يقيسان، وربما كان الكوفيون أكثر قياسا إذا راعينا -الكم- فهم يقيسون على القليل والكثير والنادر والشاذ، ولم نعلم لهم مناهج محررة في القياس، أما البصريون فهم أقيس إذا راعينا "الكيف"، فهم لا يقيسون إلا على الأعم الأغلب، ولهم في القياس أصول عامة يراعونها، والزمن حكم لعلمهم بالبقاء إذ كان الأنسب والأضبط، فكان نحو الناس حتى هذا اليوم بصريا في أغلبه " (2).

لقد توسع الكوفيون في السماع، وتوسع البصريون في القياس، فأصبح الاتساع في السماع السمة الغالبة للمذهب الكوفي والاتساع في القياس السمة الغالبة للمذهب البصري.

ويرى جميل علوش أن المذهب البصري أكثر دقة وأشد ضبطا وأوفر مراعاة لقواعد المنهج العلمي، وذلك يفسر بقاء نحو البصرة مسيطرا على المدارس النحوية التالية وعلى جميع الأجيال العربية التي جاءت من بعدهم، لأن قواعدهم هي القواعد المطردة مع الفصحى(3).

ورغم أن هذه الفروق بين مدرستي البصرة والكوفة ليست جامعة مانعة، إذ ليس هناك قاعدة أجمع عليها نحاة البصرة، وأجمع على مخالفتها نحاة الكوفة، بل نجد الخلاف بين نحاة البصرة أنفسهم كما نجده في نحاة الكوفة أنفسهم، إلا أن هذه الفروق قادت لوجود الخلاف اللغوي بين المدرستين، هذا الخلاف الذي استأثر بالعديد من الدراسات التي حاول باحثوها أن يكشفوا النقاب عن أوجه الخلاف وأسبابه، واستقراء مسائله وذلك من خلال المصنفات القديمة التي ينتسب أصحابها إلى المذهب البصري أو المذهب الكوفي.

وفي دراستنا هذه سنحاول أن نكشف عن المصادر البصرية والمصادر الكوفية التي احتكم إليها ابن الأنباري في تأليفه لكتاب أسرار العربية، وذلك من خلال استقرائنا للمسائل

---

1 -أمين، أحمد: ضحى الإسلام، ج2/295.

2- الأفغاني ، سعيد : من تاريخ النحو ، ص 73

3 -علوش، جميل: ابن الأنباري وجهوده في النحو، رسالة دكتوراه، جامعة القديس يوسف، بيروت، 1977م، ص 213.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والقضايا النحوية التي عرضها ابن الأنباري، وتصنيف تلك الآراء إلـــى : بصريـــة، كوفيـــة، اجتهادية، والتعرف إلى موقف ابن الأنباري من المذهبين.

وقبل ذلك نجد من الضرورة أن نتعرف على المصطلـــح النحـــوي بيـــن البصرييـــن والكوفيين، إذ رغم التوافق بين المدرستين في كثير من مصطلحاتهما إلا أن هناك تباينا في عدد من المصطلحات النحوية التي نرى من مستلزمات هذه الدراسة إثباتها، وهي(1):

مصطلحات البصريين	مصطلحات الكوفيين
النعت	الصفة
البدل	الرد أن التبيين أو الترجمة
الظرف	المحل أ والصفة
حروف الجر	حروف الخفض
الصرف والمنع من الصرف	الإجراء وعدم الإجراء
واو المعية	واو الصرف
ضمير الشأن	المجهول
العطف	النسق
الضمير والمضمر	الكناية والمكني
اسم الفاعل	الفعل الدائم
الاختصاص	لا تسمية له عندهم ولكنهم يعدونه حالا
التمييز	التفسير
المضارع	المستقبل
المفعول له أو لأجله	لا يفرد له باب عندهم وإنما يلحقونه بالمصدر
ضمير الفصل	ضمير العماد
حروف النفي	حروف الجحد
الحروف الزائدة	حروف الصلة أو الحشو
المتعدي	الواقع

كما أن هناك مصطلحات كوفية غير موجودة عند البصريين، كالصرف(2)

1- علوش ، جميل : ابن الأنباري و جهوده في النحو ، ص 217،218

2- الصرف: من مصطلحات الفراء ويقصد به النصب في بابين هما: باب المضارع المنصوب بعد الواو والفاء وأو وباب المفعول معه" ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص 198" وعلوش، جميل، رسالة دكتوراه، ص 218.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والخلاف(1) ، والتقريب، حيث أن الكوفيين يسمون: " هذا زيد القائم" تقريبا، أي قرب الفعل بـــه وحكى كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادما أي الخليفة قادم، فكلما رأيت هذا يدخـــل ويخـــرج والمعنى واحد فهو تقريب " (2).

أما البصريون فيعربون "قائما" حالا، ويجعلون ما قبلها مبتدأ وخبر.

وثمة مصطلحات بصرية غير موجودة عند الكوفيين كالابتداء (3) واســـم الفعـــل (4)وعطـــف البيان(5).

1-الخلاف :هو عامل النصب في الظرف الواقع خبرا مثل: زيد أمامك،(الإنصاف/المسألة29)،وليس ثمة فرق كبير بـــين الصـــرف والخـــلاف فالصرف عند الفراء هو الخلاف الذي اعتمده الكوفيون الا أنه أخص منه،ومهما يكن فملاك الصرف والخلاف واحد،والدليـــل علـــى أنهمـــا مترادفان أن ابن الأنباري راوح بين الاصطلاحين في المكان الواحد(الإنصاف/مسألة75)
علوش،ابن الأنباري وجهوده في النحو،ص218

2-ثعلب،أبو العباس أحمد بن يحيى،مجالس ثعلب،تحقيق عبد السلام هارون،دار المعارف،مصر1948/ص427

3-المخزومي،مدرسة الكوفة،مطبعة البابي الحلبي،ط1 القاهرة1958/307.

4-المخزومي،المصدر السابق،ص308.

5- ابن الأنباري،أسرار العربية،تحقيق فخر صالح قدارة،دار الجيل،بيروت،ط1/1995-ص262.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأفكار النحوية البصرية في كتاب أسرار العربية.

بعد الدراسة الفاحصة لكتاب أسرار العربية والاطلاع على ما تناوله ابن الأنباري من أبواب النحو العربي بأسلوبه الجدلي والفلسفي الذي قام على التعليل والسؤال والجواب، والوقوف على جميع القضايا الواردة في الكتاب، رغم كثرتها وتعددها، تلك القضايا التي ناقشها ابن الأنباري في كتاب الإنصاف حرفيا أو بتصرف، حاولت أن أصنف تلك القضايا والأفكار التي تحكمها قاعدة واحدة، واستفدت في ذلك بما فعله د. إبراهيم السامرائي في كتابه: المدارس النحوية/ أسطورة وواقع، ومما فعله د. جميل علوش في رسالة الدكتوراه ابن الأنباري وجهوده في النحو، عند استقرائهما لمسائل الخلاف بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة، وذلك على النحو التالي:

أولا: بنية الكلمة.

وتتضمن أفكارا وقواعد حول أصل بعض الكلمات ومصدر اشتقاقها وميزانها الصرفي وكونها بسيطة أو مركبة، مجردة أو مزيدة، مفردة أو مثناة أو جمعا، أحادية أو ثنائية أو ثلاثية وغير ذلك مما اصطلح القدماء على تسميته بعلم الصرف(1)، أو الخلاف الصرفي بين البصريين والكوفيين (2) ، ونستطيع أن ندرج تحت هذا العنوان المسائل والقضايا التالية التي وردت في أسرار العربية.

ومما تجدر الإشارة إليه أنا لن نتناول جميع المسائل التي يمكن أن تكون تحت أحد العناوين، بل سنكتفي بالمسائل والقضايا التي في عرضها ما يغني عن غيرها، وتوضح هدف الدراسة ومراميها، أما المسائل فهي:

1- الاختلاف في أصل اشتقاق لفظة "اسم" وفيه ذهب البصريون إلى أن الاسم مشتق من السمو، لأن السمو في اللغة هو العلو. والاسم يعلو على المسمى، ويدل على ما تحته من المعنى، ولذلك قال المبرد" الاسم ما دل على مسمى تحته"، وهذا القول كاف في الاشتقاق لا في التحديد، فلما سما الاسم على مسماه وعلا على ما تحته من معناه دل على أنه مشتق من السمو، وانتهى ابن الأنباري إلى تأييد البصريين في أن الاسم مشتق من السمو(3)

2- القول في أصل الاشتقاق: هل الفعل مشتق من المصدر أو المصدر مشتق من الفعل.

---

[1] -علوش، جميل: ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص 221.

[2] -ياقوت، محمود سليمان: أصول النحو الكوفي، ص 582.

3 -ابن الأنباري: أسرار العربية ، ص 29.

ابن الأنباري : الإنصاف ، 6/1

ابن منظور : لسان العرب ، مادة " سما "

ابن يعيش : شرح المفصل ، بيروت ، عالم الكتب 22/1-25

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، واحتج البصريون بأن قالوا: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل.

وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها لا اختصاص له بزمان دون زمان، فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه، اشتقوا له من لفظه أمثلة تدل على تعيين الأزمة، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة: ماض، وحاضر ومستقبل، لأن الأزمنة ثلاثة، ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة، فدل على أن المصدر أصل للفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين: الحدث، والزمان المحصل، والمصدر بصيغته يدل على شيء واحد، وهو الحدث، وكما أن الواحد أصل للاثنين فكذلك المصدر هو أصل الفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد، نحو: الضرب والقتل، والفعل له أمثلة مختلفة، كما أن الذهب نوع واحد.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل، ومثال ذلك أن "ضرب" يدل على ما يدل عليه الضرب، والضرب لا يدل على ما يدل عليه "ضرب"، وإذا كان كذلك.....أن المصدر أصل والفعل فرع، لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل، وصار هذا كما تقول في الآنية المصنوعة من الفضة، فإنها تدل على الفضة، والفضة لا تدل على الآنية، وكما أن الآنية المصنوعة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها، فكذلك ههنا: الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه.

ومنهم من تمسك بالقول: بأن الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل، أنه لو كان مشتقا منه لكان يجب أن يجري على سنن القياس، ولم يختلف كما تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين، فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب، دل على أنه غير مشتق من الفعل.

ومنهم من تمسك بالقول: لو كان المصدر مشتقا من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقا من الفعل.

ومنهم من قال إن الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدرا، لأن المصدر هو الموضع الذي تصدر عنه، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل "مصدر" فلما سمي مصدرا دل على أن الفعل قد صدر عنه.و يرى ابن الأنباري أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون في حين اتهم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الكوفيين ووصف رأيهم بالفساد(1)

3- كلا وكلتا مثنيان لفظا ومعنى، أو معنى فقط.

ذهب البصريون إلى أ ن فيهما إفرادا لفظيا وتثنية معنوية والألف فيهما كالألف في "عصا، ورحا" واحتج البصريون بأن قالوا: الدليل على أن فيهما إفرادا لفظيا وتثنية معنوية أن الضمير تارة يرد إليهما مفردا حملا على اللفظ وتارة يرد إليهما مثنى حملا على المعنى. فأما رد الضمير مفردا حملا على اللفظ فقد جاء ذلك كثيرا. قال تعإلى(كلتا الجنتين آتت أكلها) فقال: آتت، بالإفراد حملا على اللفظ، ولو كان مثنى لفظا ومعنى لكان يقول "آتتا" كما نقول الزيدان ذهبا، والعمران ذهبا، وقال الشاعر "من الطويل":

كلا أخوينا ذو رجال كأنهم   أسود الشرى من كل أغلب ضيغم

فقال: ذو بالإفراد حملا على اللفظ، ولو كان مثنى لفظا ومعنى لقال"ذوا".

واما رد الضمير حملا على المعنى فعلى ما حكى بعض العرب أنه قال: "كلاهما قائمان" و" وكلتاهما لقيتهما".

والحمل في كلا وكلتا على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى.

" والذي يدل على أن منهما إفرادا لفظيا أنك تضيفهما إلى التثنية فتقول: جاءني كلا أخويك، ورأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك " .

والذي يدل على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها تجوز إمالتها، قال تعإلى " إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما"(2) فلو كانت الألف للتثنية لانقلبت في حالة النصب والجر إذا أضيفتا إلى المظهر، لأن الأصل هو المظهرو إنما المضمر فرعه(3).

4- الضمير في "إياك" وأخواها:

ذهب البصريون إلى أن " إيا" هي الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب، وذهب الخليل بن أحمد إلى أن "إيا" اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء،

1-ابن الأنباري:أسرار العربية، ص 161-163. الإنصاف، ج1، ص 235 ،237، 238.

ابن يعيش: شرح المفصل، ج1/ ص 109-110.

الأشموني:شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح شواهد العيني، القاهرة ج1 ص364.

الصبان محمد بن علي الشافعي: حاشية الصبان، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997، ص 30.

2- الاسراء -23 .

3 -ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 255،256.

ابن الأنباري: الإنصاف، ج2/ 439-450.

ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، لعراق/ 1980/ ج1/ ص 275-279.

ابن يعيش: شرح المفصل، ج1/ ص 54،55، ج3/ ص 2،3.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لأنه لا يفيد معنى بانفراده ولا يقع معرفة، بخلاف غيره من المضمـــرات، فخـص بالإضافــة عوضا عما منعه، ولا يعلم اسم مضمر أضيف غيره.

واحتج البصريون بأن قالوا: " إنما قلنا إن "إيا" هي الضمير دون الكاف والهاء واليـــاء، وذلك لأننا أجمعنا على أن أحدهما ضمير منفصل والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون علـــى حرف واحد، لأنه لا نظير له في كلامهم، فوجب أن تكون "إيا" هي الضمير ، لأن لها نظيرا في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير، ولهذا المعنى قلنا "إن الكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب "، لأنها لو كانت معربة لكان إعرابـــها الجر بالإضافة ولا سبيل إلى الإضافة ها هنا، لأن الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدهـــا، لأن الإضافة تراد للتعريف، والمضمر في أعلى مراتب التعريف ، فلا يجوز إضافته إلى غيره، فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب " (1).

ثانيا: تقدير الإعراب.

ويدور الكلام في هذه القضية حول طبيعة علامات الإعراب ســواء كـانت حروفــا أم حركات، ومواضع تلك العلامات من الكلمة ثم تقدير بعض الضمائر وإعراب بعض الكلمـــات، وآراء البصريين في هذه القضايا، والقضايا هي:

1- القول في إعراب الأسماء الستة أهي معربة من مكانين أم من مكان واحد.

ذهب البصريون إلى أن الأسماء الستة وهي "أب، أخ، حم، هن، فو، ذو" معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، وقد أعربت بالحروف وهي أسماء مفردة توطئة لما يأتي من باب التثنية والجمع، وهذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها لأنها منها ما تغلب عليـــه الإضافة، ومنها ما تلزمه الإضافة، فما تغلب عليه الإضافة: أبوك وأخوك، وحموك، وهنـــوك، وما تلزمه الإضافة: فوك وذو مال، والإضافة فرع على الإفراد كما أن التثنية والجمع فرع على المفرد، فلما وجـدت بينهما المشابهة من هذا الوجـه كانت أولـى من غيرها، ولمـــا وجب أن تعرب بالحروف لهذه المشابهة أقاموا كل حرف مقام ما يجانسه من الحركات فجعلوا الـــواو علامة للرفع والألف علامة للنصب والياء علامة للجر.

واحتج البصريون بأن قالوا" إنها معربة من مكان واحد لأن الإعراب إن دخل الكلام في الأصل لمعنى وهو: الفصل وإزالة اللبس، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض من الفاعليـــة والمفعولية إلى غير ذلك، وهـذا المعنى يحصل بإعـراب واحـد، فلا حاجـة إلى أن

---

1 -ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 200.

ابن الأنباري: الإنصاف، ص 695-698.

سيبويه: الكتاب، ج2/ 262، 355، 359، 363.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يجمعوا بين إعرابين، لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر. ألا ترى أنهم لا يجمعون بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة نحو: مسلمات، وصالحات،وإن كان الأصل فيه مسلمتات، صالحتات، لأن كل واحدة من التاءين تدل على ما تدل عليه الأخرى من التأنيث وتقوم مقامها فلم يجمعوا بينهما وكذلك إعراب الأسماء الستة(1).

2-القول في إعراب المثنى والجمع على حده، أتعد الألف والواو والياء فيهما إعرابا أم حروف إعراب؟

ذهب البصريون إلى أن الألف والواو والياء حروف إعراب وليست بإعراب، لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع، ألا ترى أن الواحد يدل على مفرد، فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع، فلما زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى، فصارت بمنزلة التاء في قائمة والألف في صلى، وكما أن التاء والألف حرفا إعراب فكذلك هذه الحروف. وقد خصوا التثنية في حال الرفع بالألف، والجمع السالم بالواو، وأشركوا بينهما في الجر و النصب لأن التثنية أكثر من الجمع لأنها تدخل على من يعقل ومن لا يعقل بخلاف الجمع السالم، فإنه في الأصل لأولي العلم خاصة، فلما كانت التثنية أكثر والجمع أقل، جعلوا الأخف هو الألف للأكثر، والأثقل وهو الواو للأقل ليعادلوا بين التثنية والجمع، وإنما أشركوا بينهما في النصب والجر لأن التثنية والجمع لهما ستة أحوال وليس إلا ثلاثة أحرف فوقعت الشركة ضرورة.وقد نقل في ذلك صاحب شرح الأشموني واعتبر أن إعراب المثنى والجمع على حدّه مخالفا للقياس(2).

3- القول في تحمل خبر المبتدأ الجامد ضمير المبتدأ، في مثل زيد أخوك، وعمرو غلامك، أيجوز أم لا يجوز؟

إذا كان خبر المبتدأ مفردا فلا يخلو أن يكون اسما أو صفة، نحو: زيد أخوك، وعمرو غلامك، فزيد مبتدأ، وأخوك خبره، كذلك عمرو مبتدأ وغلامك خبره، وقد ذهب البصريون إلى

---

1 -ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 59،60.
ابن الأنباري: الإنصاف، ج1/ ص 17.
ابن جني، أبو الفتح عثمان: اللمع في العربية، تحقيق حسين محمد محمد شرف.
عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1979، ص 101،102.
ابن يعيش: شرح الفصل، ج3/ ص 36-38.

2 -ابن الأنباري: أسرار العربية ، ص 65.
ابن الأنباري : الإنصاف،ج1،ص33،34
الصبان : حاشية الصبان،ج1/ص132
ابن يعيش : شرح المفصل،ج5/ص6-8

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أن هذا النحو ليس فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ، واحتجوا بأن قالوا إنه لا يتضمن ضميرا وذلك لأنه اسم محض غير صفة، وإذا كان عاريا عن الوصفية ينبغي أن يكون خاليا عن الضمير لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابها له ومتضمنا معناه كاسم الفاعل والصفة المشبهة به، نحو: ضارب، قاتل، حسن، كريم، وما وقع الخلاف فيه ليس بينه وبين الفعل مشابهة بحال، ألا ترى أنك إذا قلت" زيد أخوك" كان أخوك دليلا على الشخص الذي دل عليه زيد، وليس فيه دلالة على الفعل، وكذلك إذا قلت: عمرو غلامك، كان غلامك دليلا على الشخص الذي دل عليه عمرو، وليس فيه دلالة على الفعل، فوجب أن لا يجوز الإضمار فيه كما لا يجوز في زيد وعمرو. (1)

4-القول في نصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت:

ذهب البصريون إلى أن خبر كان وثاني مفعولي ظننت نصبا نصب المفعول، لا على الحال، واحتجوا بأن قالوا: إن نصبهما نصب المفعول لا على الحال لأنهما يقعان ضميرا في نحو قولهم" كناهم، وإذا لم نكنهم، فمن ذا يكونهم؟. وكذلك قالوا أيضا "ظننته إياه"، والضمائر لا تقع أحوالا بحال، فعدم شروط الحال فيهما فوجب أن ينتصبا نصب المفعول، لا على الحال. (2)

ثالثا: تقدير العامل:

وتتمحور قضية العامل في تقديره في بعض الألفاظ المرفوعة والمنصوبة، فقد يكون العامل لفظيا ومعنويا، وإذا كان لفظيا فقد يكون اسما أ وفعلا أو حرفا، وإذا كان حرفا فقد يكون ظاهرا أو مقدرا، وإن كان ظاهرا فقد يعمل بنفسه أو بالنيابة. وتتعدد القضايا التي يضطر الباحث فيها إلى تقدير العامل، وفي أسرار العربية مجموعة كبيرة من تلك القضايا. وسيكون

1-ابن الأنباري:أسرار العربية،ص82.
ابن الأنباري:الإنصاف،ج1/56.
ابن يعيش:شرح المفصل،ج1/ص87.
الصبان: حاشية الصبان،ج1/ص290.
الأشموني:شرح الأشموني،ج1/ص151.
2-ابن الأنباري:أسرار العربية،ص135،151.
ابن الأنباري:الإنصاف،ص821 وما بعدها.
الصبان:حاشية الصبان،ج1/ص333.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

منطلق اختياري للقضايا التي ستدرج في هذه الدراسة هو التركيز على القضايا التي كان للفكر البصري فيها أثر في النحو واستمرارية وجهة النظر البصرية حتى اليوم، وتلك القضايا:

1)**القول في رافع المبتدأ والخبر:** ذهب البصريون وسيبويه إلى أن المبتدأ يرتفع بتعرية من العوامل اللفظية "أي يرتفع بعامل معنوي" كما ذهب بعض البصريين وهو -الزجاج- إلى أنه يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه. وقد ضعفه بعض النحاة فقال: لو كان الأمر كما زعم لوجب أن ينتصب إذا دخل عليه عامل النصب لأن دخوله عليه لم يغير معنى الإخبار عنه، ولوجب ألا تدخل عليه مع بقائه، فلما جاز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه، واحتج البصريون بأن قالوا: إن العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية، وإنما هي إمارات ودلالات، فالإمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره قياسا على غيره من العوامل، كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظن وأخواتها، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره وكذلك ههنا.

أما عامل الرفع في الخبر فذهب قوم من البصريين إلى أن الخبر يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء(1).

2)**عامل الرفع في الفعل المضارع:**

ذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع يرتفع لقيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي لا لفظي فأشبه الابتداء، وكما أن الابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه، فإن قيل: هذا ينتقض بالفعل الماضي فإنه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع، قيل إنما لم يرتفع لأنه لم يثبت له استحقاق جملة الإعراب فلم يكن هذا العامل موجبا له الرفع لأنه نوع فيه بخلاف الفعل المضارع فإنه يستحق جملة الإعراب للمشابهة بينه وبين الاسم. وعدم الرفع في الفعل الماضي مع قيامه مقام الاسم

---

[1] -ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 79.

ابن الأنباري: الإنصاف،ج1/ص 46،47.

ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ج1/ 174.

الصبان: حاشية الصبان، ج1/ ص 282 وما بعدها.

ابن يعيش: شرح المفصل ج1 /ص 83،84،85.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لا يدل على أن قيام الفعل المضارع مقام الاسم ليس بموجب للرفع(1) .

3-عامل النصب في الظرف الواقع خبرا.

ذهب البصريون إلى أن الظرف حين يقع خبرا للمبتدأ فإنه ينتصب بفعل مقدر والتقدير فيه: زيد أمامك --- زيد استقر أمامك. وعمرو وراءك --- عمرو استقر وراءك.

واحتج البصريون بأن قالوا: إنما قلنا أنه ينتصب بعامل مقدر وذلك لأن الأصل في قولك: زيد أمامك وعمرو وراءك، في " أمامك " ، وفي " وراءك " ، لأن الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى "في"، وفي حرف جر، وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به، لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال كقولك عجبت من زيد، ونظرت إلى عمرو، ولو قلت "من زيد" و"إلى عمرو" لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئا يتعلق به، ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذي هو استقر مقدر مع الظرف كما هو مقدر مع الحرف.

ومنهم من ذهب إلى أن الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل وهو مستقر، ....تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل، والصحيح عند ابن الأنباري هو الأول لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، ولما كان وجب التقدير للعامل كان تقدير ما هو الأصل وهو-الفعل- أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل(2).

4- العامل في المفعول:

ذهب البصريون إلى ان العامل في المفعول هو الفعل فقط، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل، وذلك لأنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، اما الفاعل فلا تاثير له في العمل، لأنه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باق على أصله في الإسمية، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في

---

[1] -ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 48.
ابن الأنباري: الإنصاف ، ج2/ص 551،552.
ابن يعيش: شرح المفصل،ج 7 /ص 6،7.
الصبان: حاشية الصبان ، ج1/ ص 88-91.

[2] -ابن الأنباري : أسرار العربية، ص 83.
ابن الأنباري: الإنصاف،ج1/ص 245،246.
الصبان: حاشية الصبان، ج1/ ص 294،295.
ابن يعيش: شرح المفصل،ج 1 /ص 87،88.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له(1).

5- **عامل الجزم في جواب الشرط:** (2)

اختلف البصريون في عامل الجزم في جواب الشرط فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه حرف الشرط- وقد عزا السيرافي ذلك لسيبويه- كما يعمل في فعل الشرط، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه ونسب ذلك لسيبويه والخليل والأخفش(3).

وذهب الأخفش إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط(4). أما أبو عثمان المازني فذهب إلى أنه مبني علي الوقف، وسبب الاختلاف في نسبة هذه الآراء لسيبويه هو قوله" واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله(5) ، فقوله بما قبله تحتمل الآراء الثلاثة.

واحتج البصريون بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل هو حرف الشرط وذلك لأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط، وكما وجب أ ن يعمل في فعل الشرط فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط.

وقد رد ابن الأنباري على اقوال البصريين وضعفها لأن الصحيح عنده أن يقال إن " إن" هو العامل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا يعمل عند وجودهما لا بهما، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، وكذلك ههنا. إن هو العامل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا أنه عامل معه.

6- **عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية، فاء السببية، لام التعليل، لام الجحود**(6).

---

1 -ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 93، الإنصاف ،ج1/ص 79-80.

2-ابن الأنباري : أسرار العربيةص294-29، ،الإنصاف ص602-608 ،ابن يعيش: شرح المفصل ج8/ص109

3 -ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق كامل بركات، دمشق 1990/ ج3/ 153.

4 -ابن عقيل: المصدر السابق، ج3/ 153.

5 -سيبويه: الكتاب، تحقيق.عبد السلام هارون، ج3/ ص 62.

6 -ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 291.

ابن الأنباري: الإنصاف، ج2/، المسائل 75، 76، 79.

ابن يعيش: شرح المفصل، ج7/ ص 15،16.

الصبان: حاشية الصبان، ج3/ ص 428 وما بعدها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع بعد واو المعية، وفاء السببية، ولام التعليل، ولام الجحود ينتصب بأن مضمرة بعد هذه الحروف ويجب تقدير أن لثلاثة أوجه:

1-إن"أن" هي الأصل في العمل.

2-إن "أن" ليس لها معنى في نفسها بخلاف لن وإذن وكي، فنقصان معناها كان تقديرها أولى من سائر أخواتها.

3-إن "أن" لما كانت تدخل على الفعل الماضي والمستقبل ولا يوجد هذا في سائر أخواتها فقد وجد فيها مزية على سائر أخواتها في حالة إظهارها، وإذا وجد فيها مزية على سائر أخواتها في حالة الإظهار كانت أولى بالإضمار.

بينما يرى الجرمي من البصريين أن المضارع بعد واو المعية منصوب بالواو نفسها لأنها خرجت من باب العطف، كما يرى أن المضارع بعد الفاء ينتصب بالفاء لأنها خرجت من باب العطف أيضا.

رابعا: ترتيب الجملة:

وتدور مسائل هذا الباب حول ما يعتري عناصر الجملة من تقديم وتأخير وما يتعلق بتلك العناصر من عوامل ومدلولات وما يجوز من ذلك كله وما لا يجوز، ويمكننا أن نضع تحت هذا العنوان القضايا التالية:

1-القول في تأخير الفاعل عن الفعل(1).

يرى البصريون أنه لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل لأن الفاعل تنزل منزلة الجزء من الفعل واستدلوا على ذلك بسبعة أوجه وهي:

1)أنهم يسكنون لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل لئلا يتوالى أربعة متحركات لوازم في كلمة واحدة وألا يحذف من الكلمة شيء للتخفيف.

2)جعلوا النون في الأفعال الخمسة علامة للرفع وحذفها علامة للنصب والجزم.

3)ألحقوا التاء بالفعل مثل: قامت هند.

4)أنهم قالوا في النسب إلى كنت: كنتّي، فأثبتوا التاء، ولو لم تنزل منزلة حرف من سنخ الكلمة لما جاز إثباتها.

---

[1] -ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 90،91.

ابن جني: اللمع في العربية، ص 115.

الصبان: حاشية الصبان، ج2/ص 64.

ابن يعيش: شرح المفصل، ج1/ص 75.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

5) قالوا في حبذا وهي مركبة من فعل وفاعل فجعلوها بمنزلة اسم واحد وحكمهم على موضع الرفع على الابتداء.

6)قالوا: زيد ظننت قائم، فألغوها "والإلغاء وهو إبطال عمل الفعل القلبي لفظا ومحلا لتوسطه بين معمولين أو لتأخره عنهما". فلو لم يتنزل الفعل مع الفاعل منزلة كلمة واحدة وإلا لما جاز الإلغاء.

7) قالوا للواحد قفا على التثنية لأن المعنى قف، قف، والتثنية ليست للأفعال إنما هي للأسماء، فلو لم تتنزل الاسم منزلة بعض الفعل لما جاز تثنيته باعتباره.

2-القول في تقديم خبر كان وأخواتها(1).

ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر كان وأخواتها عليها أنفسها، فيما لم يكن في أوله "ما" نحو: قائما كان زيد، وإنما جاز ذلك لأنه لما كان مشبها بالمفعول والعامل فيه متصرف، جاز تقديمه عليه كالمفعول نحو: عمرا ضرب زيد.

ولم يجز تقديم أسمائها عليها لأن أسماءها مشبهة بالفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل، فكذلك ما كان مشبها به، وجاز تقديم أخبارها عليها لأنها مشبهة بالمفعول، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل.

ولم يجز تقديم ما في أوله "ما" عليه لأن ما في أوله"ما" ما عدا "ما دام" للنفي، والنفي له صدر الكلام كالاستفهام، فكما أن الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، نحو: عمرا أضرب زيد؟ فكذلك النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو: قائما ما زال زيد.

أما " ليس " فذهب البصريون إلى جواز تقديم خبرها عليها فكما جاز تقديم خبرها على اسمها جاز تقديم خبرها عليها نفسها، واحتج البصريون أيضا بقوله تعالى " ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم" (2) ووجه الدليل في هذه الآية أنه قدم معمول خبر ليس على ليس، فإن قوله (يوم يأتيهم) يتعلق بمعروف وقد قدمه على ليس، ولو لم يجز تقديم خبر ليس عليها وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل.

---

1 -ابن الأنباري : أسرار العربية، ص 135-137.

ابن الأنباري: الإنصاف، ج1/ص 160.

ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، ج1/ ص 418 وما بعدها.

ابن يعيش: شرح المفصل، /ص 96، 97، 113، 115.

الصبان: حاشية الصبان، ج1/ ص 341 وما بعدها.

2-هود – 8 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

3- تقديم الحال على الفعل العامل فيها:(1).

ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر، واحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلا نحو: "راكبا جاء زيد" للنقل والقياس.

أما النقل فقولهم في المثل" شتى تؤوب الحلبة" فشتى حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر فدل على جوازه.

وأما القياس فلأن العامل فيها متصرف وإذا كان العامل متصرفا وجب أن يكون عمله متصرفا، وإذا كان عمله متصرفا وجب أن يجوز تقديم معموله عليه كقولهم "عمرا ضرب زيد" والذي يدل عليه أن الحال تشبه بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل فكذلك يجوز تقديم الحال عليه.

4- تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا:

ذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا نحو" تصبب زيد عرقا" و"تفقأ الكبش شحما".

واحتج البصريون بأن قالوا إنما قلنا أنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه وذلك لأنه هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: "تصبب زيد عرقا، وتفقأ الكبش شحما" أن المتصبب هو العرق والمتفقئ هو الشحم، وكذلك لو قلت "حسن زيد غلاما ودابة"، لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى، بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا. وقالوا: ولا يلزم على كلامنا الحال حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو "راكبا جاء زيد" فإن راكبا فاعل في المعنى ومع هذا يجوز تقديمه لأنا نقول: الفرق بينهما ظاهر، وذلك لأنك إذا قلت "جاء زيد راكبا" كانت "زيد" هو الفاعل لفظا ومعنى، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار "وراكبا" بمنزلة المفعول المختص لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه يجاز تقديمه كالمفعول بخلاف التمييز، فإذا قلت: تصبب زيد عرقا، وتفقأ الكبش شحما، ولم يكن زيد هو الفاعل في المعنى، بل الفاعل هو العرق والشحم، فلم يكن شحما وعرقا بمنزلة المفعول به من هذا الوجه لأن الفعل استوفى

1-ابن الانباري : أسرار العربية ، ص177،178

ابن الأنباري: الإنصاف، ج1/ ص 251.

ابن يعيش: شرح المفصل، ج2/ ص 56،57.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فاعله لفظا ومعنى فلم يجز تقديمه كما جاز تقديم الحال (1)

5-العطف على موضع اسم"إن ولكن" قبل مجيء الخبر:

يرى البصريون أن العطف على موضع اسم"إن ولكن" دون سائر أخواتها لأنـــهما لــم يغيرا معنى الابتداء بخلاف سائر الحروف لأنها غيرت معنى الابتداء لأن "كأن" أفادت معنـــى التشبيه و"ليت" أفادت معنى التمني، و"لعل" أفادت معنى الترجي.

وذهب البصريون إلى عدم جواز العطف على الموضع قبل ذكر الخبر على الإطلاق وذلك لأنك لو قلت: إنك وزيد قائمان، وجب أن يكون زيد مرفوعا بالابتداء، ووجب أن يكون عـــاملا فـــي خبر زيد، وتكون "إن" عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا معا، وذلك لا يجـــوز، ويـــرى ابـــن الأنباري أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون(2).

خامسا: تحديد الحالة الإعرابية.

ويدور الكلام ضمن هذا النطاق حول الكلمة الواحدة بين أن تكون معربة أو مبنية،وما يجوز فيها من وجوه الإعراب،بالإضافة إلى ما تكون عليه من صرف أو منع ووصل أو فصـــل،ووظيفـــة الكلمة ومحلها من الإعراب ويمكن أن ندرج المسائل التالية تحت هذا البند:

1) القول في المنادى العلم مبني أو معرب (3).

ذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم، وموضعه النصب لأنـــــه مفعـــول، واحتـــج البصريون بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبني وإن كان يجب في الأصل أن يكون معربا، لأنـــه أشـــبه كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنية، فكذلك ما أشبهها ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه، وهي: الخطاب، والتعريف، والإفراد. فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيا كما أن كاف الخطاب مبنية.

1-ابن الأنباري : أسرار العربية ،ص181.

ابن الأنباري : الإنصاف ، ج2/ص827-830.

الصبان : حاشية الصبان ، ج2/ص298،299.

ابن يعيش: شرح المفصل، ج2/ص73،74.

2-ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 146،147.

ابن الأنباري: الإنصاف، ج1/ ص 185 وما بعدها.

ابن يعيش : شرح المفصل،ج 8 /ص 67-69.

الصبان: حاشية الصبان، ج1/ ص 420 وما بعدها.

3- ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 204،205 ، الإنصاف ، 1/323-327

ابن يعيش : شرح المفصل ، 1/127-129

الصبان : حاشية الصبان ، 3/200،201

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومنهم من تمسك بأن قال: إنما وجب أن يكون مبنيا لأنه وقع بوقع اسم الخطاب، لأن الأصل في "يا زيد" أن تقول" يا إياك أو يا أنت" لأن المنادى لما كان مخاطبا كان ينبغي أن يستغني عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب، ولما وقع الاسم المنادى موقع اسم الخطاب وجب أن يكون مبنيا، وبني على الضم فرقا بينه وبين المضاف إليه المكسور ولئلا يلتبس بما لا ينصرف أو المضاف إلى النفي.

2- القول في الميم في "اللهم" أعوض عن حرف النداء أم لا؟

ذهب البصريون إلى أن الميم المشددة التي للتنبيه في النداء، والهاء مبنية على الضم لأنه نداء، واحتج البصريون بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنا أجمعنا أن الأصل "يا الله" إلا أننا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا "ياء" ووجدنا الميم حرفين و"يا" حرفين ويستفاد من قولك اللهم ما يستفاد من قولك"يا الله" دلنا ذلك على أن الميم عوض من " ياء " لأن العوض ما قام مقام المعوض، وهاهنا الميم قد أفادت ما أفادت " ياء " فدل على أنها عوض منها ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر (1).

القول في الفصل بين كم الخبرية ومجرورها فهل يبقى التمييز مجرورا(2).

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر ويجب أن يكون منصوبا واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه لا يجوز فيه الجر لأن " كم " هي العاملة فيما بعدها الجر لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده، وإن فصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز في اختيار الكلام فعدل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما، قال الشاعر:

كَمْ نالَني مِنْهُمْ فَضْلاً على عَدَمٍ
إذ لا أكادُ مِنَ الإقتار أحتَمِلُ(3). (من البسيط)

---

[1] – ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 212، 213 + الإنصاف، ج 1 ص 341، 343.
الصبان: حاشية الصبان، ج 3 ص 216، 217.
ابن يعيش: شرح المفصل، ج 2 ص 16 .

[2] – ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 197 + الإنصاف، ج 1 ص 305، 306 .
الأشموني: شرح الأشموني ومعه شواهد العين، ج 2 ص 387
ابن يعيش: شرح المفصل، ج 4 ، ص 129.

3-البيت من شواهد سيبويه(ج1/295)والأشموني شاهد رقم(1140) وهو لعمير القطامي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والتقدير: كم فضل، إلا أنه لما فصل بينهما " بنالني منهم " نصب فضلا، فرارا من الفصل بين الجار والمجرور، ولم يمتنع النصب بالفعل كما امتنع الجر، لأن الفصل بين الناصب والمنصوب له تظهر في كلام العرب، بخلاف الفصل بين الجار والمجرور، فإنه ليس له نظير في كلام العرب.

القول في فعل الأمر معرب أو مبني (1).

ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبني على السكون واحتج البصريون بأن قالوا: إنما قلنا أنه مبني على السكون لأن الأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقيا على أصله في البناء.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه مبني أنا أجمعنا على أن ما كان على وزن " فعالِ" من أسماء الأفعال كنزال وتراك، مبني لأنه ناب عن فعل الأمر، قال زهير:

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسامةَ إذ

دعِيتْ نَزالِ وَلجّ في الذعْرِ(2). (من الكامل)

أراد : انزل وأنثها لأنها بمنزلة النزلة، والشواهد على ذلك كثيرة، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيا لما بني ما ناب منابه.

القول في اسم " لا " المفرد النكرة مبني أو معرب :(3).

ذهب البصريون إلى أنه مبني على الفتح واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبني على الفتح لأن الأصل في قولك: " لا رجل في الدار " لا من رجل في الدار، لأنه جواب من قال: " هل من رجل في الدار، فلما حذف " من " من اللفظ وركبت مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى وإنما بنيت على حركة لأن لها حالة تمكن قبل البناء وبنيت على الفتح لأنها من أخف الحركات.

---

[1] – ابن الأنباري: أسرار العربية، ص280 ، الإنصاف ، ج 2 ، 534-540 ،

الصبان: حاشية الصبان،ج1/ص88،89

ابن يعيش : شرح المفصل،ج 7 ص58،59.

2– البيت من شواهد سيبويه،مطبعة بولاق (غير محققة) ج 2 ، 37 .

3–ابن الأنباري: أسرار العربية ص223+الإنصاف ج1/ص366،367

ابو حيان:ارتشاف الضرب،تحقيق مصطفى النحاس ج3/ص1296

ابن يعيش : شرح المفصل ج2/ص100.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سادسا: تحديد معنى الأداة:

وتتضمن هذه القضية ما يمكن أن تحمله بعض الأدوات من معان نتيجة لاختلاف وجوه استخدامها في الحملة أو لتعدد وجهات النظر في فهم دلالتها وتقدير المعنى المستفاد منها وتشمل المسائل التالية:

معاني حروف الجر(1).

سماها البصريون حروف الجر إما لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، أي توصلها إليها فيكون المراد من الجر المعني المصدري، وقد اقتصر ابن الأنباري على ذكر معنى واحد لكثير من حروف الجر وهو مذهب البصريين لأن حروف الجر عندهم لا ينوب بعضها عن بعض، وما ورد موهما ذلك فهو إما مؤول وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، وأما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى.

فقد ذكر ابن الأنباري للباء مثلا معنى الإلصاق الحقيقي في الوقت الذي لها معان أخرى: " كالتعدية، والمجاوزة، والمصاحبة، والاستعلاء، والبدل، والسببية والتأكيد (2).

كما ذكر للام معنى التخصيص والملك في الوقت الذي ذكر ابن هشام اثنين وعشرين معنىللام (3).

حروف الاستفهام:حروف الاستفهام ثلاثة: الهمزة، وأم ، وهل، وما عدا هذه الثلاثة فأسماء وظروف أقيمت مقامها، فالأسماء: من ، وما ، وكم وكيف.

والظروف: أين، وأنى ، ومتى ، وأي حين، وأيان وأي يحكم عليها بما تضاف إليه، وقد أقامت العرب هذه الأسماء والظروف مقام حرف الاستفهام توسعا في الكلام، ولكل واحد من هذه الأسماء والظروف موضع يختفي به: من : للعاقل، وما : لغير العاقل، وكم للسؤال عن العدد، وكيف: للحال، وأين وأنى للسؤال عن المكان، ومتى " وأي حين " وأيان للسؤال عن الزمان، وأي يحكم عليها بحسب ما تضاف إليه لأنها لا تكون إلا مضافة (4) .

معاني حروف العطف: (5).

---

1 – ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 229 – 239، الصبان.

حاشية الصبان: ج 2 ص 302 وما بعدها .

عواد ، محمد حسن: تناوب حروف الجر في لغة القرآن .

ابن يعيش: شرح المفصل، ج 8 ، ص 7 – 10 .

2 – ابن هشام: أوضح المسالك، ، تحقيق محيى الدين عبد الحميد، بيروت، ج 3، ص 35 .

3 – ابن هشام: مغني اللبيب ، تحقيق مازن مبارك وزميله، بيروت 1979، ص 275 .

4-ابن الأنباري:أسرار العربية،ص332-334.

5-ابن الأنباري: المصدر السابق،ص267-269.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حروف العطف تسعة هي: الواو، والفاء، وثم وأو ، ولا ، وبل، ولكن، وأم ، وحتى، وتعد الواو أصل حروف العطف لأنها لا تدل على أكثر من الاشتراك فقط، أما غيرها فيدل على الاشتراك، وعلى معنى زائد، فإذا كانت هذه الحروف تدل على زيادة معنى ليس في الواو صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد، وباقي الحروف بمنزلة المركب، والمفرد أصل للمركب.

وتفيد الفاء الترتيب والتعقيب (1) وتفيد ثم الترتيب والتراخي (2) ، وتفيد أم الشك والتمييز والإباحة (3) ، ولا تفيد النفي، وبل تفيد الانتقال من صيغة إلى صيغة أخرى (4) ، ولكن تفيد الاستدراك وإنما تعطف في النفي دون الإثبات بخلاف بل فإنها تعطف في النفي والإثبات معا.

سابعا: تحديد عمل الأداة :

لا ينفصل معنى الأداة عن عملها إذ هما شيئان متلازمان لأن المعنى يحدد العمل، كما يحدد العمل المعنى، ويفرق بينهما أن وظائف الأدوات كانت معروفة في البند السابق ومعانيها غير معروفة أما هنا فإن معانيها معروفة لكن وظائفها غير متفق عليها، ويمكننا أن ندرج تحت هذا العنوان:

القول في عمل حتى : (5).

ذهب البصريون إلى أن حتى تستعمل على ثلاثة أوجه:

أن تكون حرف جر مثل (إلى) نحو قوله تعالى: " سلام هي حتى مطلع الفجر " القدر/ (5). وما بعدها مجرور بها.

أن تكون عاطفة حملا على الواو نحو: جاءني القوم حتى زيد، وحملت على الواو لأنها أشبهتها في أن أصل حتى أن تكون غاية، وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها، فلما أشبهت الواو جاز أن تحمل عليها، ولتكون حتى عاطفة يجب أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ولا يشترط ذلك في الواو.

---

[1] – المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط، دمشق 1985، ص 474.

[2] – المالقي: المصدر السابق، ص 250.

[3] – ابن هشام : أوضح المسالك، ج 3 ، ص 377.

[4] – ابن هشام: المصدر السابق، ج 3 ، ص 387 .

[5] – ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 240 – 243.

ابن الأنباري: الإنصاف، ج 2 ص 597 وما بعدها.

ابن يعيش: شرح المفصل، ج 4 ، ص 85 .

الصبان: حاشية الصبان، ج 2 ،ص 316 ، 317.

ابن هشام : مغني اللبيب، ص 173.المالقي، رصف المباني، ص 50 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أن تكون حرف ابتداء مثل "أما " نحو: ضرب القوم حتى زيد ضارب، وتجتمع هــذه الأوجــه الثلاثة كلها في مسألة واحدة نحو قولهم: أكلت حتى السمكة رأسها، رأسها، رأسها، فالجر علــى أن حتى حرف جر، والنصب على أن تكون حتى حرف عطف، والضم على أن تكون حـــرف ابتداء.

2-القول في عمل ما النافية (1).

ذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها، واحتجوا بأن قالوا: الدليــل على أن " ما " تنصب الخبر وذلك أن " ما " أشبهت ليس، فوجب أن تعمل عمل ليس وعمل ليس الرفع والنصب ووجه الشبه بينهما من وجهين:

*أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر.

*أنها تنفي ما في الحال، كما أن ليس تنفي ما في الحال.

ويقوي الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس ، فـــإذا ثبت أنها قد اشبهت ليس من هذين الوجهين وجب أن تجري مجراه لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين، وذلك كما شابه ما لا ينصرف الفعل من وجهين أجري مجراه فــي منع الجر والتنوين وكذلك حالما أشبهت ما ليس من وجهين وجبَ أن تعمل عملـــها فوجـــب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر.

3 – القول في عمل إن وأخواتها (2)

تدخل إن وأخواتها على الجملة الاسمية فتنصب الاسم وترفع الخبر لأنها أشبهت الفعـل، وهو يرفع وينصب شبهت به، فتنصب الاسم تشبيها بالمفعول، ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل، أما أوجه الشبه بينها وبين الفعل فمن خمسة أوجه:

* أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

* أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف فهي على وزن الفعل .

* أنها تلزم الأسماء كما أن الفعل يلزم الأسماء.

---

[1] – ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 139 .

ابن الأنباري: الإنصاف، ج 1 ص 165، 166 .

ابن هشام : مغني اللبيب، ص 145.

ابن يعيش : شرح المفصل، ج 7، ص 113 – 115 .

[2] –ابن الأنباري: أسرار العربية ، ص 143–144.

ابن الأنباري: الإنصاف، ج1/ ص 176–178.

ابن يعيش : شرح المفصل، ج8/ ص 54، 55.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

* أنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو: إنني، وكـــأنني، ولكننـــي، وكذلـــك سائرها.

* أن فيها معاني الأفعال، فمعنى إن وأن ، حققت، ومعنى كأن شبهت، ومعنى لكن اســـتدركت، ومعنى ليت تمنيت، ومعنى لعل ترجيت. فلما أشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه وجـــب أن تعمل عمله، وإنما عملت في شيئين لأنها عبارة عن الجمل لا عن المفردات.

4- القول في مذ، ومنذ، وعملها في الاسم الواقع بعدها(1).

ذهب البصريون إلى أنهما يكونان اسمين مبتدأين ويرفع ما بعدهما لأنه خـــبر عنـــهما، ويكونان حرفين جارين، فيكون ما بعدهما مجرورا بهما، واحتج البصريون بأن قالوا: إنما قلنـــا أنه مرفوع ما بعدهما لأنه خبر عنهما وذلك لأن منذ ومذ معناهمـــا الأمـــد، لأن التقديـــر فـــي قولك:"ما رأيته مذ يومان" أي أمد انقطاع الرؤية يومان، والأمد في موضع رفع على الابتـــداء. فكذلك ما قام مقامه، وإذا ثبت أنهما موفوعان على الابتداء وجب أن يكون ما بعدهمـــا خـــبرا عنهما.

وبنيا لتضمنهما معنى من وإلى، وبنيت "مذ" على السكون لأنه الأصل في البناء، وبنيت منذ على الضم لأنه لما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين حركت بالضم، لأن من كلامهم أن يتبعوا الضـــم بالضم.

5-الحروف التي تنصب الفعل المستقبل"المضارع" (2).

حروف النصب "أن، لن ، إذن، كي" وجب أن تعمل هذه الحروف بـــالفعل ووجـــب أن يكون عملها النصب، لأن "أن" الخفيفة تشبه "أن" الثقيلة، و"أن" الثقيلة تنصب الاسم، فكذلـــك "أن" هذه يجب أن تنصب الفعل، وحملت لن وإذن وكي على "أن" لأنها تشبهها ووجه الشبه بينهما أن "أن" الخفيفة تخلص الفعل المضارع للاستقبال وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع

---

[1] -ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 244،245.

ابن الأنباري: الإنصاف ، ج1/ ص 382.

المالقي: رصف المباني، ص 386

ابن يعيش: شرح المفصل، ج4/ص 93، ج8/ ص 44.

ابن هشام: مغني اللبيب، ص 373.

[2] -ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 288،289.

قدارة، فخر صالح: مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، دار الأمل للنشر، ط1، 1990، ص 44،45، 51.

سيبويه، الكتاب، ج3/ ص 3-21.

الصبان: حاشية الصبان، ج3/ ص 406 وما بعدها.

ابن يعيش: شرح المفصل، ج7/ ص 15.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للاستقبال، فلما اشتركا في هذا المعنى حملت عليها، ويحكى عن الخليل بن أحمد أنـــه قـــال" لا ينصب شيء من هذه الأفعال إلا بـــ "أن" مظهرة أو مقدرة، والأكثرون على خلافه. وتكـــون أن مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، ألا ترى أنك إذا قلت: أن تفعل كذا، خير لك، كـــان التقديـــر: فعلك كذا خير وما أشبه ذلك، وفي لن، وإذن وكي أقوال كثيرة للخليل وسيبويه.

ثامنا: تعليل الحكم.

ويتضمن ذلك تعليل الظواهر اللغوية والصوتية والنحوية كالإعراب والبنـــاء والتذكـــير والتأنيث والإعلال والإبدال وسيكون الحديث عن التعليل مفصلا في فصل "أسس التعليل عند ابن الأنباري" أما ما يمكن أن ندرجه من مسائل تحت هذا العنوان فهي:

1- علة إعراب الفعل المضارع(1).

أجمع البصريون والكوفيون على أن الأفعال المضارعة معربة، واختلفـــوا فـــي علـــة إعرابها، إذ يرى البصريون أن الفعل المضارع حمل على الاسم في الإعراب لأنه ضارع الاسم ولهذا سمي مضارعا، والمضارعة تعني المشابهة ومنها سمي الضرع ضرعا لأنه يشابه أخـــاه ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم من خمسة أوجه:

أن يكون شائعا فيتخصص كما أن الاسم شائعا فيتخصص.

تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم.

يشترك في هذا الفعل الحال والاستقبال فأشبه الأسماء المشتركة كالعين تطلق على العين الباصرة وعين الماء وغير ذلك.

يقع صفة كما يكون الاسم كذلك.

أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه

-علة كسر نون المثنى وفتح نون جمع المذكر السالم.(2).

---

[1] -ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 46-48.

ابن الأنباري: الإنصاف ، ج549/2 وما بعدها.

ابن يعيش: شرح المفصل، ج7/10.

الصبان: حاشية الصبان، ج90/1،91.

[2]-ابن الأنباري: أسرار العربية، ج69/1،70.

الصبان:حاشية الصبان،ج1/ص135-140.

ابن جني:اللمع في العربية، ص 105

ابن يعيش:شرح المفصل،ج4/ص140،141.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حركت النون للتخلص من التقاء الساكنين، وحركت نون الجمع بالفتح ليفرق بينها وبين نون المثنى، وهذا ما صرح به سيبويه، إذ قال: "ونونها مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الاثنين". ولو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح، لأنك إذا قلت في جمع مصطفى: رأيت مصطفين، ومررت بمصطفين، فلفظ مصطفين كلفظ "زيدين" فلو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية.

وفتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لأسباب منها أن التثنية أكثر من الجمع فخصت بالفتحة لأن الفتحة أخف من الكسرة فساير الكثير من الكلام، ومنها أن نون التثنية كسرت على أصل التخلص من التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرارا من ثقل كسرتين بينهما ياء، ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بينهما، وليعتدل اللفظ لوجود ياء بين فتحة وكسرة في كل منهما.

3- علة منع الجمع الذي بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن من الصرف.

منع هذا الجمع من الصرف البتة، وذلك لأربعة أوجه(1).

* أنه كان جمعا لا يمكن جمعه مرة ثانية فكأنه قد جمع مرتين.

*-أنه جمع لا نظير له في الآحاد، مقدم النظير يقوم مقام علة ثانية.

* أنه جمع، ولا يمكن أن يكسر مرة ثانية فأشبه الفعل لأن الفعل لا يدخله التكسير.

*-أنه جمع لا نظير له في الأسماء العربية فجرى مجرى الاسم الأعجمي، لأن الأعجمي يكون على غير وزن العربي، والوجهان الآخران يرجعان إلى الأولين، واشترط سيبويه في هذا الجمع كسر ما بعد الألف.

4-علة إدغام لام التعريف (2).

تدغم لام التعريف في ثلاثة عشر حرفا وهي: التاء، والثاء، والدال، والذال، والراء،

---

1 -ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 275،276.

الصبان: حاشية الصبان، ج3/357،358.

ابن يعيش: شرح المفصل، ج 9/ 63.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله الهمداني المصري: شرح ابن عقيل، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط14، 1965م، ص 326،327،328.

2-ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 363، 364.

ابن يعيش: شرح المفصل، ج10/140،141.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء والنون. نحـــو التـــائب، الثـــابت، الداعي، الذاكر، الراهب، والزاهد...الخ. أحد عشر حرفا من حروف طرف اللسان وحرفان يخالطان طرف اللسان وهما: الضاد والشين، وإنما أدغمت لام التعريف فـــي هـــذه الحـــروف لوجهين:

*-إن هذه الحروف مقاربة لها.

*-إن هذه اللام كثر ورودها في الكلام ولهذا تدخل في سائر الأسماء سواء أسماء الأعـــلام أم الأسماء غير المتمكنة، وإنما اجتمع فيها المقاربة لهذه الحروف وكثرة ورودها في الكلام لـــزم فيها الإدغام، وأما من أظهر اللام على الأصل فمن الشاذ الذي لا يعتد به.

أما سيبويه فقد استند في قوله بوجوب الإدغام إلى (1).

*-اشتراك لام التعريف مع هذه الأصوات-باستثناء صوتي الضاد والشين- في المخرج العـــام الذي يجمعهما معا، وهو في تصنيفهم-طرف اللسان- أما فيما يتعلق بصوتي الضـــاد والشـــين فإنهما يتسمان بملمحي الاستطالة والتفشي اللذين من شأنهما أن يصلا هذين الصوتين بمخـــرج طرف اللسان، فالاستطالة التي تتصف بها الضاد تصلها بمخرج اللام الأمر الذي سوغ إدغـــام اللام في كل من الضاد والشين وجعله واجبا.

وتؤيد الدراسات الصوتية الحديثة ما ذهب إليه علماؤنا القدامـــى مـــن أن التقـــارب الصوتـــي والمخرجي بين اللام وهذه الحروف هو السبب في عملية الإدغام.

*-كثرة ورود هذه اللام في الكلام لأن كل نكرة تحتاج من أجل تعريفها إلى اللام إلا في حالات قليلة، وقد قرر لغويونا القدامى أن "كثرة دوران اللفظ في الكلام يستدعي التخفيف".

"ويقترب هذا الذي قرره القدماء مما قرره المحدثون من علماء اللغة والتقوا عليه: قانون الـــتردد النسبي الذي ينص على أن الأصوات والمجموعات الصوتية التي يشيع تداولها في الاســـتعمال بين الناس، تكون أكثر عرضة للتغيير والتطور أكثر من غيرها الأقل استعمالا(2).

*-اتصال هذه اللام بالاسم الذي تدخل عليه اتصال بعض حروفه به بدليل أنه لا يوقف عليـــها مما أدى إلى جعلها بمنزلة الجزء مما دخلت عليه.

تاسعا: أسلوب الكلام:وتعود هذه المسألة إلى تنوع أساليب الكلام وتباين أذواق أهل اللغـــة فـــي الاختيار ما بين الإظهار والإثبات والحذف والتعريف والتنكير، وبعض وجوه الاســـتعمال فـــي النداء والندبة والإضافة والتوكيد والعطف وغير ذلك، ويمكننا أن ندرج المسائل التالية:

---

1 -سيبويه: الكتاب، ج457/4.

2 -النوري، محمد جواد: بحث في العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية، جامعة النجاح الوطنية، ص 22.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

1) لِمَ وجب أن تكون الحال نكرة؟(1).

يجب أن تكون الحال نكرة لأنها تجري مجرى الصفة للفعل ولهذا أسماها سيبويه نعتا للفعل، والمراد بالفعل المصدر الذي يدل الفعل عليه، وإن لم يذكر، لأن "جاء" مثلا يدل على -مجيء- وإذا قلت: جاء راكبا، دل على مجيء موصوف بركوب، فإذا كانت الحال تجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة.

وأما قولهم: أرسلها العراك، وطلبته جهدك وطاقتك، ورجع عوده على بدئه، فهي مصادر أقيمت مقام الحال لأن التقدير أرسلها تعترك، أرسلها معتركة، وطلبته مجتهدا إلا أنه أضمر وجعل المصدر دليلا عليه، وهذه المصادر التي أقيمت مقام الحال كلها معارف بالألف واللام والإضافة وقيامها مقام الحال يحفظ ولا يقاس عليه عند سيبويه والمبرد.

2)**القول في نداء المعرف بأل:** ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز نداء المعرف بـ"أل" واحتجوا على ذلك بأن قالوا (2) إنما قلنا أنه لا يجوز ذلك لأن الألف واللام تفيد التعريف و"يا" تفيد التعريف، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان، ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلم، نحو "يا زيد" بل يعرى عن تعريف العلمية ويعرف بالنداء لئلا يجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية، وإذا لم يجز الجمع بين التعريفين فلأنه لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى، وذلك لأن تعريف النداء بعلامة لفظية، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية، وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية، كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وأحدهما بعلامة لفظية والآخر ليس بعلامة لفظية فلأنه لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام وكلاهما بعلامة لفظية كان ذلك من طريق الأولى.

3)**القول في ترخيم الثلاثي الذي ثالثه ساكن**(3).

1-ابن الأنباري:أسرار العربية،ص178،179.
سيبويه:الكتاب،ج372/1.
ابن عقيل:شرح ابن عقيل،ج630/1،631.
ابن يعيش:شرح المفصل،ص59،60.

2 -ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 209،210.
ابن الأنباري:الإنصاف، ج235/1، 237، 218.
ابن يعيش: شرح المفصل، ج8/2.
ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج263/2،264.

3 -ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 218.
ابن الأنباري: الإنصاف، ج361/1-363.
الصبان: حاشية الصبان، ص 260،261.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذهب البصريون إلى أن ترخيم الثلاثي الذي ثالثه ساكن يكون بحذف الحرف الأخير منه فقط، واحتجوا على ذلك بأن حركة الاسم المرخم باقية بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخوله من ضم وفتح وكسر، وذلك لأن الحركات إنما تضيف على ما كانت عليه ليقوى بها تمام الاسم، ولو لم يكن كذلك لكان يجب أن يحرك المرخم بحركة واحدة، فإذا ثبت أن الحركات إنما بقيت ليقوى بها تمام الاسم فهذا المعنى موجود في الساكن حسب وجوده في المتحرك فينبغي أن يبقى على ما كان عليه ساكنا كان أو متحركا.

4)القول في ندبة النكرة والأسماء الموصولة. (1).

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة واحتجوا على ذلك بأن قالوا: لا يجوز ذلك لأن الاسم النكرة مبهم لا يخص واحدا بعينه، والمقصود بالندبة أن يظهر النادب عذره في تفجعه على المندوب ليساعد في تفجعه فيحصل التأسي بذلك فيخف ما به من المصيبة وذلك إنما يحصل بندبه المعرفة لا بندبة النكرة، وإذا كان ندبة النكرة ليس فيها فائدة وجب أن تكون غير جائزة، وأما الأسماء الموصولة فإنها أيضا مبهمة فأشبهت النكرة فوجب أن لا تجوز ندبتها كالنكرة.

5) القول في توكيد النكرة توكيدا معنويا. (2).

ذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق، وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها، وقد احتجوا على ذلك من وجهين:

*-إن النكرة الشائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة، فينبغي أن لا تفتقر إلى تأكيد.

*-إن النكرة تدل على الشياع والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين، وكل واحد منهما ضد صاحبه، فلا يصلح أن يكون مؤكدا له، ولو جاز ذلك لصار الشائع مخصصا، وهذا ليس بتأكيد لأن التأكيد تقرير، وهذا تغيير، ولذا امتنع وصف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة، لأن النكرة شائعة، والمعرفة مخصوصة، والصفة بهذا المعنى هي الموصوف، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعا مخصوصا في حال واحدة.

---

[1] -ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 220.
ابن الأنباري: الإنصاف، ج1/362،363.
ابن يعيش: شرح المفصل، ج2/14.
الصبان: حاشية الصبان،ج3/249.

[2] -ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 257.
ابن الأنباري: الإنصاف، ج2/451-455.
ابن يعيش: شرح المفصل، ج3/44،45.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عاشرا: تحديد نوع الكلمة.

لقد أوقعت بعض الكلمات النحاة في حيرة من أمرهم، إذ اختلفوا في تحديدهـا وتقريـر نوعيتها بين أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا، وقد حاولوا أن يحتكموا إلى معناها أو إلى وظيفتها من أجل تقرير نوعيتها وكان من ذلك المسائل التالية:

1-القول في نعم وبئس، أفعلان هما أم حرفان؟(1)

يرى البصريون أن نعم وبئس فعلان ماضيان لا يتصرفان واستدلوا على ذلـك بكـون الضمير يتصل بهما على حد اتصاله بالأفعال، كما أن تاء التأنيث الساكنة تتصل بهما كما تتصل بالأفعال نحو: نعمت المرأة. هذا إلى جانب أنهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية، ولو كانـا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علة.

2-القول في أفعل في التعجب اسم هو أو فعل؟(2).

ذهب البصريون إلى أنه فعل ماض واستدلوا على ذلك بأن نـون الوقايـة تصحبـه إذا وصل بياء الضمير إلى جانب أنه ينصب المعارف والنكرات، فلما نصب المعارف دل على أنـه فعل ماض، هذا إضافة إلى أنه مفتوح الآخر فلو لم يكن فعلا لما كان لبنائه على الفتح وجـه، إذ لو كان اسما لكان يجب أن يكون مرفوعا لوقوعه خبرا لـ "ما" بالإجماع، فلما وجب أن يكـون مفتوحا دل على أنه فعل ماض.

3-القول في سوى، هل تكون اسما أو تلزم الظرفية؟(3).

ذهب البصريون إلى أن سوى لا تكون إلا ظرفا واستدلوا على ذلك أنهم ما استعملوه في اختيـار الكلام إلا ظرفا.

---

1 -ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 102.
ابن جني: اللمع في العربية، ص 221.
الصبان: حاشية الصبان، ج1/39،40.
ابن يعيش: شرح المفصل، ج7/ 127.

2 -ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 115،116.
ابن الأنباري: الإنصاف، ج1/126-132.
ابن يعيش: شرح المفصل، ج7/142،143.
الصبان: حاشية الصبان، ج3/24،25.

3 -ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 102.
ابن الأنباري: الإنصاف، ج1/294-297.
ابن هشام: مغني اللبيب، ج1/ 151.
ابن يعيش: شرح المفصل، ج2/ 83.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويرى سيبويه والجمهور أن سوى ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك إلا عند الضرورة.

4-القول في حاشا(1).

ذهب البصريون وسيبويه إلى أن حاشا حرف جر، وليس بفعل، والدليل على ذلك أنه لو كان فعلا لجاز أن يدخل عليه "ما" كما يجوز أن تدخل على الأفعال فيقال: ما حاشا زيدا، كما يقال: ما خلا زيدا، فلما لم يقل دل على أنه ليس بفعل فوجب أن يكون حرفا.

حادي عشر: القضايا الصوتية:

من البديهي أن تتعلق القضايا الصوتية بنطق بعض الحروف والكلمات بين أن تكون ساكنة أو متحركة، مشدودة أو ملينة وغير ذلك مما يحقق انسجاما في الأصوات وتناغما بينها، ويمكن أن ندرج ضمن ذلك المسائل التالية:

1)القول في حركات همزة الوصل وأصلها(2).

يرى البصريون أن أصل همزة الوصل الكسر، وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفا وضمت في بعضها اتباعا، وقال الفارسي، اجتلبت ساكنة لأن أصل المبني السكون وكسرت لالتقاء الساكنين وقيل اجتلبت متحركة لأن سبب الإتيان بها التوصل إلى الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها، وأحق الحركات بها الكسرة لأنها راجحة على الفتحة بقلة الثقل وقلة الفتحة بأنها لا توهم استفهاما. ولهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حركات.

2-القول في الإمالة(3).

الإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسر وبالألف نحو الياء وأدخلت الإمالة الكلام طلبا للتشاكل لئلا تختلف الأصوات فتتنافر، وهي تختص بلغة أهل الحجاز ومن جاورهم من بني تميم وغيرهم،

---

1 -ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 190،191.

ابن يعيش: شرح المفصل، ج84/2،85، ج47/8، 48.

2 -ابن الأنباري:أسرار العربية ، ص 345.

الصبان: حاشية الصبان، ج391/4.

ابن يعيش: شرح المفصل ، ج132/9.

3-ابن الأنباري: أسرار العربية، ص348.

الصبان: حاشية الصبان،ج309/4،310

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهي فرع على التفخيم، والتفخيم هو الأصل بدليل أن الإمالة تفتقر إلى أسباب توجيهها وليس التفخيم كذلك.

3-هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبل آخره؟(1)

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، واجمع البصريون والكوفيون على أنه يجوز أن يقال في حالة الرفع والجر والضم والكسر، فيقال في الرفع:"هذا البكر" بالضم، و"مررت بالبكر" بالكسر.

واحتج البصريون بأن قالوا: إنما قلنا أنه لا يجوز ذلك لأن أول أحوال الكلمة التنكير، ويجب فيها في حال النصب أن يقال" بكرا " فلا يجوز أن تحرك العين، إذ لا يلتقي فيها ساكنان كما يلتقي في حال الرفع والجر، فلما امتنع في حال النصب تحريك العين في حال التنكير دون حالة الجر والرفع تبعه حال التعريف لأن اللام "لام حرف التعريف" لا تلزم الكلمة في جميع أحوالها، فلذلك روعي الحكم الواجب في حال التنكير.

ثاني عشر: استعمال صيغ معينة:

لقد تركت مقاييس اللغة وقواعدها الباب مفتوحا لمن يريد أن يقيس أو يجتهد في اشتقاق صيغ جديدة أو أبنية طارئة، وقد اختلف النحاة في مدى موافقتهم على هذه الصيغ، فمنهم الرافض ومنهم المؤيد، وقد ذكر ابن الأنباري من هذه الصيغ:

1- القول في التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان(2).

ذهب البصريون إلى أن التعجب من السواد والبياض لا يجوز كغيرهما من الألوان ودليلهم على ذلك أنه لا يجوز استعمال "ما أفعله" من البياض والسواد، وقد أجمعوا على أنه لا يجوز أن يستعمل ما كان لونا غيرهما من سائر الألوان، فكذلك لا يجوز في السواد والبياض لأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول، فجرت مجرى أعضائه، أو لأن باب الفعل منهما أن يأتي على أُفعلّ نحو احمر، وأي العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين السواد والبياض وبين سائر الألوان في علة الامتناع، فينبغي أن لا يجوز فيهما كسائر الألوان.

ومثل هذه الصيغ القول في جواز جمع العلم المؤنث بالتاء، جمع المذكر السالم ولكن

---

1 -ابن الأنباري: أسرار العربية، ص356..

ابن الأنباري : الإنصاف، ج731/2-736.

ابن يعيش: شرح المفصل، ج138/49 وما بعدها

2 -ابن الأنباري:أسرار العربية،ص121.

ابن الأنباري:الإنصاف ،ج151/1.

ابن يعيش:،شرح المفصل،ج142/7،143

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذه المسألة ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف في المسألة الرابعة(1).

تلك هي بعض القضايا والمسائل التي تحدد معالم الفكر اللغوي والنحوي البصري التي ذكرناها على سبيل المثال لا الحصر لأن في ذكر جميع المسائل التي تطرق إليها ابن الأنباري سعة غير محمودة في حجم هذه الدراسة، وفيما اخترناه من تلك المسائل دليل على اعتماد ابن الأنباري شبه الكامل على نحو البصريين وتأييد مذهبهم.

---

1 -ابن الأنباري: الإنصاف، ج1/40-43.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

المصادر الكوفية في أسرار العربية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المصادر الكوفية في كتاب أسرار العربية

منهج الكوفيين في دراسة اللغة والنحو

لقد أثبتت المصادر والدراسات النحوية تأخر الكوفيين عن البصريين في علم النحو فترة طويلة ،وذلك لانصرافهم إلى الشعر ورواياته والأدب وطرائقه فاستأثروا بـــه ، ولــم يشاركوا البصريين النظر والبحث في علم النحو . لذلك لم يحظ النحو الكوفي بقسط وافــر من الدراسة إذا ما قورن بالنحو البصري علماً أنّ كثيراً مما قاله الكوفيون قد يكون أقرب إلى حقيقة اللغة مما ذهب إليه البصريون .

وفي الوقت الذي درس البصريون النحو على أساس المنطق والتعليلات الفلسفية نجــد الكوفيين – من خلال آرائهم – اعتمدوا في دراستهم للنحو على أساس وصفي بعيدا عـــن التأويل العقلي ،ودليل ذلك موقفهم من قضية وقوع الجملة فاعلاً،وهو ما أنكره البصريون ، وأوجدوا له تأويلاً بعيداً ،ففي قوله تعالى " ثم بدا لهم من بعدِ ما رأوْا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ " (1) ، قال البصريون :فاعل بدا ضمير يعود على مصدر الفعل ، أي :بـــدا لـــهم بـــداء ، أمـــا الكوفيون فقد قالوا وفقاً لمذهبهم : الفاعل جملة ليسجننه (2) وهو موقف أيسر وأقرب إلـــى واقع التركيب اللغوي في الآية الكريمة .

هذا وإذا أردنا للنحو العربي أن يكون صورة صادقة للعربية فـــالأصل أن لا تقتصـــر دراسته على مذهب دون الآخر "إذ إن ما جاء به الكوفيون من آراء جديرة بأن يهتدا بـــها في الوقت الذي يقصد به تطوير النحو وتقدمه رغم المقاييس المنطقية وقسرية القواعد التـــي خضع لها النحو الكوفي " (3)

هذا ومن خلال دراستنا للنحو وعلاقته بغيره من العلوم نجد أن منهج الكوفيين في دراســة النحو يشبه إلى حد كبير منهج رواة الحديث والأدب في قيام كل منهما على كثرة الروايــة ، وجمع ما وسعهم جمعه من النصوص لينطلقوا منها إلى وضع مقاييس كل علـــم مـــن هـــذه العلوم ،ويمكننا تلخيص الخصائص التي يمتاز بها منهج الكوفيين فيما يلي : –

أولاً : التوسع في الرواية والسماع عن العرب وقلة العناية بالتعليل والقياس .وإن أخذوا بـــها فيكون ذلك لتأييد السماع ،وأن معظم المسائل التي يستند في الأخذ بها إلى النقل والسماع

---

1 – يوسف /35 .

2 – ابن هشام : مغنى اللبيب ، 428/2 .

3 – مهيدات ، زين الدين: قاعدة النحو الكوفي في الخلاف ، رسالة ماجستير 1984 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يذهب البصريون فيها إلى الاحتجاج لها بالقياس وحده مبطلين مسموعات الكوفيين بالتأويل والتقدير أو الإنكار وقد كان لإلمام الكوفيين بالنصوص اللغوية وكثرة المروي أثر كبير في ثباتهم في معركة الخلاف مع البصريين مما جعل ابن الأنباري البصري يؤيدهم في سبع مسائل من الإنصاف .

" وقد كان الكوفيون أميل من البصريين إلى فهم طبيعة اللغة وإدراك أن القضايا النحوية سبيلها السماع والاستقراء لا الإمعان المنطقي في القياس فما يزال الكوفي في أحكامه يخضع لذوقه الطبيعي متحررا من كل ما من شأنه أن يعوق تذوقه روح النص من قيود الاطراد الذي شغف به البصريون "(1)

هذا وإن فَخَرَ البصريون بأنهم أخذوا اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع لا يقلل من شأن الرواية عند الكوفيين لأن أخذ الكوفيين عن أهل الريف والحضر لم يكن دون تمييز بل كانوا حريصين على التحقق من فصاحة الأخذ عنهم .

أما ما قال عنه البصريون شاذاً ،وأقام عليه الكوفيون قاعدة وعدّوه نصاً لغوياً صحيحاً فيؤيدهم في ذلك النظر اللغوي المعاصر." إذ يرى ذلك أمراً عادياً في اللغات ،لأن تطور اللغات يجعل الخروج من القاعدة أمراً كثير الوقوع .والصيغ التي تسمى شاذة تسمى عند بعض اللغويين المعاصرين صيغاً قوية ،لأنها لم تستسلم للتنظيم الذي يفرضه القياس ، وهذه الفكرة إذا نقلت إلى الباحث في اللغة الذي يتخذ الاستقراء منهجا له ،كان من واجبه أن يقرر هذه الظواهر المتفرقة بعد الملاحظة الوصفية العامة للأمثلة المطردة دون أن يسمها بالشذوذ ويتناولها بالتأويل " (2).

ويرى بعض الدارسين أنه لم يكن للكوفيين أصول يبنون عليها غير ما أخذوه عن أساتذتهم البصريين ولم يحسنوه ،ثم جعلوا من عدم المنهج في سماعهم منهجاً خاصاً لهم ." فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ ، وأخذوا ممن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر ،وجعلوا كل شاذ ونادر قاعدة لنفسه ، فانتشرت عليهم قواعدهم ولم يعد لها ما يمسكها من نظام أو منطق وهذا شيخهم الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو " (3)

---

1 – المخزومي : مهدي ،مدرسة الكوفة ،ص 378 .

2 – مهيدات ، زين الدين : مصدر سابق ،ص 9 .

3 – الافغاني : من تاريخ النحو ،ص 71 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

" وغلب هذا الانحراف على الكوفيين حتى قال الأندلسي شارح المفصل : والكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول ،جعلوه أصلاً وبوبوا عليه" (1) لذلك كان مما أخذ على الكوفيين شيوع الدخيل في عربيتهم ،فقد جاء في البيان والتبيين :" وأهل البصرة إذا التقت أربع طرق يسمونها "مُربّعة" ويسميها أهل الكوفة "الجهارسو" والجهارسو بالفارسية ، ويسمون السوق أو السويقة " وأزار" والوازار بالفارسية ، ويسمون القثاء خياراً والخيار بالفارسية " (2)

إذن لقد توسع الكوفيون في السماع وأصبح ذلك السمة المميزة لمذهبهم ولم يضرهم ذلك كما لم يضر التوسع في القياس البصريين إذ كان لتوسع الكوفيين في السماع والرواية ، وأحاطتهم بما نطقوا به أن استطاعوا أن يضيفوا ويزيدوا في أبواب النحو ومصطلحاته ، فأتاحوا في اللغة وجوها تغنيها وتزيد من مرونتها ،وكان مما أضافوه :-

1- التوسع في معاني كثير من الأدوات حسب استعمالها الوظيفي وخاصة حروف الجر معتمدين في ذلك على المعنى والاستعمال الوارد في النصوص النحوية ، في الوقت الذي اقتصر فيه ابن الأنباري على المعنى الأصلي لحرف الجرّ حين تناولها في كتاب أسرار العربية .

2 - ما أضافوه في أدوات الاستثناء وهي :ما ، لاسيما ، بله .

3 – ما أضافوه في أدوات الجزم وهي : كيف ، كيفما ، حيث ، إذ ، هل ، مهمن ، إذا ، كما . (3)

4 – أضافوا في أدوات العطف : هلاّ ، ألا ، لولا ، أين ، ليس ، وكيف (4)

5 – أضافوا في أدوات الصلة : الواو ، إلى ، ثم ، اللام ، الكاف (5)

6 – أضافوا في أدوات نصب المضارع : كما ، اللام ، حتى ، الواو ، الفاء ، أو (6)

7 – أضافوا في أدوات النداء (آ) و (آي) .

هذا وقد أغنوا اللغة حين عدّوا بعض الأدوات تعمل أكثر من عمل حسب الوظيفة التي تقوم

---

1 – الأفغاني : من تاريخ النحو ،ص 71.

2 – الجاحظ : ابوعثمان عمرو بن بحر :البيان والتبيين ،تحقيق موفق شهاب الدين ،دار الكتب العلمية 21/1

3 – الفراء : معاني القرآن ، 1 /85، 3 /154 .

4 – ابن الأنباري : الإنصاف ، مسألة 35 .

5 – الفراء : معاني القرآن 78/2،ص 299

6 – الفراء : المصدر السابق 132/1 ،133

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بها في التركيب أو يعطونها أكثر من معنى تبعاً لما نطق به العرب كما يجيزون أن ينوب بعضها عن بعض .

8 - ومن إضافاتهم في النحو أن بعض أسماء الإشارة عندهم يمكن أن تقع أسماء موصولة (1) لأن النصوص اللغوية تدل على ذلك ومنه قوله تعالى"وما تلك بيمينك يا موسى" (2)

9 - أضافوا إلى كان وأخواتها : (هذا ، هذه) في الحاجة إلى مرفوع ومنصوب إذا قصد بهما التقريب . (3)

10 - زيادات في معاني التصغير حيث يكون عندهم للتعظيم كما زادوا في معاني لعل : التعليل ، والاستفهام ، وفي معنى (لو) المصدرية ، وفي معنى هل معنى قد . (4) وقد اعتمد الكوفيون في كل ما أضافوه على ما حفظوه من الشواهد والنصوص اللغوية من القران الكريم والشعر العربي .

ثانياً: العناية بالنص اللغوي : -

ودليل ذلك أنهم بثوا آراءهم في اللغة والنحو من خلال دراساتهم للنصوص اللغوية وهم في احترامهم لتلك النصوص وعنايتهم بها يعدلون القواعد والأصول لتوافق النصوص في حين كان البصريون يخضعون النصوص اللغوية لتلك القواعد والأصول وكثيراً ما يلجأون إلى التأويل والتفسير ليجعلوا النص يتفق والقاعدة ، أو الأصل المقرر ، وإن لم يستقم ذلك رموا النص بالشذوذ .

ثالثاً : - العناية بالقراءات القرآنية : -

عُني الكوفيون بالقراءات القرآنية وأكثروا من الإفادة منها في تمثيل وجوه لغوية فصيحة في لغات العرب . والدليل على اعتدادهم بالقراءات قول الفراء : " والكتاب أعرب وأقوى حجة من الشعر " . (5)

رابعاً : - العناية باللهجات العربية لأنها تمثل عندهم جوانب من العربية الأمر الذي تجنبه البصريون في اقتصارهم في الاحتجاج على قبائل معينة (6) .

---

1 - ابن الأنباري : الإنصاف ،مسألة 103 .

2 - طه /17 .

3 - الفراء : معاني القرآن ، 232/1، 168/2 .

4 - الفراء : المصدر السابق ، ج213/3 .

5 - الفراء : المصدر السابق 1 / 14 .

6 - ينظر ص 19 من هذه الدراسة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خامساً : كان نحاة الكوفة أقل تأثراً بالمنطق والفلسفة الكلامية وما تفرع عنها من العناية بالعوامل والعلل النحوية ، ومذهبهم أقل تعسفاً ، وأن في إجابة الكسائي عن شذوذ " أي " الموصولة في الاستعمال عن سائر أخواتها حيث قال : " أي كذا خلقت " ومما يدل على اعتماد الكوفيين على التتبع اللغوي وعدم التأويل أو الإمعان العقلي الذي مالت إليه المدرسة البصرية .

تلك هي السمات التي ميزت المذهب الكوفي علما أن الكوفيين لم يكونوا جميعا على منهج واحد في كل مسألة أو ميزة من تلك الميزات ففي الوقت الذي تأثر الكسائي في مدرسة القراءات التي تؤثر السماع نجد الفراء يجمع بين السماع والقياس إذ يعلل ويقيس كالخليل وسيبويه ويعتمد على السماع مثل الكسائي ، مما جعل الباحثين يميلون إلى أن الفراء هو مرسخ الأصول الكوفية.

" وقد كان من مظاهر الاتساع في السماع والرواية ان كثرت في مذهبهم ظاهرة تجويز بعض الأساليب والقياس عليها ، فقد أجاز الكسائي أن نقول : مررت بثلاث حمامات ، ورأيت ثلاث سجلات ، وقد علل بعض الباحثين هذه الظاهرة بأن الكوفيين أرادوا – وهم مؤدبو الخلفاء وأولادهم – ان ييسروا على هؤلاء في الدراسات النحوية بتصويب ما يجري على ألسنتهم من التعبيرات التي تخضع لقاعدة قررها الكوفيون ، وقاسوا عليها لأجل التيسير عليهم والتخفيف عنهم (1)

ولكن ذلك لا يعني أن الكوفيين اعترفوا بكل الظواهر الشاذة وقاسوا عليها ، إذ نجد الفراء يصف الأساليب والاستعمالات بالشذوذ ولم يقس عليها .

مصادر المدرسة الكوفية

لقد اشترك البصريون والكوفيون في ذات المصادر التي احتكموا إليها في توجيه لغتهم وضبطها وتقعيد قواعدها . إلا أن حجم الاعتماد على تلك المصادر يتفاوت من مذهب إلى آخر ، يحدد ذلك الطريقة التي يسلكها نحاة كل مذهب . وقد كان أول المصادر التي اعتمدها الكوفيون.: -

أولاً : السماع عن العرب : -

اتجه بعض الباحثين إلى اعتبار المذهب الكوفي مذهب سماع إذ انهم يحترمون كل ما جاء عن العرب ويجيزون للناس أن يتعلموا استعمالهم ولو كان الاستعمال لا ينطبق

---

1 – الخشران : مراحل تطور الدرس النحوي ، ص 233 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على القواعد العامة، بل يجعلون هذا الشذوذ أساساً لوضع قاعدة عامه.وقد شاع عن الكوفيين أنهم لم يشترطوا ما اشترطه البصريون من تحديد الزمان والمكان ، وتساهلوا في الأخذ عن القبائل ، إذ أخذوا عن جميع اللغات دون تمييز بينها ، كما اعتمدوا على الروايات الشاذة والنادرة ، وعلى المثل الواحد بصرف النظر عن صحته .

" وجاءتهم هذه التهمة من البصريين الذين قالوا : إنما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع ، وهؤلاء (الكوفيون) أخذوا اللغة من أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز . وقد وجهت تلك التهمة بكثرة للكسائي زعيم المدرسة الكوفية وتعددت الأقوال في طريقة أخذه ، إلاّ أن تلك الأقوال بحاجة إلى تحقيق وتدقيق لأن مصدرها من منافسيه البصريين ، والكسائي مشهود له بالنزاهة والعقل والثقة " (1)

وقد وصلت المنافسة ذروتها حين امتنع البصريون عن الأخذ عن الكوفيين وعدم الثقة برواياتهم ،وقد أدت تلك المنافسة إلى توجيه النقد للكوفيين ويبدو أن هذا النقد فيه شيء من المبالغة لأن المعروف عن الكسائي كثرة رحلاته إلى البادية مثلاً.

وهم في ذلك قد ذهبوا إلى أن الكوفيين أخذوا كل ما سمعوا عن العرب فجعلوه أصلاً يقاس عليه وكأنهم أرادوا أن يقولوا : " أن الكوفيين لم يتوثقوا مما اعتمدوه أصلاً ، فقد قاسوا على النادر والشاذ ولم يتحروا صحة ما يصل إليهم من مواد " . (2)

وكان السيوطي قد لخص الأمر فقال : " اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ ،والكوفيون أوسع رواية " (3)

ولتوسع الكوفيين في السماع عن العرب يقول ابن الأنباري: " لا يعلم أحد من علماء البصريين بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة إلا أبا زيد فانه روى عن المفضل الضبي (4) ولا ينكرا أحد أنّ البصريين أكثر حيطة في النقل عن العرب وأكثر تحرياً للدقة والصواب، ولكنهم بالغوا في اتهام الكوفيين بالتساهل وعدم التثبيت في النقل وقبول اللغات وليس أدل على ذلك من كون شيوخ الكوفيين وهو الكسائي العالم النحوي أحد أصحاب القراءات القرآنية المشهورة .

---

1 – الخشران : مصدر سابق، ص 220.

2 – السامرائي : المدارس النحوية ، ص 17 .

3 – السيرافي : اخبار النحويين البصريين ،تحقيق الخفاجي والزيني ، القاهرة 1955 ، ص 90

4 – ابن الأنباري : نزهة الالباء ، الاردن الزرقاء ،1985 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا : القراءات القرآنية :

لقد تعددت الأسباب التي جعلت للكوفة صلة وثيقة بالأعمال القرآنية وتلك الأسباب هي : –

1 – إن الكوفة مهبط الصحابة الذين كان أشهرهم عربا لا يتهمون في فصاحتهم مما جعل الكوفة مهبط القراءات القرآنية .

2 – كانت لمؤسسي النحو الكوفي اهتمامات بالدرس القرآني قراءة وتفسيراً ، والكسائي وهو على رأس المدرسة الكوفية كان إماماً من أئمة القراءة في القراءات المتواترة ، كما كان للفرّاء عناية خاصة بالقرآن الكريم ودليل ذلك كتابة " معاني القرآن " الذي عني فيه عناية خاصة بالقرآن الكريم . فاعتبر مرجعاً مهماً من مراجع تفسير القرآن ومعانيه إلى جانب كونه مصدراً أساسياً للنحو الكوفي أصوله وفروعه .

3 – انشغال الكوفيين بالقرآن الكريم وانقطاعهم له في حين انشغل البصريون بوضع أسس القواعد ،إذْ كان للكوفة ثلاثة من القراء السبعة وهم : عاصم، وحمزة، والكسائي.

والقراءة سنة متبعة يعتمد فيها على الرواية والسند لا على اللغة وشيوعها مما جعل الكوفيين يحترمون النص ويتحرجون من إهداره لذلك كان موقفهم من القراءات مغايراً لموقف البصريين في الاستنباط والاحتجاج

وقد اعتاد الباحثون في مقارنتهم بين البصريين والكوفيين ونظرتهم للقراءات أن يجعلوا الكوفيين في صف القراءات والاحتجاج بها في حين نسبوا للبصريين رد القراءات وعدم الاحتجاج بها . في الوقت الذي نجد كلام الكوفيين في كتبهم يبين لنا أنّ هذا الفهم غير صحيح حيث نجد أن " الفراء مثلاً وهو كوفي قد شارك البصريين في رفض بعض القراءات المتواترة وغير المتواترة ،إذ شاركهم في رد قراءة حمزة بجر (الأرحام) في قوله تعالى " واتقوا اللهَ الذي تَساءَلونَ بِهِ والأرحامِ " (1) فقال في الجر:– وفيه قبح، لأن العرب لا تردْ مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه " (2) وهو بذلك لا يخرج عن منهج البصريين إذ إن سيبويه قال في هذه المسألة : " وقد يجوز أن تشرك به الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر " (3)

كما أنكر الفراء قراءة ابن عامر " وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ منَ المشركينَ قَتْلُ أوْلادَهم

---

1 – سورة النساء : (اية (1)) .

2 – الخشران : مصدر سابق / ص 224،223 .

3 – سيبويه : الكتاب ، 2 /382،381 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شُركائِهم " (1) ببناء زُين للمجهول وجر شركائهم ، حيث قال عنه " ولم نجد مثله في العربية " (2) وبذلك يصبح قول ابن الأنباري في المسألتين الستين والخامسة والستين ان الكوفيين احتجوا بهاتين الآيتين غير صحيح .

هذا ومن خلال استعراض موقف الفراء الذي ظهر في"معاني القرآن" ، نجد موقفه من القراءات لا يختلف عن موقف سيبويه في أكثر الأحيان إذ رمى الفراء كثيراً من القراءات بالندرة والشذوذ وذلك بعد مقارنتها بأخرى والمفاضلة بينهما مستخدماً تعبيرات مثل : (أحب إلي) أو (أجود) ،(أحسن) (3) .

إذن نجد أن الكوفيين المتقدمين لا يخرجون في منهجهم في الاحتجاج بالقراءة عن منهج البصريين القدماء كسيبويه ومن خلال موقف الفراء في القراءات نجد أن للكوفيين موقفين :

1 – موقف يقبل القراءة ويقيم عليها القواعد .

2 – موقف يرفض بعض القراءات ويعدها شاذة مما يجعل قول أبي البركات الأنباري ومن تبعه من الباحثين المحدثين أنّ الكوفيين يقبلون القراءات ويحتجون به ليس صحيحاً على إطلاقه .

ويمكن القول إن الكوفيين قبلوا القراءات القرآنية واحتجوا بها وقعدوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم واحكامهم " وهم إذا رجحوا القراءات التي يُجمع عليها فلا يرفضون غيرها ،ولا يغلطونها لأنها صواب عندهم أيضاً"(4) كما كان اهتمامهم بالقرآن والقراءات الأساس الذي اتصف به منهجهم النحوي.وأياً كان الأمر ومهما كانت الأسباب " فقد اعتمد الكوفيون القراءات شواهد صحيحة في نحوهم ، ونعم ما صنعوا ،فإنّ أي قراءة تثبت صحتها هي خير من أي بيت شعر في الاستشهاد ، لأنها تمثل الواقع اللغوي تمثيلاً صحيحاً لاتصالها بلهجات العرب إضافة إلى كونها نثراً لا يخضع للضرورة " (5)

ويبدو للدارس أن جميع آراء الباحثين في نحو الكوفيين وموقفهم من القراءات اعتمد فيها أصحابها على ما قاله ابن الأ نباري في الإنصاف منسوباً إلى الكوفيين كافة ، غير أن

---

1 – سورة الأنعام :(اية(137)).

2 – الفراء : معاني القرآن 1/ 358 .

3 – الفراء : معاني القرآن 1 /88 ،1/375،416 .

4 – المخزومي : مهدي ، مدرسة الكوفة ،ص 241 .

5 – الجبالي : حمدي ،الخلاف النحوي الكوفي ،رسالة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة الأردنية 1995 ، ص 48، 49 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جزءاً كبيراً مما في الإنصاف صورة مشوهة عن المذهب الكوفي لأن ابن الأنباري أظهر الكوفيين في أكثر من مسألة يعتمدون على قراءات أنكرها بعضهم ودليل ذلك مقارنة المسألة الستين في كتاب الإنصاف بما قاله الفراء على نفس المسألة.

ثالثاً : الشعر العربي : -

تكاد الدراسات والمصادر القديمة تجمع على انشغال الكوفيين في رواية الشعر والأدب في الوقت الذي كانت البصرة فيه منهمكة في تقعيد قواعد النحو العربي مما يثبت أنه كان للكوفيين عناية بحفظ الشواهد الشعرية فاشتهر علماؤهم بكثرة الحفظ للشعر ،اذ قيل إن علي ابن المبارك الأحمر كان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو، في حين حفظ أبو بكر الأنباري ثلاثمائة ألف شاهد من القرآن . كما كان منهم من اختص برواية الشعر دون الاهتمام باللغة والنحو مثل المفضل الضبي.

وعلى الرغم من اهتمام الكوفيين بالشعر وروايته وانشغالهم به فترة طويلة إلاّ أنهم اتُهموا بعدم عنايتهم بصدق الراوي وضبطه ،إذ كان في شواهدهم الشعرية الموضوع والمصنوع ،ويقول صاحب مراتب النحويين :

والشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه في البصرة لكن أكثره مصنوع ، ومنسوب إلى من لم يقله ، وذلك بيّن في دواوينهم.

وقد تأثر الباحثون المحدثون بهذه التهمة الموجهة للكوفيين ،فذهبوا إلى القول بأن الكوفيين قد احتجوا بالأشعار المصنوعة والمجهولة القائل ، ويمكن أن يكون لأبي البركات الأنباري أثر كبير في إلصاق هذه التهمة للكوفيين .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأفكار النحوية الكوفية في كتاب أسرار العربية

على الرغم من اشتراك المذهبين البصري والكوفي في الأصول التي بنوا عليها قواعدهم ، وما نتج عن تلك الأصول من قواعد عامة تعد الأساس للنحو العربي ، تبقى المسائل الفرعية مثاراً للجدل والخلاف ، وكتب النحو زاخرة بمثل تلك المسائل ، وذلك ان الأصول ثوابت أجمع عليها كلا المذهبين في حين تبقى المسائل الفرعية قابلة للجدل والمحاورة والاجتهاد ،إذ إن المسألة الواحدة تتولد عنها قضايا فرعية عديدة فقد يتفق نحويان في مسألة ما في البداية ، ثم يختلفان في قضية دقيقة بسبب من الأسباب في المسألةِ نفسها . والخلاف النحوي في المسائل الفرعية خلاف اجتهادي غالباً ما يكون فردياً ، فيكون لكل إمام رأيه الخاص في تلك المسائل .

هذا " وللقواعد العامة والأصول دور أساسي في ظهور القضايا الفرعية علماً أن هذه الأصول ، وإن كان لها هذا الدور – لا تحكم هذه القضايا) فليس كل الخلافات الفرعية ناشئة عنها . ودليل ذلك أن العلماء من أتباع المذهب الواحد قد يتجهون أكثر من اتجاه في مسألة واحده تبعاً لوجهات النظر الخاصة " (1)

وقد توسع العلماء في عرض أفكار البصريين وأفكار الكوفيين على شكل مسائل خلافية دارت بين المذهبين ولم يستطع أحد العلماء أن يحصرها جميعاً " لا اعتقد أن مسائل الخلاف محصورة في ذلك العدد من المسائل فهي أكثر من ذلك ولم يدَّعِ العكبريّ ولا ابن الأنباري ولا غيرهما أنه ألمّ بمسائل الخلاف كلها وجمعها في مؤلف مستوعباً كل مسألة اختلف فيها علماء البلدين ، ولكن ابن الأنباري والعكبري ذكرا أهم المسائلِ وأشهرَها ، ولذلك اختلف مقياس الأهمية ، فذكر العكبري مسائل لم يذكرها ابن الأنباري نظراً لعدم أهميتها عنده وربما كان العكس ، بدليل ما فات ابن الأنباري من مسائل خلافية استدركها بعده علماء آخرون أمثال ابن اياز في كتاب "الإسعاف" . (2)

وفي اختلاف الكوفيين عن أقرانهم البصريين " يبدو أن هشام بن معاوية الضرير كان أحد الأسباب المهمة في ذلك الخلاف لأن هذا العالم انفرد بآراء خاصة لم يقل بها الكوفيون إلاّ

---

1 – الزعبي : بشير ، أصول الاجتهاد النحوي في المذهب الكوفي ، ص 134 .

2 – العكبري : أبو البقاء ؛ التبيين ،عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ،تحقيق : د. عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ،لبنان ، ص 93 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أن النحاة أو بعضهم من المتأخرين تداولوها على أنها للكوفيين دون التحقق من نسبة هذه الآراء وقد كانت قلة المؤلفات الباقية للكوفيين وراء عدم معرفة آرائهم وتمييزها " (1)
هذا وإن بناء الكوفيين قاعدتهم على الكثير لا ينقصهم حقهم أو يضيرهم والضير على البصريين لأنهم ردوا الكثير وقدروا فيه تقديرات كثيرة ليس لها داع ، والدافع إلى ذلك هو أن القاعدة التي وضعوها ينظر إليها بقدسية ، فتأويل النص ،وتقدير العامل أهون بكثير عند البصريين من مخالفة القاعدة التي قرروها ، ورغم أن هذا التأويل قد يعود على العربية بآثار سلبية لما ينتج عنه من تعقيد في المادة النحوية ، عدا عن أن هذه المسألة دليلٌ على اضطراب منهج البصريين الذي يقوم على البناء على الشائع لأنّ شواهد هذه المسألة تدل على شيوعها ويتبين منهج البصريين الذي يقوم على التعمق في دقائق التراكيب واللجوء إلى التأويل والتقدير بينما يظهر منهج الكوفيين بقبول المسموع كما هو دون اللجوء إلى تعليله وتفسيره إذ لم يكن هناك داع لذلك .ولنتبين الأفكار اللغوية والنحوية الكوفية في كتاب أسرار العربية التي تناولها ابن الأنباري راداً أو مقبّحاً أو مرجحاً لا بد من استقراء تلك المسائل موزعة ضمن عناوين محددة وذلك على نحو ما فعلناه في تناولنا للأفكار النحوية البصرية في اختيار تلك المسائل بحيث تخدم هذه الدراسة وتوضح أهدافها ومراميها ، وذلك على النحو التالي : -

أولاً : بنية الكلمة : -

وتتضمن أفكاراً وقواعد حول أصل بعض الكلمات ومصدر اشتقاقها وميزانها الصرفي (2) ويمكن أن ندرج تحت هذا العنوان مما ورد في كتاب أسرار العربية من الأفكار الكوفية ما يلي :-

1 – تسمية الاسم : -

ذهب الكوفيون إلى أنه سمي اسماً لانه سمة على المسمى يعرف بها .(3) والسمة العلامة والأصل فيه : وسم ، إلاّ أنهم حذفوا الواو من أوله وعوضوا مكانها الهمزة فصار اسماً ،.

---

1 – الزعبي : البشير ، أصول الاجتهاد النحوي في المذهب الكوفي ، ص 135 .
2 – علوش : جميل ، ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص 221 .
3 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 29-31 .
ابن الأنباري : الإنصاف ،1 / 6 .
ابن منظور : لسان العرب ، مادة (سما) .
ابن يعيش : شرح المفصل ، 1/ 22 – 25 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ووزنه : اعلّ ، لانه قد حذف منه فاؤه التي هي الواو في وسم .

ويرى ابن الأنباري أن ما ذهب إليه الكوفيون وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة التصريف (أي من جهة اللفظ) ، وذلك من أربعة اوجه : -

الأول : انك تقول في تصغيره : سُميّ ، ولو كان مأخوذاً من السمة لوجب أن تقول : وسيم ،فلما قيل : سمي دل على انه من السمو لا من السمة.

الثاني : اننا نجمعه جمع تكسير : أسماء ،ولو كان من السمة لوجب أن نقول في تكسيره : اوسام.

الثالث: انك تقول : أسميته ، ولو كان مأخوذاً من السمة لوجب ان تقول وسمته.

الرابع : اننا نجد في أوله همزة التعويض التي تكون فيما حذف منه لامه لا فاؤه .

2 – **القول في أصل الاشتقاق:**- هل الفعل مشتق من المصدر أو المصدر مشتق من الفعل ؟

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مأخوذ من الفعل واستدلوا عل ذلك من ثلاثة أوجـــه : (1)

أولاً : إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله ، تقول قمت قياماً فيعتـــل المصـــدر لاعتلال الفعل ، وتقول :قاوم قواماً ، فيصح المصدر لصحة الفعل فدل على أنه فرع عليه .

ثانياً : إن الفعل يعمل في المصدر ، ورتبة العامل قبل رتبة المعمول .

ثالثاً : إن المصدر يذكر توكيداً للفعل ، ورتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكَّد ، فدل على أن لمصدر مأخوذ من الفعل .

وقد اتهم ابن الأنباري قول الكوفيين بالفساد راداً آراءهم بأكثر من دليل .

3 – **كلا وكلتا مثنيان لفظاً ومعنى أو معنى فقط :** -

ذهب الكوفيون إلى أن "كلا" و "وكلتا" فيهما تثنية لفظية ومعنوية .وأصل كلا "كـلّ" فخففـت اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، وزيدت التاء في كلتا للتأنيث والألف فيـــهما كـالألف فـــي "الزيدان" و "العمران" ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة .

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ص 163 .
ابن الأنباري : الإنصاف ، 1 / 235- 245 .
ابن يعيش : شرح المفصل ، 1/ 109،110 .
الاشموني : شرح الأشموني ، 1/ 364 .
الصبان : الحاشية ، 1 / 30 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واحتج الكوفيون بأن قالوا : الدليل على أنهما مثنيان لفظاً ومعنى وأن الألف فيهما للتثنية : النقل والقياس .

أما النقل فقد قال الشاعر :

في كلتَ رجليها سُلاَمى واحدهْ كلتاها مقرونةٌ بزائدهْ (1)

فافرد قوله "كلت " فدل على ان "كلتا" تثنية .

وأما القياس : فقالوا : الدليل على أنها ألف التثنية أنها تنقلب إلى الياء في النصب والجر اذا أضيفتا إلى المضمر ، وذلك نحو قولك : " رأيتُ الرجلينِ كلَيْهِما " ومررت بالمرأتين كليتهما " ولو كانت الألف في آخرها كالألف في آخر "عصا" و" رحا" لم تنقلب كما لم تنقلب إلى نحو : " رأيت عصاهما ورحاهما ،"ومررت بعصاهما ورحاهما" فلما انقلبت الألف فيها انقلاب ألف "الزيدان"و " العمران" دل على ان تثنيتهما لفظية ومعنوية في النصب والجر إذا أضيفتا إلى الضمير .(2)

4 – **الضمير في إياك وأخواتها : –** (3)

ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من "إياك ، إياه ،إياي "هي الضمائر المنصوبة ، وان " إيا " عماد ،وإليه ذهب ابن كَيْسان وذهب بعضهم إلى ان "إياك" بكماله هو الضمير.

وقد احتج الكوفيون بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن هذه الكاف والهاء والياء هي الكاف والهاء والياء التي تكون في حال الاتصال لأنه لا فرق بينهما بوجه ما ، إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها فأتى " بإيا " لتعتمد الكاف والهاء والياء عليها إذ لا تقوم بنفسها ، فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه .

والذي يدل على ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد "إيا "ولزومها لفظاً واحداً..

أما ابن الأنباري فلم يقتنع بآراء الكوفيين ولم يسلم بها .

5 – **القول في حبذا : –**

---

1 – البيت من شواهد خزانة الادب (طبعة بولاق) 1 /62 ، وهو من شواهد الاشموني رقم "18" ، لم يعرف قائله

2 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 255، 256

ابن الأنباري : الإنصاف، 1 / 439–450

ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ، 1 / 275–279

ابن يعيش : شرح المفصل ، 1 / 54،55–ج3 ص 2–3

3 – ابن الأنباري : أسرار العربية ،ص 300

ابن الأنباري : الإنصاف 2 / 695،696

سيبويه : الكتاب 1 / 262 ،355،359،363

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قالوا إن الأصل في حبذا :حبب ذا ،وإن الأصل في حبب " على فعل" ، دون " فعل "و"فعل"
وذلك لوجهين :- أحدهما : يقول الفراء إن اسم الفاعل فيه حبيب على " فعيل" وفعيل أكثر ما
يجيء فعله على " فعل" نحو : شرف فهو شريف ، وظرف فهو ظريف ولطف فهو لطيف.
والثاني : إنه قد حكي عن بعض العرب أنه نقل الضمة من الباء إلى الحاء كما قال الشاعر
الأخطل :

فقلتُ اقتلوها عنكمُ بمزاجِها　　　وحبٌّ بها مقتولةً حين تُقتَلُ (1) [من الطويل]

فدل على أنه من أصل: فعل . (2)

ثانيا : تقدير الإعراب : -

تدور قضايا تقدير الإعراب حول طبيعة علامات الإعراب حروفا وحركات ومواضع تلك العلامات من الكلمة ثم تقدير بعض الضمائر وإعراب بعض الكلمات ، ويمكن أن ندرج تحت هذا العنوان المسائل والأفكار التالية : -

1 – القول في إعراب الأسماء الستة أهي معربة من مكانين أم من مكان واحد ؟ : -

أجمع الكوفيون على أن الفتحة والضمة والكسرة تكون إعرابا لهذه الأسماء في حال الإفراد نحو قولك : هذا أب لك ، ورأيت ابا لك ، ومررت بأب لك وما أشبه ذلك . والأصل فيه أبو ،فاستثقلوا الإعراب على الواو فأوقعوه على الباء واسقطوا الواو ، فكانت الضمة علامة للرفع ، والفتحة علامة للنصب والكسرة علامة للجر ، فإذا قلت في الإضافة :- هذا أبوك ، وفي النصب :رأيت أباك ، وفي الجر : مررت بأبيك ، والإضافة طارئة على الإفراد لأن الحركة التي تكون إعرابا للمفرد في حال الإفراد وهي بعينها تكون إعرابا في حال الإضافة ، ألا ترى أنك تقول : هذا غلام ، ورأيت غلاما ، ومررت بغلام ،فإذا أضفته قلت : هذا غلامك، ورأيت غلامك ، ومررت بغلامك ، فتكون الضمة والفتحة والكسرة التي كانت إعرابا في حال الإفراد وهي بعينها إعرابا له في حال الإضافة: والذي يدل على صحة هذا تغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر ، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعرابا بدليل أنها تتغير في حال

1- الاخطل : ديوان الاخطل ،تحقيق إلياء الحاوي ،بيروت ،1968،ص 263

2 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 111 ،112

ابن يعيش : شرح المفصل ، 1 / 138-142

الصبان : حاشية الصبان ، 3 / 57-62

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرفع والنصب والجر ، فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب والكسرة والياء علامة للجر ، فدل على أنَّه معرب من مكانين .ومنهم من تمسك بالقول : إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها تكثيراً لها وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان ،فوجب أن تكون معربة من مكانين . (1)

2 – القول في إعراب المثنى والجمع على حدّه ، أتُعَدُّ الألف والواو والياء فيهما إعراباً أم حروف إعراب ؟ .

ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب ، وإليه ذهب أبو علي قطرب بن المستنير ، ودليل ذلك أنها تتغير كتغير الحركات إذ إنك تقول : قام الزيدان ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين وذهب الزيدون ، ورأيت الزيدين، فتتغير كتغير الحركات نحو "قام زيدٌ "و"رأيت زيداً" و " ومررت بزيدٍ " وما أشبه ذلك فلما تغيرت كتغير الحركات دل على انها إعراب بمنزلة الحركات ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتُها عن حالها لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها ، فلما تغيرت تغير الحركات دل على إنها بمنزلتها . (2) و يرى ابن الأنباري أن ذلك ليس بصحيح .

3 – القول في إعراب "غير" :-

ذهب الكوفيون إلى أن "غير" يجوز بناؤها على الفتح في كل موقع يحسن فيه "إلاّ " سواء أضيفت إلى متمكن أم غير متمكن وذلك نحو قولهم:" ما نفعني غير قيام زيد" وما نفعني غير أن قام زيد .

وقد احتج الكوفيون بأن قالوا : إنما جوزنا بناءها على الفتح إذا أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن وذلك لأن "غير" ههنا قامت مقام "إلاّ" وإلاّ حرف استثناء ،والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تبنى وهذا لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه من اسم متمكن كقولك :- ما نفعني غير قيامك أو غير متمكن كما قال :-

---

1- ابن الأنباري : أسرار العربية ،ص 59،60 + الإنصاف 1 / 19،20.
ابن جني : اللمع ، ص 102 .
ابن يعيش : شرح المفصل 3 / 36-38 .

2 – ابن الأنباري : أسرار العربية ص 65 + الإنصاف 1 /33،34 .
الصبان : حاشية الصبان ،1 / 132 .
ابن يعيش : شرح المفصل 1 /6-8 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لمْ يمنعْ الشربُ منها غيرَ أنْ نطقتْ حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوصالِ . [من البسيط]

وقد وصف ابن الأنباري رأي الكوفيين بالفساد وانعدام الصحة(1)

4 – القول في تحمل خبر المبتدأ الجامد ضمير المبتدأ في مثل :زيد أخوك، وعمرو غلامك ، أيجوز أم لا يجوز ؟ .

قد يكون خبر المبتدأ مفرداً ، وعندها لا يخلو ان يكون اسماً محضاً أو صفة ، وذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ ، نحو زيد أخوك ، وعمرو غلامك ، وإليه ذهب الرّماني من البصريين ،واحتج الكوفيون بأن قالوا: إنما قلنا إنه يتضمن ضميراً وإن كان اسماً غير صفة لأنه في معنى ما هو صفة ، ألا ترى أن قولك " زيد أخوك " في معنى "زيد قريبك" و " عمرو غلامك " في معنى " عمرو خادمك" وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منها الضمير ،فلو كان خبر المبتدأ ههنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ. (2) و قد وصف ابن الأنباري رأي الكوفيين بالفساد .

5 – القول في نصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت .

ذهب الكوفيون إلى أن خبر "كان" والمفعول الثاني"لظننت " نصب على الحال واحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن خبر "كان" نصب على الحال إن "كان" فعل غير واقع ، – أي غير متعمد والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعاً فإنه يقع على الواحد والجمع نحو : ضربا رجلا ، وضربا رجالاً ، ولا يجوز ذلك في "كان" إذ لا يجوز أن تقول : كانا قائماً وكانا قياماً ويدل على ذلك أيضاً أنك تكني عن الفعل الواقع نحو : " ضربت زيداً" فتقول : فعلت بزيد ولا تقول في كنت أخاك : فعلت بأخيك ، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً نصب "الحال" لا نصب المفعول ،فإنا ما وجدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى إلا الحال فكان حمله عليه أولى ولأنه يحسن أن يقال منه: " كان زيد في حالة كذا" وكذلك يحسن أيضاً في ظننت زيداً قائماً "ظننت زيداً في حالة كذا " فدل على أنه نصب على الحال .(3) و ذهب ابن الأنباري إلى أن ذلك غير جائز .

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 186،187

2 – ابن الأنباري : الإنصاف ، 56/1 وأسرار العربية ص82

ابن يعيش شرح المفصل 87/1

3 – الصبان : الحاشية ، 1 / 333

ابن الأنباري: الانصاف ص821 وما بعدها وأسرار العربية ص135

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثاً: تقدير العامل:

وتدور قضية العامل في تقديره في بعض الألفاظ المرفوعة والمنصوبة فقد يكون العامل لفظياً أو معنوياً ، وإذا كان لفظياً فقد يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً ،وإذا كان حرفاً فقد يكـون ظاهراً أو مقدراً ، وإن كان ظاهراً فقد يعمل بنفسه أو بالنيابة ، أما ما يمكن أن ندرجه تحت هذه القضية ما يلي :-

1 – **القول في رافع الخبر بعد " إنَّ " المؤكدة :-**

ذهب الكوفيون إلى أن "إنَّ " وأخواتها لا ترفع الخبر ، نحو :"إنَّ زيداً قائم" ، وما أشبهه ، واحتجوا على ذلك بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم ، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل ، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فــهي فرع عليه وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه ،لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل ، فينبغي أن لا يعمل في الخبر جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصـول ، لأنـا لـو أعملناه عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما ، وذلك لا يجوز . فوجب أن يكون باقيـاً علـى رفعه قبل دخولها ، والذي يدل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعـل لو ابتدئ به ،قال الشاعر :

لا تَتْركَنِّيْ فيهُمُ شطيراً إني إذن أهلكُ أو أطيرا (1) (من الرجز)

فنصب ب "أذن"

والذي يدل على ذلك أيضاً أنه إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها واكتفى به ، كقولهم :" إن بك يكفل زيدٌ " كأنها رضيت بالصفة لضعفها وقد روي أن ناساً قالوا : "إن بـك زيدٌ مأخوذ " فلم تعمل إنّ لضعفها فدل على ما قلناه .

وقد وصف ابن الأنباري ما قاله الكوفيون بالفساد والشذوذ . (2)

2 – **عامل النصب في المفعول معه :** –

ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك في نحـو قولـهم " استوى الماءُ والخشبةَ " وجاء البردُ والطيالسةَ ". وقد احتج الكوفيون بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف لأنه إذا قال " استوى الماء والخشبة" لا يحسن تكرير الفعل فيقال

---

1 – البيت من شواهد الاشموني رقم (1013) وشاهد رقم(21) في مغني للبيب ،ولم يعثر على قائل.

2 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 145

ابن الأنباري : الإنصاف ، 1 / 176-185

ابن يعيش : شرح المفصل 8 / 54-56

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

" استوى الماء واستوت الخشبة لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في " جاء زيدٌ وعمروٌ " فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف كما كان الأمر في الظرف في نحو : زيد خلفك . والذي يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل فيه أنّ استوى وجاء فعل لازم ، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء فدل على صحة ما ذهبنا إليه . (1) و قد وصف ابن الأنباري رأي الكوفيين بأنه باطل .

3- عامل النصب في المستثنى :-

اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب نحو "قام القوم إلاّ زيداً فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه "إلاّ " وإليه ذهب المبرد والزجاج من البصريين ، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين إلى ان "إلاّ" مركبة من إن ولا ،ثم خففت إن وأدغمت في لا فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بأن ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا ، وحكي عن الكسائي أنه قال : إنما نصب المستثنى لأن تأويله : قام القوم إلاّ أن زيداً لم يقم وحكي أيضاً أنه قال :- ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول . وقد احتج الكوفيون بأن قالوا : الدليل على أن "إلاّ " هي العامل وذلك لأن "إلاّ " قامت مقام استثني ، لأننا إذا قلنا : قام القوم إلاّ زيداً" كان المعنى فيه أستثني زيداً ، ولو قلنا أستثني زيداً " لوجب أن تنصب ، وكذلك ما قام مقامه .

والذي يدل على أن الفعل المتقدّم لا يجوز أن يكون عاملاً في المستثنى النصب أنه فعل لازم ، والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء فدل على أن العامل هو " إلاّ".

والذي يدل أيضاً على أن الفعل ليس عاملاً قولهم "القوم إخوانك إلاّ زيداً" فينصبون زيداً ، وليس ههنا فعل البتة.

وأما الفراء فتمسك بأن قال : إنما قلنا إنه منصوب بإلاّ لأن الأصل فيها إن ولا ، فزيد اسم "إن "، ولا : كَفَتْ من الخبر ، لأن التأويل : إن زيداً لم يقم ، ثم خففت إن وأدغمت في لا وركبت معها فصارت حرفاً واحداً كما ركبت" لو " مع " لا " وجعلا حرفاً واحداً فلما ركبوا إن مع لا أعملوها عملين: عمل إن فنصبوا بها في الإيجاب ، وعمل لا فجعلوها عطفاً

---

1 - ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 170، 171 + الإنصاف ،1، / 248-250 .

ابن يعيش : شرح المفصل ، 1 /48

الصبان : حاشية الصبان، 1 / 200، 201

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في النفي وصارت بمنزلة حتى فإنها لما شابهت حرفين إلاّ والواو وأجروهـا في العمل مجراها فخففوا بتأويل إلى وجعلوها كالواو في العطف لأن الفعل يحسن بعدها كما يحسن بعد الواو لأنك تقول . "ضربت القوم حتى زيد" أي حتى "انتهت إلى زيد" و "ضربت القوم حتى زيداً " أي حتى ضربت زيداً ، وكذلك ههنا الاّ لما ركبت من حرفين أجريت في العمل مجراها(1) و قد رد ابن الأنباري آراء الكوفيين و اعتبرها فاسدة و مجرد دعوى تفتقر إلى دليل .

4 – **عامل الرفع في المبتدأ :**

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان ، وذلك نحو : " زيد أخوك " ، " وعمرو غلامك" وقد احتج الكوفيون بأن قالوا :-

1 – إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ألا ترى أنك إذا قلت : "زيد أخوك " لا يكون أحدهما كلاماً إلاّ بانضمام الآخر إليه ! فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحداً عمل كل واحد في صاحبه مثلما عمل صاحبه فيه ، فلهذا قلنا : إنهما يترافعان كل واحد منهما يرفع صاحبه ، ولا يمتنع أن يكون كل منهما عاملاً ومعمولاً .

2- قالوا : لا يجوز أن يقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء لأنا نقول : الابتداء لا يخلو إما أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره أو غير شيء فإن كان شيئاً فلا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة . وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود وغير معدوم ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة فهو غير معروف .

3 – قالوا : لا يجوز أن يقال إنا نعني بالابتداء التعري من العوامل اللفظية لأنا نقول : إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذاً عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملاً والذي يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع أنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ، ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ص 185-188

ابن الانباري : الإنصاف 1 / 260- 264

ابن يعيش : شرح المفصل ، 2 /76 ، 8 / 126

الصبان : حاشية الصبان ، 2 / 210 – 212

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فلما لم يجب ذلك دل على أن الابتداء لا يكون موجباً للرفع (1)و قد وصف ابن الأنباري آراء الكوفيين بالضعف .

5 – **عامل النصب في خبر" ما " العاملة عمل ليس : –**

ذهب الكوفيون إلى أن "ما" في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر،وهو منصوب بحذف حرف الخفض واحتج الكوفيون بأن قالوا: إنما قلنا إنها لا تعمل في الخبر وذلك لأن القياس في "ما" أن لا تكون عاملة البتة . لان الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها ، وإذا كان غير مختص وجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف لأنه تارة يدخل على الاسم ، نحو " ما زيد قائم " وتارة على الفعل نحو " ما يقوم زيد" فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل ، ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة تميم ، وهو القياس وإنما أعملها أهل الحجاز لانهم شبهوها بليس من جهة المعنى وهو شبه ضعيف ، فلم يقو على العمل في الخبر كما عملت ليس . (2) و قد دحض ابن الأنباري آراء الكوفيين و دلل على ضعفها .

6 – **عامل النصب في الظرف الواقع خبراً: –**

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ نحو :" زيد أمامك ، وعمرو وراءك " وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى (ثعلب) إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك "أمامك زيد " حل أمامك فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي
منصوباً على ما كان عليه مع الفعل .

واحتج الكوفيون بأن قالوا : إنما قلنا انه ينتصب بالخلاف وذلك لان خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، لأنك إذا قلت " زيد قائم" و " عمرو منطلق " كان قائم في المعنى هو زيد ومنطلق في المعنى هو عمرو فإذا قلت " زيد أمامك ، وعمرو وراءك " لم يكن أمامك

---

1 – ابن الأنباري ، أسرار العربية ، ص 81 + الإنصاف ، ج1 ص 44-46
ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ج1 ص 174
الصبان ، حاشية الصبان ، ج1/ص 282 وما بعدها
ابن الأنباري ، الإنصاف ، ج1 ، ص 165، 166 + أسرار العربية ، ص 139-140
ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج1 ص 83- 85 + ج7 ص 116 وما بعدها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في المعنى هو زيد ، ولا وراءك في المعنى هو عمرو كما كان قائم في المعنى هـــو زيــد ومنطلق في المعنى هو عمرو ، فلما كان مخالفاً له نصب على الخلاف ليفرقوا بينـهما (1) و قد وصف ابن الأنباري رأي الكوفيين بالفساد .

رابعاً: ترتيب الجملة :-

وتدور مسائل هذا الباب حول ما يعتري عناصر الجملة من تقديم وتأخير ومـــا يتعلــق بتلك العناصر من عوامل ومدلولات وما يجوز من ذلك كله وما لا يجوز ، أما ما يمكــن ان ندرجه من مسائل تحت هذا العنوان فهو ما يلي :

1 – تقديم الخبر على المبتدأ (2) : -

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة فالمفرد نحو " قائم زيد ، وذاهب عمرو " والجملة نحو " أبوه قائم زيد ، وأخوه ذاهب عمرو "

وقد احتج الكوفيون بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كــان أو جملة لأنه يؤدي إلى أن تُقدّم ضمير الاسم على ظاهره لأنك إذا قلت " قائم زيد" كان فـــي قائم ضمير زيد ، وكذلك إذا قلت : "أبوه قائم زيد " كانت الهاء في أبوه ضمير زيد فقــد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره ، فوجــب أن لا يجوز تقديمه عليه ، و قد وصف ابن الأنباري رأي الكوفيين بالفساد .

2 – تقديم خبر ليس عليها :-

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر " ليس" عليها وإليه ذهب المبرد من البصريين ، وقد احتج الكوفيون بأن قالوا : إنما قلنا لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وذلك لأن "ليس " فعل غير متصرف ، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت "كان" مجراه لأنها متصرفة، حيث نقول : كان ، يكون فهو كائن وكن ، ولا يكون ذلك في ليس وإذا كان كذلك فوجب

1- ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 83 .
ابن الأنباري : الإنصاف ، 1 / 245،246 .
الصبان : حاشية الصبان ، 1 / 294، 295 .
ابن يعيش : شرح المفصل ، 1 / 87، 88 .
2 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 80،81 .
ابن الأنباري : الإنصاف ، 1 / 65 .
ابن يعيش : شرح المفصل ، 3/ 92، 93
الصبان : حاشية الصبان ، 1 / 305 وما بعدها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أن لا يجري مجرى ما كان فعلاً متصرفاً في الفعل المتصرف لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه ، فأما إذا كان غير متصرف في نفسه ، فينبغي أن لا يتصرف عمله، فلهذا قال الكوفيون لا يجوز تقديم خبره عليه ، ودليل ذلك أن " ليس" في معنى ما ، لأن ليس تنفي الحال كما أن ما تنفي الحال ،وكما أن ما لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك ليس ، على أن من النحويين من يغلب عليها الحرفية ويحتج بما حكي عن بعض العرب أنه قال:" ليس الطيب إلا المسك" فرفع الطيب والمسك جميعاً ، وبما حكي عن بعض العرب أنه قيل له :فلان يتهددك ، فقال : " عليه رجلاً ليسى" فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية ، ولو كان فعلاً لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال ولأنها لو كانت فعلاً لكان ينبغي أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت بالتاء فيقال في لست " لَيِسْتُ" لأنك تقول في صَيِد البعيرُ "صَيِدَ البعير" فلو أدخلت عليه التاء لقلت " صَيِدْتَ" فرددته إلى الأصل – وهو الكسر– دل على أن المغلب عليه الحرفية لا الفعلية ، وقد قال سيبويه في كتابه إن بعضهم يجعل ليس بمنزلة ما في اللغة التي لا يعملون فيها "ما" فلا يعملون ليس في شيء وتكون كحرف من حروف النفي ، فيقولون : ليس زيد منطلق . وعلى كل حال فهذه الأشياء وإن تكن كافية في الدلالة على أنها حرف فهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف ، وهذا ما لا إشكال فيه ، وإذا ثبت أنها لا تتصرف وإنها موغلة في شبه الحرف ، فينبغي أن لا يجوز تقديم خبرها عليها ولأن الخبر مجحود فلا يتقدم على الفعل الذي جحده .

ويرى ابن الأنباري أن الصحيح ما ذهب إليه الكوفيون (1)

3 – **القول في تقديم معمول "عليك ، دونك ، عندك " عليها "في باب الإغراء " :-**

ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم معمولها عليها ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى " كتاب الله عليكم " فنصب كتاب الله ب (عليكم) واستدلوا أيضاً بقول الشاعر :

يا أيُّها المائحُ دَلوي دُونَكا إنّي رَأيتُ النّاسَ يَحْمدونَكا [من الرجز]

يُثْنونَ خَيراً ويُمجدونَكا

والتقدير: دونك دلوي ، و "دلوي " في موضع نصب ب" دونك"فدل على جواز تقديم معمولها عليها

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 1137

ابن الأنباري : الإنصاف ، 1 / 160– 162

ابن يعيش : شرح المفصل 7/ 113–115

الصبان : حاشية الصبان ، 1 / 345

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد احتج الكوفيون بان قالوا: الدليل على أنه يجوز تقديم معمولاتها عليها : النقل والقياس .

أما النقل فقد قال تعالى "كتاب الله عليكم " والتقدير فيه : عليكم كتاب الله : أي الزموا كتاب الله ، فنصب كتاب الله بعليكم ، فدل على جواز تقديمه واحتجوا أيضاً بالأبيات المشهورة السابقة والتقدير فيه دونك دلوي ، فدلوي في موضع نصب بدونك فدل على جواز تقديمه . وأما القياس فقالوا : أجمعنا على أن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل فإنك تقول : "عليك زيداً "أي "الزم زيداً" وإذا قلت : "عندك عمراً" أي تناول عمراً، وإذا قلت "دونك بكراً " أي خذ بكراً ، ولو قلت "زيداً الزم" و "عمراً تناول " وبكراً خذ " فقدمت المفعول لكان جائزاً ، فكذلك مع ما قام مقامه.

ويرى ابن الأنباري أنّ لا حجة للكوفيين فيما استدلوا به. (1)

4 – **تقديم الظرف على المبتدأ :–**

ذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالظرف ويخرج عن كونه مبتدأ ووافقهم على ذلك الأخفش والمبرد من البصريين .

ويرى الكوفيون أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ويسمون الظرف المحل ، ومنهم من يسميه الصفة ، وذلك نحو قولك :" أمامك زيد" و"في الدار عمرو" ، واحتجوا على ذلك بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في قولك " أمامك زيد" و "في الدار عمرو" حلّ أمامك زيدٌ ، وحلّ في الدار عمرو، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه ، وهو غير مطلوب فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل ، والذي يدلهم على ذلك أن سيبويه يساعدهم على أن الظرف يرفع إذا وقع خبراً لمبتدأ أو صفة لموصوف أو حالاً لذي حال أو صلة لموصول أو معتمَداً على همزة استفهام أو حرف النفي أو كان الواقع بعده " أن" التي في تقدير المصدر ، فالخبر كقوله تعالى " فأولئك لهم جزاء الضعف " (2) فجزاء مرفوع بالظرف والصفة كقولك : " مررت برجل صالح في الدار أبوه" والحال كقولك : " مررت بزيد في الدار أبوه " وعلى ذلك قوله تعالى " وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور " (3) فهدى ونور مرفوعان بالظرف

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص156،157

ابن الأنباري : الإنصاف ، 1 / 228-235

ابن عصفور : المقرب ، تحقيق عادل عبد الموجود وزميله ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ص203

2– سبأ : 37 3: –المائدة 46

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لانه حال من الإنجيل . (1)و قد رد ابن الأنباري آراء الكوفيين و لم يسلم بها .

5 – تقديم خبر ما في أوله ما " من أخوات كان " عليه

ذهب ابن كيسان والكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر مازال عليها وذلك لأن ما للنفي و"زال" فيها معنى النفي ، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً ، صار قولك : مازال زيد قائماً ، بمنزلة " كان زيد قائماً" وكما يجوز أن تقول : قائماً كان زيد ، فكذلك يجوز أن تقول : قائماً مازال زيد ، واجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر "مادام " عليها وذلك لأن "ما" فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ، ومعمول المصدر لا يتقدم عليه.

واحتج الكوفيون بأن قالوا : إنما قلنا ذلك (إنه يجوز تقديم خبر مازال عليها) لأن "مازال" ليس بنفي للفعل ، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل وبيان أن الفاعل حاله في الفعل متطاولة ، والذي يدل على أنه ليس بنفي أن "زال" فيه معنى النفي ، و"ما" للنفي ، فلما دخل النفي على النفي صار إيجاباً . ولهذا إذا دخلت (إلاّ) على "ما" التي ترفع الاسم وتنصب الخبر أبطلت عملها لأنها إنما عملت لشبهها بليس في أنها تنفي الحال كما أن ليس تنفي الحال، فإذا دخلت "إلاّ" عليها أبطلت معنى النفي فزال شبهها بليس ، فبطل عملها فإذا كان الكلام ثابتاً فلا يفتقر إلى إثباته ، لأنك لو قلت " مررت إلا بأحد" لم يجز ، لأن إثبات الثابت ونقض النفي مع تعري الكلام منه محال فدل على أن "مازال" في الإثبات بمنزلة "كان" فكما لا يقال: " كان زيد إلاّ قائماً" لا يقال "ما زال زيد قائماً" . (2)و قد رد ابن الأنباري على الكوفيين معتبراً رأيهم حجة عليهم .

6 – تقديم الفاعل على الفعل : –

أجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته تمسكاً بقول الزباء : [من الرجز]

ما للجِمالِ مَشيُها وئيداً أجَنْدَلاً يَحْمِلنَ أمْ حَديدا

وأدلة البصريين على أن :مشيها : مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير : مشيها يكون ،أو يوجد وئيداً

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 81
ابن الأنباري : الإنصاف، 1 / 52
ابن يعيش : شرح المفصل، 1 / 89 وما بعدها
الصبان : الحاشية ، 1 / 292 وما بعدها

2 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 136، 137
ابن الأنباري : الإنصاف ، 1 / 155– 160
ابن يعيش : شرح المفصل ، 7 / 112–114

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فلا يضر عند الكوفيين عدم تمييز المبتدأ من الفاعل في نحو : "زيد قام" و يرى ابن الأنباري أن الخلاف يظهر في التثنية و الجمع نحو : الزيدان قام ، والزيدون قام جائز عند الكوفيين (1)

<u>خامساً :</u> **تحديد الحالة الإعرابية .**

ويدور الكلام في هذه الدائرة حول الكلمة الواحدة بين أن تكون معربة أو مبنية ، وما يجوز فيها من وجوه الإعراب ، بالإضافة إلى ما تكون عليه من صرف أو منع ووصل أو فصل ،ووظيفة الكلمة ومحلها من الإعراب ، ويمكن أن ندرج تحت هذا العنوان ما يلي : -

1 - **اسم لا المفرد النكرة ، معرب أو مبني: -**

ذهب الكوفيون إلى أن اسم لا المفرد النكرة المنفي بلا معرب منصوب بها نحو : لا رجلَ في الدار .

واحتج الكوفيون بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بها لأنه اكتفى بها من الفعل لأن التقدير في قولك " لا رجل في الدار " لا أجد رجلاً في الدار : فاكتفوا بلا من العامل ، كما تقول " إن قمت قمت ، وإن لا فلا" أي وإن لا تقم فلا أقوم ، فلما اكتفوا بلا من العامل نصبوا النكرة به وحذفوا التنوين بناء على الإضافة .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه منصوب بها لأن " لا" تكون بمعنى غير ، كقولك " زيد لا عاقل ولا جاهل" أي غير عاقل وغير جاهل ، فلما جاءت ههنا بمعنى ليس نصبوا بها ، ليخرجوها من معنى غير إلى معنى ليس ، ويقع الفرق بينهما .

ومنهم من تمسك بان قال : إنما أعملوها النصب لأنهم لما أولوا النكرة التي من شأنها أن يكون خبرها قبلها ، نصبوا النكرة بغير تنوين (2)

2 - **إعراب الفعل الأمر للمخاطب المعرّى عن حروف المضارعة - نحو افْعَلْ - معرب مجزوم :** ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرى عن حروف المضارعة نحو افْعَلْ - معرب مجزوم ، وقد احتجوا بأن قالوا :

---

1 - ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 91،92

ابن يعيش : شرح المفصل، 1/ 74،75

الصبان : حاشية الصبان، 2 / 65 + حاشية الصبان ، 2 / 8،9.

2 - ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 223

ابن الأنباري : الإنصاف ، 1 / 266 - 269

ابن يعيش : شرح المفصل ، 2 / 100- 103

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

1- إنما قلنا إنه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للمواجه في نحو " افعل" لتفعل ، كقولهم في الأمر للغائب "ليفعل" وعلى ذلك قوله تعالى " فبذلكَ فَلْتَفرَحوا هُوَ خَيْرٌ مِمّا يَجْمَعون"(1) في قراءة من قرأ بالتاء من الفراء، وذكرت القراءة أنها قراءة النبي عليه السلام عن طريق أبي بن كعب .

وقد روي عن النبي عليه السلام أنه قال في بعض مغازيه : " لتأخذوا مصافكم " فدل على أن الأصل في قم : لتقم ، وفي "اذهب :لتذهب " إلاّ أنه لما كثر في كلامهم ، وجرى على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفاً.

2 - إنهم قالوا :أجمعنا على أن فعل النهي معرب مجزوم نحو : لا تقم ، ولا تذهب فكذلك فعل الأمر ، نحو :قم ، اذهب ، لأن النهي ضد الأمر وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره.

3 - إنهم قالوا : الدليل على أنه مجزوم إنك تقول في المعتل : اغزُ ، ارمِ ، اخشَ ، فتحذف الواو والياء والألف كما تقول : لم يغزُ ، ولم يرمِ، ولم يخشَ ، فدل على أنه مجزوم بلام مقدرة ، وقد يجوز إعمال حرف الجزم مع الحذف.

4- قالوا لا يجوز أن يقال إن حرف الجر لا يعمل مع الحذف فحرف الجزم أولى ، لأن حرف الجر أقوى من حرف الجزم : لأن حرف الجر من عوامل الأسماء ، وحرف الجزم من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، فإذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف فالأضعف أولى (2) و قد اتهم ابن الأنباري آراء الكوفيين بالفساد .

3 - **القول في الترخيم : - (3)**

هل يجوز ترخيم الثلاثي ؟ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيمه إذا كان أوسطه متحركاً ، في نحو قولك في " عُنُق " يا عُنُ ، وفي "كتف ياكتِ وما أشبه ذلك ، وذلك لأن في الأسماء

1- يونس - آية 58

2 - ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 280 - 282 .

ابن الأنباري : الإنصاف ، 1 / 88-90 .

ابن يعيش : شرح المفصل، 7/ 58، 59 .

3 - ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 214،215 .

ابن الأنباري : الإنصاف ، 1 / 259،260 .

ابن يعيش : شرح المفصل ،2 / 19-22 .

الصبان : الحاشية ، 3 / 260-261 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ما يماثله ويضاهيه نحو: يد، وغد ،ودم ، والأصل في يد : يدي ، وفي غد : غـدو، وفـي دم : دمو بدليل قولهم : دموان ، وقيل دميان ،أيضاً فنقصوها للتخفيف ، فبقيت : يد، غد، دم ، فكذلك ههنا .

وقد وصف ابن الأنباري رأي الكوفيين ، هذا بالفساد أما المضاف إليه فذهب الكوفيون إلى جواز ترخيمه واحتجوا بقول زهير بن أبي سلمى :

خذوا حظَّكمْ يا آلَ عكرمَ واْحْفَظوا أواصِرَنا والرّحمُ بالغيبِ تذْكرُ (1) [الطويل]

أراد : ياعكرمة ، فحذف التاء للترخيم ، واحتجوا أيضا بقول الشاعر :

أَبا عُروَ لا تَبْعد فُكلّ ابن حُرةٍ سَيدعوهُ داعي ميتةٍ فَيُجيبُ . (2) [الطويل]

4 – "أي" **الموصولة معربه دائما أو مبنيه أحيانا** : –

ذهب الكوفيون إلى أن " أيهم" إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلـة معـرب نحو قولهم " لأضربن أيهم أفضل" واحتج الكوفيون بأن قالوا : الدليل علـى أنـه معـرب منصوب بالفعل الذي قبله أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال تعالى " ثـم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا" (3) بالنصب ، قالوا : ولا يجوز ان يقال : " إن القراءة المشهورة بالضم هي حجة عليكم .

لأنا نقول : هذه القراءة لا حجة لكم فيها لأن الضمة فيها ضمة إعراب لا ضمة بنـاء ، فإن " أيهم" مرفوع أنه مبتدأ وذلك من وجهين :–

1 – إن قوله لننزعن عمل في (من) وما بعدها واكتفى الفعل بما ذكر معه ، كما تقول " قتلت من كل قبيل ، وأكلت من كل طعام" فيكتفي الفعل بما ذكر معه ،فكذلك ههنا ، عمل الفعل في الجار والمجرور واكتفى بذلك، ثم ابتدأ فقال:(أيهم اشد) فرفع ايهم بأشد،كما رفع(أشد) بأيهم .

2 – إن الشيعة معناها الأعوان وتقدير الآية لننزعن من كل قوم شايعوا فتنظروا أيـهم أشـد على الرحمن عتيا ، والنظر من دلائل الاستفهام ، وهو مقدر معه ، وأنت لو قلت " لأنظـرن أيهم أشد" لكان النظر معلقا لأن النظر والمعرفة والعلم ونحوهن من أفعال القلوب ، وأفعال

---

1 – البيت من شواهد سيبويه 1/343 وهو شاهد رقم 916 في شرح الاشموني .

2 – البيت شاهد رقم 219 في شرح الأشموني .

3 – مريم/69 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القلوب يسقط عملهن إذا كان بعدهن استفهام فدل على أنه مرفوع لأنه مبتدأ . (1)

5 – **هل يجوز صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر ؟.**

" ذهب الكوفيون إلى أن "أفعل منك" لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر واحتجوا ، بـأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن "من" لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به ولهذا كـان في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد ، نحو "زيد أفضل من عمرو " و" هنـد أفضل من دعد" و"الزيدان أفضل من العمرين، والزيدون أفضل من العمرين" ، وما أشـبه ذلك فدل على قوة اتصالها به فلهذا قلنا لا يجوز صرفه .

ومنهم من تمسك بأنْ قال : إنما قلنا ذلك لأن "من " تقوم مقام الإضافة ولا يجوز الجمـع بين التنوين والإضافة ، فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة ، وإنما لـم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء فاستغني بأحدهما عـن الآخر. وقد وصف ابن الأنباري رأي الكوفيين بأنه باطل . (2)

سادسا : **تحديد معنى الأداة : –**

وتدور قضايا هذه الدائرة حول ما يمكن أن تتضمنه بعض الأدوات مـن معـان نتيجـة لاختلاف وجوه استخدامها في الجملة أو لتباين وجهات النظر في فهم دلالتها وتقدير المعنى المستفاد منها . أما ما يمكن أن ندرجه في هذا الإطار فهو المسائل التالية :–

1 – **هل يجوز أن تكون لكن حرف عطف بعد الإيجاب ؟**

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بلكن في الإيجاب نحو " أتاني زيد لكن عمرو " واحتج الكوفيون بأن قالوا : أجمعنا على أن "بل" يجوز العطف بها بعد النفـي والإيجـاب ، فكذلك " ولكن" وكذلك لاشتراكهما في المعنى ، لأنك تقول : "ما جاءني زيد لكن عمرو "

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 329
ابن الأنباري : الإنصاف ، 2 /709– 716
ابن يعيش : شرح المفصل، 3 / 145،146
الصبان : حاشية الصبان ، 3 / 241–245 .

2 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 274
ابن الأنباري : الإنصاف ، 2 / 488 –481
الصبان : الحاشية ، 3 / 346–348
ابن يعيش : شرح المفصل، 1 / 70

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فتثبت المجيء للثاني دون الأول ، فإذا كانا في معنى واحد ، وقد اشتركا في العطف بهما في النفي ،فكذلك في الإيجاب (1)

2 – **القول في معنى "ثم" :–**

ذهب الكوفيون إلى عدم الترتيب فيها واحتجوا بقول أبي نواس :

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده (الخفيف)

ويرى المالقي أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون الذين يقولون بأنها تفيد الترتيب ، والبيت الذي احتج به الكوفيون يحتمل عدة احتمالات (2)

3 – **هل يجوز ان تأتي "كي" حرف جر ؟**

ذهب الكوفيون إلى أن "كي" لا تكون إلا حرف نصب ، ولا يجوز أن تكون حرف خفض ، واحتج الكوفيون بأن قالوا : إنما قلنا إن "كي" لا يجوز ان تكون حرف خفض لأن "كي" من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض لأنه من عوامل الأسماء ، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء .

والذي يدل على أنها لا تكون حرف خفض دخول اللام عليها . إنها تدخل على ما الاستفهامية كما يدخل عليها حرف الجر فيقال : كيمه ، كما يقال :" لمه " لأنا نقول : مه من كيمه ليس لكي فيه عمل ، وليس في موضع خفض ، وإنما هو في موضع النصب ، لأنها تقال عند ذكر كلام لم يفهم ، يقول القائل : أقوم كي تقوم ، فيسمعه المخاطب ولم يفهم "تقوم" فيقول كيمه ؟ يريد كي ماذا، والتقدير:كي ماذا تفعل ،ثم حذف مه موضع نصب وليس لكي فيه عمل . (3)

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ،ص 269

ابن الأنباري : الإنصاف ،2 / 484–488

الصبان : حاشية الصبان 3 / 133 .

1– ابن الأنباري : اسرار العربية ، 229

المالقي : رصف المباني ، ص 250 .

الصبان : الحاشية ، 140/2 .

3– ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 290،291

ابن الأنباري : الإنصاف ،2 / 570–574

الصبان : الحاشية ، 3 / 211–214

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سابعا : **تحديد عمل الأداة :**

لهذه المسألة علاقة وثيقة بقضايا البند السابق من حيث التلازم بين معنى الأداة وعملـــها ، فالمعنى يحدد العمل كما أن العمل يحدد المعنى والفرق بينهما أن وظـــائف الأدوات كـــانت معروفة في البند السابق ومعانيها غير معروفة ، أما هنا فإن معانيها معروفة ، ووظائفها غير متفق عليها ، ويندرج تحت هذا العنوان ما يلي :

1 – **القول في إذن وعملها :**(1)

ذهب بعض الكوفيين إلى أن "إذن" مركبة من "إذ" الظرفية و "أن" فعلى هذا يكون نصب ما بعدها بأن المنطوق بها . إلا أنها سهلت همزتها بنقلها إلى ما قبلها من الذال وركبتا تركيبا واحدا.

2 – **القول في عمل "حتى" في نصب الفعل المضارع :-**

ذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل مـــن غـــير تقديـــر "أن" كقولك : " أطع الله حتى يدخلك الجنة" "واذكر اسم الله حتى تطلع الشمس " وتكـــون حـــرف خفض من غير تقدير خافض نحو قولك : " مطلته حتى الشتاء"، وســـوفته حتـــى الصيـــف" وذهب الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة .

فوجب ان تكون إلى هي العاملة .(2)

3 – **القول في عمل (من)**

ذهب الكوفيون إلى أن " من" يجوز استعمالها في الزمان والمكان ، وقد احتجوا بأن قالوا :

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 289

قدارة : فخر، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ، ص 52

المالقي : صف المباني، 157

الصبان : حاشية الصبان ،3 / 424-426

ابن يعيش : شرح المفصل ، 7/ 16

2 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 240-243

ابن الأنباري : الإنصاف ، 1 / 597،598

الصبان : حاشية الصبان ، 3 / 433-440

ابن يعيش : شرح المفصل ، 4 / 85

ابن هشام : مغني اللبيب، ص 173

المالقي : رصف المباني، ص 50

ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي،1 / 517-520

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدليل على أنه يجوز استعمال " من" في الزمان أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال تعالى : (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيـــه"(1) و (أول يوم) من الزمان ، قال زهير بن أبي سلمى :

لمنْ الديارُ بقنّةِ الحِجْرِ أقْوَينَ من حجج ومِنْ دهر .(2) (الكامل)

فدل على انه جائز(3)

4 – القول في عمل "مذ" و "منذ"

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم بعد "مذ" و "منذ" إذا ارتفع يرتفع بتقدير فعـــل محـــذوف ، وذهب الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف وقد احتج الكوفيون بأن قالوا : الدليل علـــى أن الاسم بعدها يرتفع بتقدير فعل محذوف أنهما مركبان من "من " و "إذ " فتغيرا عن حالـــها في إفراد كل واحد منهما ، فحذفت الهمزة ووصلت "من" بالذال وضمت الميم للفرق بيـــن حالة الإفراد والتركيب ، والذي يدل على أن الأصل فيهما " من و إذ" أن من العرب من يقول في منذ : منذ" بكسر الميم ، فكسر الميم يدل على أنها مركبة من : من وإذ ،وإذا ثبت أنها من "من" و " إذ" كان الرفع بعدها بتقدير فعل لأن الفعل يحسن بعد إذ ، والتقدير : ما رأيته مـــذ مضى يومان ،ومنذ مضى ليلتان ، فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضا كان الخفـــض بـــهما اعتبارا بمن ، ولهذا المعنى كان الخفض بمنذ أجود من "مذ" لظهور نون من فيها تغليبا لمن ، والرفع بمذ أجود لحذف نون من منها تغليبا لإذ (4)

ثامنا : تعليل الحكم : –

ويتضمن ذلك تعليل الظواهر اللغوية والصوتية والنحويـــة كـــالإعراب والبنـــاء والتذكـــير والتأنيث والإعلال والإبدال ، أما ما يمكن ان ندرجه تحت هذا البند فهو المسائل التالية :–

1– التوبة – آية 108

2 – البيت لزهير وهو شاهد رقم (300) في اوضح المسالك ورقم (567) في شرح الاشموني

3 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 233،234 + الإنصاف ، 1 / 370،371

ابن هشام : اوضح المسالك ، 3 / 21

ابن عصفور : المصدر السابق، 1 / 484،489 .

4 – ابن الأنباري : أسرار العربية، ص 244–246 + الإنصاف ، 1 / 382–391

المالقي : رصف المباني، ص 386

ابن هشام : مغني اللبيب ، ص 44

ابن يعيش : شرح المفصل ، 4 / 93 ، 8 / 44

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

1 – **القول في علة إعراب الفعل المضارع ورفعه: –**

أجمع البصريون والكوفيون على أن الأفعال المضارعة معربة واختلفوا في علة إعرابـــها فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة .

أما رفع الفعل المضارع فقد اختلف فيه الكوفيون فذهب الاكثرون إلى أنه يرتفع لتعريتـــه من الناصب والجازم، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله ،وقد احتج الكوفيون بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن هذا الفعل ندخل عليه النواصب والجـــوازم ، فـــإذا دخلـــت عليـــه النواصب دخله النصب ، وإن دخلت عليه العوامل الجازمة دخله الجزم ، وإذا لـــم تدخلـــه النواصب أو الجوازم يكون رفعا.

قالوا أيضا : لا يجوز أن يقال " إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم " لأنه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن ينصب إذا كان الاسم منصوبا كقولك : "كان زيد يقوم" لأنه قـــد حل محل الاسم إذا كان منصوبا وهو "قائما" ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم والاســـم يكون مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا ؟ ولو كان كذلك لوجب أن يعرب بإعراب الاسم فـــي الرفع والنصب والخفض ، ويدل عليه أنا وجدنا نصبه وجزمه بناصب وجـــازم لا يدخـــلان على الاسم فعلمنا أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم مثل الحالين في النصب والجزم.

والذي يدل على أنه لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاســـم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم "كاد زيد يقوم" لأنه لا يجوز أن يقال: "كاد زيدٌ قائماً". (1)

2 – **علة جواز إظهار "أن" المصدرية بعد " لكي" وبعد حتى : –**

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار "أن" بعد "كي" نحو : "جئت لكي أن أكرمك" فتنصـــب "أكرمك" بكي و " أن" توكيد لها ، ولا عمل لها وذهب بعضهم إلى ان العامل في قولـــك : " جئت لكي أن أكرمك" اللام ، وكي وأن توكيدان لها ، وكذلك أيضاً يجوز إظهار "أن" بعـــد حتى . وقد احتج الكوفيون بأن قالوا إنه يجوز إظهار " أن" بعد لكي ، وحتى وعلة ذلك النقل والقياس : أما من جهة النقل فقد قال الشاعر : –

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 47–49
ابن الأنباري: الإنصاف : 2 / 549–552
ابن يعيش : شرح المفصل ، 7 / 10
الصبان : حاشية الصبان، 1 / 90–91
ابن عصفور : المقرب ، ص 76
ابن عقيل : شرح ابن عقيل ، 1 / 36–39

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أردتُ لكيما أن تطيرَ بقربتي فتتركها شَنّاً ببيداءَ بلقعِ (1) (الرجز)

وأما من جهة القياس فلأن "أن" جاءت للتوكيد ، والتوكيد من كلام العرب فدخلت " أن" توكيدا لها لاتفاقهما في المعنى وإن اختلفا في اللفظ كما قال الشاعر :

قد يكسبُ المالَ الهدانُ الجافي بغيرِ لا عصفٍ ولا اصطرافِ (2) (الرجز)

فأكد "غير " بلا ، لاتفاقهما في المعنى (3).

3 – علة جزم جواب الشرط :

ذهب الكوفيون إلى أنَّ جواب الشرط مجزوم على الجوار ، لأن جواب الشـــرط مجـــاور لفعل الشرط ، فكان محمولاً عليه في الجزم والحمل على الجوار كثير فـــي كلامـــهم قـــال الشاعر :

كأنما ضَربتْ قدّامَ أعيِنِها قطناً لمستحصدِ الأوتارِ محلوجِ (4) [من البسيط]

وكان يقتضي أن يقول : محلوجاً : مخفضة على الجوار ، وذلك عند ابـــن الأنبـــاري ليـــس بصحيح لأن الحمل على الجوار قليل يقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه لقلته . (5)

4 – علة امتناع الأسماء من الجزم :-

اتفق الكوفيون على أن الاسم أخف من الفعل ، والفعل أثقل من الاسم ،ولكنهم اختلفوا في علة امتناع الاسم من الجزم .

فعلة امتناع الأسماء من الجزم عند الفراء وأكثر الكوفيين أن الأفعال لم تخفض لثقلها ، وأن الأسماء لم تجزم لخفتها ، فالجزم أخف من الخفض لأنه حذف ، والحذف تخفيف لـــذا أعطي ما هو أخف وهو الجزم للفعل وامتنع منه الاسم اذا أعطي ما هو أثقل ليعتدل الكلام .

---

1 – البيت من شواهد مغني اللبيب رقم 306 ، وشاهد رقم 492 في اوضح المسالك.

2 – البيت انشده ابن منظور في مادة صرف ، عصف ، ونسبه إلى العجاج.

3 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 290،291

ابن الأنباري : الإنصاف ،2 / 579–581

ابن يعيش : شرح المفصل ،7 / 18–20

الصبان : الحاشية ، 3 / 409–411، 435–439.

4 – الشاهد لذي الرمه ،ديوانه ص 75 – المكتب الاسلامي للطباعة والنشر /21964

5 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 295،296

ابن الأنباري : الإنصاف ، 2 / 602

الصبان : الحاشية ، 4 / 24

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما ثعلب فاعتل لذلك بغير ما اعتل به الفراء ومن تابعه إذ ذهب إلى أن الأسماء لـم تجـزم لاستحالة دخول الأدوات الجازمة عليها ، لأن الأدوات الجازمة إنما هي للنفي أو للنـهي أو الجزاء أو الأمر ، ودخولها على الأسماء غير سائغ فامتنعت من الجزم لذلك .(1)

5 – علة زيادة النون في المثنى وجمع المذكر السالم :-

اختلف الكوفيون في علة زيادة النون في المثنى وجمع المذكر السالم فكانت لـهم علـل ثلاث:-

1 – إنها فارقة بين المثنى المرفوع وبين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالألف أي بين ألف التثنية وبين ألف النصب في الواحد. فإذا قلت : رأيت زيداً ،فإن صورته تشبه صورة المثنى في حال الرفع إذا لم تلحق النون . ثم حمل المثنى المنصوب والمخفوض في على المرفـوع في لحاق النون ، وكذلك عمل الجمع على التثنية ، ونسب هذا التعليل إلى الفـراء وبعـض الكوفيين .

2 – إنها عوض عن تنوين التثنية ، ومن تنوينات في الجمع ،فقولك : زيدان ؛ النون عوض من التنوين في زيدٌ وزيد. وقولك زيدونْ النون منه عوض من التنوينات في زيـد وزيـد ، وزيد ... وهذا مذهب ثعلب .

3 – إنها تنوين حركت للساكنين ، فقويت بالحركة .(2)

تاسعاً: **أسلوب الكلام : -**

وتعود هذا المسألة إلى تنوع أساليب الكلام وتباين أذواق أهل اللغة في الاختيار ما بيـن الإظهار والإثبات والحذف والتعريف والتنكير، وبعض وجوه الاستعمال في النداء والندبـة والإضافة والتوكيد والعطف وغير ذلك، ويمكننا أن ندرج المسائل التالية تحت هذا البند :-

1 – القول في نداء المعرف بأل : -

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو : " يا الرجل ، ويا الغـلام" واحتج الكوفيون بأن قالوا : إن الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك فـي كلامـهم إذ قـال الشاعر : -

---

1 – ابن الأنباري : اسرار العربية ص 292

2 – ابن الأنباري : أسرار العربية ص 54

العكبري : التبيين ، مسألة رقم 24، ص 211

ابن عصفور : شرح حمل الزجاجي ، 1 / 265

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فيا الغلامانِ اللذانِ مرّا   إياكما أنْ تُكسِباني شَرّا (1) [من الرجز]

وقال الآخر : -

فديتكِ يا التي تيمتِ قلبي   وأنتِ بخيلةٌ بالودِّ عنّي (2) [من الرجز]

فقال : " يا التي " فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام ، فدل على جوازه ، والذي يدل على صحة ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن نقول في الدعاء " يا الله اغفر لنا " والألف واللام فيه زائدان (3)

2 – **هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة ؟**

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة نحو قولك : " وازيد الظريفاه " وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري ، وابن كيسان ، وقد احتج الكوفيون بأن قالوا : أجمعنا على أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة المضاف إليه نحو قولك : "واعبد زيداه" و "واغلام عمراه" فكذلك ههنا لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه ، فإذا جاز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك يجوز أن تلقى على الصفة والذي يدل على ما روي عن بعض العرب أنه ضاع فيه جمجمتان – رأي قدمان – فقال : " واجمجمتي الشامتيناه " وألقى علامة الندبة على الصفة . (4)

3 – **هل يجوز توكيد النكرة بغير لفظها ؟ (أي توكيداً معنوياً) : -**

ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز ، وإذا كانت مؤقتة نحو قولك " قعدت يوماً كله ، وقمت ليله كلها " وقد احتج الكوفيون بأن قالوا : الدليل على أن تأكيدهما جائز : النقل والقياس أما النقل فقد جاء ذلك عن العرب ، قال الشاعر عبد الله بن مسلم الهذلي :-

---

1 – البيت شاهد رقم 211 في الإنصاف ، ورقم 779 في شرح الاشموني .

2 – البيت شاهد رقم 212 في الإنصاف وهو من شواهد سيبويه 310/1 .

3 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 208– 210

ابن الأنباري : الإنصاف ، 1 / 335–337

ابن يعيش : شرح المفصل ، ص 8

الصبان : حاشية الصبان ، 3 / 215

4 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 220،221

ابن الأنباري : الإنصاف ، 1 / 364، 365

الصبان ، حاشية الصبان ، 3 / 250،251

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لكنْ شاقهُ أنْ قيلَ ذا رجبٌ   يا ليتَ عدّةَ حولٍ كلّه رجبُ (1) (البسيط)

فأكد " حول" وهو نكرة بقوله "كله" فدل على جوازه .

وقال الآخر

إذا العقودُ كرّ فيها حَقَدا   يوماً جديداً كله مطردا (2) (الرجز)

وقال الآخر

زَحرْت به ليلة كلها   فجئت به مؤيداً منفقيقا (3) (المتقارب)

فأكد " ليلة" وهي نكرة بقوله "كلها" ومؤيد منفقيقا: اسمان من أسماء الداهية .

وقال الآخر : قد صَرّتِ البكرةُ يوماً أجمعا (4)

فأكد " يوماً " بأجمع ، فدل على جوازه

وأما القياس فلأن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه والليلة مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها فإذا قلت " قعدتُ يوماً كله" ، وقمت ليلة كلّها ، صح معنى التوكيد . (5)

عاشراً: **تحديد نوع الكلمة : –**

لقد اختلف النحاة في تحديد نوعية بعض الكلمات ، إذ قد تكون تلك الكلمات اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، وقد حاولوا أن يحتكموا إلى معناها أو إلى وظيفتها من أجل تقرير نوعيتها وكان ذلك في المسائل التالية :–

1 – القول في نعم وبئس أفعلان هما أم حرفان

ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان واستدلوا على ذلك من خمسة أوجه : –

1 – دخول حرف الجر عليهما وحرف الجر يختص بالأسماء قال حسان بن ثابت :–

ألستُ بنعمَ الجارُ يُؤّلِفُ بيتَهُ   أخا قِلّةٍ أو مُعدمَ المالِ مُعدِما . (الطويل)

وحكي عن بعض العرب أنه بشر بمولودة فقيل: نعم المولودة مولودتك . فقال ما هي بنعم المولودة نصرتها بكاء وبرها سرقة . وحكي عن بعض العرب أنه قال : نعم السيرُ على

1– البيت من شواهد الأشموني ، شاهد رقم 763 .

2 – البيت انشده ابن منظور في مادة :طرد

3 – البيت من كلام شبيم بن خويلد : انشده ابن منظور في مادة خفق

4 – البيت من شواهد الاشموني : رقم 794

5 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 257

ابن الأنباري : الإنصاف ، 2 / 451–455

ابن يعيش : شرح المفصل ، 3 / 44، 45

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بئس العيرُ،فأدخلوا عليها حرف الجر ، وحرف الجر يختص بالأسماء،فدل على أنهما اسمان.

2 – إن العرب تقول : يا نعم المولى ويا نعم النصير فنداؤهم نعم يدل على أنها اسم لان النداء من خصائص الأسماء .

3 – لا يحسن اقترانهما بالزمان كسائر الأفعال إذ لا يحسن أن تقول : نعم الرجل أمس ولا بئس الرجل غدا فلما لم يحسن اقترانهما بالزمان دل على أنهما ليسا بفعلين .

4 – إنهما لا يتصرفان ، ولو كانا فعلين لكانا متصرفين لأن التصرف من خصائص الأفعال فلما لم يتصرفا دل على أنهما ليسا بفعلين .

5 – جاء عن العرب أنهم قالوا : نعم الرجل زيد ، وليس في أمثلة الأفعال شيء على وزنه فدل على أنهما اسمان وليسا بفعلين . (1)

2 – القول في " حاشا" :–

ذهب الكوفيون إلى أن حاشا فعل ، ووافقهم المبرد من البصريين ، واستدل الكوفيون إلى أنه فعل من ثلاثة أوجه: –

1 – إنه يتصرف ، والتصرف من خصائص الأفعال .

2 – إنه يدخله الحذف ، والحذف إنما يكون في الفعل لا في الحرف ، إذ قالوا في حاشا لله ،حاش لله ولهذا قرأ أكثر القراء : (حاش لله) بإسقاط الألف

3 – إن لام الجر تتعلق به في قولهم : حاشا لله ، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف ، لأن الحرف لا يتعلق بالحرف . (2)

3 – القول في " أفْعَلَ" في التعجب ، اسم هو أو فعل ؟

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 102
ابن جني : اللمع في العربية ، ص 221
الصبان : الحاشية ، 1 / 39، 40
ابن يعيش : شرح المفصل ، 7/ 127

2 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 190–193
ابن الأنباري : الإنصاف ، 1 / 278
ابن هشام : مغني اللبيب ، 1/ 129–130
ابن يعيش : شرح المفصل ، ج2 ،ص 84،85 + ج8، ص 47،48
الصبان : الحاشية ، ج2 ،ص 245–247

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذهب الكوفيون إلى أن أفْعَل في التعجب نحو " ما أحْسَنَ زيداً " اسم واحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه اسم أنه جامد لا يتصرف ، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف ، لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلما لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء .
ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير ، والتصغير من خصائص الأسماء .

وقالوا : لا يجوز أن يقال " إن فعل التعجب لزم طريقة واحدة ، وضارع الاسم فلحقه التصغير " لأنا نقول : هذا ينتقض بليس وعسى فانهما لزما طريقة واحدة "ومع هذا لا يَجوز تصغيرها ، وأبلغ من هذا النقض وأوكد مثال : " أفعِل به" في التعجب فإنه لزم طريقة واحدة ، ومع هذا فإنه لا يجوز تصغيره.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه اسم أنه تصح عينه نحو : " ما أقومه ، وما أبيعه " كما تصح العين في الاسم في نحو : " هذا أقوم منك ، وأبيع منك" " ولو أنه فعل كما زعمتم لوجب أن تُعل عينه بقلبها ألفاً ، كما قلبت من الفعل في نحو : قام وباع وأقام وأباع في قولهم " أبعت الشيء " إذا عرّضته للبيع ، وإذا كان قد أجري مجرى الأسماء في التصحيح مع ما دخله من الجمود والتصغير وجب أن يكون اسماً .

والذي يدل على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه : شيء أحسَنَ زيداً قولهم " ما أعظم الله " والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل .(1) ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب التقدير " شيء اعظم الله "

4 – القول في " رُبَّ " اسمٌ هو أو حرف ؟

ذهب الكوفيون إلى أن "رُبَّ " اسم واحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه اسم حملاً على "كم " أن "كم" للعدد والتكثير و" ربَّ " للعدد والتقليل فكما أن كم اسم فكذلك ربَّ ، والذي يدل على أن ربَّ ليس بحرف جر أنها تخالف حروف الجر ، وذلك في أربعة أشياء : أحدها : إنها لا تقع إلا في صدر الكلام ، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام ، وإنما تقع متوسطة ، لأنها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال . والثاني : إنها لا تعمل إلاّ في

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 116-119

ابن الأنباري : الإنصاف 1/ 126-128

ابن منظور : لسان العرب ، مادة: (م ل ح)

ابن يعيش : شرح المفصل ، 7/ 142-143

الصبان : الحاشية ، 3 / 23

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النكرة وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة ، والثالث : إنها لا تعمل إلاّ في نكرة موصوفة ، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة ، والرابع : إنه لا يجوز عندكم إظهار الفعل الذي تتعلق به . وكونه على خلاف الحروف في هذه الأشياء دليل على أنه ليس بحرف .

والذي يدل دلالة ظاهرة على أنه ليس بحرف أنه يدخله الحذف فيقال في "ربَ" و "رُبَ" قال الله تعالى : " رُبّما يودُّ الذينَ كَفَروا لَوْ كانوا مُسْلمين "(1) قرىء بالتخفيف كما قرىء بالتشديد ، وفيها أربع لغات : رُبَّ ، رُبَ ، رَبَّ ، رَبَ ، – بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها وفتح الزاء وتشديد الباء وتخفيفها . فدل على أنها ليست بحرف . (2)

5 – القول في " سوى" هل تكون "سوى" اسماً أو تلزم الظرفية؟ .

ذهب الكوفيون إلى أن "سوى" تكون اسماً وتكون ظرفاً ، واحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها اسم بمنزلة "غير" وتلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض ، قال الشاعر المرار بن سلامة العجلي : –

ولا ينْطقُ المكروهَ مَن كانَ منهُمُ إذا جَلسوا مِنا ولا مِنْ سِوائنا (3) (الطويل)

فأدخل عليها حرف الخفض وقال الشاعر :

تَجانَفُ عن جوِّ اليمامةِ ناقتي وما قَصَدَتْ مِن أهلها لِسوائكا (4) (الطويل)

فأدخل عليها لام الخفض ،فدل على أنها لا تلزم الظرفية

والذي يدل على ذلك أنه روي عن بعض العرب أنه قال : "أتاني سواؤك" فرفع ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه . (5)

1- الحجر – آية 2

2 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 237،238

ابن الأنباري : الإنصاف ، 2 / 832،833

ابن يعيش : شرح المفصل ، 8/ 26-31

ابن منصور : شرح جمل الزجاجي ، 1 /500-509

3 – البيت من شواهد سيبويه (13/1) وانشده ابن منظور /مادة (س و ى)

4 – البيت من شواهد سيبويه (13/1) نسبه مرة للاعشى ، كما نسبه للأعلم الشنمتري .

5 – ابن الأنباري : أسرار العربية ،ص 102

ابن الأنباري : الإنصاف، 1 / 296

ابن هشام : مغنى اللبيب ، 2 / 151

ابن يعيش : شرح المفصل ، 2/ 83

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حادي عشر : القضايا الصوتية : -

وتتعلق هذه القضايا بنطق بعض الحروف والكلمات بين أن تكون ساكنة أو متحركة ، مشددة أو ملينّه إلى غير ذلك مما له صلة بانسجام الأصوات وتناغمها واتساق السابق مع اللاحق أو اللاحق مع السابق ،أما ما يمكن أن ندرجه تحت تلك القضايا ما يلي :-

1 - القول في حركة همزة الوصل وأصلها :-

ذهب الكوفيون إلى أن همزة الوصل مبنية على ثالث المستقبل (أي : الحرف الثالث من فعل الأمر)فإن كان مكسوراً كسرت ، وإن كان مضموماً ضمت فكسرها في اضرب وضمها في اسكُن اتباعاً للثالث وأورد " عدم الفتح في اعلم ، وأجيب بأنها لو فتحت في مثله لالتبس الأمر بالخبر (أي المضارع) في حالة الوقف ، والمضارع ليس بقيد لأنه قد يلتبس أيضاً بالماضي المعدّى بالهمزة ،فإن فتح الهمزة في أعلم يلبس بالمضارع وقفاً بالماضي المعدّى بالهمزة وقفاً. (1)

2 - هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبل حركه؟

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في الوقوف " رأيت البَكَرْ " بفتح الكاف في حالة النصب واحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه إنما جاز هذا في المرفوع والمخفوض نحو : "هذا البكُر ومررت بالبكِرْ " ليزول اجتماع الساكنين في حالة الوقف، وأنهم اختاروا الضمة في المرفوع ، والكسرة في المخفوض لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل فكانت أولى من غيرها ، كما قال الشاعر :

أنا ابنُ ماويّةَ اذ جدّ النَّقُر (2) (الرجز)

وإذا ثبت هذا في المرفوع والمخفوض فكذلك أيضاً في المنصوب لأن الكاف في قولك "رأيت البكر" في حالة النصب ساكنة كما هي ساكنة في قولك : "هذا البكر ، ومررت بالبكر في حالة الرفع والخفض ، فكما حركت الكاف في المرفوع والمخفوض ليزول اجتماع الساكنين ، فكذلك ينبغي أيضاً في المنصوب ليزول اجتماع الساكنين ، وكما أنهم اختاروا الضمة في المرفوع والكسرة في المخفوض لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل ، فكذلك يجب أيضاً ان يختاروا الفتحة في المنصوب لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة

---

1 - ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 345

الصبان : حاشية الصبان ، 4 / 391

ابن يعيش : شرح المفصل ،9 / 132

2 - البيت من شواهد سيبويه 284/2

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الوصل ولا فرق بينهما .

والذي يميل إليه ابن الأنباري في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون (1) وفق ما صرح في الإنصاف في حين لم يصرح بذلك في أسرار العربية

3 – القول في همزة " أيمن القسم" همزته وصل أم قطع ؟

ذهب الكوفيون إلى أن قولهم في القسم " أيمن الله " جمع يمين واحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن "أيمن جمع يمين" أنه على وزن أفعل ، وهو وزن يختص به الجمع ، ولا يكون في المفرد ، يدل عليه أن التقدير في قولهم " أيمن الله " أي : علي أيمن الله ، أي أيمان الله علي فيما أقسم ، وهم يقولون في جمع يمين "أيمن"

والأصل في همزته أن تكون همزة قطع لأنه جمع ، إلا أنها وصلت لكثرة الاستعمال ، وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل ، ولو كانت على ما زعمتم في الأصل همزة وصل لكان ينبغي أن تكون مكسورة على حركتها عندكم في الأصل .

والذي يدل على أنها ليست همزة وصل أنها تثبت في قولهم " أم الله لأفعلن " فقد حل الهمزة على الميم وهي متحركة ، ولو كانت همزة وصل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها (2) .

<u>ثاني عشر :</u> **استعمال صيغ معينة:-**

من حسن حظ العرب مرونة لغتهم وإمكانية الاجتهاد فيها ، إذ أتاحت مقاييس اللغة وقواعدها الفرصة لمن يريد أن يقيس أو يجتهد في اشتقاق صيغ جديدة أو أبنية طارئة حيث وجهت تلك الاجتهادات بمواقف للنحاة مختلفة ما بين مؤيد ورافض ، ومن تلك القضايا : -

1 – التعجب من البياض والسواد

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل " ما أفعله" في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان نحو أن نقول : هذا الثوب ما أبيضه ، وهذا الشعر ما أسوده !

واحتج الكوفيون بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك للنقل والقياس ، أما النقل : فقد قال الشاعر :

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 356

ابن الأنباري : الإنصاف ،2 / 731-736

ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج9 ، ص 138

2 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 343 + الإنصاف ، 1 / 404 – 409

الصبان : الحاشية ، 4 / 387

ابن يعيش : شرح المفصل ، 9 / 95

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما الرجالُ شتوًا واشتد أكلُهُمُ   فأنت أبيضهم سربالَ طبّاخِ (1) (البسيط)

وجه الاحتجاج أنه قال " أبيضهم " وإذا جاز ذلك في أفعلهم جاز في " ما أفعله" و " أفعل به" لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب ، وقد قال الشاعر : -

جاريةٌ في دِرعِها الفضفاضِ   تُقَطِّع الحديث بالايماضِ (2) (الرجز)

أبيض من أخت بني إباضِ

فقال : أبيض وهو أفعل من البياض ، وإذا جاز ذلك في أفعل من كذا جاز في"ما أفعله"و " أفعل به " لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب ،إذ أن ما لا يجوز فيه ما أفعله لا يجوز فيه أفعل من كذا ،وكذلك بالعكس منه : ما جاز فيه ما أفعله جاز فيه أفعل من كذا ، فإذا ثبت أنه يمتنع في كل واحد منهما ما يمتنع في الآخر ، ويجوز فيه ما يجوز في الآخر دل على أنهما بمنزلة واحدة ، وكذلك القول في " أفعل به" في الجواز والامتناع فإذا ثبت هذا فوجب أن يجوز استعمال ما أفعله من البياض.

وأهل القياس فقالوا : إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض من دون سائر الألوان لأنهما أصلا الألوان . ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة والخضرة والصهبة والشهبة إلى غير ذلك . فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان ، اذ كانا أصلين لهما ومتقدمين عليها (3)

<u>ثالث عشر :-</u> **متفرقات** : - وهي بضع مسائل لا يمكن ان نردها إلى واحد من الأبواب السابقة ومن هذه المسائل ما يلي : -

1 - **مراتب المعارف** : -

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم - نحو "هذا"، وذاك" أعرف من الاسم العَلَم - نحو "زيد، وعمرو " واحتج الكوفيون بأن قالوا : إنما قلنا إن ألاسم المبهم أعرف من الاسم العلم ،وذلك لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين : بالعين وبالقلب ، وأما الاسم العلم فلا يعرف الا بالقلب وحده ،وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون اعرف مما يعرف بشيء واحد.

قالوا والذي يدل على صحة ذلك ان الاسم العلم يقبل التنكير ،لأنك تقول " مررت بزيد

---

1 - البيت رواه صاحب لسان العرب / مادة بيض ولم ينسبه لقائل معين

2 - البيت نسبه البغدادي (483/3) إلى رؤبه بن العجاج

3 - ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 121

ابن الأنباري : الإنصاف ، ج1 ، ص 151

ابن يعيش : شرح المفصل ، ج7 ، ص 142 ، 143

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الظريف وزيد آخر ، ومررت بعمرو العاقل وعمرو آخر وكذلك إذا ثنيت الاسم العلــــم أو جمعته نكرته نحو : "زيدان، والزيدان، وعمــران، والعمــران ، وزيــدون ، والزيــدون ، وعمرون ، والعمرون " فتدخل عليه الألف وللام في التثنية والجمع ، ولا تدخلان إلاّ علـــى النكرة فدل على أنه يقبل التنكير بخلاف الاسم المبهم ،فإنه لا يقبل التنكير ،لأنه لا نصفـــه بنكرّه في حال من الأحوال ، ولا تنكره في التثنية والجمع فتدخل عليـــه الألـــف والـــلام . فتقول . الهاذان ، فدل على أنه لا يقبل التنكير ، وما لا يقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير، متنزل منزلة المضمر ، وكما أن المضمر أعرف من الاسم العلم ، فكذلك المبهم . (1)

*****

تلك هي بعض المسائل التي تحدد معالم الفكر اللغوي ، والنحوي الكوفي التي تعرض لـــها ابن الأنباري في " أسرار العربية " وبصرف النظر عن موقفه منها فهي تشكل قاعدة النحـــو الكوفي التي مكنته من الصمود في معركة الخلاف النحوي مع البصريين فقد كـــان كتـــاب " أسرار العربية " مصدراً رئيساً للعديد من القضايا والمسائل اللغوية والنحوية الكوفية .

وعلى الرغم من اتهام ابن الأنباري الكوفيين بفساد الرأي تارة وضعفه تارة أخرى . ومـــا يقابل ذلك من تأييده للبصريين في الوقت الذي لم يؤيد الكوفيين في " أسرار العربية " إلاّ فـــي مسألة واحدة فقط ، إلاّ أن الكتاب ساهم وبشكل كبير في إبراز الفكر النحوي الكوفي ، وقـــد كان ذلك عن طريق عرض ابن الأنباري لأدلة الكوفيين وحججهم التي كانت أحياناً أقرب إلى روح اللغة من أدلة البصريين ، علماً أن ابن الأنباري لم يورد لهم رأياً إلاّ لينقضه ويفنده بأنه لا ينفك من ضعف ، أو بأنه ظاهر الفساد ، أو بأنه ليس بشيء ، أو مجرد دعوى تفتقر إلـــى دليل . وما قاله في الفراء قاله أيضاً في الكسائي وثعلب . ومع ذلك فقد حرص ابن الأنبـــاري على ذكر آراء الكوفيين وإثباتها .

وإن النظرة الفاحصة للكيفية التي تعامل بها ابن الأنباري مع آراء الكوفيين تظهر للدارس سمات المنهج الكوفي بأنه منهج وصفي بعيد عن التعليل والتأويل الفلسفي والمنطقـــي الـــذي يؤدي باللغة والنحو إلى التعقيد .

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 300

ابن الأنباري : الإنصاف ،2 / 708

ابن يعيش : شرح المفصل ، 7 / 142، 143

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لذلك يمكننا أن نقول إن " أسرار العربية " كما " الإنصاف " قدم فيهما ابن الأنباري خدمـــات جليلة للنحو الكوفي ، إذ فتح الباب على مصراعيه أمام الباحثين والدارسين ليتناولوا بـــالبحث والتقصي الآراء النحوية الكوفية علماً أن ابن الأنباري انحصر في دحـــض آراء الكوفيـــن وتأييد البصريين . ولكن النتيجة كانت عكسية إذ انفرد النحو الكوفي بالعديد من الدراســـات وخاصة المعاصرة التي مال فيها أصحابها إلى تأييد النحو الكوفي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

آراء ابن الأنباري الاجتهادية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أصول النحو عند ابن الأنباري

لقد أثبتت الدراسات والمصادر القديمة عمق الصلة بين ابن الأنباري وأصول النحو ، ولعل نظرة في كتابه " لمع الأدلة " كفيلة بأن تبين عن هذه الصلة .

وقد عرف ابن الأنباري أصول النحو بأنها : " أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله "(1) ، أما فائدة هذه الأصول فتظهر في التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع من حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل.

وما يمكن استنتاجه من هذا التعريف أن ابن الأنباري يدعو إلى استقلال وسائل الفكر وأدواته في معالجة القضايا النحوية ، وعدم التوقف في ذلك عند حدّ التقليد والمحاكاة أو التشبث بالوسائل العلمية البدائية ، وليس ذلك بمستبعد على عالم مثل ابن الأنباري اهتم بشؤون الفكر والمنطق والفلسفة وعلم الكلام .ولعلّ في هذه الدعوة ، مع ما تميز به عالمنا من رجاحة العقل وانطلاق التفكير ما مكنّ ابن الأنباري من تكوين آراء اجتهادية توصل إليها بعلمه وسعة اطلاعه . وقد قسم أصول النحو إلى ثلاثة : " نقل ، وقياس ، واستصحاب حال، وجعل لهذه الأقسام ثلاث مراتب : الأولى لدليل النقل ، والثانية لدليل القياس ، والثالثة لدليل استصحاب الحال. وهو يعني بذلك ان دليل النقل أرفعها مكانة وأعظمها قيمة ، وأنه إذا اجتمع مع دليل القياس ودليل استصحاب الحال رجح عليهما وألغى وجودهما ، وكذلك دليل القياس بالنسبة إلى ما بعده فأهمية هذه الأدلة تتناسب مع أسبقيتها في الترتيب " . (2)

أولاً: النقل

وقد عرّفه ابن الأنباري بأنه " الكلام الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة " (ومن التعريف يمكننا أن نستنتج الشروط التي يجب أن تتوافر في النص المنقول عند ابن الأنباري وهي : – أن يكون عربياً وبذلك يخرج الكلام غير العربي .+– أن يكون فصيحاً لذلك يخرج من التعريف الكلام العامي والركيك وكل ما لا يستوفي شروط الفصاحة .

---

1 – ابن الأنباري : لمع الادلة ، ص 80

2 – علوش : جميل، ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص 126.

3 – ابن الأنباري : لمع الأدلة، ص 81 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

3 – صحة النقل ويتطلب ذلك علماً ومعرفة بأحوال النقلة والإحاطة بما يسمى بعلم الرجال ، أو علم الجرح والتعديل إذ يقول : " ويشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً رجلاً أو امرأة حراً كان أو عبداً ، كما يشترط في ناقل الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم " (1)

4 – الكثرة : ويعني بها تواتر كثير من النقلة على رواية واحدة ، ويقصد الرواة من التشديد على الكثرة الوقوف على وجه التحريف والتزييف واعتداداً بهذه الكثرة لا يرى ابن الأنباري قيمة لما ورد على سبيل الندرة والشذوذ . (2)

٥٦٣٨٠١

ثانيا: القياس : –

عرّف ابن الأنباري القياس بقوله : هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : حمل فرع على أصل لِعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع ، وقيل : هو ربط الأصل بالفرع بجامع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع. (3)

لم يكتف ابن الأنباري بتعريف واحد للقياس رغم أن جميع التعريفات متقاربة ، وذلك لحرصه على نقل المعنى المقصود بشكل يدل على الغاية من إجرائه ، تلك الغاية التي تكمن في التوصل إلى حكم في حالة لم يسبق أن ورد فيها حكم ، وليثبت ان اللجوء إلى القياس ضرورة تمليها أبنية اللغة المتجددة.

وقد حدد ابن الأنباري أنواع القياس بثلاثة أنواع : –

1 – قياس العلة : ومثّل عليه بحمل ما لم يسم فاعله (نائب الفاعل) على الفاعل في رفعه.

2 – قياس الشبه: ومثّل عليه بحمل المضارع على الاسم في إعرابه .

3 – قياس الطرد : ومثل عليه ببناء "ليس" لعدم التصرف ، وإعراب مالا ينصرف بعدم الانصراف " وهو مقياس وهمي لأنه فاقد للمناسبة بين الحكم والعلة اذ لا علاقة بين البناء وعدم التصرف أو بين الإعراب وعدم الانصراف على الرغم من تلازم الظاهرتين في كل منهما" .(4)

وقد اشترط ابن الأنباري أن كل قياس يجب أن تتوافر فيه أربعة أركان : –

الأصل ،والفرع،والعلة ، والحكم. هذا وقد كانت أقيسته قريبة من المنطق والفلسفة أكثر من قربها من النحو . أما المقاييس التي تطرق إليها فهي : –

---

1 – ابن الأنباري : لمع الأدلة ،ص 85

2 – علوش : جميل ، ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص 56،57.

3 – ابن الأنباري : لمع الأدلة ، ص 93.

4 – علوش ،جميل: ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص 128

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

1 – الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير ، وقد أكثر من الاستدلال بهذا المقياس والاستعانة به في مواضع متعددة منها اشتقاق لفظ اسم من السمو لا من الوسم والقياس فيه ما حذف منه لامه أن يعوض بالهمزة في أوله وفيما حذف منه فاؤه أن يعوض بالهاء في آخره . (1)

وكذلك في الأسماء الستة وكونها معربة من مكان واحد لا من مكانين .إذ يقول على لسان البصريين : والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه (يعني الكوفيين) أنّ ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب .(2)

2 – حمل الشيء على ضده كما يحمل على نظيره : ومن ذلك قوله في حمل النهي على الأمر : فأما(لا) في النهي فإنما وجب أن تجزم حملاً على الأمر لأن الأمر ضد النهي وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره . (3)

ومنه أيضاً حمل "كم" الخبرية على " رُبّ " في البناء ولزوم الصدارة وجّر ما بعدها وعلّل ذلك بأن كم نقيضة " رُبّ " لأن رُبّ للتقليل وكم للتكثير وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره .(4)

3 – حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله ، وقد اعتمد ابن الأنباري ذلك في تفسير دخول التصغير على أفعل التعجب على اعتبار أنه فعل لا اسم ، انما دخله التصغير لأنه ألزم طريقة واحدة فأشبه بذلك الأسماء فدخله بعض أحكامها .
وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله (5) ، وغير ذلك كثير .

4 – لا يشترط في القياس أن يكون المقيس عليه مساوياً للمقيس في جميع أحكامه فقد يكون بينهما مغايرة واختلاف في بعض الأحكام . فقد حمل الكوفيون " ليس" على ما النافية في عدم جواز تقديم خبرها عليها لأن ليس تنفي الحال كما أن" ما " تنفي الحال ، وكما ان " ما " لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك "ليس". (6) وقد أيد ابن الأنباري الكوفيين في ذلك .

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 27 .
2 – ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 59، 60 .
3 – ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 293 .
4 – ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 50 .
5 – ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 117 .
6 – ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 137 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

5 – إجراء الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين : وقد استخدم ابن الأنباري هذا المقياس في حديثه عن أوجه الشبه بين ما النافية وليس في أنهما تدخلان على المبتدأ والخبر، وفي أنهما تنفيان ما في الحال . كما أن ليس وما يقوي الشبه بينهما من حيث دخول الباء في خبرهما . فإذا ثبت ان ما أشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراها لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين . (1)

6 – انحطاط الفروع عن الأصول :

وبهذا المقياس أوجب البصريون إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من حوله ، ودليل ذلك أننا أجمعنا على أن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمّل الضمير إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير وإنما يضمر فيما شابه منها الفعل كاسم الفاعل والصفه المشبهة . فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فإن المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء. والفروع أبداً تنحط عن درجة الأصول . (2)

ومن ذلك أيضاً عدم تجويز البصريين تقديم معمول اسم الفعل عليه في مثل قولنا : عليك زيداً ، وعندك عمْراً ودونك بكراً ، وحجتهم في ذلك أن هذه الألفاظ فرع عن الفعل في العمل لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه فينبغي ألاّ تتصرف تصرفه فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها .(3)

7 – ليس كل ما حكي عن العرب يقاس عليه : – وقد أكثر ابن الأنباري من التعرض لهذا المعنى ونجده صاغه في عبارات متعددة منها : – (4)

أ – لا يعتد بالقليل والشاذ .

ب – لا يقاس على القليل في الاستعمال البعيد في القياس .

ج – من الألفاظ ما يحفظ ولا يقاس عليه .

د– ما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه .

وكل تلك الصيغ تؤدي المعنى نفسه وهو عدم الاعتداد بالنادر والشاذ في تقعيد القواعد ووجوب الاعتماد على الأكثر والأفشى ،وفي ذلك يقول ابن الأنباري : " لو طردنا القياس

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 139–142 .

2 – ابن الأنباري : الإنصاف ، 1 / 60

3 – ابن الأنباري : المصدر السابق ، 1 / 229.

4 – ابن الأنباري : المصدر السابق ،1/ 316 ، 194/1، 360/1 ،628/2 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها وأن يصبح ما ليس بأصل أصلاً وذلك يفسد الصناعة بأسرها وذلك لا يجوز " . (1)

هذه مجموعة من الأصول أو القوانين التي تدور حول القياس وتتعلق بشروطه وأحكامه وذلك دليل على اعتماد ابن الأنباري عليها وولعه بها وعنايته الجادة بمسائل القياس وقضاياه .

ثالثاً : استصحاب الحال : –

ونقصد به استصحاب حال الأصل ، وهو عند ابن الأنباري أضعف الأدلة ، ولا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل . ويقول ابن الأنباري : " المراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب ، وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمّن معنى الحرف ، فشبه الحرف في نحو"الذي" وتضمن معنى الحرف في نحو : " كيف" وما يوجب الإعراب في الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو: يذهب ، يكتب ، يركب ، وما أشبه ذلك . ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول : الأصل في الأسماء الإعراب ، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه ، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولم يتضمن معناه فكان باقياً على أصله في الإعراب . ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن تقول في فعل الأمر : الأصل في الأفعال البناء وإنما يعرب منها ما شابه الاسم ، وهذا الفعل لم يشابه الاسم فكان باقياً على أصله في البناء " (2)

واستصحاب الحال دليل ولكنه من أضعف الأدلة ولا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل . ولم يكن ابن الأنباري يجيز مخالفة الأصل من غير دليل ، وقد اتضح ذلك من رده على الكوفيين في ذهابهم إلى أن (إن وأخواتها) لا تعمل الرفع في الخبر وتعمل النصب في الاسم فقط فقال : " والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلاّ ويعمل الرفع فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة

---

1 – ابن الأنباري : الإنصاف ، 456/2

2 – ابن الأنباري : لمع الأدلة ، 141،142

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأصول لغير فائدة وذلك لا يجوز فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب "(1)

منهج ابن الأنباري في عرض الفكر النحوي .

وللوقوف على منهج ابن الأنباري وطريقة علاجه للفكر النحوي بشقيه البصري والكوفي، ينبغي أن نتعرف على ما يلي : -

1 - علاقة النحو بالفقه وتأثر ابن الأنباري بالخلاف الفقهي .

2 - موقفه من المذهبين البصري والكوفي .

3 - طريقته في عرض المادة النحوية .

أولاً: - علاقة النحو بالفقه وتأثر ابن الأنباري بالخلاف الفقهي -

لقد مر النحو العربي بنفس الظروف التي مرّ بها الفقه ، فكان هناك محاولات للحجر والتضييق ، ومحاولات للانطلاق بل الانفلات وبين هؤلاء وأولئك فكّر المعتدلون في حل القضية بما يحفظ للغة كيانها ، ويصون للفكر حريته وحرمته . وكان ابن الأنباري من المعتدلين إذ رأى في مبادئ علم أصول الفقه ما يصلح أن يعالج به قضايا النحو فاستعان بها وطبقها بقدر ما يملك من حكمة وذكاء.

وقد طلب ابن الأنباري التجديد وسعى إليه كما يذكر في مقدمة كتابه " لمع الأدلة" ولكنه في الوقت نفسه لم يرد الانطلاق إلى حيث اللاحدود ، وكأنه رأىفي مبادئ أصول النحو حداً فاصلاً بين الإفراط في التقليد والمبالغة في الانطلاق . ومن اجل المحافظة والموازنة بين المحافظة والتجديد طرح ابن الأنباري " القياس" فهو في الوقت الذي أباح الاجتهاد وأيدّ حرية الفكر لم يرد أن يصبح الأمر فوضى وان يتجاذبه من ليس من أهله ، إذ رأى في القياس ضماناً لعدم الوقوع في هذا المحظور.

وقد صرح ابن الأنباري بأنه في كتابته لأصول النحو كان ينسج على منوال أصول الفقه ويعلل ذلك بأن بينهما من المناسبة ما لا يخفى لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول . كما أشار إلى العلاقة بين علم النحو وعلم الفقه إذ يقول " اعلم أن أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله " . (2)

---

1 - ابن الأنباري : أسرار العربية . ص 143.

2 - ابن الأنباري : لمع الأدلة ، ص 80 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويظهر تأثر ابن الأنباري بأصول الفقه والفقهاء في كتاب "الإنصاف " إذ قسم أصول النحو تقسيماً يشابه تماماً التقسيم الذي ارتضاه الفقهاء لأصول الفقه ، كما أنه نقل إلى أصول النحو الاصطلاحات التي استعملها الفقهاء في أصولهم إلى جانب أنه صنّف الكتاب على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة.

أما العوامل التي دفعت ابن الأنباري إلى تقليد الفقهاء فهي : -

1 – ثقافته الفقهية الدينية التي تلقاها عن كبار علماء عصره أمثال أبي منصور الرزاز الذي كان من كبار أئمة بغداد فقهاً وأصولاً وخلافاً

2 – البيئة الدينية التي عاش فيها ابن الأنباري في بغداد والمدرسة النظامية خاصة التي تولى التدريس فيها الأئمة الكبار أمثال الغزالي . هذا وقد سيطرت العاطفة الدينية على العلماء إلى أن جعلتهم يعدّون علوم العربية وعلى رأسها النحو خَدَماً للقران وأدوات لصيانته وفهمه . لذلك كان البحث اللغوي مرتبطاً منذ نشأته بالبحث في لغة القرآن الكريم ، ولكون الفقه أكثر العلوم ارتباطاً بالقرآن فقد نال من اهتمام العرب ورعايتهم حداً جعل النحاة يحاكون الفقه ويقلدونه ، ويظهر ذلك من نشاط ابن الأنباري الذي جمع فيه بين الفقه والنحو وذلك لإعجابه بالدراسات الفقهية ولشعوره بقرب مسائل الخلاف الفقهي من مسائل الخلاف النحوي لذا رأى أن يؤلف في الخلاف النحوي على منوال الخلاف الفقهي ، فألف كتاب الإنصاف مقلداً فيه منهج الفقهاء حتى في عنوان الكتاب إذ أن الكتب التي ألفت في الخلاف الفقهي وأطلق عليها اسم " الإنصاف " كثر . كما قلدهم في طريقة عرض المادة إذ "كان يعرض رأي الشافعي ثم رأي أبي حنيفة كما يعرض آراء الفريقين البصري والكوفي في المسائل الخلافية ثم يحسم بين الفريقين بحديث شريف قابله الحسم بالقرآن أو كلام العرب في مسائل الخلاف النحوي " (1)

3 – ما يفرضه منهج المدرسة النظامية من دراسة المذهب – الفقه الشافعي– والخلاف والأصول . لذلك استحضر علماء يتقنون تلك الموضوعات التي كان لها أثرها على الدراسات الأدبية واللغوية .

ثانياً : – موقفه من المذهبين والخلاف النحوي :–

لا يذكر ابن الأنباري إلاّ وتذكر معه قضايا الخلاف النحوي بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة ، إذ كان من النحاة القلائل الذين عالجوا مسائل الخلاف النحوي ووسعوا القول فيه .

---

1 – علوش : جميل ، ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص 241 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويعني الخلاف النحوي ما نشأ بين علماء البصرة والكوفة من تباين فـــي تعليــل الظواهــر اللغوية ، ومن تمايز في استنباط الأحكام النحوية واختلاف في فهم الأصول واستخدامها وتقعيد القواعد وتخريجها وتوجيهها . وذلك يعني أن الكوفيين والبصريين استخدموا نفــس الأصول والوسائل الاّ أن كلاً منهما له فهمه الخاص وموقفه المتميز منها . فقد استخدم كــل منهما السماع والقياس ، ولكن توسع البصريين في القياس ، وتوسع الكوفيين فـــي الســماع جعلهما يقفان على طرفي نقيض في تفسير النحو وتقعيده .

وعلى الرغم من أن المذهب البصري أكثر دقة وأشد ضبطاً وأوفر مراعاة لقواعد المنهج العلمي وقد تكون هذه السمات هي سبب بقاء المذهب البصري وشــيوعه وســيطرته علـــى المدارس النحوية إلاّ أننا نجد من بين العلماء والدارسين من يفضل المذهب الكوفي ويرجــح آراءه على المذهب البصري وخاصة في موضوع الاحتجاج بالحديث والقراءات .

أما ابن الأنباري فقد أشار في مقدمة كتاب " الإنصاف " إلى أنه فـــي حكمــه ســيكون منصفاً للفريقين في تعامله مع المسائل الخلافية ، وقد كان مشغوفاً بتلك المسائل منجذبـــاً إليها لذلك تكررت تلك المسائل في معظم مؤلفاته ، ولكنه تناولها في " الإنصـــاف " بشــكل موسع بينما مرّ عنها مر العجلان في " أسرار العربية" لذلك نجده يحيل القارئ إلى مـــا ورد في الإنصاف رغم أن كتاب " أسرار العربية " على ما به من مزايا كأنه منتزع من كتــلب " الإنصاف " لما فيه من مسائل مكررة حرفياً أو ببعض التصرف كما نجد تلك المســـــائل أو بعضها في كتاب إعراب القرآن ، وجدل الإعراب . وقد كان مولعاً بتعديد الوجوه الجائزة في المسألة الواحدة وإثبات آراء النحاة فيها والموازنة بين تلك الآراء وترجيـــــح أحدهـــا علـــى الآخر . وقد تناول ابن الأنباري موضوع الإعراب ضمن القضايا الخلافية في الوقت الــذي لم يعتد النحاة على إقحامه في باب الخلاف لأن الإعراب هو التطبيق العملي لقواعد النحــو ، والذي اعتاد النحاة فيه أن يدونوا آراءهم ومواقفهم ولم يجعلوها سجلاً لآراء الماضين .

وبالرغم من أن ابن الأنباري وعد بأن يكون منصفاً بين الفريقيـــن بعيــداً عـــن الميــل والمحاباة ، وبأن يكون طرفاً ثالثاً رغم استطاعته الانضمام إلى أحد الفريقين ، إلاّ أنــــه لــم يلتزم بما قطعه على نفسه من النزاهة والعدل في الحكم إذ نجده قد أيد البصريين في معظــم المسائل الخلافية مما يثبت تحيزه لهم ويظهر ذلك جلياً من خلال وصفــــه آراء الكوفييــن بالفساد والضعف في أكثر من موضع رغم أنه لم يأخذ تلك الآراء من مصادرها الكوفية بــل اكتفى بنقلها عن أساتذته ، علماً أن بعض تلك الآراء أقـــرب إلـــى روح اللغـــة مـــن آراء البصريين التي اعتمدها . وقد يكون سبب ذلك أن المدرسة البصرية أكثر دقة وضبطاً مـــن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المدرسة الكوفية إلى جانب كون أساتذة ابن الأنباري من البصريين كما أن مدرسة الكوفة كانت تعاني من سيطرة النحو البصري والتدريس على طريقته.

ثالثاً : طريقته في عرض المادة النحوية :-

عرض ابن الأنباري القضايا اللغوية و النحوية بطريقة قامت على السؤال و الجواب ، متأثراً في ذلك بالمنهج الفقهي الذي طبقه على الدراسة مما أوقعه في مزالق و ثغرات ما كان ليتعرض لها لو تجنب الظواهر التالية :

1- التعصب الديني : و ذلك لتأثره بالعصر الذي عاش فيه علماً أنه وعد بتحري النزاهة و الأمانة و العدالة بالحكم بين المذهبين البصري و الكوفي .

2 – التقصير في وضع المصطلحات الفقهية في موضعها الصحيح من اللغة والنحو : –

وذلك بالرغم من أنّ ابن الأنباري أبدع في مواقع متعددة في استخدام المصطلحات الفقهية وتطبيقها في مسائل النحو ، غير أنه لم يوفق في وضع بعض تلك المصطلحات موضعها الصحيح في اللغة والنحو ، من ذلك حديثه عن شرط نقل التواتر إذ أورد في ذلك آراء وأقوالاً ومواقف متباينة ، (1) وما ذكره جائز في أصول الفقه ومصطلح الحديث ولكنه غير مقبول في أصول النحو . وقد يكون سبب ذلك دقة الفروق بين طبيعة اللغة وطبيعة الفقه للحد الذي لم يستطع فيه ابن الأنباري وضع فاصل بين أصول الفقه وأصول النحو. إذ نجده يتحدث في أصول اللغة والنحو وكأنه يخوض في مواضيع الفقه ، مع أنه كان يجب عليه أن يفصل بين أصول الفقه وأصول النحو حتى لا يبقى مشتتاً بين الموضوعين ، ومن ذلك حديثه عن قياس الشبه ، والمقارنة بين النقل والشهادة إذ أن هذه الأمثلة لازمة في علم الحديث لا في اللغة والنحو .

مصادر ابن الانباري : –

لقد توقع الدارسون أن يكون اعتماد ابن الأنباري على مصادر نحوية وأن تكون أفكاره مستقاة من تلك المصادر فراحوا يبحثون عن تلك المصادر في كتب النحو ، ولكن الأمر مغاير لما توقعوا إذ أخذ عن أصوليين وفقهاء لا عن نحاة .

ولم يكن يذكر اسم مصادره صريحة بل كان يأتي بالخبر مقروناً بعبارات لا تدل على المصدر ولا تعينه بأي حال من الأحوال ، وقد يكون سبب ذلك أن همه كان ينصب في نقل مضمون كتبه إلى طلبته ، وذلك كأن يقول : فذهب الأكثر إلى كذا ، وذهب آخرون إلى

---

1 – علوش : ابن الأنباري و جهوده في النحو ، ص 156 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كذا ، وزعمت طائفة قليلة، وذهب قوم، وزعم بعضهم ، وأحيانا يعمد إلى المجهول فيقول : ولهذا قيل ، فإن قيل ، وغير ذلك (1).

وفيما يتعلق بالكوفيين فمن الصعب الجزم في مصادرهم لأنها لم يسلم منها إلا القليل لذلك لا بد من الاطلاع على آراء أهل الكوفة من خلال المسائل التي عرضها ابن الأنباري والتي تظهر أن مصادره الكوفية لم تعدل مصادره البصرية . وأنه لم يكلف نفسه عناء الوقوف على صحة ما ينقل ، بل اكتفى بما نقله من كتب البصريين الذين ألم بكتبهم .

وفي نقله عن الكوفيين فقد يكون ابوالبركات قد نقل آراء الكوفيين "من خلال أساتذته وشيوخه كأن يكون أخذ آراء الكسائي مثلا من خلال ما نقله عن ابن الشجري والفارسي وغيرهم . أما الفراء فقد ألم ابن الأنباري بكتابه " معاني القرآن" ولكنها لم تعد أن تكون إلمامة سريعة لم يتح لصاحبها أن يتمثل آراءه ويحيط بعلله ، ولعله نسي كثيرا منها بعد زمن ، ولذلك نقل بعضها عن ثعلب دون أن يعرف أنها للفراء ولكن ذلك لا يعني أنه لم يقف على " معاني القرآن " ألبتة ، فكثيرا ما نجد الآراء الكوفية في أسرار العربية تلتقي بنظائرها في "معاني القرآن " (2) ومن خلال دراستنا لكتاب أسرار العربية للوقوف على مصادره نستطيع ان نحدد موقف ابن الأنباري من تلك المصادر والتي تظهر في : -

1 - إهماله ذكر المصدر : -

إن أول ما يلاحظ في كتاب أسرار العربية أن مؤلفه لم يذكر النحوي الذي أخذ عنه الفكرة بل اكتفى بنسبة القول إلى المذهب كله بصريا كان أم كوفيا . وحين يريد أن يخصص نسبة الرأي يكتفي بنسبة غامضة مثل قوله : " ومنهم من تمسك بأن قال" أو قوله : " بعض النحويين" (3)ولا يمكن أن يكون قد جهل أصحاب تلك الآراء ولكن كتمها متعمدا وقد تكون طبيعة كتابه التعليمية هي التي فرضت عليه أن لا يثقل على طلابه ومتعلميه بكثرة الأسماء فاكتفى بإيراد المادة النحوية . مع أنه صرح في مقدمة " الإنصاف " أنه اعتمد في نقل مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق . لذلك كثيرا من آراء البصريين والكوفيين لم تنقل عن أصحابها وانما نقلت من كتب الآخرين ، ولا سيما آراء نحاة الكوفة.

1- ابن الأنباري – أسرار العربية / 28+29+33

2 – الحلواني : الخلاف النحوي ، ص 162 .

3- ابن الأنباري – أسرار العربية / 101+114+223

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

2 – **طريقته في الأخذ عن النحاة : –**

لم تكن المادة النحوية التي عرضها ابن الأنباري من ابتكاره ، وإنما نقلها عن غيره ولكنه لا يعدم الآراء الاجتهادية ، وقد تراوحت طريقته في الأخذ عن غيره في جانبين : –

أ – أخذ النصوص بألفاظها : – لم يتحرج ابن الأنباري في نقل النصوص بحرفيتها عن أساتذته أو غيرهم من المتقدمين اذ نقل عن ابن الشجري مسألتين يأخذ منهما كلامه بلفظه وهما " فعلا المدح والذم " و " فعل التعجب " كما نجده نقل نصوصاً بحرفيتها عن الفَراء في " معاني القرآن" ومنها : علة دخول اللام على خبر لكنّ . أما سيبويه فلم ينقل عنه نصوصاً بحرفيتها وقد يكون ذلك سببه صعوبة تعبير سيبويه عن القضايا النحوية وذلك لا يعني أن ابن الأنباري لم يأخذ عن سيبويه ، ولكنه أخذ وكان في أخذه معتمداً على شروح كتاب سيبويه وخصوصاً شرح السيرافي و يظهر ذلك في قضية العامل في جواب الشرط(1)

ب – النقل بالمعنى : –

لقد أكثر ابن الأنباري من الأخذ بالمعنى وخصوصاً حين يأخذ عن سيبويه ، وقد تكون صعوبة عبارة سيبويه وغموضها هي السبب أو أن الهدف التعليمي من كتبه وتصوره للقراء والطلاب الذين يتوجه إليهم هو الذي جعله ينقل معنى عبارة سيبويه لئلا يضيق الطلاب والمتعلمون بغموضها .

أما أصول النحو " فإن ابن الأنباري لا يأخذ عن كتب النحو ألبتة ، وكل ما يذكره عن النقل والقياس والاستحسان واستصحاب الحال مقتبس من كتب الفقه ، والأصول ، إذ إننا نستطيع أن نرد كثيراً من نصوصه إلى تلك الكتب كما أننا سنجد الآراء والأقوال التي ذكرها منسوبة إلى أصحابها بشيء من التصرف تقتضيه طبيعة مصنفاته من ميل إلى الإيجاز والتركيز .(2) ففي كتاب " المنخول" لأبي حامد الغزالي شيء كثير من ذلك ، ففي الباب الأول من كتاب القياس نجد تعديداً لمنكري القياس من حشويه وداوديه وجملة الروافض وجملة الخوارج وبعض النجدات ومعهم النظّام . هؤلاء هم منكرو القياس وإليهم كان يشير ابن الأنباري في حديثه عن منكري القياس لأنه وإن كان يتكلم في أصول النحو، فقد كان يعيش بذهنه في أصول الفقه ، وكان من العبث البحث عنهم بين النحاة لأن النحاة الذين

1- ابن الأنباري – أسرار العربية / 294+295 + سيبويه – الكتاب 62/3 .

2 – علوش : ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص 160 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تكلموا على الأصول قلة نادرة .

ويرى علوش أن من يطالع كتاب " المنخول " يجد فيه كل الموضوعات التي بسطها ابن الأنباري في " لمع الأدلة " و " جدل الإعراب " مما يدور حول النقل والقياس والاستحسان واستصحاب الحال ، والاعتراضات التي توجه إلى كل من هذه الأصول حتى تكاد تنتفي الفروق بين ما يطرح في كلا الجانبين من أبواب وموضوعات حتى إن من يستغلق عليه شيء في " لمع الأدلة " أو " جدل الإعراب " يستطيع أن يجد له توضيحاً وتفسيراً في كتاب " المنخول " أو غيره من كتب الفقه . (1)

هذا وإنّ النظرة الفاحصة في " أسرار العربية " توضح انه كان يجهل المصادر الكوفية وبعض البصرية التي كان بإمكانه أن يستفيد منها في مسائل عديدة مثل مؤلفات الزجاجي (مجالس العلماء) وكتب " الرماني " إلى جانب نقله النصوص بالمعنى مما أوقعه في مزالق وأخطاء كان سببها عدم تحقيقه لمصادره وصحة ما ينقل للوقوف على صحة الرأي الذي ينسبه لنحاة الكوفة ، كل ذلك سبب ثقته بما ينقل عن البصريين .و ذلك يظهر في عدم اطلاعه على رأي الزجاجي في علة المنادى المفرد العلم .

ابن الأنباري والمصادر الكوفية : -

يظهر من خلال دراسة كتاب "أسرار العربية " أنّ أبا البركات لم يكن على اطلاع كاف على آثار الكوفيين وقد اكتفى بنقل آرائهم عن البصريين لذلك وقع في هفوات ومزالق اذ نسب إليهم آراء ثم رد عليها ولهذا جاء ردّه مفعماً بالتمحل في مواضع كثيرة ، ومن ذلك ردّه على الكوفيين رأيهم في جواز العطف على الضمير المرفوع بلا توكيد . ورد الشاهدين بأنهما ضرورة شعرية وفيهما شذوذ (2) ولكنه لم يذكر دليل الكوفة القرآني " أئذا كنا تراباً وآباؤنا " (3) وهل يحمل الظاهرة التي يحملها الشاهدان المرفوضان ولكنه لا يعرفه ، (4)

كما رد على الكوفيين قولهم في جواز إظهار " أنْ " بعد كي ، وحتى وردّ استشهادهم بالبيت :

أردت لِكيْما أن تطيرَ بقِربتي   فتتركَها شنّاً ببيداءَ بلقعِ

والبيت الآخر : - [من الرجز]

قد يكسبُ المالَ الهدانُ الجافي   بغير لا عَصْفٍ ولا اصطرافِ

---

1 - علوش : المصدر السابق ، ص 161 .

2 - ابن الأنباري : الإنصاف ، مسألة 66 ، ص 474 - 477 .

3- النمل : 67

4 - الحلواني : الخلاف النحوي ، ص 392 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقال : أما البيت الذي أنشدوه فلا حجة فيه من ثلاثة أوجه : (1)

أحدها أن هذا البيت غير معروف ولا يعرف قائله فلا يكون فيه حجة.

والوجه الثاني : أن يكون الشاعر أبدل " أن" من " كيما " لأنهما بمعنى واحد كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه ، قال الله تعالى : (ومن يفعلْ ذلك يلقَ أثاما ، يضاعف له العذاب يومَ القيامةِ) (2) و (يضاعف) بدل من (يلق).

والوجه الثالث : أن يكون قد أظهر أن بعد " كي " لضرورة الشعر ، وما يأتي للضرورة لا يأتي في اختيار الكلام .

وحين تلتقي مثل هذه الظواهر مع هفوات ابن الأنباري في نسبه لآراء للكوفيين فإن ذلك يدع مجالاً للدارس أن يشعر بنقص المصادر الكوفية ، وتلك ظاهرة غير مقبولة من عالم ينصب نفسه حكماً بين المذهبين .

تبني المصادر البصرية : -

لقد حاسب ابن الأنباري الكوفيين وقد استند في ذلك إلى الأصول البصرية واتهم الكوفيين بالخروج عليه ، ونجده في عرضه للقضايا النحوية يسوق الآراء البصرية بشكل تقريري مجزوم به . وذلك على نحو ما ردّ رأي الكوفيين حين قالوا :إن " لام كي " هي الناصبة ، لأنها قامت مقام " كي" فنفى أن تكون " كي" ناصبة مطلقاً فهي مرة حرف جر ومرة ناصبة ، وحين تكون حرف جر تنصب " أن" الفعل بعدها ، وهذا أصل من أصول البصريين ولا يجوز أن يلزم به الكوفيين . (3) كما أن الكوفيين لا يمانعون عمل عاملين في معمول واحد ، إذا أن المفعول به عندهم أو عند بعضهم يعمل فيه الفعل والفاعل معاً ، ومع ذلك نجد أبا البركات يرد عليهم رأيهم في عمل الظرف ، والجار والمجرور في الاسم بعدهما بأن هذا يؤدي إلى أن يكون الاسم منصوباً من وجهين في قولك : إن في الدار زيداً. (4)

كما يذهب الكوفيون إلى أن المفعول لا يعمل فيه الفعل وحده ، ولو كان ذلك صحيحاً لما أجاز أن يفصل بينهما بالفاعل ، فأجاب عن هذا : " فإنا أجمعنا على أنه يجوز أن يقال : إن في الدار لزيداً ، وإن عندك لعمراً ، فنصب الاسم ، والكوفيون لا يرون ذلك ، فزيداً عندهم

---

1 - ابن الأنباري : الإنصاف ، 583/2 .

2- الفرقان : 68

3 - ابن الأنباري : أسرار العربية ، 290 ، 291 .

4- ابن الأنباري : المصدر السابق ص93

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

انتصب بعاملين : إنّ ، وفي الدار .(1)

وفي رد ابن الأنباري ونقضه علل الكوفيين وأقيستهم ما لا يقنع وذلك في مثل ردّه عليهم في أن الألف والواو والياء إعراب كالحركات لتغيرها في الكلام بتغير الحركات ذهب إلى أن التغير هنا سببه إزالة اللبس ، فلو قلت : ضرب زيد العمران ، لوقع الالتباس وليس هذا بمنزلة المقصور يزول عنه اللبس بالوصف والتوكيد لأنه ليس من شروط وصف المقصور أن يكون مقصوراً وكذلك التوكيد بخلاف المثنى والمجموع ، لأنه من شرط وصف المثنى أن يكون مثنى ، ومن شرط وصف المجموع أن يكون مجموعاً ، وكذلك التوكيد فبان الفرق بينهما . (2)

وفي هذا الرد ثغرتان : (3)

1- إن التغير لإزالة اللبس يؤيد مذهب الكوفة لأن الإعراب في أصله لإزالة اللبس .

2 – إن قوله المثني والجمع يوصفان بمثنى وجمع فلا يزيل الوصف اللبس ،خطأ ، لأن جمع المذكر يوصف أحياناً بجمع التكسير ، كقولك الزيدون الأفاضل ، فالوصف يزيل اللبس .

وفي رد ابن الأنباري على نحاة الكوفة رأيهم في أن " لام كي " تنصب المضارع بنفسها لانها قامت مقام " كي" أو أنها أشبهت " إن" الشرطية و "لام كي " في رده يقول : " فهلاّ رفعوا؟ " قولهم : إن الرفع يبطل مذهب الشرط ، قلنا : كان ينبغي ألاّ ينصب أيضاً لأن النصب أيضاً يبطل مذهب الشرط (4)

وقد يكون اعتراض ابن الأنباري على الكوفيين في هذه المسألة في غير محله " لأن الكوفيين ينشدون الفرق بين عمل " لام كي " وإن الشرطية ، فبما أن النصب يحقق هذا الفرق فلا داعي أن يطلب منهم عمل الرفع ، ولو أنهم رفعوا بها لقال لهم : فهلاّ نصبوا ، وبهذا يكون سؤاله لا معنى له ، وأن اعتراضه مجرد تمحل لا يقوم على مرتكز عقلي ولا يستند إلى دليل " (5)

هذا وقد وقع ابن الأنباري فيما يلزم فيه غيره إذ ينكر على أصحاب المذهب اعتمادهم على مذهب خصومهم ، والرد عليهم من المنطلق نفسه ولكنه وقع في الخطأ نفسه حين

1- الحلواني : الخلاف النحوي ، ص 395 ، والإنصاف المسألة 6 .

2 – ابن الأنباري : الإنصاف ، 34،33/1 .

3 – الحلواني : الخلاف النحوي ، ص 396 .

4 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، 290 ، والإنصاف 570/2 .

5 – الحلواني : الخلاف النحوي ، ص 397 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اعتمد على رأي الأخفش في زيادة "من" في الإيجاب ليرد على الكوفيين رأيهم في جعلهم "من" لابتداء الغاية الزمانية ، وفي الوقت نفسه ينكر ذلك في كتاب " أسرار العربية " (1) كما قاس أبو البركات كون " كي " جارة مرة ، وناصبة أخرى على قـول الكوفيـين بـأن (حتى) ناصبة للفعل ، وجارة للاسم ، وعلى قولهم بان " إلاّ" ناصبة وعاطفة ، وهو لا يقـول بهذا ويرده على الكوفيين . (2)

ابن الأنباري بين التبعية والأصالة .

لقد تعلم أبو البركات النحو ووعاه كما تسلمه من شيوخه وأسلافه ، وكانت نظرته للنحو مستمدة من أساليب المنطق وطرائق الفقه و يظهر ذلك في طريقة تعليله الجدلية للظواهـر اللغوية و النحوية ، إذ كان للتيارات الثقافية واختلاط الثقافات أن تلاقحت العقول والعلـوم بحيث لم يكن بمقدور أحد أن يمنع الثقافة اليونانية من ان تنساب في شرايين الفكر العربـي إلى أن ظهرت أثار تلك الثقافة في الأبحاث الدينيـة واللغويـة بصفـة خاصـة . وبـالغ المتأخرون في ذلك فاصطبغت مؤلفاتهم بطريقة المنطق في الجدل وإعمال الذهن . والحقيقـة أن بين المنطق والفقه والنحو من الروابط والعلاقات ما لا يمكن إنكاره لذلك كان طبيعيـاً أن يتأثر كل من تلك العلوم بالآخر .

ولعل أهم ما يتمتع به ابن الأنباري تلك الذهنية النحوية التي ما كانت لتتعارض مع اعتماده على السلف وأفكارهم التي نقلها بحرفيتها مرة وبمعانيها مرة أخرى، إذ أن من الممكن الجمع بين التبعية والأصالة في النحو ودرسه،وذلك لأن النحوي العظيم هو الذي يجمع بيـن آراء القدماء مختارا أدقها وأصوبها ويعرف كيف يضم بعضها إلى بعـض لتصبـح فـي ذهنـه متماسكة،ويسهل ذلك طبيعة النحو العربي الذي يعتمد على الاجتهاد ضمن أصولـه وأسسـه **ومن خلال"أسرار العربية "يمكننا أن نحدد الميادين التي ظهرت فيها شخصية ابن الأنباري وهي:**

1 – تنوع دراساته العلمية والنحوية .

2 – رده على القدماء أمثال سيبويه والخليل والأخفش ، والكسائي والفراء .

3 – طريقته في عرض المسائل الخلافية إذ انفرد فيها عن غيره من النحاة .

4 – بعده عن التقليد والمحاكاة وميله إلى التجديد .

5 – جدة الموضوعات التي طرقها وإخضاعها لمقاييس الفقه والمنطق .

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية 234، 235 .

2 – ابن الأنباري : المصدر السابق ، 290،291 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

6 – سهولة أفكاره ووضوحها ولعل طبيعة عمله في التدريس جعلته يميل إلى السهولة والاستطراد من أجل توضيح الفكرة .

شخصية ابن الأنباري في الرد على المذهبين

لقد مزج ابن الأنباري كلامه بكلام غيره في عرض الأفكار النحوية في الكتاب ، كما تدخل في سرد الأدلة التي قدمها البصريون والكوفيون . كما تدخل في الرد أيضاً . ولكنه اعتمد حجج نحاة البصرة وأدلتهم اكثر مما اعتمد المصادر الكوفية .

وكثيراً ما يوجز في عرض أدلة البصريين ويحيل إلى الرد مما يوهم الدارس بأنه لم يتدخل وإنما نقل كلام البصريين في رده على نحاة الكوفة " بيد أن الصورة لا تكتمل له ولا تسلم بهذه السهولة فقد رد على نحاة البصرة في مسائل سبع ، وخالف آراء الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد وابن الشجري ، ودعم مخالفته لهؤلاء برد يشبه ما رد به على الكوفيين والبصريين عامة . ولهذا يكون الرد له كسرد الحجج والأدلة التي قدمها أبو البركات على ألسنة المذهبين فاعتمد فيه أقوال الأسلاف وأضاف أشياء ، ثم بوّب النقول ومنحها من ثقافته المنطقية والفقهية روحاً مفعمة بالجدل وأكسبها أسلوب المناظرة (1)

هذا وقد تأثر ابن الأنباري في رده على المذهبين بأسلوب الفقهاء ونسج مسائله على طريقتهم، كما كان ملماً بالثقافة المنطقية التي اهتم بها الفقهاء ولعقليته الفذة كان أقدر من غيره على الاستفادة منها في دراسة النحو وإخضاع ظواهره لأساليبها وطرائقها .

إلى جانب ذلك نجده أخضع اللغة للعقل وموازينه ، فقد أكثر من اعتماد هذا المنطق الجدلي " إضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له " وهو يستعمله في رده على البصريين استعماله إياه في ردّه على الكوفيين . (2)

كما ربط بين النحو والحياة إذ قاس ظواهر النحو قياساً مباشراً على ظواهر الحياة الحسية ، فقد ربط بين الزمان والفعل والإضافة بين حركات الفلك ويرى أن دلالة الفعل على ما يدل عليه المصدر تشبه دلالة الآنية على الفضة ، وأن تركيب " أن" و (لا) في الاستثناء يشبه تركيب الأدوية . أما كيفية عرضه لآراء النحاة ،فقد تعددت الوجوه التي استخدمها ابن الانباري في ذلك ومن تلك الوجوه .

1 – عرض آراء عدد من النحاة دون تعليق وذلك كقوله : " فإن وقفت على المرفوع

---

1 – الحلواني : الخلاف النحوي ، 365، 366 .

2 – ابن الأنباري : الإنصاف مسألة 84 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والمجرور من هذا الضرب (يعني الاسم مثل قاضٍ) كان لك فيه مذهبان : إسقاط الياء وإثباتها ، واختلف النحويون في الأجود منهما ، فذهب سيبويه إلى أن حذف الياء أجود إجراءً للوقف على الوصل لأن الوصل هو الأصل ، وذهب يونس إلى إثبات الياء أجود لأن الياء إنما حذفت من أجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب رد الياء (1)

2 – عرض الرأي مقروناً بموافقته الضمنية عليه :- وذلك كقوله : وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن الوقف على الاسم المقصور مثل هدى وعلاً في الأحوال الثلاثة على الألف المبدلة من الحرف الأصلي وقال ابن الأنباري مؤيداً السيرافي ومفسراً له : وذلك لأن بعض القرّاء أمالتها وذلك في قوله تعالى : " أو أجد على النار هدى " (2) ولو كانت مبدلة من التنوين لما جازت إمالتها . ألا ترى أنك لو أملت الألف في نحو : رأيت عمراً لكان غير جائز ، فلما جازت الإمالة ههنا دل على أنها مبدلة من الحرف الأصيل لا من التنوين (3)

3- عرض طائفة من الآراء واختيار أحدها كقوله : فإن قيل : فما حرف الإعراب في التثنية والجمع ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك: فذهب سيبويه إلى أنّ الألف والواو والياء هي حروف الإعراب ، وذهب أبو الحسن الأخفش والمبرد ومن تابعهم إلى أنها تدل على الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب ، وذهب أبو عمر الجرمي إلى ان انقلابها هو الإعراب ، وذهب قطرب والفراء والزيادي إلى أنها هي الإعراب .(4)

وقد اختار ابن الأنباري من بين تلك الآراء رأي سيبويه حيث قال : والصحيح عندي هو الأول ، ثم أتى على جميع تلك الآراء المتبقية بالنقض والتقنين غير مفرق بين البصري أو الكوفي .

4 – عرض طائفة من الآراء ثم رفضها جميعاً والانفراد برأي متميز : إذ قال في العامل في خبر المبتدأ : اختلف النحويون في ذلك فذهب الكوفيون إلى أن عامله المبتدأ وذهب البصريون إلى أن الابتداء وحده هو العامل في الخبر وذهب قوم منهم إلى أن الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر وذهب سيبويه وجماعة معه إلى أن العامل في الخبر هو

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 55 ، 56 .

2 – طه / آية 10 .

3 – ابن الانباري : أسرار العربية ، ص 58 .

4 – ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 67 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الابتداء ، والمبتدأ جميعاً لأن الابتداء لا ينفك عن المبتدأ ولا يصح للخبر معنى إلاّ بهما فدل على أنهما العاملان فيه .

وقد رفض جميع تلك الآراء قائلاً : والتحقيق عندي أن نقول : أن الابتداء أعمل في الخبر بواسطة المبتدأ لأن المبتدأ مشارك له في العمل (1)

5 – عرض آراء مشهورة ثم يلحقها برأي غير مشهور ، إذ قال بشأن العامل المعنوي : وأما المعنوي فلم يأت إلاّ في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين هذا أحدهما وهو الابتداء ، والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو " مررت برجل يكتب " فارتفع يكتب لوقوعه موضع كاتب وأضاف أبو الحسن الأخفش إليهما موضعاً ثالثاً وهو عامل الصفة . (2)

6 – عرض رأيين مختلفين وترجيح أحدهما على الآخر إذ قال : فإن قيل : فعلى ماذا ينتصب قولهم : قعد القرفصاء ونحوه ؟ قيل ينصب على المصدر بالفعل الذي هو فيه هذا مذهب سيبويه ، وذهب أبو بكر السراج إلى أنه صفة لمصدر محذوف والتقدير فيه : قعد العقدة القرفصاء إلاّ أنه حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، والذي عليه الأكثرون مذهب سيبويه لأنه يفتقر إلى تقدير موصوف ، وما لا يفتقر إلى تقدير موصوف أولى مما يفتقر إلى تقدير موصوف .(3)

7 – وقوفه موقف المدافع من بعض النحويين : إذ قال بخصوص " لن " الناصبة : ذهب الخليل إلى أنها مركبة من كلمتين وأصلها " لا أن " فحذفوا الألف من " لا" والهمزة من "أن" لكثرة الاستعمال وركبوا أحدهما مع الأخرى فصار " لن " وذهب سيبويه إلى أنها ليست مركبة من كلمتين بل هي بمنزلة شيء من حرفين ليس فيه زيادة ، قال سيبويه : ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيداً فلن أضرب لأن ما بعد " أن" لا يعمل فيما قبلها . وقال ابن الأنباري معلقاً على ذلك . ويمكن أن يعتذر عن الخليل بأن يقال : إن الحروف إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كانت عليه قبل التركيب .(4)

ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن الأنباري كان يعير آراء سيبويه عناية خاصة فقد ترددت آراؤه كثيراً في مصنفات ابن الأنباري معتبراً تلك الآراء صحيحة باستمرار " إلاّ حين

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، 85 ، 86 .

2– ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 78،79 .

3 – ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 165 .

4 – ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 288، 289 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يصطدم بالنص القرآني فقد كان يعتبر النص القرآني أوثق من رأي سيبويه وأجدر وأحـــق بالقبول " (1)

ومن الذين اهتم بهم ابن الأنباري واخذ بآرائهم أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارســـي إذ كان في اختيارهم لمذهب الكوفيين في جواز صرف الممنوع من الصرف ، حجة على صحة ذلك المذهب ومسوغ لقبوله واختياره . ولذلك نجده يقول في تلك المسألة : والذي أ ذهـــب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين . (2)

هذا موقفه من البصريين أما موقفه من الكوفيين فلم يورد آراءهم إلاّ لينقضها إذ لـــم يكـــن معجباً بهم وبآرائهم وإن كان كثيراً ما يحرص على ذكرها وإثباتها ، فهو يصف رأي الفـرّاء وهو من رؤساء الكوفيين بأنه لا ينفك من ضعف (3) أو بأنه ظاهر الفساد (4) أو بأنه ليـــس بشيء أو بأنه مجرد دعوى يفتقر إلى دليل .

وما قاله في الفرّاء قاله في الكسائي وفي ثعلب أيضاً .

وخلاصة القول ان ابن الأنباري حرص على حشد آراء النحاة من مختلف المذاهب في كـــل مسألة يعرض لها ويختار ما يعتقده صواباً وان لم يوفق في ذلك انفرد برأي متميز بدليل .

وقد يكون سبب تتبعه لآراء النحاة واستحضارها في كل مسألة حرصه على رسالته التعليمية وتزويد تلامذته بمعلومات نحوية واسعة شاملة وهي المهمة التي سيطرت على قلبه وفكره .

هذا وقد تأثر ابن الأنباري بمصطلحات الحديث وأساليب علمائه إذ يقول في حديثه عـــن النقل وشروطه : " النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حـــدّ القلة إلى حدّ الكثرة" (5) ثم يقسمه إلى تواتر وآحاد ويتحدث عن شروط كل منهما مستنداً في ذلك لمصطلحات المحدثين وعلماء المنطق إذ حفلت مؤلفاته بمصطلحاتهم .

---

1 – علوش : ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص 336 .

2 – ابن الأنباري : الإنصاف ، 2/ 513،514 .

3 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 49 .

4 – ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 48 .

5 – ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 48،49 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الآراء الاجتهادية التي انفرد بها ابن الأنباري .

لقد كان من المتوقع أن تكثر الآراء الاجتهادية التي انفرد بها ابن الأنباري في كتاب " أسرار العربية " ليكون ذلك المصنف استدراكاً لما فاته في الإنصاف ، ولكن حقيقة الأمر أن كتاب أسرار العربية برمته منتزع من " الإنصاف " بحر فيته أو ببعض التصرف، ومع ذلك فإن ابن الأنباري لم يعدم الآراء التي انفرد بها عن غيره من النحاة ، تلك الآراء التي يغلب الظن أنها آراؤه ، وأنه أول قائل بها ، و إذا لم تكن كذلك فيكفي أنه رجحها وقال بها .

وفي عرضنا لتلك الآراء لن نستطيع أن نقسمها دوائر أوعناوين معينه وذلك يعود لقلتها ، لذلك سنعرضها حسب ترتيبها في كتاب " أسرار العربية " وتلك الآراء هي : -

1 - عامل رفع الفعل المضارع : - (1)

يرى ابن الأنباري في قول الكسائي أن الفعل يرتفع بالزائد في أوله فساد لأنه لو كان الزائد في أوله هو الموجب للرفع لوجب ألا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع ، فلما وجب نصبه بدخول النواصب وجزمه بدخول الجوازم دلَّ على أن الزائد ليس هو العامل .

أما ابن الأنباري فيرى في ذلك وجهاً آخر وهو : " إن هذه الزوائد بعض الفعل لا تنفصل منه في لفظ ، بل هي من تمام معناه ، فلو قلنا : إنها هي العاملة لأدى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه وذلك محال " .

أما قول الفراء فلا ينفك من ضعف وذلك لأنه لا يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم مثل الرفع لأنه قال " لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة " والرفع مثل النصب والجزم فلهذا كان هذا القول ضعيفاً .(2)

2 - إعراب المثنى والجمع : -

لابن الأنباري رأي خاص اجتهادي فيما يتعلق بحمل النصب على الجر دون الرفع إضافة إلى الخمسة أوجه التي اجمع عليها النحويون . إذ يقول : " ويحتمل عندي وجهاً سادساً وهو : إن النصب من أقصى الحلق ، والجر من وسط الفم ، والرفع من الشفتين ، فكان النصب إلى الجر أقرب من الرفع ، لأن أقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم من الشفتين ،

---

1 - ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 48، 49 .

2 - ابن الأنباري : الإنصاف ، 554/2 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فلما أرادوا حمل النصب على أحدهما كان حمله على الأقرب أولى من حمله على الأبعد ، والجار أحق بصقبه (أي بما يليه ويقرب منه) والذي يدل على اعتبار هذه المناسبة بينهما أنهم لما حملوا النصب على الجر في باب التثنية والجمع حملوا الجر على النصب في باب ما لا ينصرف .(1)

3 – **العامل في رفع الخبر : –**

في خضم الخلاف بين البصرة والكوفة حول العامل في رفع المبتدأ والخبر نجد لابن الأنباري رأياً خاصاً حيث يقول:

" والتحقيق فيه عندي أن يقال : إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ، لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته أن لا يقع إلاّ بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به ، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما ، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها فكذلك ههنا ، الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ إلاّ أنه عامل معه ، لأنه اسم ، والأصل في الأسماء ان لا تعمل . (2)

4 – **وصف المنادى المفرد : –**

جاز في وصفه (سواء أكان الوصف مضافاً بأل نحو : يازيدُ الحسن الوجه أم كان مفرداً نحو : يازيد الحسن) الرفع والنصب ، نحو : يازيدُ الظريفُ والظريفَ قيل : جاز الرفع حملاً على اللفظ ، والنصب حملاً على الموضع ، أما ابن الأنباري فالاختيار عنده النصب لأن الأصل في وصف المبني هو الحمل على الموضع لا على اللفظ فإن قيل : فلم جاز الحمل هنا على اللفظ وضمه " زيد" ضمة بناء ، وضمة الصفة ضمة إعراب ؟ قيل لأن الضم اطرد في كل اسم منادى مفرد ، أشبه الرفع للفاعل لاطراده فيه ، فلما أشبه الرفع جاز أن يتبعه الرفع ، غير أن هذا الشبه لم يخرجها عن كونها ضمة بناء ، وأن الإسم مبني ، فلهذا كان الأقيس هو النصب . ويقول ابن الأنباري : ويجوز عندي الرفع على تقدير مبتدأ محذوف ، والتقدير فيه : أنت الظريفُ ، ويجوز النصب على تقدير فعل محذوف ، والتقدير فيه : أعني الظريفَ .ويؤيد الرفع فيه بتقدير المبتدأ ، والنصب له بتقدير الفعل ، إن المنادى

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 66، 67 .

الصبان : حاشية الصبان ، 132/1 .

2 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 86 .

ابن الأنباري : الإنصاف ، 46/1، 47 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أشبه الأسماء المضمرة ، والأسماء المضمرة لا توصف .(1)

5 – الميم المشددة في " اللهمّ " هل هي عوض عن حرف النداء ؟

في رده على الكوفيين الذين قالوا إن الميم ليست عوضاً من " ياء" التي للتنبيه في النداء . رد عليهم في قولهم " إن الأصل يا الله أمنا بخير " فحذفوا بعض الكلام لكثرة الاستعمال بثلاثة أوجه كان ثالث تلك الأوجه عند ابن الأنباري ضعيفاً ، وذلك فيما يتعلق بالآية : – " وإذْ قالوا اللهُمَّ إنْ كانَ هذا هو الحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ علينا حِجارةً مِنَ السَّماءِ أوْ ائْتِنا بِعذابٍ أليم ". (2)

قال ابن الأنباري : لو كانت الميم من الفعل لما افتقرت إن الشرطية إلى جواب في قوله : " إن كان هذا هو الحق من عندك " دل على أنها ليست من الفعل .

ويقول أيضاً : ويحتمل عندي وجهاً رابعاً : إنه لو كان الأصل " يا الله أمنا بخير " لكان ينبغي أن يقال : "اللهم وارحمنا " فلما لم يجز أن يقال إلا : " اللهم ارحمنا " ولم يجز " وارحمنا " دل على فساد ما ادعوه . (3)

6 – العامل في جواب الشرط : –

رد ابن الأنباري على البصريين الذين قالوا : إن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جواب الشرط فقال : إنما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط فلا ينفك أحدهما من صاحبه ، فلما اقتضياه معاً وجب أن يعملا فيه معاً كما قلنا في الابتداء والمبتدأ أنهما يعملان في الخبر فكذلك ههنا غير أن هذا القول وإن اعتمد عليه كثير من البصريين فلا ينفك من ضعف ، وذلك لأن فعل الشرط فعل ، والأصل في الفعل أن لا يعمل في الفعل ، وإذا لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل و " إن " له تأثير في العمل في الفعل ، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له . ويقول ابن الأنباري : والتحقيق فيه عندي أن يقال : إنّ " إنْ " هي العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط لأنه لا ينفك عنه ، فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا به كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب فالتسخين إنما حصل عند وجوده لا بهما لأن التسخين

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 205، 206 .

2 – الأنفال /32 .

3 – ابن الأنباري : الإنصاف ، 344/1 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إنما حصل بالنار وحدها فكذلك ههنا " إنْ " هي العامل في جواب الشرط عند وجـــود فعـــل الشرط لا أنه عامل معه . (1)

7 – جمعَ التكسير : فِعْله ⟵ فِعلات

في جمع فِعلة نحو : سِدرة : سِدْرات ، سِدِرات ، سِدَرات ، قيل : أما الكسر للإتباع ، وأما الفتح ففراراً من اجتماع الكسرتين ، وأما السكون فللتخفيف ، كقولهم في "كِتْف " : كتْف ، والألف والتاء في ذلك كله للقلة عند بعض النحويين ، ويحتجون بما رويَ أن حسّان بن ثابت أنشد النابغة قصيدته التي يذكر فيها :

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يلمَعْنَ بالضحى

وأسيافُنا يَقْطرْنَ مِنْ نجدةٍ دَما (2) [من الطويل]

فلم ير فيه اهتزازاً ، فعاتبه على ذلك ، فقال له النابغة : قد أخطأت في بيت واحد في ثلاثـــة مواضع – وأغضيت عنها ثم جئت تلومني ، فقال له حسان :و ما تلك المواضع ؟ فقال له: –

الأول : إنك قلت : الجفنات ، وهي تدل على عدد قليل ولا فخر لك أن يكون لك في ساحتك ثلاث جفنات أو أربع .

والثاني : إنك قلت : يلمعْنَ ، واللمعة بياض قليل ، فليس فيه كبير شأن

والثالث : إنك قلت يقطرنَ ، والقطرة تكون للقليل ، فلا يدل ذلك على فرط نجـــدة ، وكـــان يجب أن تقول : الجِفان .

أما ابن الأنباري فيقول : وهذا عندي ليس بصحيح لأن هذا الجمع يجيء لكثرة كما يجـــيء للقلة ، والذي يدل على ذلك قوله تعالى " وهم في الغُرُفات آمنون " (3) والمراد به الكـثرة لا القلة ، والذي يدل على ذلك أنه جمع صحيح ، فصار بمنزلة قولهم : الزيدون والعمرون ، كما أن قولهم : الزيدون والعمرون يكون لكثرة والقلة فكذلك هذا الجمع ، وأما ما روي عن النابغة وحسان فقد كان أبو علي الفارسي يقترح فيه ، ولو صح فيحتمل أن يكـــون النابغـــة قصد ذكر شيء عنه ملامة حسان ويعارضها في الحال . (4)

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية 297 ، والإنصاف 608/2، 609 .

2 – ابن ثابت ، حسان : ديوان حسان بن ثابت تحقيق : حنفي حسنين وحسن الصيرفي ، الهيئة المصرية للكتـــاب 1974/ص131 .

3 – سورة سبأ / اية 37 .

4 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 309، 310 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

8 – إثبات التاء في التصغير في ما كان رباعياً نحو قديديمة ، وورِّينة ، وأميّمة : –

يرى ابن الأنباري أنهم إنما أثبتوا التاء في تصغير " قديديمة ، وريِّئة ، أميّمة " لوجهين أحدهما : إن الأغلب في الظروف أن تكون مذكرة ، فلو لم يدخلوا التاء في هذه الظــروف ، وهي مؤنثة لالتبست بالمذكر . " إذ لا يعلم تأنيثها بالإخبار عنها لأنها ملازمة للظرفيـة ، ولا بوصفها ولا بإعادة الضمير عليها بل يعلم بالتصغير فقط "

الثاني : إنهم زادوا التاء تأكيداً للتأنيث .

ويحتمل ذلك عند ابن الأنباري وجهاً ثالثاً وهو : إنهم اثبتوا التاء تنبيــهاً علــى الأصــل المرفوض ، كما صححوا الواو في " القود " والحركة تنبيهاً على أن الأصل في " بــاب " و " دار" : بَوَبٌ ودَوَرٌ . وعلى كل حال فكلا القسمين شاذ لا يقاس عليه . (1)

****

تلك هي الآراء والأفكار النحوية الاجتهادية التي تمخضت عن عقلية ابن الأنباري وهي ليست في الأصول النحوية إذ أن تلك الأصول ترسخت جذورها وأجمع عليها النحاة قبل ابن الأنباري ، ولكن تلك الاجتهادات كانت في تعليل بعض الظواهر النحوية واســتنباط بعــض الأحكام ، وقد كانت تلك خلاصة التجربة المعرفية له التي أثبتت أن فكره أكبر وأعمق مــن حدود المنهج (منهج التحليل والفلسفة المنطقية) إذ انطلق في أحكامه مــن واقــع الخــلاف النحوي بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة .

وبفضل امتلاكه القدرة على تحليل الآراء والترجيح عند الاختلاف استطاع أن يطور فكــره في قالب واحد ، فاستوعب التراث النحوي واستلهمه ، ولعل أهم إنجازاته أنه مهد الطريــق لتأصيل أسلوب علمي في دراسة الخلاف النحوي ، مبتعداً عن النظرة التأثرية التي تقدس كل ما جاء به الأجداد فكان أوّل النحاة (النقاد) الذين تعاملوا مع النحو بحرية .

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 317 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المعيارية في نحو ابن الأنباري

ينبغي قبل أن نخوض في معيارية نحوِ أبي البركات الأنباري ان نتعـــرف إلـــى المقصـــود بالمعيارية .

المعيارية : – هي مجموع العمليات الذهنية التي تستخدم في استنباط الأصول وترسيخ القواعد كالقياس ، والعلة ، وأنواع الاستدلال . (1)

لقد اعتمد نحاة البصرة والكوفة على المعيارية ، وشغلتهم في ذلك عدة قضايا كان أبرزهـا نظرية العامل النحوي التي احتلت مساحة واسعة من مسائل الخـلاف النحـوي ، وللنحـاة عذرهم في انشغالهم بهذه النظرية لأن هدفهم من النحو كان صيانة الألسن من اللحن .

ولأن اللغة لا تخضع لأساليب المنطق ولا تتوافق معها بشكل مطرد وجد كثيراً من المسائل التي تندرج تحت نظرية العامل إذ إن في اللغة أسماء مرفوعـة وليـس أمامـها أداة رفـع كالمبتدأ ، كما نجد أسماء منصوبة وليس قبلها أداة نصب كالمستثنى والمفعول معه . ومـن هنا ظهرت قضية العامل المعنوي كالابتداء عند البصريين ، والصـرف والخـلاف عنـد الكوفيين ، ووقع النحاة في متاهات الفقه وعلم الكلام والمنطق وانشغلوا في التقديرات البعيـدة ونأت بهم السبل عن روح اللغة ، وقد تكون ظاهرة الإعراب وصعوبة إتقانها علـى غـير العرب هي التي أدت إلى اختراع نظرية العامل التي رغم بدايتها البسيطة أصبحت معرضـاً للتناقض في دراسة النحو العربي إلى جانب إثارتها للخلاف النحوي بين نحاة البصرة ونحـاة الكوفة ، وقد ظهر هذا الخلاف بأوضح صوره في نظرتهم للعامل فـي المبتـدأ إذ " ذهـب البصريون إلى أن العامل في المبتدأ هو الابتداء ، وهو عامل معنوي لا يظهر ، في حيـن ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان " (2) وهم بذلك " يكسرون القاعدة التي قـالوا بها مع خصومهم وهي أن الاسم لا يعمل " (3)

ورافق نظرية العامل في النظرة المعيارية فكرة القياس ، وهو لا يختلـف عنـها بـالأخذ بأساليب الفقهاء والمناطقة إلى أن اكتملت له الأصول واستوت له الأسس في الوقت الذي كان محافظاً على روح اللغة في آراء الخليل وسيبويه والفراء والكسائي والأخفش .

ولكن الأمر يختلف في العلة ،فالخليل وتلميذه سيبويه ينشطان للعلة أكثر مما ينشط لها

---

1 – الحلواني : الخلاف النحوي ، 402 .

2 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 79 .

3 – الحلواني : الخلاف النحوي ، ص 404 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الكسائي ، في حين يقف الفراء وسطاً بين الفريقين ، وذلك أن الخليل متأثر بالروح العلمية الفقهية التي سادت الحياة الفكرية في البصرة في حين يتأثر الكسائي بمدرسة الفراء التي تؤثر السماع ، أما الفراء فيجمع بين المنهجين إذ يعلل كالخليل ويعتمد السماع كالكسائي .

ولكن ابن الأنباري لم يتأثر بهؤلاء الأربعة . وإنما تأثر بخلفائهم ولا سيما الفارسي وابن جني وابن الشجري ، لذلك جاء نحوه منغمساً في المعيارية ، وقد يكون ابن جني صاحب المعيارية التي تسلمها ابن الأنباري مع الاختلاف بينهما من حيث طول نفس ابن جني وكثرة شواهده وأمثلته في الوقت الذي تتميز كتابات ابن الأنباري بالإيجاز الشديد حتى تكاد تكون كتاباته إلى صياغة القوانين الفقهية والمنطقية أقرب . إذ يقول : " اعلم أن السؤال هو طلب الجواب بأداته في الكلام ، وهو مبني على أربعة أصول : أحدها سائل ، والثاني مسؤول ، والثالث مسؤول عنه، والرابع السؤال عند وجوده ، ويفسد عند عدمه " (1) ثم ينتقل بعد هذا الإيجاز الشديد ليعقد فصلاً عن كل تلك الأصول .

هذا ويحمل كلام ابن الأنباري الجزم والتقرير والإحاطة بالظاهرة المبحوثة اذ يقول : " وأدلة الإعراب ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال " (2) كما يحمل تقسيمات تتفق مع تقسيمات الفقهاء وعلماء المنطق وعلماء الحديث . لذلك نجده في دراساته النحوية وما تحويه من تفريعات وتحديدات وشمول وتقرير أقرب إلى الفقه والمنطق الممزوج بفلسفة العلة والقياس . " مما يجعل معياريته خالصة نائية عن روح اللغة التي ترفض الخضوع للقاعدة المحددة ولا تدرس بأسلوب المناطقة التعليلي لأن التعليل من أساسه شيء غريب في المادة اللغوية النحوية ، وهو يتناقض كل التناقض والمنهج الجديد المبني على الوصف " . (3)

---

1 – ابن الأنباري : الاغراب في اصول الاعراب ، ص 37،36 .

2 – ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 45 .

3 – الحلواني : الخلاف النحوي ، ص 411 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

أسس التعليل عند ابن الأنباري

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أسس التعليل عند ابن الأنباري

العلة النحوية : -

لقد فرض تعدد العلوم وانتشارها في العصور المتقدمة على النحوي أن لا يكون علمه مقتصراً على النحو فقط بل كان متضمناً لعلوم أخرى غير النحو كالفقه وعلم الكلام والأنساب إذ كانت الموسوعية سمة تلك العصور ، إلى أن بدأ ظهور التخصص ، غير أن المبادئ الأولى في العلوم وأصولها وأساليبها وطرق بحثها قد أسست وظهرت في زمن الموسوعية مما أثر في العلوم إلى ما بعد التخصص فوجد العالم في النحو والفقه وأيام العرب والطب وأمثلتهم كثيرة .

ومن هنا تأثر علم النحو بالعلوم الأخرى وكان نتيجة ذلك أن تأثرت العلة بها أيضاً ، فترك كل علم طابعه عليها فصيغت بصيغة فلسفية أو فقهية يقول الجرمي : " أنا منذ ثلاثون أفتي في الفقه من كتاب سيبويه(1) أما السيوطي فيرفض أن تكون العلل مستنبطة ، وبالغ في إجلالها وتقديسها فيجعلها عللا توقيفية من وضع واضع حكيم جلّ وعلا . (2) وذلك يخالف قول الخليل حين سئل عن العلل من أنه علّل بما وجده عنده علة .

والعلة عند النحاة ثلاثة أنواع ، وهي التي تحدث عنها الزجاجي : التعليمية والقياسية ، والجدلية ، وقد تأثرت العلة النحوية بالعلة الفقهية فشاركتها خصائصها إلى أن ظهر ذلك الأثر في أنواع العلة فوجدت العلة المجوزة والعلة الموجبة كما وجدت العلة الجدلية والعلة البسيطة والعلة المركبة .

وهذا التأثر الذي نجده في العلة النحوية رغم وجود الفروق والاختلافات بين المؤثر والمتأثر هدفاً وأسلوباً إذ إن البحث في علل النحو له أسلوبه المستقل بطرقه الخاصة لأن أوضاع المناطقة والفقهاء غير أوضاع النحويين والأهداف التي ينشدها الفقيه وعالم المنطق تختلف عن الأهداف التي يرمي إليها عالم النحو .

---

1 – الزبيدي : طبقات الزبيدي ، ص 77 .

2 – السيوطي : الاقتراح ، ص 112 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ورغم الارتباط الواضح بين الأصول النحوية والأصول الفقهية في بعض المجـــالات إلاّ أن هذا الارتباط أقل في العلة إذ إن العلة مصدرها الحس والطبع وليس الشرع والفقه ، ولكـــن ذلك لا يلغي التشابه بين العلتين ، إذ إن العلة النحوية بدأت بســيطة قائمــة علـى الحـس والسليقة . ثم تعقدت بعد تأثرت بغيرها من العلوم ، لذلك تعددت أنواع العلل فمنها مــا هــو بسيط ضروري كالعلل التعليمية ، ومنها ما هو معقد كالعلل الجدلية .

وفي نظرتهم للعلة لا يوجد في كتب النحاة الأوائل ما يثبت أنهم اتفقوا على طبيعة العلــة النحوية . أو يؤكد شبهها بالعلة العقلية أو العلة الشرعية ، وهل هي موجبـــة أو مجــوزة . ولكننا نستطيع أن نقسم النحاة من حيث نظرتهم للعلة قسمين : – مؤيداً للعلة ، ومنكراً لها ، كما ظهرت دعوات عدّت العلل النحوية فاسدة وطالبت بإلغائها كما فعل ابن حزم الأندلسـي ، أو إلغاء بعضها كما فعل ابن مضاء القرطبي حين دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث دون العلل الأوَل التي يحصل منها المرء على فوائد تعليمية .

أما الأسباب التي أدت إلى وجود التعليل في رأي النحاة فهي : –

1 – إن التعليل النحوي يكشف حكمة الله في الصيغ وأوضاع الكلام ، إذ أننا " إذا تأملنا علـى هذه الصناعة علمنا أنها غير مدخولة ولا متسمح فيـــها وإذا صادفنـــا الصيـــغ المســتعملة والأوضاع بحال من الأحوال وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيـــم – جـــل وعلا – تطلبنا به وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها . وربما تربط هـــذه الفكرة بفكرة المفوضين في اللغة الذين يرون أن اللغة بصيغها ونظمها من وضع الله – جـلى وعلا – وانه قد حبا بها العرب لأن نفوسهم قابلة لها حجة لقوة الصنعة فيها . وعلى النحـــاة ان يبحثوا عن حكمة الله فيها فكان التعليل .

2 – إن هذه العلل قد قامت في عقول النحاة العرب ونياتهم عند المنطق ، والنحاة يعللون لمــا قام في النيّات والعقول ، إذ يقول الخليل بن أحمد – " إن العرب فقد نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها . وقامت في عقولها علله ، وان لم ينقل ذلك عنها وعللت انا بما عندي انه علة لما عللت منه " (2)

ويؤيد ابن الأنباري ما قاله الخليل وذلك في حديثه عن تخصيص العلة بقوله : " العلة دليـلى

---

1 – السيوطي : الاقتراح ، ص 112.

2 – السيوطي : المصدر السابق ، ص 135، 136 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على الحكم بجعل جاعل " (1) . فالعلل في رأيه بجعل جاعل هو باحث النحو لتأييد الحكم الموجود في النّصّ .

3 - الإحساس بالخفة أو الثقل والأنس بالشيء أو الاستيحاش منه وهو أمر يعود إلى إحساس النحوي وذوقه الخاص . وذلك كالعدل في (ثُعل) و(زُمل) و (عُذر) و (عمو) و(زمر) فقد قيل لابن جني : لسنا نعرفُ سبباً أوجب العدل في هذه الأسماء دون غيرها ، فان كنت تعرفه فهاته فقال : إذا حكمنا بديهة العقل وترافعنا إلى الطبيعة والحس فقد وفينا الصنعة حقها .

4 – ان العرب قد عللوا لنطقهم ، ومن حق النحاة ان يأخذوا عنهم ما عللوا به تلك هي الأسباب التي دعت إلى وجود العلة النحوية : -

مقومات العلة النحوية : -

لقد اعتمد النحاة في تعليلهم للظواهر اللغوية مرتكزات عديدة هي : -

1 – تفضيل الخفة في الكلام وكراهة الثقل ، ومن ذلك تعليلهم للكثير من الظواهر الصرفية والنحوية ومنها قولهم : ميزان ، وأصلها مِوْزان ، فلأجل استثقالهم الواو الساكنة في الحشو بعد كسرة آثروا ان يقلبوها ياءً .

2 - كثرة الاستعمال : كالترخيم مثلاً فكثرة استخدامهم للمنادى سبب حذف الحرف الأخير منه . (2) ولكثرة استخدامهم مرحباً ، وأهلاً : حذفوا الفعل أي نزلت مرحباً ولقيت أهلاً (3)

ويقرر ذلك حديثا ما نادى به قانون التردد النسبي " الذي ينص على ان الأصوات والمجوعات الصوتية التي يشيع تداولها في الاستعمال بين الناس تكون عرضه للتغير والتطور أكثر من غيرها الأقل استعمالاً (4)

" فالصوت إذا شاع استعماله في الكلام كان عرضه لظواهر لغوية نسميها حيناً إبدالاً وحيناً آخر إدغاماً . وقد يتعرض للسقوط من الكلام ، وقد لمح اللغويون العرب القدامى صحة

---

1 – ابن الأنباري : لمع الأدلة ، ص 113 .

2 - ابن الانباري : أسرار العربية ، ص 214 .

3 - الوراق : العلل في النحو ، تحقيق مها المبارك ، ص 53 .

4 – النوري، جواد : في التطور الصوتي ، مجلة النجاح للأبحاث .المجلد الثاني .العدد الخامس 1990 م /ص123.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذه النظرية وأشاروا إليها في تضاعيف كتبهم ، ولا سيما في حديثهم عن بعض الظواهر اللغوية كالترخيم مثلاً ، فابن يعيش يقول : ان الترخيم من خصائص النداء . لأن النداء كثير في كلامهم ، والكلمة إذا شاع استعمالها كانت عرضة للاختصار اكثر من غيرها " (1)

3 – تعليلهم بالقياس : ومن ذلك علة بناء اسم (لا) النافية للجنس بقياسه على الأسماء المركبة تركيب مزج .

4 – اعتماد النص : وأمثلته كثيرة ومنه تعليلهم الرفع في قوله تعالى : " إنَّ اللهَ بريءٌ مِنَ المشركينَ ورسولُهُ"(2) فقد رفع رسولُه وهو معطوف على لفظ الجلالة لأن قوله إن الله بريء من المشركين معناه إن الله بريء من المشركين ، و (إن) لم تضف إلى العبارة الاّ التوكيد ، ولهذا جاز الرفع .

5 – العوض : كالتعويض عن حذف النون من (أنْ) المخففة من الثقيلة بأن جعلوا الفعل المنصرف لا يباشرها بل يفصل بينهما بالتسويف أو (لو) أو (قد) أو النفي مثل (علم ان سيكون منكم مرضى) . (3)

6 – طول الكلام : كحذف صدر صلة الموصول .

7 – العدل : كعدل "مثنى وثُلاث ورُباع عن اثنين وثلاث عن ثلاثة ورُباع عن أربعة "(4)

8 – الالتباس : وذلك نحو : يالَلأقوياء للضعفاء ، ففتح لام الجر التي دخلت عل الأقوياء مع انها يجب ان تكون مجرورة لمباشرتها الاسم الظاهر ولا تفتح الاّ مع الضمائر ، وعلة فتحها رفع الالتباس إذ ان فتحها يميز المستغاث به من المستغاث له .

9 – الاستغناء : كاستغنائهم بقولهم : رأيته ، عن رأيت إياه .

10 – التوهم : ومن ذلك قول الشاعر :

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى   ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا [من الطويل]

فقال سابق بالجر لتوهمه انه قال : لست بمدرك . (5)

هذا وقد اختلف النحاة حول قضية التعليل إذ يأتي التعليل في النحو بعد الأحكام النحوية التي تنتظم النطق العربي . وقد كان للعرب ما اتفقوا على نطق وما اختلفوا في نطقه ، وقد علل

---

1 – انيس ،ابراهيم : الأصوات اللغوية ، ط6 ، مكتبه الانجلو المصرية،القاهرة 1984، ص242،243.

2–التوبة ، آية2.

3 – المزمل /آية 20

4 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 274 .

5 – ابن الأنباري : أسرار العربية ص 148، والإنصاف 565/2 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النحويون للطرفين واختلفوا في ذلك اختلافاً شديداً وقد كانت مظاهر ذلك الخلاف : -

1 - اختلفوا في تعليل المتفق على نطقه وحكمه ، ومنه الاختلاف في رفع المبتدأ ورفع الخبر ، ورفع الفاعل ، ورفع ما أقيم مقامه ، ورفع خبر (إن) وأخواتها ونصب المفعول معه ، وفي باب الممنوع من الصرف كثير من تلك العلل.

2 - اختلفوا في تعليل المتفق على نطقه ، وأدى خلافهم إلى الاختلاف في حكمه ومن ذلك اختلافهم في تعليل العمل في التنازع ، فالقرب جعل العمل للثاني عند البصريين والسبق جعل الحكم للأول عند الكوفيين . (1)

3 - الاختلاف في تعليل ما ورد نطقه مختلفاً عن العرب ،بأن ينسب إلى قبيلة أو اكثر نطق مخالف لنطق قبيلة أخرى ، ويعلل النحاة لكل واحدة منهما بما يتراءى لهم من العلل ، ومن ذلك الخلاف في تعليل إعمال (ما) بين الحجازيين والتميمين (2)

تلك هي الصور الثلاث التي دار الخلاف في التعليل حولها ، ويظهر من تلك الصور ان التعليل دارت قضاياه ومسائله بعيداً عن اللغة إذ ان الخلاف كان فيما يمكن ان نسميه " فلسفة النحو" اشد من الخلاف في النحو نفسه .

العلة بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة :

مما سبق نستطيع أن نقول إن العلة لم تنشأ لضرورة ولم تكن مقصودة لذاتها ، ولكن طغيان الفلسفة والمنطق وعلم الكلام في عصر استنباط قواعد اللغة العربية وضبطها ووضع أحكامها لعب دوراً بارزاً في نشأتها وتسرّبها إلى مناهج النحويين ودراساتهم .

ولم يكن الخوض في العلة والتماسها في ظواهر اللغة وأساليبها مما انفرد به البصريون ، فقد كان لنحاة الكوفة عللهم وأقيستهم ، ولم تكن نظرتهم إلى ظواهر اللغة وصفية بحتة تقف عند المسموع ، ولا تتجاوزه " بل نجدهم وراءها يبحثون عن العلة ويدفعهم ذلك إلى اتخاذ القياس ، والإفادة من المنطق ومصطلحاته .(3)

وكما اهتم كبار نحاة البصرة بالعلة بدءاً بابي إسحق الحضرمي ، والخليل ابن احمد اللذين اتسمت تعليلاتهما بالبساطة ثم سيبويه والمازني ، والزجاجي إلى ان بولغ في التعليل على يد

---

1 - ابن الأنباري : أسرار العربية ص 78 ، 79، 87، 145، 170، 272-278 .

2 - ابن الأنباري : المصدر السابق ص ، 139، 140 .

3 - الجبالي ، حمدي : الخلاف النحوي الكوفي ، ص 227.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أبي علي الفارسي ، وابن جني ، وابن الأنباري حتى أصبحت العلة بحثاً قائماً بذاته الفت فيه الكتب ، فقد كان لنحاة الكوفة أيضاً تعليلاتهم فيما عرض لهم من الظواهر اللغوية " إلاّ ان عنايتهم بها ، واعتمادهم عليها لم يكن بارزاً في مناهجهم على حد سواء " (1)

فقد التمس العلة من الكوفيين أبو جعفر الرؤاسي ، والكسائي " وان كان تأثر منهج مدرسة الفراء التي تؤثر السماع " (2) فقد كان من ذوي التعليل . اذ كان الفراء كثيراً ما يلجأ إليه في القضايا التي تحتاج إلى تعليل ، ومن ذلك قول الفراء : سألت الكسائي عن كسر " أمس" فقال أخذ من قولهم : أمسِ عندنا يا رجل ، قال الفراء : ولو كان من هذا ما دخل عليه الألف واللام .

ويستدل على تعليلات الكسائي غير المتكلفة كما فعل غيره من الكوفيين بقوله المشهور حين سئل عن (أي) وأحوال إعرابها وبنائها قال : "أي هكذا خلقت" (3) وكذلك قوله في (حتى) لم صارت تنصب الأفعال المستقبله . فقال " هكذا "خلقت" ولهذا عد بعض المحدثين الكسائي " ممثل المذهب الوصفي الكوفي " (4)

أما الفراء فلم يخرج بتعليلاته عن نطاق الاستعمال ولم يفترض وجوهاً ليس لها نظير في اللغات والقراءات " وكان يلتمس العلل والأسباب شأنه شأن البصريين في ذلك مخالفاً مذهب الكوفيين فمثلاً في منهج الكسائي ذلك الذي يقول : أي هكذا خلقت ، فلا يحاول لها تفسيراً ولا تعليلاً ، أما الفرّاء فيلتمس العلل لما ورد من كلام العرب على نحو فلسفي ، وان لجأ في بعضها إلى السهولة والوضوح ، ولعل سبب ميله إلى الفلسفة يعود لسببين (5) أولهما : اعتزاله وصلته بالمعتزلة وأهل الفلسفة الكلامية وثانيهما : اطلاعه على كتاب سيبويه وما فيه من علل وأقيسة قالها الخليل خاصة .

وبعد الفراء تتابع نحاة الكوفة في ميلهم للعلة ومنهم هشام بن معاوية الضرير وابن قادم وغيرهم ، ولكن بقي امر العلة عند الكوفيين على الحد الذي بلغته على يد الفراء إلى ان جاء " ثعلب " وتلامذته وعلى رأسهم أبو بكر الانباري الذين قلدوا الشيوخ قبلهم في إخضاع

---

1 – الجبالي ، حمدي : الخلاف النحوي الكوفي ، ص 227 .

2 – المخزومي ، مهدي : مدرسة الكوفة ، ص 112 .

3 – ابن جني : الخصائص ، 292/3 .

4 – الحلواني : الخلاف النحوي وكتاب الإنصاف ، ص 405 .

5 – الجبالي : الخلاف النحوي الكوفي ، ص 229.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الظاهرة اللغوية لميزان العقل والمنطق . ولكن ليس من السهولة الوقوف علـــى اختلافـات الكوفيين في العلة " لأن أحداً منهم لم يفردها بالتأليف والبحث ، وانما عرض حديثهم عنـــها فيما وصل إلينا من مؤلفات بعضهم العامة وهي قليلة في مجملها . فالكسائي الـــذي يشـكل نحوه جانباً عظيماً في النحو لم يبق من مؤلفاته الاّ رسالة صغيرة (لحن العامة) وضــاعت باقي مؤلفاته التي كان من الممكن أن يبرز فيها جانب العلة واضحاً " (1)

شروط صحة العلة : –

كما بحث العلماء الأصل في العلة وحكمها وصفاتها وبحثوا في مسالكها وطرق أخذهـا والتعليل بها والاستدلال عليها، وما يعتمد عليه في القول بصحتها وشيوعها وذلك كما يلي: –

1 – الإجماع : وذلك ان يجمع أهل العربية على ان علة هذا الحكم كذا كإجماعهم علـــى ان علة تقدير الحركات في المقصور : التعذر ، وفي المنقوص : الاستثقال .

2 – النص : وذلك بان ينص العربي على العلة : قال أبو عمرو : سمعت رجلاً من اليمـــن يقول : " فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها " فقلت له : " أتقول جاءته كتابي ؟ فقال : نعـــم أليس صحيفة " (2)

3 – الإيماء : وذلك كما روي ان قوماً من العرب أتوا النبي صلى الله عليه وســلم فقـــال : من انتم ؟ فقالوا : " نحن بنو غيان" فقال : " بل انتم بنو رشدان " ففي هذا ايماء واشارة إلى أن " الألف والنون " زائدتان " ، يقول ابن جني : "فهل هذا الاّ كقول أهل الصناعـــة : (ان الألف والنون زائدتان " وإن كان عليه السلام لم يتفوه بذلك غير أن اشتقاقه اياه من (الغـــي) بمنزلة قولنا نحن : " ان الألف والنون فيه زائدتان " . (3)

ومن ذلك أيضاً ما حكاه ابن جني عن الزيادي عن الأصمعي أنه قال " حضـــر الفـــرزدق مجلس ابن أبي اسحق فقال له : كيف تنشد هذا البيت ؟ : –

وعينانِ قالَ اللهُ : كونا فكانتا فعولانِ بالألبابِ ما تفعلُ الخمرُ[من الطويل]

فقال الفرزدق : "كذا أنشد " فقال ابن أبي إسحق : ما كان عليك لو قلت : فعولين " ؟ فقـــال الفرزدق " لو شئت ان اسبّح لسبحت" ونهض فلم يعرف أحد في المجلس ما أراد .

ويقول ابن جني : " أي لو نصب لأخبر ان الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك وانما أراد : "

---

1 – الجبالي : الخلاف النحوي الكوفي ، ص 231 .

2 – السيوطي : الاقتراح ،ص 137 .

3– ابن جني : الخصائص ، 250/1،251 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

انهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر " و (كان) هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر فكأنه قال : وعينان قال الله : " إحداثا " فحدثتا , أو أخرجا إلى الوجود فخرجتا . قال السيوطي : فكان هذا ايماء من الفرزدق إلى العلة " (1)

4 – السبر والتقسيم : ويكون ذلك بذكر الوجوه المحتملة واختيار ما يصلح ونفي ما عداه ، فيقتصر في التقسيم على ما يقرب ويحسن لا على ما يبعد ويقبح .

وقد قسم ابن الأنباري هذا النوع من الاستدلال على العلة إلى نوعين :-

الأول : ان يذكر الأقسام التي يجوز ان يتعلق بها الحكم فيبطلها جميعها فيبطل بذلك قوله ، ومثال ذلك أن يقول : " لو جاز دخول اللام في خبر (لكن) لم يخل إما أنها تكون : لام التوكيد ، أو لام القسم . بطل ان تكون لام التوكيد لأن لام التوكيد إنما حسنت مع " إنّ " لاتفاقهما في المعنى لأن كل واحد منهما للتوكيد واما (لكن) فمخالفة لها في المعنى، وبطل ان تكون لام القسم لأن لام القسم إنما حسنت مع (إنّ) لأن (إن) تقع في جواب القسم كما أن (اللام) تقع في جواب القسم . وأما (لكن) فمخالفة لها في ذلك ، وإذا بطل أن تكون لام التوكيد وبطل ان تكون لام القسم بطل ان يجوز دخول اللام في خبرها . (2)

وكذلك ما قاله ابن الأنباري في إثبات اسمية (كيف) حيث يقول : " لا تخلو كيف من ان تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، بطل أن يقال : هي حرف ، لأن الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة ، و (كيف) تفيد مع كلمة واحدة ، ألا ترى انك تقول : كيف زيد ؟ فيكون كلاماً مفيداً ؟ فان قيل : قد أفاد الحرف مع كلمة واحدة في النداء ، نحو : يا زيد ، قيل : إنما حصلت الفائدة في النداء مع كلمة واحدة ، لأن التقدير في قولك : يا زيدُ ، أدعو زيداً ، أو أنادي زيداً ، فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدرة لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة فبطل ان يكون حرفاً . وبطل ان يكون فعلاً ماضياً لأن أمثلة الفعل الماضي لا تخلو إما أن تكون على وزن "فعَل" كضرَب ، أو على : (فعُل" كمكُث ، أو على " فعِل" كسمِع وعلِم ، وكيْف على وزن " فَعْل " فبطل ان يكون فعلاً ماضياً .

وبطل ان يكون فعلاً مضارعاً لأن المضارع ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء ، وكيف ليس في أوله إحدى هذه الزوائد الأربع فبطل أن يكون فعلاً مضارعاً .

---

1 – ابن جني : الخصائص ، 302/2، والسيوطي : الاقتراح: ص 139 .

2 – ابن الأنباري : لمع الأدلة ، ص 127 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبطل أن يكون أمراً لأنه يفيد الاستفهام ،وفعل الأمر لا يفيد الاستفهام فبطل ان يكون أمراً ، وإذا بطل ان يكون فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، فبطل ان يكون فعلاً . والذي يدل أيضاً على انه ليس بفعل أنه يدخل على الفعل في نحو قولك كيف تفعل كذا ؟ ولو كان فعلاً لما دخل على الفعل ، لأن الفعل لا يدخل على الفعل ، وإذا بطل ان يكون فعلاً أو حرفاً وجب ان يكون اسماً .(1)

النوع الثاني : أن يذكر الأقسام التي يجوز ان يتعلق بها الحكم فيبطلها الاّ الذي يتعلق به الحكم من جهته فيصبح قوله.وذلك مثل أن يقول " لا يخلو نصب المستثنى في الواجب نحو : (قام القوم الاّ زيداً) إما ان يكون بالفعل المتقدم بتقويته بالاّ ، وإما أن يكون " بالاّ " لأنه بمعنى استثني ، وإما ان يكون لأنها مركبة من (إنْ) المخففة و (لا) وإما أن يكون لان التقدير فيه (إلاّ أن زيداً لم يقم). (2)

5 – المناسبة : –

وتسمى (الإخالة) لأنها يخال بها أي : يظن أن الوصف علة . ويسمى قياسها : (قياس العلة) وهو ان يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل كحمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بالرفع لعلة الإسناد ، وحَمْلُ المضارع على الاسم في الإعراب لعلة اعتوار المعاني عليه . (3)

واختلفوا في وجوب إبراز الإخالة فذهب قوم إلى أنه لا يجب إبرازها واستدلوا على ذلك ، وذهب آخرون إلى وجوب إبرازها ، واستدلوا لرأيهم أيضاً ، وقد أيد ابن الأنباري رأي من لا يوجب إبرازها (4)

6 – الشبه : وهو أن يحمل الفرع على الأصل لشبه بينهما غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل ، كأن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يخصص بعد شياعه كما ان الاسم يتخصص بعد شياعه فيكون معرباً كالاسم .

وبعد ذلك قال ابن الأنباري : " وليس شيء من هذه العلل في هذه الأقيسة العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل ، لأن العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل الذي هو الاسم إنما

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 38،39 .

2 – ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 185 – 187.، والسيوطي : الاقتراح، ص 142 .

3 – ابن الأنباري : لمع الأدلة ، ص 107، 108، والسيوطي : الاقتراح ، ص 144 .

4 – ابن الأنباري : المصدر السابق ص 123، 124 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هو إزالة اللبس ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل هو الاختصاص بعد الشياع .(1)

7 - الطرد : وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الاخالة في العلة " (2)

واختلف النحاة في كونه حجة،فذهب بعضهم أنه ليس بحجة لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن . يقول ابن الأنباري : " ألا ترى انك لو عللت بناء (ليس) بعدم التصرف لاطّرد البناء في كل فعل غير متصرف . وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لاطرد الإعراب في كل اسم غير منصرف ، فلما كان ذلك الطرد لا يغلب الظن ان بناء (ليس) لعدم التصرف ، ولا ان إعراب ما لا ينصرف لعدمْ الانصراف ، بل نعلم يقيناً ان (ليس) إنما بني لان الأصل في الأفعال البناء وأن ما لا ينصرف إنما أعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب ، وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها علم ان مجرد الطرد لا يكتفى به ، فلا بد من اخالة أو شبه ، والذي يدل على ان الطرد لا يكون علة انه لو كان علة لأدى ذلك إلى الدور ، الأ ترى انه إذا قيل له : ما الدليل على صحة دعواك؟ فيقول :أنا أدعي ان هذه علة في محل آخر ، فإذا قيل له : ما الدليل على أنها علة في محل آخر ؟ فيقول : دعواي ان هذه علة في مسألتنا : فدعواه دليل على صحة دعواه . وإذ قيل له : وما الدليل على أنها علة في الموضعين جميعاً ؟ فيقول : وجود الحكم معها في كل موضع دليل على أنها علة .

وذهب آخرون إلى انه حجة محتجين بقولهم : الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها من النقض ، وهذا موجود ههنا ، وربما قالوا : عجز المعترض دليل على صحة العلة ، وربما قالوا : نوع من القياس فوجب ان يكون حجة كما لو كان فيه اخالة أو شبه .

ويرى ابن الأنباري ان هذه الأقوال غير صحيحة ، وناقش كل قول منها ورد عليه . (3)

8 - إلغاء الفارق : وذلك بيان لكون الفرع لم يخالف الأصل الاّ فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما . مثاله : قياس الظرف على المجرور فبعلة انه لا فارق بينهما فانهما يستويان في جميع الأحكام ، وقد وقع الخلاف في هذه أيضاً .(4)

---

1 - ابن الأنباري : لمع الأدلة ، ص 109 ، والسيوطي : الاقتراح ، ص 145،146 .

2 - الحديثي ، خديجة : الشاهد واصول النحو ، ص 345 .

3 - ابن الأنباري : لمع الأدلة ، ص 110 - 112 .

4 - السيوطي : الاقتراح ،ص 149 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القوادح في العلة : –

لقد أكثر العلماء من الحديث عن عيوب العلة فاعتبروا منها : –

1 – النقض : وهو وجود العلة ولا حكم على مذهب من يرى تخصيص العلة .

2– تخلف العكس:لأن العكس شرط في العلة مثل عدم رفع الفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه.

3 – عدم التأثر : وهو ان يكون الوصف لا مناسبة فيه ، فذهب بعض العلماء إلى انه لا يجوز إلحاقه بالعلة على الإطلاق سواء كان لدفع نقض أو غيره بل هو حشو في العلة لا يجوز تعليق الحكم به (1)

4 – القول بالموجب : وهو ان يسلم للمستدل ما اتخذه موجباً للحكم من العلة مع استبقاء الخلاف ، ومتى توجه كان المستدل منطقياً ، فان توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد منطقياً ، ومثال ذلك : ان يستدل البصري على جواز تقديم الحال على العامل في الحال إذا كان العامل فيها فعلاً متصرفاً ، وصاحب الحال اسماً ظاهراً نحو : (راكباً جاءَ زيدٌ) فيقول : "جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال " فيقول الكوفي : " أنا أقول بموجبه فان الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان صاحب الحال مضمراً " والجواب ان يقدر العلة على وجه لا يمكنه ان يقول بالموجب بأن يقول ، عنيت به ما وقع الخلاف فيه، وعرفته بالألف واللام فتناوله اللفظ وانصرف إليه،وله أن يقول:هذا قول بموجب العلة في بعض الصور مع عموم العلة في جميع الصور فلا يكون قولاً بموجبها. (2)

5 – فساد الاعتبار : كأن يستدل بالقياس على مسألة في مقابلة النص عند العرب وذلك كقول البصري : الدليل على أن ترك صرف ما لا ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر ان الأصل في الاسم الصرف فلو جوزنا ترك صرف ما لا ينصرف لأدى ذلك إلى ان ترده عن الأصل إلى غير اصل فوجب ان لا يجوز قياساً على مدّ المقصور " فيقول المعترض : " هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب والاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب في ترك الصرف لا يجوز ، فانه قد ورد النص عن العرب في ابيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة ، والجواب عليه عند ابن الأنباري ان نتكلم عليه بما هيأت من الاعتراضات على النقل وتبين ان ما توهمه معارضاً ليس كذلك (3)

---

1 – ابن الأنباري : الاغراب في جدل الإعراب ، ص 60 – 62 .

2 – ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 56 – 57

3 – ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 46 – 62

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

البحث في العلة واثره في النحو ومسيرته : -

لقد أدخلت البحوث المفصلة المتشابكة في العلة وأقسامها وشروطها وأوصافها وما يصح منها وما لا يصح ، وما تثبت به ، وما تنتقض به كل ذلك أدخل النحاة في متاهات لا داعي لها . وأدى البحث في أمور العلة إلى تشعب البحث النحوي وتعقد دراسته تعقداً لا فائدة فيه لمن يتعلم العربية أو لمن يتكلم بها حتى انتهى الأمر إلى أن ذهب بعض النحاة مذاهب غريبة في افتعال العلل لكل ظاهرة نحوية أو لغوية أو صرفية واشتطوا في بحوثهم حتى أصبحت تلك البحوث وكأنها بحوث في المنطق والفلسفة اتخذت من النحو شواهد لها ، وكانت هذه العلل كثيرة التضارب والاختلاف حتى تعددت العلل للمسألة الواحدة وذلك تبعاً للمدارس النحوية التي تأخذ كل منها العلة للمسألة ، وقد اعتبر بعض النحاة والباحثين إفساد النحو والخروج به عن المطلوب كان سببه تعقيد البحث في العلة حتى قال بعضهم : "ان مبدأ العلة فاسد من أساسه في الدراسات اللغوية وقد ادخل على نحونا كثيراً من الترهات التي لا جدوى منها ولا منفعة " (1)

هذا وليست النظرة إلى العلة بأنها إفساد للنحو بجديدة في الدراسات النحوية انما نجد من قال بها قديماً ، إذ نجد ابن جني عقد باباً في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن أحكام العلة .

وكنا قد قلنا في موضع سابق ان البحث في العلة أياً كانت أسبابه قد أثار نحاة المغرب (الأندلس) فقاموا بحركة نحوية معارضة لما كانت عليه في المشرق من تمسك بالعلة ، فهذا ابن مضاء القرطبي وقف موقفاً معارضاً للعلة ونبة على وجوب اطراح العلل النحوية التي لا تفيد غير التعقيد ، إذ يقول في ذلك أبو حيان : " ولم أر أحداً من المتقدمين نبه على اطراح العلل الا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب الكتاب المشرق في النحو فانه طعن على المعللين بالعلل السخيفة وروي عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك (2)

وقد كان ابن مضاء القرطبي من اتباع المذهب الظاهري في الفقه الذي يرى إلغاء العلل وإلغاء طلبها في الشرع ، لذلك أراد ابن مضاء ان يطبق ذلك على علل النحو مع انه لم يعمل على إلغاء جميع العلل النحوية لأن فيها ما لا يمكن إلغاؤه وهو العلل الأول التي تجعلنا

---

1 – ترزي ،فؤاد حنا: في أصول اللغة والنحو ، مطبعة دار الكتب بيروت 1969، ص 179.

2 – أبوحيان: منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك ،تحقيق سدني هلزر، المطبعة الامريكية نيوهامث 1947، ص 231.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نعرف مثلاً ان كل فاعل مرفوع ، أما غير ذلك من العلل الثواني والثوالث فهو ما أسـقطه ابن مضاء في النحو .إذ قال :"ومما يجب ان يسقط في النحو :العلل الثواني والثوالث. وذلـك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا " قام زيد" : لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فـاعل مرفوع ، فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب ان يقال له : كذا نطقت به العرب وثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ولا فرق بين ذلك وبين من عرف ان شيئاً حرام بالنص ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل : لم حرم ؟ فان الجواب على ذلـك غير واجب على الفقيه . ولو أجبت السائل عن سؤاله بان تقول له : للفـرق بيـن الفـاعل والمفعول فلم يقنعه وقال : فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلت له : لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل الاّ فاعل واحد والمفعولات كثيرة فاعطى الأثقل الـذي هـو الرفع للفاعل ، وأعطى الأخف الذي هو النصب للمفعول لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون ، فلا يزيدنا ذلك علماً بان الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله . إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هـو مطلوبنـا باستقراء يوقع العلم " (1)

وبالرغم من أن ابن مضاء ألغى العلل الثواني نجده ارتضى بعضها والتي منها العلة التـي تذهب إلى ان كل ساكنين التقيا في الوصل وليس أحدهما حرف لين فان أحدهما يحرك ، فان قيل : ولم لم يتركا ساكنين ؟ أجيب بان الناطق لا يمكنه النطق بهما ساكنين ، وهي علة ثانية ارتضاها ابن مضاء . (2)

اذن يمكن القول ان اعتراض ابن مضاء على العلل كان على العلل المتكلفة التي جر اليـها القول بنظرية العامل ، وكان اكثر هذه العلل جدلياً لا يفيد الناطقين شيئاً في نطقهم بالعربيـة الصحيحة ، ولا يحصلون سوى البعد بهم في التخييل والفرض والوهم . (3)

---

1 – القرطبي ، ابن مضاء : الرد على النحاة ، تحقيق د. شوقي ضيف، الطبعة الأولى القاهرة 1947،ص 151،152.

2 – القرطبي : الرد على النحاة ص ، 152 ، 153 .

3 – الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ، مقدمة شوقي ضيف، ص :هـ

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العلة والتعليل عند ابن الأنباري

لقد اتضح من خلال دراسة كتاب " أسرار العربية " أن ابن الأنباري لم يعالج قضايا النحو والصرف بالطريقة التقليدية التي اعتمدها سابقوه والتي اعتمدوا فيها على ذكر الباب النحوي وتعريفه وذكر مسائله والأمثلة والشواهد التي تدعمه . وانما عالج جميع القضايا النحوية والصرفية بطريقة اعتمد فيها على السؤال والجواب ،" ولعل الذي اضطره إلى ابتكار هذه الطريقة كخطة لدراسة الصرف والنحو – هو نظرية التعليل التي وضعها نصب عينيه والتي هي محور كتابه" (1)

وقد بذل ابن الأنباري جهوداً مضنية في تعليله للظواهر اللغوية والنحوية في الكتاب إذ إن التعليل الدقيق لتلك الظواهر يتطلب من العالم ان يكون ملماً بجميع علوم اللغة من نحو، وصرف ، وصوتيات ، وأدلة النحو وأصوله ، وأسس الاحتجاج إلى جانب ضرورة العلم بالفلسفة والمنطق ، وأسس الخلاف بين المذاهب النحوية ، ولعلم ابن الأنباري بجميع ما سبق استطاع ان يبني كتابه على نظرية التعليل التي تعتمد في تطبيقها على السؤال والجواب وهي أنسب طريقة يمكن ان يتبعها المعلم في تدريسه للمتعلمين، ولعل وظيفة ابن الأنباري في التدريس هي التي فرضت عليه اتباع هذه الطريقة .

ويظهر من دراسة كتب ابن الأنباري وتحليل مضمونها أنه زاوج بين الجانبين النظوي ، والعملي التطبيقي في جهوده في التعليل وذلك كما يلي : –

1 – القسم النظري : ويمثله كتاب لمع الأدلة .

2 – القسم العملي (التطبيقي) وهو الذي يتضمنه كتاب " أسرار العربية " ويمكن القول إن القسم الأول ينظر في العلة ، والقسم الثاني في التعليل .

العلة : –

عني ابن الأنباري بتعريف العلة القياسية وتعديد أنواعها ووصف حالاتها وأوضاعها وتبيين مسالكها وتحديد شروطها ، ولم يتجاوزها إلى غيرها من العلل الأخرى من تعليمية أو جدلية أو ما سواهما ، فقد قال في العلة القياسية خلال تعريفه للقياس إذ قال : هو حمل فرع على أصل لعلة تقتضي إجراء الأصل في الفرع ، كما يقول : لا بد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل ، وفرع،وعلة، وحكم . (2)

---

1 – حامد ، احمد حسن : دراسات في أسرار اللغة ، ص 50 .

2 – ابن الأنباري : لمع الأدلة ، ص 93.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويرى ابن الأنباري أن العلماء اختلفوا في إثبات الحكم بالنص أم بالعلة ؟ فذهب الأكثرون إلى أنه يثبت بالعلة لا بالنص ، وذهب بعضهم إلى أنه تثبت في محل النص بالنص ويثبت فيما عداه بالعلة . (1)

أما ابن الأنباري فيقول : " الحكم إنما تثبت بطريق مقطوع به وهو النص ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم ، فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع بل هما متغايران فلا منافاة "(2) وبهذا استطاع ان يتوصل إلى ما يمكن تسميته " بالعلة الأصلية " في مقابل العلة القياسية ، وهي التي تقترن بالحكم الذي يتضمنه الأصل المقيس عليه ، فإذا وجدت في المقيس أكسبته الحكم السابق ، " وهذا يعني أن العلة ليست مرتبطة بالقياس وإنها كامنة لا محالة في كل حكم إعرابي من رفع أو نصب أو جر أو جزم " (3)

لذلك ترتبط العلة بالحكم ارتباطاً تلازمياً يعني أنه لا علة دون حكم ، ولا حكم دون علة . ويرى ابن الأنباري أننا نتمكن الحكم على العلة من حيث الخطأ والصواب ، وذلك بالاعتماد على الدليلين التاليين : (4)

1 – التأثير :– وفسره ابن الأنباري بقوله : وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها ، ويضرب مثلاً لذلك بالغايات (الظروف) فإنها تبنى على الضم إذا قطعت عن الإضافة ، فإذا أعيدت الإضافة عادت إلى حالها من الإعراب .

2 – شهادة الأصول : وذلك كأن يدل على بناء كيف وأين وأيّان وحتى لتضمنها معنى الحرف ، فإذا طولب بصحة هذه العلة قال : الدليل على صحة هذه العلة أن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً .

ابن الأنباري والعلة النحوية

يلاحظ من كتب ابن الأنباري أنه مقلّ وموجز في عرض رأيه والتعبير عنه ، إذ نجده لا يبسط القول ولا يتوسع في الكلام ، بل يكتفي باللمحات عن الإفاضة والشرح وقد يكون عمله في التدريس ، وكون طلبته من الفقهاء المتأدبين، أو الأدباء المتفقهين على حد تعبيره في

---

1 – ابن الأنباري : لمع الأدلة ، ص 121 .

2 – ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 122.

3 – علوش ، جميل : ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص 172 .

4 – ابن الأنباري : لمع الأدلة ، ص 106 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقدمة "الإنصاف" قد فرض عليه ذلك ، إذ ان العلل الفقهية (الشرعية) ليست غريبة على الفقهاء ، لذا نراه يمس العلة النحوية مساً رقيقاً دونما إفاضة أو توسع .

وقد تطرق ابن الأنباري لطبيعة العلة النحوية في كتابه " لمع الأدلة " داعماً أقواله بنصوص تعبر عن وجهات نظر متضاربة في العلة ، وذلك الاختلاف ووجهات النظر المتضاربة ناجمة عن الاختلاف في فهم طبيعة العلة .

أما الشروط التي يرى ابن الأنباري ضرورة اجتماعها في العلة فهي : -

أولاً : الطرد :

ومعناه أن تكون العلاقة بين العلة والحكم متينة ووثيقة بحيث يستدعي وجود العلة وجود الحكم والعكس بالعكس ، عندها وجب أن يكون الطرد شرطاً في العلة ، وأن الحكم يوجد عند وجود العلة ، وقد انقسم العلماء في ذلك إلى فئتين : (1)

1 – الأولى : ترى أن الطرد شرطٌ في العلة .

2 – والثانية تجيز أن يدخلها التخصيص معتمدة على عدد من الأمثلة والبراهين .

غير أن ابن الأنباري يعارض تخصيص العلة داعماً آراءه بالحجج والأدلة المنطقية مما لا صلة له بالنحو من قريب أو بعيد ، بل هو أقرب إلى المنطق وعلم الكلام منه إلى علم النحو " ولكنه يضعف في دفاعه لأنه تجاهل الأمثلة التي ساقها على لسان القائلين بالتخصيص ، ولم يعلن عن موقفه منها ، وكان من واجبه أن يتعرض لهذه الأمثلة فإما أن يثبت ضعفها ووهنها ، أو أن يسلم بصحة موقف خصومه " (2) مع ان تخصيص العلة هو مذهب البصريين عامة كما صرح ابن جني بذلك .(3)

ثانياً : العكس: -

كما اعتمد ابن الأنباري مبدأ الطرد شرطاً لصحة العلة دون التخصيص فقد أخذ أيضاً بمبدأ العكس ، مخالفاً بذلك الذين لا يعتبرونه شرطاً . ومعنى العكس ، أنه إذا كان وجود العلة يستدعي وجود الحكم في كل موضع فإن القياس المنطقي الذي يترتب على ذلك أن يعدم الحكم عند عدمها ، وذلك نحو عدم الرفع للفاعل لعدم استناد الفعل إليه لفظاً أو تقديراً . وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظاً أو تقديراً . " فالعكس من طباع العامة ،

1 – ابن الأنباري : لمع الأدلة ، ص 112 ، 113 .

2 – علوش : ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص 174 .

3 – ابن جني : الخصائص ، 144/1 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فان كل علة اخالت حكماً ، أخال عدمها عدم الحكم " (1)

وفيما يتعلق بتعليل الحكم بعلتين عرض ابن الأنباري لموقفين مختلفين للعلماء ، فمنهم المانع ومنهم المجيز ، وقد احتج المانعون بأن العلة النحوية تشبه العلة العقلية والعلة العقلية لا تثبت الحكم معها إلاّ بعلة واحدة ، وكذلك ما كان مشبهاً بها . وأما الفريق الثاني فاحتج بأن هـــذه العلة ليست موجبة وإنما هي إمارة ودلالة على الحكم ، وكما يجوز ان يستدل على الحكـــم بأنواع من الإمارات والدلالات ، فكذلك يجوز ان يستدل عليه بأنواع من العلل . (2)

وقد وقف ابن الأنباري معترضاً على المجيزين بأن العلة النحوية بعد الوضع بمنزلة العلل العقلية فيجب أن تجري مجراها ، وهو في ذلك يخالف الغزالي الذي يقول : " والمختـــار أن العلل قد تزدحم على الحكم الواحد " (3)

ومن المؤكد أن هذا الخلاف سببه التباين في فهم طبيعة العلة النحوية من حيـــث كونـــها مؤثرة أو أن تكون مجرد إمارة .

والذين تمسكوا بالطرد والعكس وعدم ازدواج العلل أو تعددها في المكان الواحد انطلقـوا من إلحاقهم العلة النحوية بالعلة العقلية من حيث إنها موجبة للتأثير ومعنى الإيجاب ترتـــب الحكم عليها وجوداً وعدماً ، أما الذين لم يشترطوا الطرد والعكس والعلة الواحدة في الحكـــم الواحد فقد انطلقوا من إلحاقهم العلة النحوية بالعلة الشرعية .

أما ابن الأنباري فكان من الفريق الأول يؤيد آراءهم ويرد آراء خصومهم معتمداً في ذلك على أن العلة النحوية ملحقة بالعلة العقلية ، وأن هذه العلة موجبة التأثير فكذلك تلك ، وقـــد قال في ذلك : " وإنما وجب أن يكون الطرد شرطاً في العلة هاهنا لأن العلة النحوية كالعلـــة العقلية ، ولا خلاف أن العلة العقلية لا تكون إلاّ مطردة ولا يجوز أن يدخلـــها التخصيـــص كذلك العلة النحوية (4)

كما يقول أيضاً : " العلة النحوية وإن لم تكن موجبة للحكم بذاتها إلاّ أنـــها لمـــا وضعـــت موجبة كما أن العلة العقلية موجبة أجريت مجراها ، وكمـــا أن العلـــة العقليـــة لا يدخلـــها التخصيص فكذلك العلة النحوية (5)

---

1 – علوش : ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص 174 .

2 – ابن الأنباري : لمع الأدلة ، ص 117 .

3 – الغزالي : المنخول ، ص 393 .

4 – ابن الأنباري : لمع الأدلة ، ص 115 .

5 – ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 63 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومما يلفت النظر أن ابن الأنباري رغم كونه فقيهاً إلاّ أنه لم يقتنع بإلحاق العلة النحوية بالعلة الفقهية ، إذ لم ير وجه مشابهة أو مناسبة بين العلتين . شأنه في ذلك شأن ابن جني الذي يرى ان علل النحويين اقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء . كما أنه لم يذكر العلة الشرعية (الفقهية) نصاً كما ذكر العلة العقلية ، ولكنه أشار إليها دون أن يسميها ، وقد جاء ذلك في قوله على لسان القائلين بالتخصيص : لأن العلة العقلية موجبة للحكم وهذا إمارة عليه فلا يقاس أحدهما بالآخر (1)

وكذلك في قوله على لسان القائلين بجواز التعليل بعلتين فصاعداً أن هذه العلة ليست موجبة وإنما هي أمارة ودلالة على الحكم (2)

ومن خلال النصين نستطيع أن نلاحظ المقارنة بين العلتين : فالعلة العقلية مذكورة نصاً . في حين أشار إلى ان العلة الشرعية على أنها أمارة ودلالة وهي عادة تعرف بذلك ، بدليل ما قاله ابن جني : " وليس كذلك علل الفقه – العلل الشرعية – وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام "(3)

ويبدو أن الخلاف هنا بين الاتجاه المتأثر بالفقه الإسلامي ، والاتجاه المتأثر بالمنطق والفلسفة ، وهو ما تأثر به ابن الأنباري ، فهو وإن كان فقيهاً إلاّ أن له مشاركة في علم الكلام ظهرت في مؤلفه : " الداعي إلى الإسلام في علم الكلام " ومن المعلوم أن علم الكلام يعتمد على الفلسفة والمنطق ويستخدم الأدلة العقلية لتعليل أحكامه والتدليل عليها .

وقد ألحق ابن الأنباري العلة النحوية بالعلة العقلية مع شيء من التحفظ إذ يقول : " إن عنيتم أنها ليست موجبة كالعلل العقلية كالتحرك لا يعلل إلاّ بالحركة والعالمية لا تعلل إلاّ بالعلم فمسلم ، وإن عنيتم أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق فلا نسلم فإنها بعد الوضع بمنزلة العلل الفقهية فينبغي أن تجري مجراها " (4)

وهو في ذلك وافق ابن جني حين قال : إنا لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة ، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية ، وقد يكون سبب اتخاذ ابن الأنباري لهذا الموقف : أن العلة العقلية تنفرد في ميزة (الإيجاد) ويعني ذلك أن ينبثق شيء من شيء آخر كالتحرك عن الحركة والعالمية عن العلم .

---

1 – ابن الأنباري : لمع الأدلة ، ص 120 .

2 – ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 120 .

3 – ابن جني : الخصائص ، 48/1 .

4 – ابن الأنباري : لمع الأدلة ، ص 120، 121 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذا وكما قارن ابن الأنباري بين العلة النحوية والعلة العقلية فقد قارن أيضاً بين العلة النحوية والدليل العقلي ، والفرق بين العلة العقلية والدليل العقلي أن العلاقة بين العلة والمعلول هي علاقة تأثر وتأثير أما العلاقة بين الدليل والمدلول فهي علاقة استنتاج واستنباط ، والدلالة في العلة موجبة ولكنها في الدليل غير موجبة إذ قد يكون الدليل قطعياً وقد يكون ظنياً ، وقد خالف ابن الأنباري هؤلاء ، في أنه ليس من شرط انعدام الدليل انعدام المدلول بقوله : لو تصور عدمه لعدم المدلول ، وهو يستعين في الرد عليهم بالأقيسة المنطقية والحجج الكلامية مشدداً على رأيه الذي سار عليه خلال رحلته الطويلة في موضوع العلة ، وأن العلة النحوية كالعلة العقلية موجبة التأثير قطعية الدلالة .

مصادر ابن الأنباري في العلة والتعليل

لا يختلف البحث في أصول العلة ومصادرها عن البحث في أصول النحو وأدلته ومصادره التي اعتمدها ابن الأنباري ، فكما اعتمد على المصادر الفقهية في أصول النحو، فقد اعتمد على تلك المصادر في تعليلاته النحوية ، إذ دمج ابن الأنباري بين العلة وبين أصول النحو ، وجعل العلة جزءاً منها ، لذا فمن الطبيعي أن تشترك العلة وأصول النحو في المصادر نفسها.

وكنا قد تعرضنا في البحث في مصادر أصول النحو عند ابن الأنباري لعلاقة تلك المصادر بأصول الفقه ، وما أخذه ابن الأنباري عن الغزالي في كتاب " المنخول" والحقيقة أن بحثه في العلة لا يختلف من حيث أخذه عن الفقهاء ، ويثبت ذلك التطابق بين ما قاله ابن الأنباري في لمع الأدلة حول العلة وما قاله الغزالي في " المنخول" ومن أمثلته ذلك :

قال ابن الأنباري في " لمع الأدلة" : " والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدم الحكم فإن وجود العالم يدل على وجود الصانع ولا يدل عدمه على عدمه " (1)

وفي ذلك نقل لابن الأنباري عما قاله الغزالي ولكن نقله ببعض التصرف ، إذ يقول الغزالي : "فقال قائلون : لا يعتبر كما في الأدلة العقلية إذ الاحكام يدل على المحكم ووجوده وعدمه لا يدل عل جهله وعدمه " (2) وكذلك استفاد ابن الأنباري في موضوع العلة مما قاله ابن جني الذي أطال القول في العلة وأحوالها وأوضاعها وشروطها ووجوه اختصاصها ،

---

1 – ابن الأنباري : لمع الأدلة ، ص 116 ، 117.

2 – الغزالي : المنخول ، ص 411 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقد فرّق بين علل العربية من حيث كونها كلامية أو فقهية ، والفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة ، وفي تعارض العلل ، وعلة العلة ، وحكم المعلول بعلتين ، وفي إدراج العلة واختصارها ، وصفات العلل ، لذلك فقد أحاط ابن جني بكل ما يتعلق بعمق ونفاذ بصيرة .
وقد سبق ابن جني ابن الأنباري وفكر جدياً بموضوع العلل النحوية والعلل الفقهية والكلامية، وبدا له أن العلل النحوية أقرب ما تكون إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وكان ذلك عنده سببه أن النحويين يحيلون على الحس ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه إذ انها أعلام وامارات لوقوع الأحكام .
ويرى ابن جني " أن المناسبة قوية بين العلة النحوية والحكم الناتج عنها في حين أن هذه المناسبة ضعيفة في العلة الفقهية ذلك أن وجوه الحكمة فيها غير بادية لنا "(1) كما يرى " أن جميع علل النحو مواطئه للطباع وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد ".
ويؤكد ابن جني طبيعة العلة النحوية ويحدد صلتها بالعلة الفقهية والعلة الكلامية بقوله : " إنا لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية ألبته بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية " (2)
لذلك يخرج ابن جني بحقيقة مهمة وهي تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين وإن تقدمت علل المتفقهين . ومع ذلك فقد عَدَّ علل النحويين على نوعين ولكل منها شروط تصح بها وأخرى تنتقص بها : فالنوع الأول : ما لا بد منه وهو لاحق بعلل المتكلمين وهو قلب (الألف) (واواً) لانضمام ما قبلها ،(وياءً) لانكسار ما قبلها نحو : (ضورب) ،و(قراطيس) ومنها امتناع الابتداء بساكن ونحو ذلك (3) أما النوع الثاني : فهو ما يمكن تحمله إلاّ أنه على تجشم واستكراه له .(4) ومثاله أننا لو قلنا في تعليل قلب (الألف) (واواً) في (سائر : سويئر) وفي (ضارب : ضويرب) بأنها للضمة قبلها :`فهذا التعليل مما لا بد منه من قبل أنه ليس في القوة ولا احتمال الطبيعة وقوع (الألف) المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة فقلب (الألف) على هذا الحد علته الكسرة والضمة قبلها ، فهذه علة برهانية لا لبس فيها ، ولا توقف للنفس عنها (5) كما ميز ابن جني بين العلل الموجبة والعلل المجوزة

---

1 - ابن جني : الخصائص ، 48/1 .
2 - ابن جني : المصدر السابق 53/1.
3 - ابن جني : المصدر السابق 88/1،145.
4 - ابن جني : المصدر السابق 88/1.
5 - الحديثي ، خديجة: الشاهد واصول النحو ، ص 327.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من جهة أخرى فقال " اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجر المضاف إليه وغير ذلك ، فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها وعلى هذا مفاد كلام العرب .

وضرب آخر يسمى علة وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب ، من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة ، هي علة الجواز لا علة الوجوب ، ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة ، وأن كل ممال لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه ، فهذه إذاً علة الجواز لا علة الوجوب " (1)

هذا وقد استفاد ابن الأنباري مما قاله الزجاجي في " الإيضاح" بخصوص العلة ويظهر ذلك من خلال الأمثلة التالية : -

1 - قال ابن الأنباري في تعليله كون أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها :

" فإن قيل : فلم قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها ؟ قيل : لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ، ويتوهم في الخيال ، ولو كان هاهنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه ، ألا ترى أنه لو سقط آخر هذه الأقسام الثلاثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط ؟ فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلاّ هذه الأقسام الثلاثة"(2) أما الزجاجي فيقول في ذلك : " والمدعي أن للكلام قسماً رابعاً أو أكثر منه مخمن أو شاك ، فإن كان متيقناً فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسماً خارجاً عن أحد هذه الأقسام ، ليكون ذلك ناقضاً لقول سيبويه ولن يجد إلى ذلك سبيلاً "(3)

2 - تعليل تسمية الحرف حرفاً : -

قال ابن الأنباري : " فإن قيل : لم سمي الحرف حرفاً ؟ قيل : لأن الحرف في اللغة هو الطرف ، ومنه يقال : حرف الجبل ، أي طرفه ، فسمي حرفاً لأنه يأتي في طرف الكلام " (4) وهذا يقرب مما قاله الزجاجي في الحروف " وسمي القسم الثالث حرفاً لأنه حد ما بين هذين القسمين و رباط لهما والحرف حد الشيء فكأنه لوصله بين هذين كالحروف

---

1 - ابن جني : الخصائص ، 164/1 .

2 - ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 28.

3 - الزجاجي : الإيضاح ، ص 43.

4 - ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 35 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التي تلي ما هو متصل بها " (1)

3 – **تعليل ابن الأنباري في باب التثنية والجمع :** (2)

قال ابن الأنباري : إن قال قائل : ما التثنية ؟ أما الزجاجي فقال : أخبرونا عن التثنية ما معناها ؟

وقال ابن الأنباري : فلم خصوا التثنية في حال الرفع بالألف ، في حين قال الزجاجي : إن قال قائل : لم جعل رفع الاثنين بالألف ؟ وقال ابن الانباري : " فإن قيل : فما حرف الإعراب في التثنية والجمع ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيبويه إلى أن الألف والواو والياء هي حروف الإعراب ، وذهب أبو الحسن الأخفش وأبوالعباس المبرد ومن تابعهما أنها تدل على الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب ، وذهب قطرب والفراء والزيادي إلى أنها هي الإعراب .

أما الزجاجي فقال في نفس المعنى : قال الكوفيون كلهم : الألف في التثنية والواو في الجمع والياء في التثنية والجمع هي الإعراب نفسه ، وقال المازني والمبرد والأخفش سعيد ابن مسعدة هذه الحروف دليل الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب .

اما سيبويه والخليل ومن تابعهما فقالوا إن هذه الحروف إعراب .

يظهر من خلال الأمثلة المتقدمة تأثر ابن الأنباري ونقله عن الزجاجي وإن كان قد نقل عبارات وآراء الزجاجي ببعض التصرف ، فتأثره به واضح غير قابل للإنكار ، ويتجلى ذلك التأثر في مظاهر ثلاثة هي :-

1 – التوافق في الموضوعات والظواهر التي استهدفتها المعالجة .

2 – التقارب في أسلوب وطريقة المعالجة القائمة عند كل منهما على التعليل .

3 – الاعتماد على الطريقة الجدلية والأسلوب المنطقي .

وهو في ذلك كله يقلد الزجاجي في البحث عن علل الكلام ومحاولة الكشف عن أسراره وذلك بطريقة السؤال والجواب والاهتمام بإثبات آراء الآخرين ومناقشتها مما لا يدع مجالاً للشك بوقوع هذا التأثر وثبوته .

ومجمل ما قاله الزجاجي واستفاد منه ابن الأنباري أن العلل ثلاث لكل منها حكمها : فالتعليمية يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب ،فهي ضرورية لتحقيق غاية النحو التعليمية،

---

1 – الزجاجي : الإيضاح ، ص44.

2 – ابن الأنباري : أسرار العربية ص 65–67 . والزجاجي : الإيضاح ص 121 –123 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والقياسية التي نستطيع بها مجاراة كلام العرب فنقيس على كلامهم ، ونكفل للغة استمرار حياتها ونموها فهي ضرورية لتحقيق غاية لغوية ، في حين إن العلة الثالثة هي الجدلية التي ليس فيها فائدة لا للنحو ولا للغة إنما هي علل تدخل في باب المناقشة والمجادلة والنظر .

ويرى بعض المحدثين أن أنواع العلة الثلاثة التي ذكرها الزجاجي هي ما يطلق عليه : " العلل الأوائل ، والثواني ، والثوالث ، على الترتيب ، كما يلاحظ ان العلل الثواني ليست الاّ عللاً للعلل الأوائل ، ومن ثم فقد أطلق عليها أبو بكر السراج (علة العلة) واعتبرها ابن جني مجرد شرح وتفسير وتتميم للعلة الأصلية ، أما العلل الثوالث فتمحل لا طائل تحته وتزيد لا جدوى منه وليست هي في الواقع سوى جوانب من النظر العقلي الخالص وشواهد على تأثر رجال النحو برجال علم الكلام " (1)

جهود ابن الأنباري في التعليل

لابن الأنباري جهود واضحة في التعليل لا تقل عن جهوده في العلة اذ كان لكل ظاهرة عنده علة عرضها عرض المتمكن منها ، والمطلع على بواطن اللغة وأسرارها ، إذ نجده في " أسرار العربية " لم يتوقف عن تفسير ظاهرة ولم يعجز عن تعليل حكم ، وكأن اللغة ألقت إليه خزائنها طائعة .

وفي الوقت الذي صرح به ابن الأنباري أنه مبتكر ومبتدع فيما كتبه عن العلة لم يشر إلى مثل ذلك فيما كتبه في التعليل وذلك لكثرة من سبقوه في التأليف في موضوع التعليل ، ولم يبرز ابن الأنباري علاقة العلة بالتعليل بل صورهما موضوعين منفصلين لأنه رأى أن التعليل فن نحوي في حين يرى العلة فناً فقهياً دخيلاً . وقد كان بإمكانه أن يجعل التعليل صورة عملية تطبيقية للعلة .

ويظهر من تعليلات ابن الأنباري أنه لم يستفد من المصطلحات التي وضعها سابقوه لأنواع العلة وتفريعاتها وليس أمر ذلك مقصوراً عليه ، بل شاركه غيره من المتقدمين لموضوع العلة في وضع مصطلحات العلة متجاهلين ما قاله من سبقهم " ومن دلائل الفوضى في مصطلحات العلة ان العلة التعليمية عند الزجاجي يقابلها العلة عند ابن السراج (ت 316 هـ) والعلة الأولى عند ابن مضاء ، وعلة السماع عند السيوطي (ت 911 هـ)، والعلة القياسية والجدلية هما ما أطلق عليهما " علة العلة " عند ابن السراج ، والشرح التفسير والتتميم عند ابن جني (ت 395 هـ) ، والعلل

---

1 – ترزي ، حنا فؤاد : في أصول اللغة والنحو ، مطبعة دار الكتب ، بيروت 1969، ص 136،137.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الثواني والثوالث عند ابن مضاء القرطبي (1)

وإذا كان ابن الأنباري كغيره ممن كتبوا في العلة لم يستفد من المصطلحات السابقة فإنه لم يحاول أن يقترح مصطلحاً أو يضع تسمية جديدة .

ومن خلال دراسة كتاب أسرار العربية لم نعثر على مصطلحات محددة أو تسميات موحدة في موضوعات النحو المختلفة ، وإن كان ابن الأنباري قد استخدم أنواع العلل الثلاث التي ذكرها الزجاجي بالإضافة إلى طائفة من العلل الفرعية المتنوعة غير التي ذكرها الزجاجي .

أما العلة الجدلية فتتصل بالعلة التعليمية اتصالاً وثيقاً إذ أننا إذا تجاوزنا العلة التعليمية في البحث عن الأسباب ، فقد توصلنا إلى العلة الجدلية ، ويظهر ذلك في حديث ابن الأنباري عن الفاعل إذ قال بعد تعريف الفاعل : فان قيل : فلم كان إعرابه الرفع؟ قيل : فرقاً بينه وبين المفعول ، فإن قيل : فهلا عكسوا وكان الفرق واقعاً؟ قيل : لخمسة أوجه :- (2)

1 – إن الفعل لا يكون له إلاّ فاعل واحد ، ويكون له مفعولات كثيرة ، فمنه ما يتعدى لمفعول واحد ، ومنه ما يتعدى إلى مفعولين ، ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، مع أنه يتعدى إلى خمسة أشياء وهي : المصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمفعول له ، والحال وليس له إلا فاعل واحد وكذلك كل فعل لازم يتعدى إلى هذه الخمسة وليس له أيضاً إلا فاعل واحد . فإذا ثبت هذا ،وأن الفاعل أقل من المفعول والرفع أثقل ، والفتح أخف أعطوا الأقل الأثقل ، والأكثر الأخف ، ليكون ثقل الرفع موازناً لقلة الفاعل وخفة الفتح موازنة لكثرة المفعول .

2 – إن الفاعل يشبه المبتدأ ، والمبتدأ مرفوع ، فكذلك ما أشبهه ، ووجه الشبه بينهما أن الفاعل يكون هو والفعل جملة ، كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة ، فلما ثبت للمبتدأ الرفع حمل الفاعل عليه .

3 – إن الفاعل أقوى من المفعول فأعطي الفاعل الذي هو الأقوى الأقوى وهو الرفع ، واعطي المفعول الذي هو الأضعف الأضعف وهو النصب .

4 – إن الفاعل أول ، والرفع أول ، والمفعول آخر والنصب آخر ، فأعطي الأول الأول والآخر الآخر .

---

1 – الحديثي ، خديجة : الشاهد وأصول النحو ، ص 325.

2 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 87 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

5 – إن هذا السؤال لا يلزم ، لأنه لم يكن الغرض إلا مجرد الفرق وقد حصل ، وبيان أن هذا السؤال لا يلزم أنا لو عكسنا على ما أورده السائل فنصبنا ، ورفعنا المفعول لقال الآخر : هلاّ عكستم ، فيؤدي ذلك إلى أن ينقلب السؤال ، والسؤال متى انقلب كان مردوداً . وهذا الوجه ينبغي أن يكون مقدماً من جهة النظر إلى ترتيب الإيراد وإنما أخرناه لأنه بعيد من التحقيق . وإذا تتبعنا كتاب أسرار العربية نجده يزخر بمثل هذا النوع من العلل بحيث لا يمكن الإحاطة به ، فقد أكثر ابن الأنباري من افتراض الأسئلة والإجابة عنها ، فيظل ينتقل من سؤال إلى آخر في باب التثنية والجمع ، حيث قال : فإن قال قائل : ما التثنية ؟فإن قيل : ما الجمع ؟ فإن قيل : فلم كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات ؟ فإن قيل : فلم خصوا التثنية في حال الرفع بالألف والجمع السالم بالواو واشركوا بينهما في الجر والنصب ، وهل النصب محمول على الجر أو الجر محمول على النصب ؟ ولم حمل النصب على الجر دون الرفع ،وما حرف الإعراب في التثنية والجمع ؟ ولم فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع؟ ولم أدخلت النون في التثنية والجمع ؟ وما الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتيهما ؟ وهلا عكسوا ففتحوا نون التثنية وكسروا نون الجمع وكان الفرق حاصلاً ؟ (1). والإجابة عن جميع هذه الأسئلة كلها تقع في نطاق العلة الجدلية النظرية .(2)

أما العلة القياسية فهي العلة التي يكون فيها القياس سبباً في حمل كلام على آخر، أو إلحاق بناء بآخر لمشابهة بينهما ، وقد ذكر ابن الأنباري في ذلك : حمل نائب الفاعل على الفاعل في الرفع إذ قال : فإن قيل : فلم كان ما لم يسم فاعله مرفوعاً ؟ قيل : إنهم لما حذفوا الفاعل أقاموا المفعول مقامه فارتفع بإسناد الفعل إليه كما كان يرتفع الفاعل .(3)

ومن ذلك حَمْلُه ما الحجازية على " ليس" ووجه الشبه بينهما من وجهين : –

أحدهما : أن " ما " تنفي الحال كما أنّ ليس تنفي الحال ، والوجه الثاني : أنّ "ما" تدخل على المبتدأ والخبر كما أنّ " ليس" تدخل على المبتدأ والخبر .(4)

إضافة إلى العلل الرئيسة الثلاث نجد ابن الأنباري استخدم عللاً فرعية متنوعة يمكننا أنْ نجمع كل طائفة بينها في موضوع واحد كما يلي :

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 63،64.

2 – علوش ،جميل : ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص 196؟

3 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 95 ؟

4 – ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 139 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أسس التعليل الفرعية عند ابن الأنباري

إن الدارس لكتاب أسرار العربية يلاحظ كثرة الأسس التي اعتمدها ابن ألانباري في تعليله للظواهر اللغوية والنحوية في الكتاب ، وتعليل الظواهر بحد ذاته ظاهرة علمية دقيقة تستلزم من صاحبها المعرفة في مختلف علوم العربية وذلك ما تميز به ابن الأنباري إذ كان على قدر كبير من الثقافة بفروع العربية وملماً بالمنطق والقراءات ، وقضايا الخلاف النحوي بين نحاة البصرة والكوفة ، بحيث مكنه ذلك من أن يعتمد في تعليلاته أسساً واضحة أبرزها ما يلي : -

أولاً : العلل الصوتية : -

وتدور تعليلات هذا المجال حول بناء الكلمة والتناسق والانسجام في حروفها وبعدها عن الثقل والاستكراه والتنافر، ومن اجل تحقيق هذا الانسجام فقد يطرأ بعض التغييرات على الكلمات من إعلال وإبدال وإدغام أو حذف ويمكن أن ندرج تحت هذا البند من العلل التعليلات التالية :-

أ – علة الثقل : وقد علل بها ابن الأنباري حذف الياء من الاسم المنقوص في حالة التنكير في نحو : قاض : فقال : استثقلوا الضمة والكسرة على الياء فحذفوهما فبقيت الياء ساكنه والتنوين ساكناً فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين (1) وعدم السماح بالتقاء الساكنين هو ضرب من الاستثقال ، وإن كان غير ممتنع أصلاً .

ب – علة الخفة : وهي تقابل علة الثقل ، وإذا كان الاستثقال يوجب الحذف فإن الخفة توجب الإظهار ، وقد علل بها ظهور الفتحة على " يغزو " و" يرمي" وقالوا إنما فتحوا الواو والياء في "يغزو" و" يرمي" في النصب لخفة الفتحة ، والمعروف أن الضمة لا تظهر على هذين الحرفين في حالة الرفع للاستثقال .(2)

ج – علة دلالة على الأصل : وهي تختلف عن علة الأصل في أن هذه تفسير لتغيير يقع في الكلمة ، أما تلك فهي تسويغ لواقع ثابت ، وقد علل بها كسر همزة " اسم" فقال : وكسرت همزة " اسم" لمحاً لكسرة السين في " سمو " لأنه الأصل .(3)

---

1 – ابن الأنباري : .أسرار العربية ، ص 55 ، 56

2 – المصدر السابق ، ص 283.

3 – المصدر السابق ، ص 33.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن تعليلاته الصوتية ما قاله في تعليله حمل النصب على الجر دون الرفع :" ان النصب من أقصى الحلق والجر من وسط الفم ، والرفع من الشفتين وكان النصب إلى الجر اقرب من الرفع " (1)

وفي رده على تساؤل : لم جعلوا الواو دون غيرها بدلاً من الباء (في باب القسم) : ان الواو مخرجها من الشفتين كما أن الباء مخرجها من الشفتين ، فلما تقاربا في المخرج كانت أولى من غيرها .(2) كما قال في تعليله لعدم إمالة حروف الاستعلاء والإطباق وهي : الصاد والضاد والطاء والظاء والعين والخاء والقاف ، وذلك لأن هذه الحروف تستعلي وتتصل بالحنك الأعلى فتجذب الألف إلى الفتح وتمنعه من التسفل بالإمالة .(3)

ثانياً : القياس والسماع : -

أخذ النحاة من بصريين وكوفيين بالسماع والقياس ، واعتمدوا عليهما في تعليل الظواهر اللغوية والنحوية ، ولكن في الوقت الذي اعتمد فيه الكوفيون على السماع تشدد البصريون في تطبيق القياس ، وقد اعتمد ابن الأنباري في تعليلاته على السماع والقياس ، والأمثلة على ذلك كثيرة في كتاب " أسرار العربية " فمن أمثلة السماع قوله في رده على سؤال مفترض يدور حول اسمية " كيف" (4) قال : " فإن قيل : كيف اسم أو فعل أو حرف ؟ قيل اسم . والدليل على ذلك من وجهين : أحدهما أنه قد جاء عن بعض العرب أنه قال : (على كيف تبيع الأحمرين) ودخول حرف الجر عليها يدل على أنها اسم " (5)

أما القياس الذي هو حمل بناء على بناء أو إلحاق صيغة بأخرى لما بين الطرفين من تشابه ، وقد يحمل الشيء على نظيره كما يحمل على نقيضه " كما يقتضي تطبيق القياس معرفة الأصل والفرع في قضايا النحو " (6) ويمكننا تقسيم القياس إلى العلل التالية وفق التعليلات التي اعتمدها ابن الأنباري في " أسرار العربية " : -

أ – علة تشبيه : وقد علل بها زيادة النون في الفعل المضارع فقال: وأما النون فإنما زيدت لأنها تشبه حروف المد واللين وتزاد معها في باب الزيدينِ و الزيدينَ (يعني في المثنى

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 66 .

2 – المصدر السابق ، ص 247 .

3 – المصدر السابق ، ص 349،350 .

4 – حامد ، احمد حسن : دراسات في أسرار اللغة ، ص 53 .

5 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 37 .

6 – حامد ، احمد حسن : دراسات في أسرار اللغة ، ص 53.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وجمع المذكر السالم) ، وكذلك علل بها بناء " من" و" أي" و"كم" و"قبل، بعد " و" كيف"و" أمس "و "هؤلاء " فقال : وإنما بنيت هذه الأسماء لأنها أشبهت الحروف وتضمنت معناها (1)

ب – علة النظير : – وهي تشبه إلى حد كبير علة التشبيه وقد علل بها إعراب "أي" الموصولة فقال : وذلك أنهم حملوها على نظيرها ونقيضها. فنظيرها " جزء" ونقيضها "كل" (2) وهما معربان فكانت معربة ، ومن علة النظير قولهم :(مررت بالبُسُرِ بضم السين) لأن له نظيراً في كلامهم " طُنُب" و "حُرُض". (3)

ج – علة نقيض : وقد علل بها ابن الأنباري بناء "كم" ووقوعها في صدر الكلام وخفض مميزها حملاً على نقيضها " رُبّ" في ذلك كله على التفضيل التالي: – (4)

1 – قال في تعليل البناء : فبنيت كم حملاً على رُبّ .

2 – قال في تعليل وقوعها في صدر الكلام : وإن كانت خبرية فهي نقيضه " رُبّ " ورُبّ معناها التقليل ، والتقليل مضارع للنفي ، والنفي له صدر الكلام .

3 – قال في تعليل جر مميزها : لأنها نقيضة " رُبّ " ورب تجر ما بعدها وكذلك ما حمل عليها .

د – علة أولى: وقد علل بها ابن الأنباري عدم جواز إعمال حروف الجزم مع الحذف فقال : والذي يدل على صحة ما ذكرناه أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف فحروف الجزم أولى .

ومنه أيضاً تعليله لبناء أسماء الإشارة وما التعجبية بقوله : أجمعنا على أن الاسم يبني إذا تضمن معنى حرف منطوق به وإذا بني الاسم لتضمن معنى حرف منطوق به ، فلأن أسماء الإشارة ، وما التعجبية تبنى لتضمن معنى حرف غير منطوق به ، إذا كان ذلك من طريق أولى (5)

هـ – علة زوال مشابهة : علل بها ابن الأنباري توقف " ما" الحجازية عن العمل إذا انتقض خبرها " بالاّ " حيث قال : لأن "ما" إنما أعملت لأنها أشبهت ليس من جهة المعنى

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 49-50 .

2 – المصدر السابق ، ص 331.

3 – المصدر السابق ، ص 357

4 – المصدر السابق ، ص 196 .

5 – المصدر السابق ، ص 52 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهو النفي و"إلاّ" تبطل معنى النفي فتزول المشابهة ، وإذا زالت المشابهة وجب ألاّ تعمل . (1)

ثالثاً : العلل البيانية : – وتدور علل هذا المجال حول سبل إيضاح المعنى و وسائله وإيصاله إلى القلب في أحسن صوره و أجملها من اللفظ بعيداً عن التعقيد أو الالتباس أو الإطناب الممل أو الإيجاز المخل ، ويتضمن ذلك قضايا التقديم والتأخير والتعريف والتنكير ، والحذف والإثبات ، ومن **التعليل البياني في أسرار العربية ما يلي** : –

أ – علة فرق : وقد علل بها بناء " قبل" و " بعد " على الضم قال : إنما بنوها على الضم لأن النصب والجر يدخلهما نحو : جئتَ قبلكَ ومن قبلكِ ، وأما الرفع فلا يدخلهما البتة ، فلو بنوها على الفتح والكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء (2)

كما علل بها دخول التنوين الاسم فقال : ذهب بعضهم إلى أنه دخل فرقاً بين الاسم والفعل وذهب آخرون إلى أنه دخل فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف (3)

وكذلك علل بها كسر نون التثنية وفتح نون جمع المذكر السالم فقال : فإن قيل : فلم كسروا نون التثنية وفتحوا نون الجمع ؟ قيل للفرق بينهم وكذلك رفع الفاعل ونصب المفعول (4) فهو يرى أن هذا إنما تم لغايات بيانية كتجنب الالتباس ورفع الاشتباه .

ب – علة توكيد : – وقد علل بها ابن الأنباري دخول الباء في خبر ما الحجازية حيث قال : فان قيل : دخلت الباء في خبرها نحو : ما زيد بقائم ؟ قيل : الوجهين : أحدهما أنها دخلت لتوكيد النفي (5)

ج – علة فائدة : وقد علل بها ابن الأنباري امتناع وقوع ظرف الزمان خبراً عن المبتدأ الذي يكون منه بقوله : إنما جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان لأن في وقوع ظرف المكان خبراً عنه فائدة ، وليس في وقوع ظرف الزمان خبراً عنه فائدة(6)

د – علة استغناء : وقد علل بها ابن الأنباري حذف الفاعل فقال :إنْ قال قائل : لِمَ لَـمْ يسم الفاعل ؟ قيل : لأن العناية قد تكون بذكر المفعول كما تكون بذكر الفاعل . وقد تكون للجهل

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 139 .
2 – المصدر السابق ، ص 50 .
3 – المصدر السابق ، ص 52 .
4 – المصدر السابق ، ص 7 .
5 – المصدر السابق ، ص 139 .
6 – المصدر السابق ، ص 84 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالفاعل. وقد تكون للإيجاز والاختصار إلى غير ذلك (1) وتلك الأسباب تجعل المتكلم يستغني عن الفاعل لسبب واحد منها أو أكثر .

هـ – علة كثرة الاستعمال:وقد علل بها ابن الأنباري حذف فعل القسم فقال : فإن قال قائل : لم حذف فعل القسم ؟ قيل : إنما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال (2)

و – علة تخفيف : وبها علل إقامة بعض الظروف والحروف مقام الفعل " في باب الإغراء " مثل عليك وعندك ودونك وهي التي تسمى أسماء الأفعال ، فقال في تعليل ذلك لأن الأسماء والحروف أخف من الأفعال استعملوها بدلاً منها طلباً للتخفيف (3)

وهو يعني بالتخفيف الإيجاز لأن التخفيف في معناه الحقيقي يستعمل في المفردات كحذف حرف أو الاستغناء عن حركة ، أما في الجمل فيقصد به الإيجاز (4) والتخفيف في المفردات يكون مثلاً في الترخيم ، وحذف حركات الأفعال المضارعة المعتلة الآخر وذلك لثقل الحركات على أواخرها .

ي – علة اتساع : وقد علل بها ابن الأنباري حذف حرف الجر من بعض الظروف غير المختصة مثل : " معقد الأزار " ومعقد القابلة ومناط الثريا وقال في ذلك الأصل فيها كلها أن تستعمل بحرف جر إلاّ أنهم حذفوا حرف الجر في هذا المواضع اتساعاً(5) وإذا تتبعنا **تعليلات ابن الأنباري في " أسرار العربية " نجد مجموعة من التعليلات المتفرقة التي ليس بإمكاننا أن نصنفها تحت واحدة من التعليلات السابقة وهذه العلل هي :-**

1-علة الاشتقاق : وقد علل بها تسمية الاسم اسماً فقال : فإن قيل : لم سمي الاسم اسماً ، قيل : اختلف فيه النحويون ، فذهب البصريون إلى أنه سمي اسماً لوجهين :

أحدهما : أنه سما على مسماه وعلى ما تحته من معناه فسمي اسماً لذلك ، والآخر أنه سما على الفعل والحرف أي ارتفع (6) وكذلك علة تسمية الاسم المقصور مقصوراً ، فقال سمي مقصوراً لأن الحركات قصرت عنه أي حبست (7)

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 95 .
2 – المصدر السابق ،ص 247 .
3 – المصدر السابق ،ص 155 .
4 – علوش ،جميل : ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص 200
5 – ابن الأنباري : أسرار العربية ،ص 168 .
6 – المصدر السابق ، ص 29 .
7 – المصدر السابق ، ص 57 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

2 – علة استقلال : وقد علل بها تقديم الاسم على الفعل والفعل على الحرف فقال : إنما قدم الاسم على الفعل لأنه الأصل ويستغني بنفسه عن الفعل نحو : زيدٌ قائم . وأخر الفعل عن الاسم لأنه فرع عليه ومفتقر إليه كان الاسم مقدماً عليه (1)

3 – علة أصل:وهي ما يسمى باستصحاب الحال ، وقد علل بها بناء الحروف على ما بنيت عليه فقال : وأما الحروف فكلها مبنية لم يعرب منها شيء لبقائها على أصلها في البناء (2)

4 – علة عدول : وقد علل بها إجازة النصب في مميز " كم" الخبرية إذا فصل بينهما بالجار والمجرور أو بالظرف ،قال : إنما جاز ذلك وهو النصب عدولاً عن الفصل بين الجار والمجرور لأن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد وليس الناصب مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد . على أن بعض العرب ينصب بها في الخبر من غير فصل ، ويجر بها في الاستفهام حملاً لأحداهما على الأخرى (3)

5 – علة اختصاص:وعلل بها ابن الأنباري اختصاص حروف الجر في العمل في الأسماء فقال:إنما عملت لأنها اختصت بالأسماء،والحروف متى كانت مختصة وجب أن تكون عاملة (4)

6 – علة تفضيل : وقد علل بها بناء الفعل الماضي على حركة إذ قال : بني الفعل الماضي على حركة تفضيلاً له على فعل الأمر لأن الفعل الماضي أشبه الأسماء في الصيغة (5)

كانت تلك هي الأسس التي اعتمدها ابن الأنباري في تعليله للظواهر اللغوية والنحوية في كتاب " أسرار العربية" ويلاحظ من تلك الأسس أنها اشتملت على فروع العربية ومستها مساً مباشراً من أصوات ، ونحو ، وصرف وبيان ، وما يرتبط بذلك من القراءات واللهجات ، ومنطق وفلسفة ، وخبرة ومعرفة دقيقة بقضايا الخلاف النحوي . وقد صنف بعض الباحثين تلك الأسس بأنها : السماع والقياس ، نظرية السهولة ، إزالة اللبس ، الكثرة والعلة ، القوة والضعف ، التفرقة بين النظيرين،التعليلات الصوتية (6)

وهذا التقسيم لأسس التعليل لا يختلف عما قسمناه لتلك الأسس بل أعاننا على معرفة

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 39 .

2 – المصدر السابق ، ص 52 .

3 – المصدر السابق ، ص 197،198 .

4 – المصدر السابق ، ص 229 .

5 – المصدر السابق ، ص 278 .

6 – حامد ، احمد حسن : دراسات في أسرار اللغة ، ص 52-56.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جزئيات تلك الأسس والوقوف على القضايا الداعمة لها من كتاب " أسرار العربية "

تعليلات ابن الأنباري في ميزان النقد

تتفاوت التعليلات النحوية من حيث قوتها وضعفها إذ أنها تحتمل تقديرات ذهنية معرضة للإصابة والخطأ ، بدليل ما روته أمهات الكتب من مشادات بين النحاة والشعراء ، إذ هبّ النحاة يدافعون عن تعليلاتهم مستندين في ذلك إلى الحجج المنطقية والجدل الكلامي ، ويقف على رأس هؤلاء : ابن جني ، الذي كتب في الخصائص باباً في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن أحكام العلة " (1)

ولا تختلف تعليلات ابن الأنباري عن غيرها من حيث تباينها قوة وضعفاً أو التوسط بين الحالتين ، وقبل أن نتعرض لتعليلات ابن الأنباري ينبغي أن نعرف تقسيمات المعنيين للعلة من حيث قوتها وضعفها ، إذ قسموها إلى ثلاثة أقسام هي : (2)

1 – ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول .

2 – ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع أن تردها على قائلها .

3 – ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخييل .

وإذا تتبعنا تعليلات ابن الأنباري نجدها تنطبق مع هذا التقسيم إذ إن منها ما هو مقبول ، وفيها ما هو فرضي مظنون ، ومنها ما هو قريب من الأوهام والأساطير .ونستطيع أن نجد طائفة من التعليلات لكل قسم من الأقسام السابقة في كتاب " أسرار العربية " وذلك على النحو التالي : –

أولاً : التعليلات المقبولة : –

تعددت التعليلات المقبولة المقنعة في كتاب " أسرار العربية" إلى الحد الذي يصعب الإحاطة بها ومن هذه التعليلات :

1 – علة رفع الفعل المضارع: وذلك يظهر في رد ابن الأنباري على رأي الكسائي حين قال فيه : إنه يرتفع بالزوائد التي في أوله ، قال : فأما قول الكسائي فظاهر الفساد لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع لوجب ألاّ يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع ، فلما وجب نصبه بدخول النواصب أو جزمه بدخول

---

1 – ابن جني : الخصائص ، 184/1 .

2 – حسين ، محمد الخضر : دراسات في العربية وتاريخها ، مكتبة دار الفتح ، دمشق 1960 م ، ص 75/74.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجوازم دل على أن الزائد ليس هو العامل . (1)

وذكر ابن الأنباري في الإنصاف وجهاً آخر وهو قوله : " إن هذه الزوائد بعض الفعل لا تنفصل منه في لفظ بل هي من تمام معناه ، فلو قلنا : إنها هي العاملة لأدى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه وذلك محال " . (2)

2 – علة امتناع وصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة ، وذلك لأن المعرفة ما خص في الواحد من جنسه ،والنكرة ما كان شائعاً في جنسه والصفة في المعنى هي الموصوف ، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعاً مخصوصاً . وإذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة كان في وصف الواحد بالاثنين والاثنين بالجمع أشد استحالة وكذلك سائرها " (3)

3 – علة كون الواو أصل حروف العطف : – وذلك في قوله : لأن الواو لا تدل على أكثر من الاشتراك فقط ، وأما غيرها من الحروف فيدل على الاشتراك وعلى معنى زائد . فإذا كانت هذه الحروف تدل على زيادة معنى ليس في الواو صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي الحروف بمنزلة المركب ، والمفرد أصل للمركب . (4)

4 – علة وجوب تقدير "أنّ" دون غيرها بعد الواو والفاء وأو واللام وحتى في حالة نصب المضارع : – قال ابن الأنباري يجب تقدير "أنْ" دون غيرها وذلك لثلاثة أوجه: – (5)

أ – أنّ "أنْ" هي الأصل في العمل .

ب – أنّ "أنْ" ليس لها معنى في نفسها بخلاف لن وإذن وكي ، فلنقصان معناها كان تقديرها أولى من سائر أخواتها .

ج – أنّ " أنْ" لما كانت تدخل على الفعل الماضي والمستقبل ولا يوجد هذا في سائر أخواتها فقد وجد فيها مزية على سائر أخواتها في حالة الإظهار جعلتها أولى بالإضمار .

5 – علة حذف الألف من الاسم الخماسي المنسوب : – وذلك كحذف الألف إذا كان الاسم على خمسة أحرف نحو قولهم في النسبة إلى مرتجى : مرتجيّ ، وإلى مشتري : مشتريّ .

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 48–49 .

2 – ابن الأنباري : الإنصاف ، ص 554/2 .

3 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 260،261 .

4 – المصدر السابق ، ص 267 .

5 – المصدر السابق ، ص 291.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قال ابن الأنباري : إنما وجب حذف الألف والياء من الاسم إذا كان على خمسة أحرف لطول الكلمة . وإذا جاز الحذف فيما كان على أربعة أحرف لزم فيما زاد على ذلك " (1)

ثانياً : التعليلات الفرضية

لقد تعددت التعليلات الفرضية في كتاب " أسرار العربية ، إذ كان ابن الأنباري يفترض الأسئلة ثم الإجابة عنها ، وهذه التعليلات الفرضية تختلف في طبيعتها عن التعليلات المقبولة المقنعة ، إذ إن التعليلات الفرضية تكون مظنونة أكثر من كونها يقينية لذلك فهي معرضة للإصابة والخطأ ومن تعليلات ابن الأنباري التي كانت من قبيل الفرضيات : -

1 - تعليله لجواز تقديم خبر" ليس" على اسمها وامتناع تقديمه عليها نفسها إذ يقول : إنما جاز تقديم خبرها على اسمها لأنها أضعف من "كان" لأنها تتصرف ،ويجوز تقديم خبرها عليها ، وأقوى من "ما" لأنها حرف ، ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها ، فجعل له منزلة بين منزلتين ،فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها لتنحط عن درجة "كان" ويجوز تقديم خبرها على اسمها لترتفع عن درجة " ما" (2)

2 - علة عدم بناء الظروف لتضمنها معنى الحروف ،قال: لأن الظروف وإن نابت عن الحروف إلاّ أنها لم تتضمن معناها ، والذي يدل على ذلك أنه يجوز إظهاره مع لفظها ، ولو كانت متضمنة للحرف لم يجز إظهاره ، ألا ترى أن " متى ، وأين ، وكيف " لما تضمنت معنى همزة الاستفهام لم يجز إظهار الهمزة معها ؟ فلما جاز إظهاره ههنا دل على أنها لم تتضمن معناه وإذا لم تتضمن معناه وجب أن تكون معربة على أصلها .(3)

3 - علة مجيء الحال نكرة : وجب أن تكون الحال نكرة لأن الحال تجري مجرى الصفة للفعل ، ولهذا سماها سيبويه نعتاً للفعل (4) والمراد بالفعل المصدر الذي يدل الفعل عليه وان لم يذكر : ألا ترى أن " جاء" يدل على مجيء ؟ وإذا قلت: جاء راكباً، دل على مجيء موصوف بركوب ،فإذا كانت الحال تجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة فكذلك وصفه وجب أن يكون نكرة ومما يدل على أن الحال لا يجوز أن تكون معرفة أنها لا يجوز أن تقوم مقام الفاعل ما لم يسم فاعله ، لأن الفاعل قد يضمر فيكون معرفة . فلو جاز أن تكون الحال

---

1 - ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 323 .

2 - ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 137

3 - المصدر السابق ، ص 166،167 .

4 - سيبويه : الكتاب ، 121/1 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

معرفة لما امتنع ذلك كما لم يمتنع في ظرف الزمان والمكان والجار والمجرور والمصدر. (1)

4 – علة مجيء تمييز كم منصوباً في الاستفهام مجروراً في الخبر : –

يجيء تمييز كم منصوباً بعد كم الاستفهامية مجروراً بعد كم الخبرية وذلك للفرق بينهما فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، وفي الخبر بمنزلة عدد يجرما بعده. وإنما جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده لأنها في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير ، لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل لا يعلم مقدار ما يستفهم عنه ، فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، وهو ينصب ما بعده ، فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً ، وأما في الخبر فلا تكون الاّ للكثير ، فجعلت بمنزلة العدد الكثير ، وهو يجر ما بعده ولهذا كان ما بعدها في الخبر مجروراً ، وقيل : إنما كان ما بعدها مجروراً في الخبر لأنها نقيضه " رَبَّ" ، ورُبَّ تجر ما بعدها فكذلك ما حمل عليها (2) .

5 – علة بناء اسم لا النافية للجنس على الفتح : –

بنيت النكرة مع "لا" على الفتح نحو : لا رجل في الدار ، لأن التقدير في قولك : "لا رجل في الدار " : لا من رجل في الدار ، لأنه جواب قائل قال : هل من رجل في الدار ؟ فلما حذفت "من" من اللفظ وركبت مع " لا" تضمنت معنى الحرف فوجب أن يبنى وإنما بنيت على حركة لأن لها حالة تمكن قبل البناء ، وإنما كانت الحركة فتحه لأنها أخف الحركات . (3)

<u>ثالثاً :</u> التعليلات التي تشبه التخييل: –

لقد بالغ ابن الأنباري في التعليلات التي تشبه التخييل إلى الحد الذي لا يستطاع تتبعه لكثرته ومن تلك التعليلات : –

1 – علة كسر عين "عشرين" : يقول : كسروا العين في عشرين لأنه لما كان الأصل أن يشتق من لفظ الاثنين ، وأول الاثنين مكسور ، كسروا أول العشرين ليدلوا بالكسر على الأصل . (4)

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 178–180.

2 – المصدر السابق ، ص 197 .

3 – المصدر السابق ، 223.

4 – المصدر السابق ،ص 201 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

2 – علة كون تمييز " المائة" مفرداً مجروراً :-

قال : فإن قيل: إذا بلغت إلى المائة أضفت إلى الواحد ،قيل : لأن المائة حملت على العشرة من وجه لأنها عقد مثلها، وحملت على التسعين لأنها تليها فألزمت الإضافة تشبيهاً بالعشرة، وبينت بالواحد تشبيهاً بالتسعين ، وكذلك قوله : فان قيل : فلم أجري الألف مجرى المائة في الإضافة إلى الواحد ؟ قيل: لأن الألف عقد كما أن المائة عقد ، وكذلك قوله : ولم يجمع بالألف إذا دخل على الآحاد ولم يفرد مع الآحاد كالمائة؟قيل : لأن الألف طرف كما ان الواحد طرف ، لأن الواحد أول ، والألف آخر، ثم تتكرر الأعداد فلذلك أجرى مجرى ما يضاف إلى الآحاد . (1)

3 – علة بناء المنادى المعرفة على الضم : وقد علل ابن الأنباري ذلك بثلاثة أوجه:- (2)

1-أنه لو بني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف ، ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى النفس ، وإذا بطل بناؤه على الفتح والكسر تعيّن بناؤه على الضم

2-أنه بني على الضم فرقاً بينه وبين المضاف ، لأنه ان كان المضاف مضافاً إلى النفس كان مكسوراً ، وإن كان مضافاً إلى غيرك كان منصوباً فبني على الضم لئلا يلتبس بالمضاف ، لأن الضم لا يدخل المضاف .

3 – أنه بني على الضم لأنه لما كان غاية يتمّ بها الكلام وينقطع عندها ،أشبه " قبل وبعد " فبنوه على الضم كما بنوهما على الضم .

4 – علة اختصاص حروف الجر بالجر : -

اختصت حروف الجر بالجر لأنها اختصت بالأسماء، والحرف متى كان مختصاً وجب أن يكون عاملاً ووجب أن تعمل الجر لأن إعراب الأسماء رفع ونصب وجر ، فلما سبق الابتداء إلى الرفع في المبتدأ والفعل إلى الرفع في الفاعل وإلى النصب في المفعول وجب ان تعمل الجر ، وأجود من هذا أن نقول : إنما عملت الجر لأنها تقع وسطاً بين الاسم والفعل ، والجر يقع وسطاً بين الرفع والنصب فأعطي الأوسط للأوسط (3)

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 202، 203 .

2 – المصدر السابق، ص 204،205 .

3 – المصدر السابق، ص 29 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

5 – علة قيام الواو مقام الباء في القسم:جعلوا الواو دون غيرها بدلاً من الباء لوجهين:- (1)

1 – أن الواو تقتضي الجمع كما أن الباء تقتضي الإلصاق ، فلما تقاربا في المعنى أقيمت مقامها .

2 – أن الواو مخرجها من الشفتين كما أن الباء مخرجها من الشفتين فلما تقاربا في المخرج كانت أولى من غيرها .

كانت تلك مجموعة من تعليلات ابن الأنباري وما اعتراها من قوة أو ضعف ويبدو من خلال تلك التعليلات أنها قد تكون معقولة مقبولة . وقد تكون فرضية مظنونة يحدد كونها من هذه او تلك ، علاقتها باختصاص النحوي ، وموضوعات النحو العربي من تعريف وتنكير ، وتقديم وتأخير ، أو حذف وإثبات وغيرها .

" فإذا انتقل من ذلك إلى ملاحظة الوضعيات ومحاولة الكشف عن أسرارها والنفاذ إلى أسباب وجودها على هيئات معينه كتعليله لكسر عين " عشرين" وكون مميز المائة مفرداً مجروراً ، ولإجراء الألف مجرى المائة في الإضافة إلى الواحد مما لا علة فيه الاّ السماع فقد خرج إلى البحث فيما يعد من الأمور الغيبية التي لا يرى العلماء جدوى من الاستمرار فيها " (2)

وقد علق أبوحيّان الأندلسي على مثل هذه التعليلات بقوله : " فهذا كله تعليل يسخر منه العاقل ويهزأ من حاكيه فضلاً عن مستنبطه ، فهل هذا كله إلا من الوضعيات ، والوضعيات لا تعلل؟ وقد مثل على هذه الوضعيات بقوله : فلا يقال : لم جاء هذا التركيب في قولك "زيد قائم" كما لا يقال : "لم يقال للعين : الطرف ، ولليل ، الليل ؟ ولا يقال : لم كانت حروف المضارعة :الهمزة والتاء والنون والياء " (3)

وقد يكون تعلق ابن الأنباري بالفلسفة والمنطق وتسرب النزعة المنطقية في مختلف جوانب النشاط العلمي ، هو الذي دعاه للسير في نهج الأقيسة المنطقية والأدلة الفلسفية وليس ذلك غريباً على عالم الأصل أن يكون ابن بيئته وعصره ذلك العصر الذي اتسم بشيوع الفلسفة والجدل وسيطرتهما على مختلف العلوم وقد يكون سبب تلك التعليلات الفلسفية رغبته في إظهار حذقه ومهارته وتمكنه من اللغة وقواعدها وسبل ضبطها ، ولم يقتصر الأمر

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ص 247-248 .

2 – علوش ، جميل : ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص 206 .

3 – الحديثي ، خديجة : ابوحيان النحوي ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 1966 م ، ص 394 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على ابن الأنباري بل تبعه نحاة آخرون محاولين التفاخر بعلمهم وقدراتهم ، ذلك الـــذي أدى إلى نشوء حركة نحوية معارضة في الغرب سخرت بنحاة المشرق وتعليلاتهم .

****

بعد هذا العرض للعلة واستعرض آراء القدماء والمحدثين فيها تبين : إنه لا بد لكل معلـــول من علة ولكل مسبب من سبب لذا يجب ربط الأسباب بالمسببات لأن تلك طبيعة العلوم التـــي تبدأ بوضع الفرضية ، ثم البحث عن الأسباب التي تثبت تلك الفرضية والخروج بنظريـــات ، على اختلاف الوسائل والسبل من أجل التحقق من صحة تلك الفرضية ، وذلك يثبت ضرورة التعليل لكل الظواهر العلمية واللغوية وحتى الظواهر الكونية ، وفي ذلك كشف عن الأسرار المخفية التي ثبت فيها الإبهام مما أكد ضرورة الاستفهام عنها والكشف عن خباياها وذلك مـــا قام عليه كتاب " أسرار العربية "

وإذا كان العلماء قد توسعوا في أنواع العلل وبالغوا فيها فإن العلتين القياســـية والتعليميـــة : فالتعليمية نتوصل عن طريقها إلى معرفة كلام العرب وفصاحته التي سماها المحدثون فيمـــا بعد " الاستقراء " إلى جانب ضرورة القياس الذي نستطيع به أن نجاري كلام العرب والقياس على كلامهم بما يكفل للغة العرب استمراريتها وثباتها ، لأن اللغة إلى جانب الدين تعد جزءا أساسيا من الهوية العربية التي يجب أن نحرص جميعا على عدم العبث في أصولها وقواعدها وروحها لكونها قيمة قومية عليا .

ومن خلال العلة والتعليل التي شاركت فيها اللغة العربية في عملية المزاوجة بيـــن العقـــل والوجدان في حضارتنا العربية ، دليل على مرونة تلك اللغة بحيث تصلح للخيال والجمـــــال كما تصلح للحياة والعلم ، لذلك يجب أن نحرص على تطور اللغـــة مـــع محافظتـــها علـــى عبقريتها وقدرتها على التوصيل بفكر أعمق وأكبر من حدود منهج التحليل المنطقي والفلسفة المنطقية.

أما ابن الأنباري وبفضل امتلاكه القدرة على النقد الذاتي استطاع أن يطور نفسه ومنهجه الفكري بحيث ابتعد عن تأطير فكره في قالب منهجي واحد لذلك تعددت أسس التعليل عنده ، ولعل إنجازاته في التعليل ودرايته بقضايا الخلاف النحوي بين نحاة البصرة والكوفة هي التي مهدت الطريق لتأصيل منهج علمي في دراسة النحو العربي مبتعدا عن النظرية التأثرية التي تقدس كل ما جاء به الأجداد ، فكان أحد النحاة (النقاد) القلائل الذين تعاملوا مع النحو بحريـــة وموضوعية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الخامس

شواهد كتاب أسرار العربية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شواهد كتاب أسرار العربية – اللغوية والنحوية –

قبل البدء بدراسة شواهد كتاب "أسرار العربية " يجدر بنا تسليط بعض الأضواء على أصول الاستشهاد وشروطه ، إلى جانب التعرف على المواقف المختلفة المتباينة من الشواهد وذلك بهدف أن يكون الكلام عن موقف ابن الأنباري من الشواهد مثبتاً في إطاره التاريخي من جهة ، وقابلاً للمقارنة بمواقف الآخرين من جهة أخرى .

لقد كان لانتشار اللحن وفساد الألسنة والسليقة أثره في إسراع العلماء والنحاة إلى صيانة اللغة وضبط قواعدها ، وقد تطلب ذلك منهم وضع مقاييس محددة وضوابط ثابتة يميزون بها الصحيح عن السقيم ، تلك المقاييس التي كان من شأنها أن تكبح جماح الفوضى التي بدأت تهب على اللغة العربية ، لذلك وجد العلماء والنحاة أنفسهم مجبرين على العودة إلى البادية منبع اللغة السليمة التي اصبح الأخذ منها المقياس الصحيح للحكم بفصاحة الكلام أو ركاكته .

ويقصد بالشاهد اللغوي : " أنه جملة من كلام العرب أو ما جرى مجراه ،كالقرآن الكريم، تتسم بمواصفات معينة ، وتقوم على استخدام العرب لفظاً لمعناه ، أو نسقاً في نظم أو كلام، أو على وقوع شيء إذا اقترن بغيره أو على علاقة بين لفظ وآخر ، أو معنى وغيره . وتقديم وتأخير ، واشتقاق أو بناء ، ونحو ذلك مما يصعب حصره ومما هو محسوب في مناحي الكلام عرب الفصحاء "(1)

وقد اعتمد النحاة غالباً على الشاهد الشعري دون الشاهد القرآني أو النثري ومن الدلائل على ذلك أن " جاءت كل كتب الشواهد التي بين أيدينا محشوة بالشعر وشرحه والتعليق عليه حتى أصبحت لفظة " الشواهد" ذات معنى عرفي يقصد به الشعر " (2)

ولكننا حين نستخدم مصطلح الشواهد فأننا نقصد بها اضرب الشواهد جميعها من شعر ، ونثر، ونص قرآني ، وحديث نبوي ، وكل ما يستشهد به في إثبات قواعد النحو .

أما الأصول التي استند إليها النحاة في اخذ شواهدهم فهي : –

1 – القرآن الكريم وقراءاته .

2 – الحديث النبوي الشريف .

3 – كلام العرب : الشعر والنثر .

---

1 – جبر يحيى عبدالرؤوف:الشاهد اللغوي،مجلة النجاح للأبحاث ،المجلد الثاني العدد السادس 992 م ، ص 265.

2 – عيد، محمد : الرواية والاستشهاد باللغة ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، القاهرة 1976، ص 124 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أولاً: القرآن الكريم والقراءات

لقد أجمع العلماء والنحاة على أن القرآن الكريم أقوى نص وأثبته وأدقه ، لذلك لم يختلفوا في كونه أصلاً من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو ، وإنما اختلفوا في الاستشهاد بقراءته ، فمنهم من فعل ذلك دون تحفظ يذكر كالكوفيين الذين قام موقفهم من القراءات على احترامها والتحرج من مخالفتها ، فقد استشهدوا بجميع القراءات : المتواترة ، والآحاد ، والشاذة ، في حين استبعد البصريون الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها أو كلام عربي يؤيدها .

وقد عرّف السيوطي القراءات بقوله : (1)

- المتواتر : وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه وغالب القراءات كذلك .
- الآحاد : وهو ما صح سنده وخالف الرسم (المصحف العثماني) أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور .
- الشاذ : وهو ما لم يصح سنده .

أما الاحتجاج بالقراءات فقد كان موضع اختلاف بين العلماء ، إذ كان منهم المانع ومنهم المجيز ، ولكل منهما أدلته وحججه ، فقد كانت حجة المانعين أنهم نسبوا القراء إلى اللحن ، أما دليل المجيزين فكان تواتر تلك القراءات وثبوتها بالأسانيد. وأن هذا الاختلاف بين العلماء سببه أن حقيقة القراءات تغاير حقيقة القرآن ، لأن القرآن " هو الوحي المنزل على محمد (عليه السلام) للبيان والإعجاز ، في حين تعني القراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها " (2)

لذلك لم يختلف العلماء في اعتمادهم القرآن الكريم مصدراً مهماً بل أساسياً للنحاة حين وضعوا القواعد ، وثبتوا الأصول لأن القرآن من لدن عزيز حكيم ، فقد اتخذ سيبويه القرآن الأساس الأول في الاستشهاد إذ كان يضع عنوان الباب الذي يتحدث عنه ويمثل له بأمثلة يقيسها على القرآن ، ثم يذكر بعدها الآيات الواردة في الموضوع ، ثم بما ورد عن العرب من عبارات سمعها أو رواها عمن سمعها من شيوخه ومن يثق به من الرواة ثم بالشواهد الشعرية .

---

1 – السيوطي : الاتقان في علوم القرآن ، 77/1 .

2 – الزركشي : البرهان في علوم القرآن 318/1 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولم يقتصر اهتمام سيبويه بالقرآن على جعله الأساس الأول في الاستشهاد ، وإنما جعله الأساس الذي يقاس عليه . (1)

وقد أكثر سيبويه من الآيات القرآنية في مجال مناقشاته النحويين لإثبات قاعدة أو استنباط حكم ، أورده عليهم تشبيههم آية بأخرى في الإعراب ، وهو لا يرى بينهما وجهاً من الشبه أو في توجيههم إعراب عبارة أو بيت شعر لأن القرآن الكريم أعلى أساليب الكلام العربي وأكثرها بلاغة .

أما القراءات فللنحاة مواقف مختلفة منها وذلك لكثرة الاختلاف فيها ، أما اوجه الاختلاف بين القراءات فهي : -

1 - أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها مما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها ، ومنه قوله تعالى : - " يَأْمُرونَ الناس بالبُخْل" (2) و " بـالبَخَل" و " فنظْرة إلى مَيْسَرَة " و " مَيْسُرة " (3)

2 - أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب نحو قوله تعالى:"ربنا باعِدْ بين أسفارنا" و " ربنا باعَدَ بين أسفارنا " (4)

3 - أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها ولا يزيل صورتها نحو قوله تعالى : " حتى إذا فزّعَ عن قلوبهم " و " فُرّغ " (5)

4 - أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب ولا يغير معناها نحو قوله: " أن كانت إلا صيحةً واحدةً " أو " زقيةً " (6)

5 - أن يكون الاختلاف بما يزيل صورتها ومعناها نحو قوله تعالى :" وطلحٍ منضود" و " طلعٍ منضود" (7)

6 - أن يكون الاختلاف في التقديم والتأخير نحو قوله تعالى :" وجاءت سكرةُ الموتِ بالحق" و " جاءت سكرةُ الحق بالموتِ" (8)

---

1 - الحديثي ، خديجة : الشاهد وأصول النحو ص 35 .

2 - النساء ، 37 .

3 - البقرة ، 280 .

4 - النور ،15 .

5 - سبأ ، 23 .

6 - يس ، 29 .

7 - الواقعة ، 29 .

8 - ق ،19 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن القراءات التي اشتد حولها الجدل واحتدم الخلاف فيها قراءة عبد الله بن عامر : وكذلك زُيّنَ لكثيرٍ منَ المشركينَ قَتْلُ أولادهمْ شركائهم " (1)بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول:"أي قتل شركائهم أولادَهم"وهذا الفصل غير جائز في أصول البصريين .(2) .

وقد أنقسم العلماء في نظرتهم إلى هذه المسألة إلى فريقين : الأول أجاز القراءة ولم ينكرها . والفريق الثاني أنكرها . ومنهم أبو علي الفارسي ، والزمخشري ، وابن الأنباري أما من المؤيدين فكان أبو حيان الأندلسي . والبغدادي ، ومن المحدثين سعيد الأفغاني .(3)

وقد اتخذ الخلاف بين الفريقين مظهر العصبية القبلية أو القومية إذ اتخذ المجيزون للقراءة كون ابن عامر عربياً صريحاً برهاناً على صحة قراءته، وفي الوقت طعن برأي الزمخشري لأنه غير عربي ، والصحيح أن لا تكون تلك النظرة العصبية حكماً في قضايا علميه ، فقد كان سيبويه أعجمياً ولم يطعن ذلك في قدره وموقعه وآرائه في النحو العربي ، كما أن الزمخشري من العلماء المشهود لهم باللغة والنحو وعلوم الدين ، وقد كان معتزلياً بحكم العقل في قضايا العقل والمنطق .

وأما من نسبوا لابن عامر اللحن ، فأن ابن عامر ليس أول من نسب إليه اللحن فقد نسب ذلك إلى شعراء مشهورين أمثال النابغة الذبياني ، وحسان بن ثابت ،ودريد ابن الصمة، والفرزدق وغيرهم ، وقد نسب سيبويه الغلط إلى العرب عامة (4) وقد علل ابن الأنباري ذلك بقوله : "العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل من قياس كلامه " (5) وذكر أمثله من أخطاء العرب شعراً ونثراً .

إذن فالخلاف بين الفريقين كان خلافاً بين اتجاهين أو فكرين متناقضين هما :

- اتجاه أهل النقل (الأثر)
- اتجاه أهل العقل (القياس)

أو أنه خلاف بين فئة تحكم الإيمان والعقيدة في القضايا العلمية ، وأخرى تحكم العقل والمنطق .

1- الأنعام ، آية 137

2- ابن الأنباري : الإنصاف 431/2 .

3 - علوش : ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص 269 .

4 - ابن الأنباري : الإنصاف ، ص 186/1 .

5 - ابن الأنباري : المصدر السابق 191/1 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما القراءة التي يؤخذ بها فهي كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح إسنادها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل انكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، وجميع ما يروى في القرآن على ثلاثة أقسام : (1)

1 – يقرأ به وهو ما اجتمع فيه ثلاث خلال وهن : أن ينقل عن الثقات عن النبي عليه السلام ويكون وجهه سائغاً في العربية التي نزل بها القرآن ، ويكون موافقاً لخط المصحف، فإذا اجتمعت فيه الخلال الثلاث قرىء به وقطع من جحده

2 – ما صح نقله عن الآحاد ، وصح وجهه في العربية وخالف لفظه خط المصحف فهذا لا يقبل ولا يقرأ به لعلتين :

احداها : أنه لم يؤخذ بإجماع وإنما أخذ بأخبار الآحاد ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر واحد .

الثانية : أنه مخالف لما قد أجمع عليه فلا يقطع على مغيبه وصحته ، وما لم يقطع على صحة لا يجوز القراءة به ، ولا يكفر من جحده .

3 – ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف .

موقف البصريين من القراءات

لقد اتخذت القراءة القرآنية حجة لإثبات قاعدة أو تقرير أصل " على الرغم من أن البصريين كانوا ينظرون إلى القراءات ، وكأنها درجات من اللغة ومراتب الفصاحة ، فاختلفوا في قبول القراءات حتى السبع" (2) ولم يقبلوا من تلك القراءات إلا ما كان موافقاً لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم ، فإن خالفت تلك الأقيسة والأصول ردّوها . ومع ذلك " لم يكن منهج البصريين مطرداً في الاستدلال بالقراءات لأنهم احتجوا بالقراءات الشاذة وذلك يخالف المعروف عنهم " (3)

وقيل إن البصريين استبعدوا الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها ، أو كلام عربي يؤيدها أو قياس يدعمها أما بالاستشهاد والاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها وعدّها أصلاً من أصول الاستشهاد فهو ليس من منهج البصريين لأنهم لم يعدّوا من

---

1 – ابن الجزري ، أبوالخير محمد بن حمد الدمشقي : النشر في القراءات العشر ، تصحيح ومراجعة : علي محمد الضباع،مصر ج13/1،14.

2 – الزبيدي سعيد جاسم : القياس في النحو العربي ، ص 82 .

3 – الزبيدي : المصدر السابق ، ص 87 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القراءات حجة إلا ما كان موافقاً لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقررة . ومن أمثلة رفض البصريين الاحتجاج بالقراءات : رفضهم الاحتجاج بقراءة عامر : في قوله تعالى " وكذلك زيّن لكثيرٍ منَ المشركينَ قتلَ أولادهمْ شركائهمْ" (1) بنصب " أولادهم" وجر " شركائهم " وعدوها غلطاً لأنه فصل بين المضاف والمضافُ إليه بالمفعول ، وقالوا فيها : أن هذه القراءة لا يسوغ الاحتجاج بها ، لأن الإجماع واقع على منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختبار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار ، ولو كانت هذه القراءة صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام في وقوع الإجماع على خلافه دليل على ضعف القراءة . أما الكوفيون فقد أخذوا بها وقاسوا عليها جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور . (2)

وقد ظلت القراءات مصدراً من مصادر الدرس النحوي عند النحاة البصريين أو الكوفيين ، أو التوسط بينهما كأبي حيان الأندلسي الذي وقف موقفاً وسطاً بين المدرستين فلم يتشدد فيها تشدد البصريين فيرفض كل ما خالف القواعد والأقيسة التي بنوها ، ولم يتساهل تساهل الكوفيين وابن مالك ، فيعتمد على الشاذ منها أو على ما تفرد بقراءته شخص لا يعرف من القراءة شيئاً .

أما سيبويه وهو شيخ البصريين فلم يعب قارئاً ولم يخطئ قراءة بل كان يذكرها ليبين وجهاً من العربية وليقوي ما ورد عن العرب . وإذا كانت من القراءات المفردة لا يخطئها ولا يخطئ القارئ وإنما يحاول تخريجها على إحدى لغات العرب لأنه يرى اللغات الواردة عن العرب صحيحة فصيحة وإن قلّ مَنْ يتكلم بها، ولا يرى المتكلم بها مخطئاً .

وعندما كان سيبويه يعقب على القراءات بما يشعر بعدم موافقته إياها لا يزيد على أن يقول : " وهذه لغة ضعيفة " أو " وهي قليلة" فهو لا يوجه الضعف إلى القراءة مباشرة وإنما يحمل القراءة على إحدى لغات العرب الموصوفة بالضعف أو بالقلة ، ومع ذلك فهي لغة تصح القراءة بها ، فالضعف والقلة عنده ليس في القراءة نفسها وإنما في اللغة التي قرأ بها القارئ . إذن " فوقف سيبويه من القراءات موقف معتدل ، فقد استشهد بها واستخلص منها القواعد وقاس عليها كلام العرب أو قاسها على كلام العرب ، ونظر إليها نظرته إلى

---

1 – الأنعام /137 .

2 – ابن الأنباري : الإنصاف ، 249/1 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الآيات الواردة في المصحف العثماني فهو لم يخطئ قراءةً ولم يلحن قارئا ولم يرجح قارئـــا من القراء على غيره ، بل كان يؤيد القراءة أو يؤولها أو يرجحها من غير أن يعتمد شخصية القارئ في ذلك ، وهو لا يشير إلى نوع القراءة ولا إلى منزلة القارئ أو مذهبه بصرياً كـــان أم كوفياً أم مدنياً أم مكياً ، لأن اهتمامه كان موجها إلى ما يرد فـــي القـــراءة مـــن ألفـــاظ وعبارات ، وإلى صحتها أو مخالفتها المشهور ، وافقت كلام العرب أم خالفته " (1)

موقف الكوفيين من القراءات : -

لقد اختلف موقف الكوفيين من القراءات عن موقف البصريين ، فقـد قبـل الكوفيـون القراءات واحتجوا بها ، وبنوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وقواعدهم وأحكامهم ، ولا نجد في موقف الكوفيين ما وجدناه من حدة البصريين الذين أنكروا بعض القراءات ووصفوها بالقبح واللحن، والضعف و الكراهة . والوهم والشذوذ والرداءة . وهذا شيخهم الفرّاء " يقول في لغة القرآن الكريم " أن لغة القرآن افصح أساليب العربية على الإطـلاق ، وأن الكتـاب أعرب واقوى في الحجة من الشعر (2) إذن "فقد كانت القراءات مصدراً من مصادر النحـو الكوفي في حين وقف البصريون منها موقفهم من سائر النصـوص اللغويـة وأخضعوهـا لأصولهم وأقيستهم ، فما وافق منها أصولهم ولو – بالتأويل – قبلوه ومـا أباهـا رفضـوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعدّوهـا شاذة تحفظ ولا يقاس عليها " (3)

فالكوفيون يأخذون بالقراءات السبع وبغيرها من القراءات يحتجون بها فيما له نظير مـن العربية ويجيزون ما ورد فيها مما خالف الوارد عن العرب ، ويقيسون عليها فيجعلونها أصلاً من أصولهم التي يبنون عليها القواعد والأحكام ، وهم إذا رجحوا القراءات التي يحتّج عليها القرّاء لا يرفضون غيرها ولا يغلطونها .

ولا يعني ما تقدم " أن البصريين لم يستشهدوا بآيات من القرآن الكريم التي تقرأ علـى وجه واحد ، بل كان التوجه العام إلى رفع مكانة القرآن الكريم والبعد به عن الجدل وأسـبابه احتراماً له وتقديساً " (4)

---

1 – الحديثي ، خديجة: الشاهد وأصول النحو، ص 59 .

2 – الفرّاء : معاني القرآن 14/1 .

3 – المخزومي ، مهدي : مدرسة الكوفة ، ص 384

4 – جبر ، يحيى : الشاهد اللغوي ، ص 268

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانياً : الحديث النبوي الشريف

يُعدُّ الحديث الشريف الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد القرآن الكريم ، وما يفهم عند إطلاق كلمة حديث " أنه كلام النبي ،أو كل ما روي عن النبي– صلى الله عليه وسلم – من قول أو فعل أو صفة خلقية أو خُلقية .(1) أما النحاة فاكتفوا بتعريفهم للحديث بأنه قول النبي عليه السلام ، وقد اهتم النحويون بالقول لأنه موضوع النحو ومنبع استدلالهم ومرجع أحكامهم " (2)

وقد اختلف أهل اللغة في الاستشهاد بالحديث اختلافاً كبيراً ، بين مجيز أخذ به كابن خروف ، وابن مالك، والدماميني، وابن سعيد التونسي، ومتحفظ يجيزه بما صح من لفظه كأبي إسحق الشاطبي ، ومنكر لا يراه كابن الضائع، وأبي حيان الأندلسي ، والجلال السيوطي ".(3)

لقد كان المفترض أن يكون الحديث بعد القرآن الكريم من حيث الاستشهاد به ولكنّ الحقيقة غير ذلك ، ولعل في اختلاف النظرة للحديث من قبل أئمة النحو تظهر ذلك ، والذي قلل من إمكانية الاستشهاد بالحديث أن المسلمين الأوائل أجازوا روايته بالمعنى ولم يعتمدوا فيه على اللفظ الذي نطق به الرسول عليه السلام غالباً . إذ نجد أئمة النحو الكوفي والبصري ومن جاء بعدهم في بغداد ومصر والأندلس لم يعتمدوا عليه ولم يعدّوه أصلاً من أصول الاستشهاد وتقعيد القواعد وتثبيت أحكامها كالقرآن . وسبب ذلك أن الحديث لم يُروَ بألفاظه التي نطقها الرسول ، لذلك اختلفت العبارات التي تؤدي معنى الحديث الواحد ، وقد يكون بعضها بلفظ الرسول وبعضها بأكثر ألفاظه ، ولذلك استبعد أئمة النحو الحديث من دائرة الاستشهاد وما جاءوا به من الأحاديث كان فقط لتقوية ما لديهم من شواهد قرآنية أو شعرية أو نثرية وردت عن قبائل العرب المحتج بلغتها . وفي ذلك يقول البغدادي: –" وأما الاستدلال بحديث النبي عليه السلام فقد جوّزه ابن مالك ، ومنعه ابن الضائع وأبو حيان وسندهما أمران :

أحدهما : أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت عن النبي عليه السلام وإنما رُويت بالمعنى .

ثانيهما : أن أئمة النحو المتقدمين من المصرين لم يحتجوا بشيء منه ، ورد الأول على

---

1 – الخطيب ، محمد عجاج : السنة قبل التدوين ،القاهرة ، مكتبة وهبة 1963، ص 22 .

2 – رفعت ، محمد : أصول النحو السماعية ، رسالة بكلية اللغة العربية ، جامعة الازهر ، ص 48 .

3 – جبر ، يحيى : الشاهد اللغوي ، ص 268 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تقدير تسليمه بأن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب وقبل فساد اللغة وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق على أن اليقين غير شرط بل الظن كافٍ .

ورد الثاني:أنه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت."(1)

وإلى جانب ما ذكره البغدادي من حجج المانعين الاستشهاد بالحديث فأن وقوع اللحن فيما روي من الأحاديث لأن كثيراً من الرواة كانوا من غير العرب ولم يتعلموا صناعة النحو ، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك ، فكان ذلك أيضاً سبباً في ابتعاد أئمة النحو عن الاستشهاد بالحديث .

وإذا كانت تلك حجج المانعين ، فأن حجة المجيزين الاستشهاد بالحديث لأن الأصل رواية الحديث على نحو ما سمع من الرسول . وأن أهل علم الحديث قد شددوا في ضبط ألفاظه وتحروا الدقة في نقله وبذلك تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروي باللفظ ، " وغلبة الظن كافية في إثبات الألفاظ اللغوية وتقدير الأحكام النحوية " (2)

وأمّا القول بأن في رواة الأحاديث أعاجم فأنه قد يقال مثل ذلك في رواية الشعر والنثر اللذين احتج بهما النحويون ،فقد كان في رواتهم كثير من الأعاجم كما احتج النحاة بكلام الإعراب الوافدين على العواصم وكثير من أولئك الإعراب تلقوا أحاديث الرسول عليه السلام من أكابر الرواة ، وأعجبتهم فصاحتها وذلك دليل على سلامة ألفاظ الأحاديث .

هذا ولم يكن النقل بالمعنى وتعدد الروايات أمراً مقصوراً على الأحاديث النبوية فحسب، بل وجد تعدد الروايات الشعرية في الشعر العربي القديم أيضاً ، علماً أن الشعر قد طرأ عليه كثير من التصحيف والوضع والاختلاف ، إلى جانب كون قسم كبير من رواته من الشعوبيين ، وذلك ما لم يتعرض له الحديث الشريف ، فقد كان المسلمون احرص على إتقان الحديث من حفظ الشعر والتثبت في روايته.

أما كون بعض رواة الحديث من الأعاجم الذين لا يتقنون صناعة النحو ، فذلك لا يطعن في روايتهم للحديث لأن كثيراً من أئمة اللغة والنحويين كانوا من غير العرب وأكثر

1- البغدادي - خزانة الأدب / ص 4+5

2- حسين ، محمد الخضر : دراسات في العربية وتاريخها ، ص 170 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مؤسسي المدرستين البصرية والكوفية في النحو كانوا من أصول أعجمية ، ولكنهم حجة ثقة ، فكيف لا يعتمد على ما رواه أمثالهم من العلماء من الأحاديث ؟ وأكثرهم قد وصف بالفصاحة وبمعرفة العربية وأسرارها ؟ فهذا سيبويه وهو شيخ البصريين ومن أصل أعجمي قد استفاد من بعض الأحاديث واحتج بها على تفسير عبارات وردت عن العرب أو توضيح شاهد قرآني جاء به في مسألة من المسائل إلاّ أن قلة الأحاديث في كتاب سيبويه تعود لإيمان سيبويه بأن أسلوب الحديث لا يمكن أن يخرج في شيء من القواعد والأصول عما جاء في كلام الله عز وجل ، إذ أن الحديث أصل من أصول الاستشهاد بعد القرآن في المنزلة ووجوب الاستشهاد به. إلاّ أن الآيات القرآنية أولى من غيرها في الاحتجاج بها ما دام الحديث جارياً عليها في كل شيء ، وأما ترك النحاة الاحتجاج بالحديث وميلهم للاحتجاج بكلام العرب شعره ونثره ، فعلته الاختلاف في لغات القبائل في الأساليب والقواعد إذ تجوز أمور في لغات لا تجوز في لغات غيرها .

أما المحدثون فقد كان قسم منهم من المدافعين عن الاستشهاد بالحديث وقد تبعوا بذلك ابن مالك الذي خطا بالاحتجاج بالحديث خطوة موفقة حين جعل الحديث المصدر الثاني للاحتجاج بعد القرآن الكريم ، فقد شجع العلماء والنحاة على الاستشهاد بالحديث ، فقد كان إماماً في الاطلاع على الحديث ، لذلك يعد ظهوره مرحلة جديدة في تاريخ النحو العربي يقف هو على رأسها فقد توصل إلى جواز استعمال كثير من الأساليب ونبَّه على كثير من أخطاء النحويين عن طريق اعتماد الحديث مصدراً من مصادر الدراسة النحوية .

ومن المحدثين الذين تشددوا في الدفاع عن الحديث والاستشهاد به الشيخ محمد الخضر حسين. الذي أنتهى به البحث إلى أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة وهو أنواع : (1)

1 – ما يروى بقصد الاستدلال على فصاحته عليه السلام كقوله : " حمي الوطيس" و " مأزورات غير مأجورات"

2 – ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الإذكار والأدعية .

3 – ما يروى شاهداً على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ، وما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه .

1- حسين محمد الخضر : دراسات في العربية وتاريخها ، ص 167-177 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

4 – الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها .

5 – الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس والشافعي .

6 – ما عرف من حال رواته أنه لا يجيز رواية الحديث بالمعنى .

أما حديثاً فقد انتهى البحث إلى صحة الاحتجاج بالحديث النبوي على وفق الشروط التي قررها مجمع اللغة العربية في القاهرة 1937 م . وما أضافه إليها عبد الرحمن السيد في كتابه مدرسة البصرة النحوية .

أما قرار مجمع اللغة العربية فقد رأى أن يحتج بالأحاديث النبوية في أحوال خاصة هي:-

1 – لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح .

2 – يحتج بالكتب السابقة الذكر كما يلي : –

أ – الأحاديث المتواترة المشهورة .

ب – الأحاديث التي تستخدم ألفاظها في العبادات .

ج – الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

د – كتب النبي عليه السلام .

هـ الأحاديث المروية لبيان أنه عليه السلام كان يخاطب كل قوم بلغتهم .

و – الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى .

ز – الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة .

أما الأنواع التي أضافها عبد الرحمن السيد فهي : (1)

1 – الأحاديث التي رواها من العرب من يوثق بفصاحتهم ، وإن اختلفت ألفاظها ، فالثقة بهم تبيح الأخذ عنهم سواء كان ذلك من إنشائهم أم كان منسوباً إلى النبي .

2 – الأحاديث التي يطمئن بها إلى عدالة رواتها والتي يغلب على الظن تعدد مواطن الاستفهام فيها ، وأن اختلاف الصيغة يرجع إلى تكرار الإجابة .

هذا ومع أن كثرة الاستشهاد بالحديث ذات أهمية كبيرة إلاّ أنها لا تعد ميزة ما لم تقم أصلاً يتيح للنحوي أن يستنبط منها قواعد لم يسبق إليها ، أو أن يقوي ما ضعفه القدماء من

1– السيد ، عبد الرحمن : مدرسة البصرة النحوية ، مطابع سجل العرب 1968، ص 259، 260 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استعمال ، أو أن يرجح مذهباً على آخر ، ولم يتوفر ذلك في واحد من النحاة إلاّ في ابن مالك الذي كوّن له منهجاً في الاستشهاد إذ اعتمد أصلاً على القرآن ، وأن لم يكن فيه شـــاهد عدل إلى الحديث ، وأن لم يكن في الحديث اعتمد على الشعر .

ثالثاً : – الشعر العربي

لقد اهتم اللغويون والنحاة بالشعر العربي منذ القدم ،لأن الشعر ديوأن العرب ، ومنه تعلـم العرب لغتهم ، وعرفوا به الأنساب وهو أول صور الدراسات اللغوية علماً أن اللغويين والنحاة " لم يفصلوا بين الشعر والنثر في تقعيد قواعدهم " (1) والاستدلال على صحتـــها ، فجعلـوه شاهداً على صحة ما جاء في القرآن الكريم نفسه من ظواهر نحوية ولغوية ، بل كثيراً ما كان النحاة يبنون قواعدهم على الشعر وحده . فقد قال عمر بن الخطـــاب : عليكـم بديوانكـم لا تضلوا ، فقالوا وما ديواننا ؟ قال : شعر الجاهلية ، فأن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم " (2)

هذا وأن نظرة في كتب النحو القديمة تبين لنا أن الشواهد الشعرية في تلك الكتب تزيد على الشواهد الأخرى ، مع أن الاقتصار على الشعر وحده خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي ، لأن للشعر لغته الخاصة التي يقتضيها الأسلوب الشعري .

وقد كان الشعر أوسع وأشيع مصادر الاستشهاد ، ولعل سبب ذلك يعود إلى سهولة حفظه ، وشيوعه وانتشاره ، وهو الدرجة العليا في الكلام بعد كلام الله تعالى ، وكلام نبيه ، فهما فـوق كل كلام لبلاغتهما وشرف المتكلم بهما . ولكن ذلك " لم يكن حاضراً في اذهان من تصـــدى للاستشهاد بالشعر ، فلم تكن هناك مفاضلة بين الشعر والنثر ثم آلت إلى الشعر وحده للأسباب المذكورة ، ولكنه منهج سبقهم إليه المفسرون ، فحذوا حذوهم فيه ، وإلاّ فماذا نقول عن التعبير القرآني الذي كان في مأمن من التغيير ، وما يجعل حفظه وتذكره أيسر مـــن حفـظ الشـــعر وتذكره ؟ وماذا نقول عن نثر الإمام علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – وخطباء الخوارج والحجاج وزياد ؟ وماذا نقول عن نثر الإمام الشافعي – رضي الله عنه – الذي أغنى اللغـــة العربية بصورة واضحة .

---

1 – أنيس ، ابراهيم : من أسرار اللغة ، ص 325 .

2 – المبرد ، ابوالعباس : الكامل ، طبعة زكي مبارك ، ص 966 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما مصادر الشواهد الشعرية فكان الرواة الثقات الذين كانوا يمدون النحاة بالشواهد يروون تلك الشواهد عن إعراب البادية ، أو عن الشعراء أنفسهم . كما كان النحاة أنفسهم يشافهون الإعراب ، وينقلون عنهم ، وهم الذين رسخوا معظم الشواهد الشعرية التي نجدها في كتبهم .

هذا وقد استشهد النحويون بالشعر الجاهلي والإسلامي وتجاوزوا ذلك إلى شعر كثير من المحدثين الذين يقال لهم المولدون ، ولم يلزموا أنفسهم بالطبقات التي ذكرها البغدادي في خزانته .(1) بل كان للنحويين منها مواقف متباينة ووضعوا أسساً وضوابط تضمن صحة الاستشهاد بالشعر ، وقد طبق البصريون الأوائل تلك الأسس والمعايير على الشواهد الشعرية وكانوا قد طبقوها على النقل عن القبائل في الصدر الأول ، وقد كانت تلك الأسس هي : –

أولاً : التحديد الزماني والمكاني .

ثانياً : التوغل في البادية .

ثالثاً : السليقة اللغوية السليمة .

وقد احتج البصريون بشعر الطبقتين الأولى والثانية إجماعا واختلفوا في الثالثة فقد عدّوا شعر تلك الطبقة محدثاً أو مولداً ، وعلة عدم الاحتجاج بكلامهم أن البصريين يرون أنهم اختلطوا بأقوام غير فصيحة ، إلى جانب بعدهم عن زمن الفصحاء المعتد بهم مما أدى إلى فساد سلائقهم ، لذلك كثيراً ما يصفون شعر هؤلاء بكثرة اللحن . إذ يقول الآمدي : " اللحن لا يكاد يعرى منه أحد من الشعراء المحدثين " (2)

لذلك لم يأمن النحاة جانب شعر المولدين ولم يتخذوه حجة في النحو ، وهذا الجاحظ وهو معاصر للشعراء المولدين يقول : أن المولد لا يؤمن عليه الخطأ إذا كان دخيلاً في ذلك . وليس كالإعرابي الذي إنما يحكي الموجود والظاهر الذي عليه نشأ وبمعرفته غذي " (3)

هذا وقد ابعد البصريون الأوائل هؤلاء الشعراء من دائرة الاحتجاج في مجال التقعيد وبناء القواعد ، واستنباط الأحكام ، إلاّ أننا نجد سيبويه احتج بشعر بعضهم كابن ميادة ، وأبي حية النميري ، وبإبراهيم بن هرمة ، وهؤلاء من مخضرمي الدولتين الأموية

---

1 – البغدادي : خزانة الادب 1/3-4

2 – الآمدي : الحسن بن بشر: الموازنه بين الطائيين ،تحقيق أحمد صقر، دارالمعارف ، القاهرة 961 ، 1/28 .

3– الجاحظ ، أبوعثمان عمرو بن بحر : الحيوان ، تحقيق و شرح عبد السلام هارون، المجمع العربي الاسلامي ، ط3 ، بيروت–لبنان 4/183.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والعباسية ، وقد برر المحدثون لسيبويه استشهاده بشعراء هؤلاء المخضرمين " أنهم من شعراء البادية البعيدين عن المدينة ولغتها التي توسعت في التعريب والترجمة والصوغ القياسي والارتجالي "، وكذلك فأن الشك لم يطل لغات الشعراء غير البداة إلا في منتصف القرن الثالث الهجري .

هذا وقد اعتمد سيبويه في نقل شواهده عن الإعراب على طريقتين : -

أولا : طريق شيوخه الذين ينقل عنهم كابي عمرو بن العلاء ويونس ، والأخفش الأكبر(1) والخليل بن أحمد .

ثانياً : مشافهته للإعراب مباشرة ، فقد ساعدته البصرة وسوق المربد أن يلتقي الشعراء ويشافههم ليجعل من قصائدهم شواهد استنباط القواعد والأحكام .

هذا وقد بلغت شواهد سيبويه ألفاً وخمسين شاهداً ، عرف من أسماء قائليها ألف شاعر ، أما الخمسون فمجهولة القائل على حد ما نقله البغدادي عن الجرمي (2) وهذه الأبيات المجهولة القائل لا يختلف أمرها عن الأبيات التي وردت منسوبة إلى قائليها لأن مصدرها شيوخه والرواة الثقات ، ولكنها تبقى عرضة للشك والتجريح وتنافي ما شاع عن البصريين من تشدد في أمر "السماع فتبنى القاعدة على بيت شعر مجهول القائل ، (3) وقد كانت حجة ابن الأنباري في الرد على الكوفيين في أكثر من مسألة أن البيت " لا يعرف قائله ولا يؤخذ به " (4) فكيف يشترطون هذا ويدفعون به احتجاج الكوفيين وهم لا يتمسكون به ؟ وأما دفاع البغدادي في خزانة الأدب عن شواهد سيبويه (5) فلا تفسير له إلاّ تقديس كل ما جاء في كتاب سيبويه ، مع أنه أثبت كلاماً قبل دفاعه عن شواهد سيبويه ينص على عدم جواز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله .

هذا وقد سيطرت شواهد سيبويه على النحاة الذين جاءوا بعده سيطرة واضحة علماً أنه قد جدّت شواهد جديدة إلاّ أن حظّ الاستنباط كان قليلاً باستثناء ما ذهبوا إليه من آراء فردية ، ويظهر ذلك عند أبي العباس المبرد وابن جني وأبي علي الفارسي .

---

1 – الأخفش الأكبر : هو عبد الحميد بن عبد الحميد أبو الخطاب مولى بني قيس بن ثعلبة

2– البغدادي : خزانة الادب ، ص 8 .

3 – سيبويه : الكتاب ، شرح السيرافي 192/1 .

4 – ابن الأنباري : الإنصاف 310/1.

5 – البغدادي : خزانة الادب ، ص 8

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما النحاة الآخرون الذين جاءوا بعدهم كالزمخشري وابن الشجري وأبي البركات الأنباري وابن يعيش وابن مالك فليس لهم ما يميزهم عنن سابقيهم سوى أنهم جنحوا للاستشهاد بشعر المولدين ، وأنهم جاءوا بشواهد جديدة ردوا بها آراء فردية ولم يؤصلوا بها قواعد جديدة ذات قيمة .

أما منهج الكوفيين في الاستشهاد بالشعر فيمكن أن نتبينه من خلال كتب الفراء وخاصة كتاب "معاني القرآن" الذي وأن لم يكن في النحو الخالص فأنه كان ينطلق من الظاهرة اللغوية التي يجدها في آية من الآيات إلى شرح المدلول وتقرير القاعدة مدعومة بالشواهد الشعرية والنثرية ،وقد زادت شواهده الشعرية على ثمانمئة شاهد، التقى مع سيبويه بأكثر من مئة شاهد على أن ما انفرد به كثير جدا وعلى دأب نحاة البصرة فقد استشهد الفراء بشعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين والأمويين ، وحتى الذين ضعفوا أيضاً . إذن فشواهد الكوفيين لا تختلف عن شواهد البصريين ، وذلك أمر طبيعي ،فقد كانت المصادر مشتركة : البادية ، وفصحاء الإعراب ، والشيوخ والشعراء ولكن الاختلاف في تلك الشواهد هم موطن الاحتجاج ، واقتصار الكوفيين في استنباط قواعدهم على السماع والاتساع فيه ، وما نسب إليهم من الاحتجاج بالأبيات مجهولة القائل فلتلك الشواهد المجهولة القائل عند الكوفيين مثيلاتها في كتاب سيبويه .

إذن لقد كانت الشواهد الشعرية تؤخذ عن الإعراب الفصحاء ، ورواية الشيوخ عنهم وكان البصريون والكوفيون متفقين في ذلك ، وأن خلافهم كان في الاتساع ، لا في التساهل في الرواية والمروي لأن الشعر في الكوفة أكثر منه في البصرة " وأن الكوفيين يعملون جاهدين على أن يغيروا الأصول لتكون وفق الأمثلة المستعملة المسموعة (1) التي مصدرها الإعراب الذين وثقوا بفصاحتهم .

1- المخزومي : مدرسة الكوفة ، 379 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أوجه الاختلاف والاضطراب في الشواهد

لقد تعددت أوجه الخلاف والاضطراب في كثير من شواهد اللغة والنحو ، وارتفعت نسبة الاضطراب إلى درجة عالية إذا ما قورنت بالشواهد القرآنية ، وقد تكون علة ذلك أن الأشعار لا تتمتع بالقدسية التي يتمتع بها القرآن وتحميه من التلاعب بألفاظه ، أما أوجه ذلك الخلاف فهي : -

أولاً : نسبة الشواهد : -

يتمثل الخلاف في نسبة الشواهد ما بين جهل بالقائل أو عدم ذكره أو نسبة الشاهد الواحد إلى عدد مختلف من الشعراء والرجاز ومن أمثلة ذلك في كتاب " أسرار العربية " : - قال ابن الأنباري في جواز تقديم التمييز على العامل فيه : - " وذهب أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد ومن وافقهما إلى أنه يجوز تقديمه على العامل فيه واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

أتهجرُ سلمى للفراقِ حبيبَها وما كانَ نَفْساً بالفراقِ تطيبُ (1) [من الطويل]

ولأن هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه ، كما جاز تقديم الحال على العامل فيها نحو : راكباً جاء زيد ، لأنه فعل متصرف ، فكذلك ههنا .

وقد اختلف في نسبة هذا الشاهد فنسبه بعضهم للمخبل السعدي ، واسمه ربيع بن ربيعة ونسبه آخرون لقيس بن الملوح ، ونسبه قوم لأعشى همدان ، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله وهو في ديوانه (2) ولهذا الشاهد عدة روايات ، وما ذكره ابن الأنباري هي الرواية المشهورة ، ويروى بالرواية : -

وما كان نفسي بالفراق تطيبُ

وهي رواية أبي إسحق الزجاجي (3) وشواهد الإيضاح (4) والخصائص (5)

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، 182 .

2 – همدان ، الأعشى: الديوان ، تحقيق فوزي ، بيروت ،ص 75 .

3 – ابن أبي الربيع : الملخص في ضبط قواعد العربية ، تحقيق علي بن سلطان 1985 ، ج397/1 .

4 – ابن بري : شرح شواهد الايضاح ، تحقيق محيي الدين عبدالحميد وزملاؤه ، القاهرة 1958 ، ص 188.

5 – ابن جني : الخصائص ، 384/2 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والإنصاف (1) ، والمقتضب (2) والأصول(3)

وقد يكون الاختلاف في نسبة الشواهد مرده إلى الرواة ، فقد يكون أكثر من واحد الذيـن رووا الشاهد ولأكثر من قائل . كما أن هناك اختلافات تعود إلى اضطراب الخط الذي كتبـت بـه الشواهد في صحف الرواة ودواوين الشعر وغيرها من المخطوطات القديمة ممـا أدى إلـى وقوع التصحيف والتحريف في كثير من الأسماء .

ثانياً : – الاختلاف في التخريج والاستدلال :–

لقد اختلفت وجهات النظر فيما يتعلق ببعض المسائل النحوية والصرفية واللغوية وذلك تبعاً لاختلاف الروايات واختلاف النظرة إليها وفهمها ، وفلسفة المدرسة التي ينتمي إليها النحـوي ومما ورد في " أسرار العربية " من هذا القبيل ، قول الشاعر :

يا أيها المائحُ دَلْوي دونكا   إني رأيتُ الناسَ يحمدُونكا [من الرجز]

يُثْنونَ خيراً ويمجِّدونَكا (4)

وقد أورد ابن الأنباري هذا الشاهد في معرض حديثه عن جوازتقديم الظروف التي قامت مقام الفعل في أسلوب الأغراء ، فقد ذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز في حيـن ذهـب الكوفيون إلى جواز تقديم معمول هذه الكلمات عليها واستدلوا على رأيهم بالشاهد المذكـور إذ أن التقدير : " دونك دلوي" ، فدلوي في موضع نصب ب " دونك، ويرى ابن الأنبـاري أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وما استدل به الكوفيون لا حجة لهم فيه ، كما اختلف فـي نسبة هذا الرجز لقائل معين فقيل لجارية من مازن (5) ، وقيل لرؤبة ، ونسبة صاحب خزانـة الأدب لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم (6)

ثالثاً : الاختلاف في الرواية : –

تختلف الشواهد التي يحتج بها أهل اللغة والنحو فتأتي على وجوه كثيرة ما بين اختلاف فـي حركة حرف أو اختلاف في كلمة أو أكثر مما يخرج الشاهد من دائرة الاحتجاج أحياناً .

---

1 – ابن الأنباري : الإنصاف ، 828/2 .

2 – المبرد أبوالعباس : المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة 1399 ه، ، القاهرة 36/3 .

3 – السراج ، أبوبكر : الأصول في النحو ، تحقيق عبدالمحسن الفتلي ، النجف ، 1973، ج224/1 .

4 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 156 .

5 – األازهري ، الشيخ خالد : شرح التصريح على التوضيح ، القاهرة 200/2 .

6 – البغدادي : خزانة الادب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، 200/6 وابن يعيش : المفصـل 117/1 وابـن الأنبـاري :الإنصاف 228/1.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

" ومما يوقع الخلاف حول حرف أو أكثر أن الوزن العروضي للشعر لا يختل من رواية لأخرى ، وأن الشاهد غالباً ما يكون مفرداً لا يراعى فيه ما قبله وما بعده من الأبيات ، إضافة إلى حاجة قد تكون في نفس الراوي أو صاحب العلم فيغير ويبدل أن رأى في ذلك ما يمكنه من حاجته " (1)

ومن ذلك ما استدل به ابن الأنباري على الأصل في اشتقاق " الاسم" إذ يقول : أن في الاسم خمس لغات : اسْم ،اسمٌ ، وسِمٌ ، وسُمٌ،وسُمىً قال الشاعر:

باسم الذي في كل سُورةٍ سِمُه (2) [من الرجز المشطور]

ويروى : سُمُه . فقد كسرت الهمزة في " اسم " لمحاً لكسرة سينه في " سِمْو" لأنه الأصل ، وضُمت الهمزة في " إسم " لمحاً لضمة سينه في " سُمْو" لأنه أصل ثان. ولم ينسب ابن الأنباري هذا الشاهد لاحد ، وهو من شواهد الإنصاف (3) والاصول (4)، ولسان العرب (5) وقد نسبه ابن منظور لرجل من كلب نقلاً عن ابن بري .

أما ابن السراج فيقول : " وأكثرهم" أنشد : " في كل سورة سُمُه" ففتحه وجاء به على فُعُل ، وأنشد بعضهم : سِمُه ، فكسر السين ، وهو أقل ، وأنشد أبو زيد فذكر الوجهين " (6)

وقد يؤتى بالشاهد على نحو يخرجه من نصه الأصلي ، كأن يروى بروي مفتوح وهو من قصيدة رويُّها مكسور ، ومن قبيل ذلك قول عقبة بن هبيرة الأسدي لمعاوية بن أبي سفيان :

معاويَ إننا بشرٌ فأسجح فلَسْنا بالجبالِ ولا الحديدا (من الوافر)

وقد استشهد سيبويه (7) مراراً بهذا الشاهد على العطف على المحل ، عطف "الحديد" على محل "الجبال" المجرور بالباء الزائدة في محل نصب خبر ليس ، كما استشهد به المبرد في المقتضب ، ولكن البغدادي قال في الخزانة (8) : وقد رد المبرد على سيبويه روايته

---

1 – جبر ، يحيى : الشاهد اللغوي 283 .

2 – إبن الأنباري : أسرار العربية ، ص 32 .

3 – ابن الأنباري : الإنصاف ، 16/1.

4 – ابن السراج : الأصول 322/3 .

5 – ابن منظور : لسان العرب ، مادة : سما .

6 – ابن السراج : الأصول ، 322/3 .

7 – سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام ،القاهرة،دار القلم 1966 م /34/1،352،375،448.

8 – البغدادي : خزانة الأدب ، تحقيق هارون ، المجلد الأول ، دار الكتاب العربي ، القاهرة 1968 م ،هامش ص 105 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لهذا البيت بالنصب ، مع أنه استشهد به منصوباً كما ترى ، قال : ومما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أرادوا ، ما روي عن سيبويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض ، وقد غلط على الشاعر لأن هذه القصيدة مشهورة وهي مخفوضة كلها وهذا البيت أولها وبعده :

فهيْها أمَّةً ذهبت ضياعاً　　　يزيدُ أمرُها وأبو يزيدُ　(من الوافر)

أما ابن الأنباري فقال (1) نصب "الحديد" حملاً على موضع "بالجبال" لأن موضعها النصب بأنها خبر ليس ، ومن زعم أن الرواية "ولا الحديدِ " بالخفض فقد أخطأ لأن البيت الذي بعده:

أديروها بني حَرْبٍ عليكمْ　　　ولا ترموا بها الغرضَ البعيدا .　(من الوافر)

والروي المخفوض لا يكون مع الروي المنصوب في قصيدة واحدة .

" ولعل في ذلك وهماً إذ الأبيات في الحالين منصوبة، حتى ذلك الذي ذكره بعد البيت الشاهد، لأن " يزيد" ممنوع من الصرف مجرور بالإضافة وعلامة ذلك فتحه بدل كسرة " (2)

إذن لم يتوقف تأثير اختلاف الرواية عند القاعدة النحوية والمعاني اللغوية ولا عند القوافي وحرف الروي ، بل تعدى ذلك إلى تاريخ الأدب ، والطريف في ذلك أن بعض الشواهد اختلفت روايته بين دواوين الشعر من ناحية ، وكتب اللغة والنحو من ناحية اخرى لأن بعض الرواة اضطروا للتغيير والتحريف وذلك استجابة لمطالب اللغويين والنحاة .

رابعاً : - **مقدار الشاهد** : -

يختلف طول الشاهد من حالة إلى أخرى ، ومن موضوع إلى آخر إذ نجد من النحويين من يستشهد بالبيت كاملاً أو بجزء منه ، وربما يضطر النحوي إلى ذكر البيت الذي قبل الشاهد والذي بعده ، في حين اكتفى بعض النحويين بذكر جزء يسير من البيت إذا كان ذلك الجزء يؤدي الغرض ويوضح الشاهد ،وغالباً ما يكون ذلك الجزء من بيت مشهور يسهل استكماله ،ومن ذلك ما استشهد به ابن الأنباري وذلك قوله :

" وأرْسَلَها العراك " (3)

فقد استشهد ابن الأنباري بهذا الجزء من البيت في استدلاله على مجيء الحال مصدراً ،

---

1 - ابن الأنباري : الإنصاف ، 333،332 .

2 - جبر ، يحيى : الشاهد اللغوي ، 286 .

3 - ابن الأنباري : أسرار العربية 179 ، والإنصاف 822/2.

سيبويه : الكتاب 372/1 وابن يعيش ، شرح المفصل 62/2 .

لبيد بن ربيعة، الديوأن ، بيروت 1966 ، ص 76 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكان تقديره في ذلك : " أرسلها تعترك"

وهذا الجزء اليسير هو أخذ من بيت للبيد هو : -

فأرسلها العراكَ ولم يذدْها ولم يُشْفِقْ عَلى نَغَصِ الدّخالِ . (من الوافر)

وهو في وصف حمار الوحش وقد أرسل الأتن إلى الماء متزاحمة ولم يمنعها عن العراك

ومن ذلك أيضاً ما استشهد به ابن الأنباري للتدليل على أن التثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين ، وأن أصل التثنية العطف ، ومن ذلك قول الشاعر

ليثٌ وليثٌ في مجالٍ ضَنْكِ (1) (من الرجز)

أراد " ليثان" . إلا أنه عدل إلى التكرار في حالة الاضطرار ، لأنه الأصل .

هذا وقد يستشهد بالبيت لأكثر من موضوع أو قضية نحوية أو لغوية وقد يكون علة ذلك شهرة ذلك البيت أو صلاحيته للاستشهاد في أكثر من موقع في الوقت الذي لو اقتصر في الشاهد على موضوع واحد لجمع لنا النحويون من الشواهد أكثر مما وصلنا في كتب النحو واللغة نظراً لما يحويه الشعر العربي من أبيات تصلح للاستشهاد بها في قضايا اللغة والنحو علماً أن كتاب أسرار العربية يخلو من هذا النوع من الشواهد .

عوامل اختلاف رواية الشواهد الشعرية

مما يلفت النظر عند دراسة الشواهد الشعرية هو كثرة الشواهد التي وقع فيها اختلاف الروايات على الرغم من عناية النحاة وحرصهم الشديد على توثيقها ونقلها عن الثقات والتزامهم بالأخذ عن الذين عاشوا في عصور الاحتجاج بالشعر التي تعود لمئة وخمسين سنة قبل الإسلام وتنتهي بمنتصف القرن الثاني الهجري تقريباً . وقد يكون سبب اختلاف الرواية أن النحاة قبلوا ما وصل إليهم من الروايات المختلفة لتلك الشواهد شريطة أن يكون الراوي ثقة واعدّوا الروايات بمنزلة أشعار يحتج بها ، لأنها تعود إلى عصور الاحتجاج ، وتمثل لغات العرب وتختلف باختلاف مذاهبهم في القول . أما الأسباب التي أدت إلى الاختلاف في الرواية فيمكن أن نجملها فيما يلي : -

1 - الاعتماد في رواية الشعر على الرواية الشفوية التي امتدت ثلاثة قرون من الزمان ، مما عمل على تعدد أوجه إنشاد بعض القصائد وتغير رويّها وحركته ، واختلاف عدد أبياتها وترتيبها وبعض مفرداتها . وقد ترتب على هذا التباين في الرواية واختلاف الروي وحركته

---

1 - ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 64 .

البغدادي : خزانة الأدب 461/7 ، ونسبة لوائلة بن الأسقع .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تغيير في بعض المفردات الذي امتد إلى العلاقات النحوية بينها . ولا شك في أن هذه الاختلافات مردها إلى الرواة وتصوراتهم إضافة إلى شيوع البيت على الألسن قديماً ، ومهما يكن سبب اختلاف الرواية فأنه لا يجوز لنا أن نحاكم علماءنا الأولين بميزان عصرنا الذي انتشرت فيه المطابع ودور النشر ويسرت لنا الحصول على دواوين الشعراء ، هؤلاء العلماء الذين أصّلوا النحو وضبطوا قواعده وأحكامه بما اجتمع لهم من الرواية والدراية ، هذا وربما كانوا قد سمعوا بعض الأشعار من الرواة أو تلقوها من المنشدين بروايات تختلف عما وصل إلينا .

2 – احتمال أن يكون الشاهد أنشده الشاعر بروايات مختلفة " وقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض ، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات " (1)

3 – اتهام أئمة النحو القدماء بتغير النصوص وتحريف الروايات من اجل أن تتفق مع القاعدة ، وتلك تهمة خطيرة لأنها لو ثبتت لتطرق الشك إلى جميع الشواهد الشعرية ، كما قيل أن الرواة وضعوا الشعر ونسبوه إلى غير أصحابه تكسباً به ." وربما اتهم بعض المصنفين من علماء العربية بالوضع . أو لعل بعضهم وضع – بالفعل – في اللغة ما ليس منها ، ليس تطاولاً على العربية ، ولكن تظاهراً أمام خصومه لسعة الاطلاع والدراية " (2)

4 – بعض الرواة الذين جمعوا الشعر ونقلوه لم يكونوا من الثقات ومثال ذلك " حماد الراوية" الذي كان ينحل شعر غيره ويزيد في الأخبار . علماً بأن ذلك لا يعني أن جميع الرواة لم يكونوا ثقات ، ولعل في دفاع السيوطي وابن جني عن الرواة ونقلة الشعر وحملته ما يؤكد أن واضعي النحو ومؤسسيه أمثال علي بن أبي طالب ، وأبي الأسود ، وأبي عمرو بن العلاء ، لا يمكن الطعن بهم أو الكذب عليهم فيما يروون أو يسمعون ويجمعون من اللغة (3)

5 – اختلاف المدارس والفرق : – لم يقف الخلاف المذهبي والفكري عند حدود الفقه والتفسير والفلسفة وعلم الكلام ، وإنما تجاوز ذلك إلى اللغة والنحو فترك هذا الخلاف اثاره في اللغة والنحو . وليس أدل على ذلك من كتاب "الإنصاف " لابن الأنباري الذي بين الاختلافات في طرق التفكير وأساليب التحليل والتعليل ، ثم كتاب " أسرار العربية " الذي قام

---

1 – الشاعر ، حسن موسى:اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية ،عمان،دار البشير ، ط1/1992 . ص 22

2 – جبر ، يحيى : الشاهد اللغوي ، ص 103، 104 .

3 – الحديثي ، خديجة : الشاهد وأصول النحو ، ص 103 ، 104 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على أساس التعليل وتفنيد آراء المدرستين الكوفية والبصرية ، علماً أن الشواهد التي ترد في مجال الاستشهاد لهذين المذهبين كثيرة وهي موضع خلاف واختلاف في تخريجها وتفسيرها، ومن ذلك قول الشاعر :

أني إذا ما حَدَثٌ ألمّا   أقول يا اللهمَّ يا اللهمّا . (1) [من الرجز]

وقد استدل الكوفيون بهذا الشاهد على أن الميم المشدودة في آخر لفظ الجلالة ليست عوضاً من " يا" وإنما الأصل فيه : يا الله أمنا بخير ، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً ، كما قالوا : أيش ، والأصل أي شيء ؟ وقالوا :ويْلُمّه، والأصل : ويل أمّه وهذا كثير في كلامهم ،فكذلك ههنا ، واستدلوا بالشاهد السّابق على صحة كلامهم في كون الميم المشددة ليست عوضاً عن ياء النداء بدليل الجمع بينهما في الشاهد الشعري .

وعلى مثل ذلك قام كتاب أسرار العربية وكتاب الإنصاف .

ولهذا الاضطراب نجد النحاة ينظرون إلى الشعر بعين الريبة ولا يعتمدون فيه الاّ ما ثبت عندهم صحة نسبه إلى قائله ، وصدق روايته والوثوق بروايه ، وخلوه من الضرورات .

تشدد النحاة في قبول الشواهد الشعرية وأثره في النحو : –

لقد تشدد أئمة اللغة والنحو في قبولهم للشواهد الشعرية إذ لم يجيزوا الاحتجاج بشعر أو نثر لم يعرف قائله خوفاً من أن يكون ذلك الشعر للشعراء المولدين الذين لا يحتج بأشعارهم ، أو أن يكون مصنوعاً أو لمن لا يوثق بكلامه .

ورغم حرص أئمة اللغة والنحو وعنايتهم بالشواهد الشعرية وإصرارهم على عدم الاستشهاد بشعر لا يعرف قائله إلاّ أن نشاطهم النحوي لم يخل من الشواهد المجهولة القائل ، فهذا سيبويه وهو إمام المدرسة البصرية يستشهد بشعر لا يعرف قائله (2)وفي أكثر من موقع

وقد كان لتشدد النحاة في قبول الشواهد الشعرية آثار سيئة تمثلت فيما يلي : –

أولا : قصر الفصاحة على فئة معينة من الناس .

ثانياً : الخلط في مستويات الأداء اللغوي .

ثالثاً : تعدد الرواية : فتح الباب واسعاً أمام اللغويين والنحاة ليضيفوا بعض الروايات التي تلائم إذواقهم المختلفة ، أو توافق قواعدهم التي استنوها ، إلى جانب محاولات التزيد

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، 211، 212 .

2 – البغدادي ، خزانة الأدب ، طبعة بولاق ص 8 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والانتحال وما لها من آثار مؤسفة في الدرس اللغوي بصورة عامة ، والنحوي بصورة خاصة .

" وبالعودة إلى أحد معايير الفصاحة التي أخذ بها اللغويون والنحاة – وهو خلوص اللغة من شوائب التأثيرات الخارجية – نجد أنه كان حجر عثرة في سبيل الاستشهاد بالمعاصرين من الشعراء أو من سبقوهم جيلاً أو جيلين ، لأن هؤلاء الشعراء " مولدون" أو " محدثون" نشأوا في بيئة غير خالصة العروبة من الناحية العرقية إلاّ أنها كانت عربية خالصة من الناحية اللغوية ، وإذا عرفنا أن اللغة العربية كانت اللسان الرسمي للدولة ، ووسيلة التقرب إلى الله عن طريق العبادات والحامل للفكر الإنساني الصادر عن أبناء تلك البيئة مهما يكن جنسهم أو عرقهم ، وربما يكون من تعّرب لسانهم من غير العرب احرص على العربية من أبنائها يحدوهم إلى ذلك رغبة ملحة في التساوي بأولئك الأبناء الذين حملوا إليهم الدين الجديد الذي ارتضوه ، وفي أن يثبتوا لهم أنهم ليسوا أقل منهم قدرة على فهمه والتفقه فيه باللسان الذي نزل به " (1)

إذن جزم اللغويون والنحاة أمرهم وأجمعوا على الاحتجاج بشعر الجاهليين والمخضرمين وامتنع بعضهم عن الاستشهاد بطبقة المتقدمين – أي الإسلاميين – واتفقوا على استبعاد المولدين والمحدثين ، وقد يكون في ذلك تعسف وإجحاف بحق شعراء العصر العباسي بالوقوف بالاستشهاد عند أواخر العصر الأموي ، إذ يرى بعض الباحثين أنه إذا كانت القضية " قضية خلوص من شوائب العجمة " فلئن كان هذا الخلوص يصدق كل الصدق في مجال الصوتيات والمورفولوجيا الاشتقاقية ، وفي مجال نظم الكلام ، فأنه كثيراً ما لا ينطبق على دائرة علم الدلالة ، ويثبت ذلك ما تسرب إلى اللسان العربي من ألفاظ ومفردات أعجمية حتى قبل الإسلام بدليل أن القرآن وهو أنصع سجل للغتنا لم يأنف من استخدام المفردات الأعجمية وهي اشهر من أن يعرف بها ، ولا مجال للارتياب في أن تلك الألفاظ والمفردات كانت قد أصبحت من صميم العربية ، وإلاّ لما كان من الممكن أن ترد في الكتاب الذي نزل عربياً " (2)

وما وقف اللغويون والنحاة ذلك الموقف من معاصريهم إلاّ لأنهم ظنوا أنهم أصبحوا أوصياء على اللغة والناطقين بها ، وقيمّين على كل شاردة وواردة فيها فتجاهلوا ضرورة

---

1 – دمشقية ، عفيف : المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي ، معهد الإنماء العربي ، ص 84 ، 85 .

2 – دمشقية، عفيف : المنطلقات التاسيسية والفنية إلى النحو العربي ، ص 85 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مسايرتها إبان تطورها على ألسنة معاصريهم ،بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك ، فقدموا لأولئك المعاصرين قواعدهم على شكل قوالب جاهزة وكأنها منزلة بوحي من السماء .

وعند استشهادهم بالشعر فقد ميزوا بينه وبين الكلام النثري لا بأن لغة الشعر تختلف عن لغة النثر من حيث بنيتها القائمة على المجاز والاستعارات والتشابيه وعلى استغلال المجالات التي تسمح فيها خصائص اللغة بالتقديم والتأخير والحذف اعتماداً على قرينه، وعلى الإكثار من الجمل المعترضة لأغراض بلاغية ، وإنما ميزوا بين الشعر والنثر بأنهم لم يجيزوا في التعبير النثري ما أجازوه ، ولكن على " ضعف" أو على " قبح" في الشعر وكان من نتائج هذا التمييز أن قادهم إلى ما عرف في تاريخ اللغة والنحو باسم الضرائر أو الضرورات الشعرية .

وخلاصة القول إن في اعتماد اللغويين والنحاة اعتماداً شبه كامل على الشواهد الشعرية في استقراء ظواهر اللغة وما عاد به ذلك من فوائد عظيمة في تقعيد القواعد والبرهنة على صحتها ، إلاّ أن ذلك أوقع اللغويين والنحاة ببعض المز الق والمآخذ والتي نرى منها : -

1 - رغم اشتراط أئمة النحو واللغة في الشواهد الشعرية أن لا تكون مجهولة القائل لئلا يكون غير فصيح فتبنى القاعدة على كلامه ، إلاّ أننا نجد أبياتاً مجهولة القائل في كتاب سيبويه، ولو نُفّذ عدم الاستشهاد بالشعر الذي لا يعرف قائله لسقط الاستشهاد بخمسين بيتاً من شواهد سيبويه علماً بأن الشواهد غير المنسوبة غالباً ما تكون عرضة للشك والتجريح .

2 - خضوع الشعر لضوابط وأحكام فنية قد تخرجه أحياناً إلى دائرة الرخصة التي سميت " بالضرائر" وذلك يجعله غير دقيق لرصد الظواهر اللغوية والقياس عليها وبناء قواعد ثابتة ، لذلك يجب استبعاد الشعر الخاضع للضرورة من دائرة الاستشهاد .

3 - تعدد الرواية في البيت الواحد وذلك بسبب الرواية الشفوية وعجز الذاكرة تارة ، وتدخل ذوق الراوي تارة أخرى ، إلى جانب مسايرة الرواة للنحاة واللغويين في أقيستهم وتعليلاتهم وتدخل هؤلاء اللغويين والنحاة في تصحيح الرواية بشكل يتوافق مع قواعدهم وتخريجاتهم .

4 - قصر الاستشهاد بالشعر على حقبة زمنية محددة جعل من العسير معرفة ما لحق التعبير الشعري من تطور بتأثير المعطيات الفكرية والثقافية الجديدة كما أدى ذلك إلى إهدار ثروة شعرية كبيرة كان يمكن أن تقوم سنداً لما تم تحصيله .

5 - الخلط بين مستويات الأداء اللغوي وذلك يظهره التأرجح بين الفصحى النموذجية والأنماط اللهجية ،فقد يساق الشاهد الشعري تمثيلاً للغة من اللغات كما في الأسماء الستة ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من وجوه إعرابية (1) مما لا يجعل القواعد متسقة فتكثر المخالفات . يقول ابــن الأنبــاري : يحكى عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك ، بالألف فــي حالة الرفع والنصب والجر كقوله :

إنَّ أبَاها و أبا أباها قَدْ بَلَغا في المجدِ غايتاها [من الرجز]

وتسمى هذه اللغة لغة القصر ، للزوم الألف ، وتقدير حركات الإعراب عليها كالاسم المقصور ، وهي أولى من لغة النقص . (2)

٥٦٣٨٠١

رابعاً : – النثر

يراد بالنثر مصدرا من مصادر الاستشهاد النحوي : لغة الحديث المستعملة في التخــاطب وهي اللغة الدارجة المستعملة في البوادي أو في المدن طوال عصور الفصاحة ولغة الأمثال . علماً بأن النحاة لم يعتمدوا في استشهادهم على النثر كما اعتمدوا على الشــعر إذ : " اجتمــع الناس على أن المنثور في كلامهم أكثر ، وأقل جيداً محفوظاً (3) ويمكن تقسيم النثر من حيث كونه مصدر استشهاد إلى : –

1 – لغة الحديث اليومي : –

لقد اعتمد النحاة البصريون والكوفيون على كلام العرب في بناء أصولهم وصحتها سـواء كان مصدره الإعراب ، أو رواية الشيوخ ، وقد كان سيبويه ممن رووا عن الشيوخ كما اعتمد على لغة الحديث اليومي منفردة وبنى عليها قواعده وأصولــه ، ولا يختلــف منهجــه فــي الاستشهاد بالنثر عن منهجه في الاستشهاد بالشعر على الرغم من اختلاف الشعر والنثر فــي تصوير الظواهر اللغوية تصويراً دقيقاً : " فقد كان المتوقع أن يكون النثر الدليل الأول عنــد النحاة في استنباطهم لخلوّه من الضرائر ولأن العرب حين تتكلم ، تتكلم على سجيتها بلا تكلف فيكون كلامها العفوي منطقياً لتأصيل قاعدة واحتذاء أسلوب ، ورصد تطور ، ولكن هــذا لــم يحصل فجاء هذا الدليل من حيث المرتبة والكمية متخلفاً بوضوح عن دليل الشعر والقــرآن الكريم" (4)

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية . ص 59،62 ، والإنصاف 18/1 .

2– ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 61–62 ، والإنصاف 18/1

3 – ابن رشيق : العمدة في صناعة الشعر ونقده، تحقيق محي الديــن عبدالحميــد ، مطبعــة الســعادة ،القــاهرة 1963/3،ج0/1

4 – الزبيدي : القياس في النحو العربي ، ص 120 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما طريق النحاة إلى كلام العرب فكانت الرحلة إلى البادية وذلك كما فعل الخليل بن أحمد والكسائي ، أو الالتقاء بالإعراب الفصحاء كما فعل سيبويه والأخفش والفراء .
وبانتهاء القرن الرابع الهجري أنتهى عهد المشافهة للإعراب إذ لم نجد من النحاة من صرح بأنه نقل عن إعرابي لغة أو استمع إلى حديثه " إلاّ الزمخشري الذي جعل ما سمعه دليلاً على المعنى وليس لاحتجاج نحوي " (1) فلم تعد للغة الحديث اليومي قيمة في استنباط شيء ، ولم يبق منها إلاّ ما رواه النحاة في كتبهم ، فلما جاء المتأخر ون عنهم لم يجدوا بدّاً من أن يعولوا على نقولهم وشواهدهم وأدلتهم فلا جديد في الشواهد ولا جديد في الاستنباط .
هذا وقد نقد البصريون والكوفيون المسموع ، وردوا بعضه ورموه بالقلة والخبث والرداءة والشذوذ أو تأولوا له وجهاً ، ولم يلتزم البصريون بما شاع عنهم وهو الأخذ عن القبائل الست التي اخذ عنها الكلام العربي ، بل خرجوا في كثير من المواضع كما يتضح عند سيبويه والأخفش.
وعلى الرغم من كثرة ما رواه نحاة البصرة والكوفة من كلام العرب على اختلاف قبائلهم ، لم يلحظوا الفروق اللهجية في مستوى الأداء اللغوي مفردات وتراكيب بل أشاروا فقط إلى عيوب بعض اللهجات التي ترفعت عنها لهجة قريش . وقد أنكر البصريون بعض المفردات والصيغ لأنهم أرادوا لقواعدهم أن تكون مطردة فاختلفوا بذلك عن الكوفيين الذين لم يسقطوا مسموعاً بل وثقوا به وجعلوه أصلاً .

2 – لغة الأمثال : –

تعد الأمثال مصدراً مهماً من مصادر الاستدلال اللغوي والنحوي ، وقد سمعت عن العرب رواية ، واعتمد عليها في استنباط القواعد النحوية .
لقد ترك سيبويه للنحاة من بعده مادة لغوية ضخمة بما ضمنه كتابه من شواهد ومنها الأمثال ، ولكن سيبويه كان يستشهد بالمثل من أجل دعم الأصل الذي استنبطه ويكون ذلك المثل معززاً لشواهد أخرى .
وقد تبع المبرد سيبويه في استشهاده بالأمثال ، وتوإلى النحاة بعد المبرد فاحتجوا بالأمثال على الظواهر النحوية ، الاّ أنهم أخذوا يعيدون ما سبق أن قدّمه إليهم النحاة الذين سبقوهم ، ولا يستنبط منها اصل جديد .
أما الكوفيون فاستدلوا بالأمثال واستشهدوا بها وقاسوا على لغتها ظواهر لغوية ونحوية ، علماً

---

1 – الزبيدي : المصدر السابق ، ص 124 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بأن الفرّاء كان قليل الاستشهاد بالأمثال ، ومما يلفت النظر أن كثيراً من الأمثال التـــي وردت في كتب النحو تختلف في روايتها عما جاءت عليه في كتب الأمثال المجموعة .

والأمثال كغيرها من الشواهد يعود الاختلاف في روايتها إلى الإعراب أو الشيوخ الثقـلت ، وقد يكون الاختلاف في الرواية يعود إلى العامة التي قد ترفع لفظه أو تنصبها أوتبدل لفظــه ، بأخرى ، واختلاف الرواية في المثل أكثر وروداً من اختلاف الرواية في الشعر لأن الشـــعر محكوم بالوزن والروي ، ولأن النحاة اعتمدوا على ما شاع من الأمثال فـــي المحيــط الـذي عاشوا فيه أو على رواية شيوخهم لا على الكتب التي جمعت الأمثال .

****

شواهد كتاب أسرار العربية
وموقف ابن الأنباري منها

لقد عرفنا أن كتاب أسرار العربية قام على أساس تعليل القضايا اللغوية وقضايا النحو والصرف ، وليحقق ابن الأنباري نظرية التعليل تلك . اعتمد على السؤال والجواب التي قد تكون من أنجح الطرق لمناقشة القضايا والظواهر اللغوية والنحوية ، وقد اعتمد في ذلك على آراء البصريين وأدلة الكوفيين واحتجاجاتهم ، وأن منهجاً مثل منهج ابن الأنباري هدف إلى تقريب النحو من المتعلمين من الطبيعي أن يعمد إلى الشواهد والأمثلة ليسهل على المتعلم فهم القاعدة . لذا فقد أكثر من الشواهد على اختلاف أنواعها وجاءت شواهده في اتجاهين (1) .

الأول : شواهد على مسائل لغوية .

الثاني : شواهد على قضايا ومسائل صرفية ونحوية ، ولكنها معروفة ومشهورة في مباحث اللغة والنحو ، وقد أخذت من الشعر العربي والقرآن الكريم بكثرة في حين قلّ أخذها من الحديث النبوي ، وقد بلغت شواهد ابن الأنباري في " أسرار العربية " مئةً وعشرين شاهداً شعرياً ، ومن القرآن الكريم تسعين آية ، وثلاثة أحاديث نبوية فقط ، إلى جانب مجموعة من الأمثال والأقوال المشهورة .

وبناء على ذلك نستطيع أن نحدد موقف ابن الأنباري من الشواهد ومصادرها ، ومدى استفادته منها :

أولاً : القرآن الكريم : -

لقد أكثر ابن الأنباري من الاستشهاد بالقرآن الكريم والاستعانة بآياته في معظم

---

1 - حامد ،احمد حسن : دراسات في أسرار اللغة ، ص 50، 51 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموضوعات والقضايا النحوية التي تطرق إليها ، ويكاد يكون هذا المنهج واضحاً في معظم مؤلفاته ، ولو عدنا إلى فهرس الآيات القرآنية في كتاب " أسرار العربية " لتبين لنا صحة ذلك ، إذ بلغت شواهده من القرآن كما ذكرنا سابقاً نحو تسعين آية قرآنية ، أما كيفية استشهاده بالآيات فأنه يضع القاعدة ويستشهد عليها بإحدى الآيات القرآنية بطريقة تؤكد جودة الرأي والبراعة في استخدام الشاهد ، ولعل جولة في شواهده القرآنية في أسرار العربية تبين ذلك ومن شواهده القرآنية : -

1 - رغم أن الفعل قد يسند إلى ألف المثنى ، والمقصود تثنيته لا تثنية الفاعل وقال في ذلك: أنهم قالوا للواحد (قفا) على التثنية لأن المعنى :قفا، قف . واستشهد بقوله تعالى : " ألقيا في جهنمِ كلَّ كفارٍ عنيد" (1) وأن كان الخطاب لملك واحد لأن المراد به : الق الق " (2)

2 - في إثبات مجيء (كان) تامة ، أورد الآية : "كيفَ نكلّمُ مَنْ كان في المهدِ صبياً " (3) إذ قال معقباً على ذلك ، أي وجد وحدث ، وصبياً منصوب على الحال ، ولا يجوز أن تكون هنا ناقصة لأنها لا اختصاص بعيسى في ذلك لأن كلاً كان في المهد صبياً ، ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي وإنما العجب في تكليم من هو في المهد في حال الصبي فدل على أنها ههنا بمعنى وجدت (4)

3 - أنواع البدل : لقد قسّم ابن الأنباري البدل أربعة أقسام هي : بدل الكل من الكل ، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط ، ومثل على بدل الكل من الكل بقوله تعالى : " اهدنا الصراطَ المستقيمَ ، صراطَ الذينَ أنعمتَ عليهمْ " (5) واستدل على بدل البعض من الكل بقوله تعالى :" وارزقْ أهلهُ مِنَ الثمراتِ مَنْ آمنَ باللهِ واليومِ الآخر " (6) ومثل لبدل الاشتمال بقوله تعالى : " يسألونكَ عنِ الشهرِ الحرامِ قتالٍ فيه " (7) ، وأما النوع الرابع فهو بدل الغلط وقال فيه ابن الأنباري:"وأما بدل الغلط فلا يكون في قرآنٍ ولا في كلام فصيح. (8)

---

1 - سورة ق/24 .

2 - ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 91 .

3 - سورة مريم /29 .

4 - ابن الأنباري : أسرار العربية ص 132-134 .

5 - الفاتحة/5 .

6 - البقرة /126 .

7 - البقرة /217 .

8 - ابن الأنباري : أسرار العربية 245 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

4 – العامل في البدل : في التدليل على أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منـــه أورد قوله تعالى : " ولولا أنْ يكونَ الناسُ أمةً واحدةً لجعلنا لِمَنْ يكفرُ بالرحمنِ لبيوتهمْ سُـــقُفاً مِـــنْ فضة " (1) وقوله تعالى : " قالَ الملأُ الذينَ استكبروا منْ قومِهِ للذينَ اُستضعفوا لمَنْ آمَنَ منهم " (2) وقد علّق ابن الأنباري على الشاهد الأول بقوله : – فظهور اللام في بيوتهم وهي بـــدل من (من) يدل على أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه ، كما علق على الشـــاهد الثاني بقوله : فظهور اللام مع (من) وهو بدل من الذين استضعفوا يدل على أن العامل فـــي البدل غير العامل في المبدل منه " (3)

5 – معاني حروف الجر : –

في ذكره كل حرف من حروف الجر استعان ابن الأنباري بالآيات القرآنية ويظهر ذلك في ذكره لمعاني (من) الجارة وهي التالية : –

أ– تبيين الجنس : و استدل على ذلك بقوله تعالى : " و اجتنبوا الرجسَ مِنَ الأوثانِ " (4)

ب – أن تكون زائدة كقوله تعالى : " ما لَكمْ مِنْ إلهٍ غَيْرُه " (5) والتقدير ما لكم إله غـــيره ، ومن زائدة كقول الشاعر : " وما بالرَّبْعِ مِنْ أحَدِ " وهو يعني بذلك أن يسبقها نفي ، وبنـــاء على ذلك أنكر ما ذهب إليه بعض النحويين جواز وقوع الزيادة دون النفي ، وذلك مثل قولـــه تعالى : " ويكفر عنكم من سيئاتكم " (6) ،وقد علق ابن الأنباري على ذلك بقوله : فأما قولـــه تعالى : " ويكفر عنكم من سيئاتكم " فمن فيه للتبعيض لا زائدة لأنه من الذنوب مـــا لا يكفـــر بإبداء الصدقات أو إخفائها وإيتائها للفقراء وهي مظالم العباد . (7)

6 – في تعريفه للاسم المقصور يقول ابن الأنباري: أنه المختص بألف مفردة في آخره نحـــو: الهوى ، والهدى ، والدنيا ، والأخرى ، وسمي مقصوراً لأن حركات الإعراب قصرت عنـــه ، أي : حبست ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : " حورٌ مقصوراتٌ في الخيام " (8) أي

---

1 – الزخرف /33 .

2 – الأعراف /75 .

3 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 266 .

4 – الحج /30.

5 – الأعراف /59 .

6 – البقرة /271 .

7 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 260 ، 261 .

8 – الرحمن /72 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محبوسات (1)

7 – قد يتفق لفظ جمع التكسير مع لفظ الواحد في الحروف والحركات نحو : " الفُلك " فأنه قد يكون واحداً وقد يكون جمعاً ، فأما كونه واحداً فنحو قوله تعالى:" في الفُلْكِ المَشْحون "(2) فأراد به الواحد ، لأنه لو أراد به الجمع لقال "المشحونة" وأما كونه جمعاً فنحو قوله تعالى : " حتى إذا كنتم في الفُلك وجريْن " (3) ، وقوله تعالى : " والفلكُ التي تَجري في البحرِ بما يَنْفعُ الناسَ " (4) فأراد به الجمع لقوله وجرين ، والتي تجري (5)

وفي هذه المسألة استخدم ابن الأنباري النص القرآني في التدليل على مسألة لغوية .

وفي تعرضه لمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين أورد ابن الأنباري الآيات القرآنية إما على لسان الكوفيين أو على لسان البصريين أو في جوابه على أحد الطرفين أو لمقاصد وأغراض لغوية أو نحوية أو بلاغية ، وكان إذا جاء بالنص القرآني على لسان الكوفيين – وهو غالباً ما يخالفهم في الرأي – يلجأ إلى التأويل والتخريج ، ومن ذلك : –

أولاً : إجازتهم العطف على اسم أن قبل استكمال الخبر فقد استشهدوا بقوله تعالى : " إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر " (6) وقالوا : وجه الدليل أنه عطف (الصابئون) على موضع إن قبل تمام الخبر (7)

وقد رد ابن الأنباري على الكوفيين بقوله إن احتجاجهم بالآية لاحجة فيه . (8)

ثانياً : تقديم معمول اسم الفعل : احتج الكوفيون بقوله تعالى : "كتابَ اللهِ عَليكم " (9) على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، فردّ عليهم بأنه ليس في احتجاجهم حجة لأن كتاب الله ليس منصوباً "بعليكم" وإنما هو منصوب لأنه مصدر والعامل فيه مقدر ، والتقدير فيه : كتب

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 57 .
2 – يسن /41 .
3 – يونس /22 .
4 – البقرة /164 .
5 – ابن الأنباري : أسرار العربية ص 76،77 .
6 المائدة /69 .
7 – ابن الأنباري : أسرار العربية 146 ، والإنصاف 168/I .
8 – ابن الأنباري : أسرار العربية ص 147 .
9 – النساء /24 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كتاباً الله عليكم ، وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه .(1)

ثالثاً : وقوع الفعل الماضي حالاً : -

استدل الكوفيون على جواز وقوع الفعل الماضي حالاً بقوله تعالى : " أو جاؤوكم حَصِرتْ صدورُهم " فرد عليهم بقوله : أن احتجاجهم بالآية لا حجة لهم فيه وذلك من أربعة أوجه وذلك أن تكون صفة "لقوم" المجرور في أول الآية "إلاّ الذين يصلون إلى قوم " أو أن تكون صفة "لقوم" مقدر ، أو أن يكون خبراً بعد خبر ، أو أن يكون محمولاً على الدعاء . (2)

وهكذا فأن ابن الأنباري يبدي براعة فائقة في الاستفادة من النص القرآني وفي فهم الحدود التي تقف عندها دلالات النص .

وعلى هذا النهج يواجه ابن الأنباري أدلة الكوفيين فيؤول شواهدهم القرآنية على النحو الذي يتفق مع أصوله وأقيسته ، ويواجههم بفيض من الحجج والأدلة معتمداً في ذلك على ثقافته المتنوعة بين اللغة وعلومها ، وعلم الفقه ، وعلم الكلام .

ثانياً : القراءات القرآنية

ينبغي قبل أن نحدد موقف ابن الأنباري من القراءات أن نوضح الفرق بين القرآن الكريم وقراءاته ، فقد خلط كثير من الدارسين بين القرآن وقراءاته فتحدثوا عنهما أنهما شيء واحد ومنهم من ذكر القرآن وتحدث عن القراءات ، ومنهم من ذكر القراءات وتحدث عن القرآن . والحقيقة أن اختلاف القرآن عن القراءات يضارع اختلاف اللجهات من كلام العرب شعره ونثره ، فكما لا يحق لنا أن نستخدم لفظ اللهجة لتسد مسد لفظه كلام العرب ولا أن تقع موقعها كذلك لا يجوز أن تسد القراءات مسد القرآن ولا أن تقع موقعه ، ففي الوقت الذي نعدّ القرآن الكريم وكلام العرب من مصادر النحويين في استخراج الشواهد لا يمكننا أن نعد القراءات ولهجات العرب من تلك المصادر ، لأن القرآن أصل ، والقراءات فرع ، وفي ذلك نقل عن السيوطي عن الزركشي قوله القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد (عليه الصلاة و السلام) للبيان والإعجاز والقراءات:اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرها " (3)

هذا وأن نظرة فاحصة في كتاب أسرار العربية تكفي لتدلنا على ابن الأنباري كان عارفاً

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ص 156 .

2 – ابن الأنباري : الإنصاف 245/1،255.

3 – السيوطي : الإتقان في علوم القرآن 80/1 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالقراءات ومسائلها وقضاياها : المتواترة والآحاد والشاذة . فقد أشرك القراءات في المسائل الخلافية بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة ، وهو في ذلك كان ينسب القراءات إلى أصحابها أحياناً مشيراً إلى الوجهة النحوية أو اللغوية المقترنة بها التي يقصد إليها من إيراد القراءة ، وهو في ذلك كله يهدف إلى التوسع في الدراسة النحوية مستغلاً جميع الإمكانيات المتوافرة لديه .

وفي نظرته للقراءات أنطلق ابن الأنباري من منطلقات مكنته من الاستفادة منها وتلك المنطلقات هي :

1 – لم ينس ابن الأنباري أن القراءات سنة متبعة لا يجوز التصرف بها ، فهي تنقل كما سمعت دون تحريف أو تبديل حتى لو خالفت أصول النحو ومقاييس النحاة إذ يقول : " والقراءة سنة متبعة ، وينبني على ذلك أن ليس كل ما جاز في العربية جاز في القراءة ، ففي قوله تعالى : " لا بيعٌ ولا خلةٌ ولا شفاعةٌ " (1) يقول ابن الأنباري : قرئ بالرفع والبناء على الفتح والرفع بالابتداء أو على أن يجعل "لا" بمعنى ليس " وفيه" الخبر . والبناء على الفتح لأنه اسم لا النافية للجنس ، هذا بالنسبة للقراءة أما بالنسبة لإمكانات النحو فيقول : ويجوز في العربية ستة أوجه ، ولكن هذه الأوجه لا يجوز الأخذ بها في القرآن لأن القراءة سنة متبعة (2)

2 – وصف القراءات : لقد استطاع ابن الأنباري أن يصف بعض القراءات بأنها ضعيفة في القياس أو قليلة الاستعمال أو شاذة ، ومن ذلك قوله بشأن قوله تعالى : " الحمدُ لله" (3) : وقراءة من قرأ بكسر الدال من "الحمدِ" اتباعاً لكسرة اللام من الله ، وهذه قراءة ضعيفة في القياس قليلة في الاستعمال لأن الإتباع إنما جاء في ألفاظ يسيرة لا يعتد بها فلا يقاس عليها (4) ، وكذلك قرىء " الحمدُ لُله "بضم اللام إتباعاً لضم الدال .

3 – وقوفه على بعض القراءات التي أنكرها علماء اللغة ، ومن ذلك قراءة :"وقلنَ حاشَ للهِ " (5) : أن هذه القراءة قد أنكرها أبو عمرو بن العلاء وقال : أن العرب لا تقول : حاش لك ، ولا حاشك ، وإنما تقول : حاشى لك ، و حاشاك .

---

1 – البقرة /254 .

2 – ابن الأنباري : إعراب القرآن 168/1 .

3 – الفاتحة /1

4 – ابن الأنباري : إعراب القرآن 35/1 ، وأسرار العربية 245 .

5 – يوسف /31 . و ابن الأنباري ، الإنصاف ، 286/1 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

4 – المفاضلة بين القراءات : فقد كان ابن الأنباري يعرض عدة قراءات ثم يفاضل بينها ، ومن ذلك قوله بشأن قوله تعالى : " نؤته فيها " قرئ بالإشباع ، وقرئ بالاختلاس ، وقرئ بالإسكان ، وأحسنها الإشباع ثم الاختلاس ثم الإسكان وهو أضعفها ، لأنه أنما تسكن تشبيهاً لها بهاء التأنيث في حالة الوقف نحو : ضاربة ، وذاهبة ، وهذا يكون في الشعر لا في الكلام (1)

5 – يستشهد ابن الأنباري بالقراءات للتدليل بها على جواز شيء أو عدم جوازه ، فقد قال في رده على بعض القائلين بأن الحرف لا يدخله الحذف ، قال : لا نسلم ، بل الحرف يدخله الحذف ، ألا ترى أنهم قالوا في : ربّ : رُبَ ، بالتخفيف ، وقد قرىء به قوله تعالى : " ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين " (2)

6 – اللجوء إلى تأويل القراءات : لقد لجأ ابن الأنباري إلى تأويل القراءة حتى تتفق مع أصوله ومقاييسه وخاصة حين كان يرد على الكوفيين ، وذلك كقوله في رده على الكوفيين الذين استشهدوا بقوله تعالى : " واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام " (3) بجر الأرحام وهي قراءة حمزة على جواز العطف على الضمير المخفوض ، وقد رد عليهم بقوله : أما احتجاجهم بالآية ، فلا حجة لهم فيه لأن قوله و " الأرحام " بالجر على أنه مجرور بالقسم وليس بالعطف ، وعندها يكون جواب القسم : "أن الله كان عليكم رقيبا " أو أن قوله والأرحام مجرورة بباء مقدرة غير الملفوظ بها وتقديره وبالأرحام فحذفت الباء لدلالة الأولى عليها (4)

7 – تفسير القراءات : لجأ ابن الأنباري إلى تفسير بعض القراءات ، كما في قوله تعالى : " وما يخادعون إلاّ أنفسهم " (5) قال : قرىء : وما يخدعون، فمن قرأ يخادعون بالألف أراد به ازدواج الكلام والمطابقة لأن قبله يخادعون الله ليطابق لفظ المنفي لفظ المثبت ، لأنه نفي بقوله : وما يخادعون ، ما أثبت لهم بقوله : يخادعون الله . (6)

8 – ذكر القراءات وأوجه إعرابها وموقف النحاة منها : –

---

1 – ابن الأنباري : إعراب القرآن 224،223/1 ، وأسرار العربية 191 .

2 – الحجر /2 .

3 – النساء /1 .

4 – ابن الأنباري : إعراب القرآن 467/2 .

5 – البقرة /9 .

6 – ابن الأنباري : إعراب القرآن 54/1 ، 55 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فمن ذكره للقراءات وأوجه إعرابها قوله في قوله تعالى : " فأسرِ بأهلكَ بقطعٍ منَ الليلِ ولا يلتفتْ منكمْ أحدٌ إلا امرأتَكَ " (1) قال : قرىء " امرأتك" بالنصب والرفع ، فالنصب على أنــه مستثنى من قوله : فأسر بأهلك إلا امرأتَكَ والرفع على البدل من أحد .(2)

أما تعرضه لموقف النحاة من بعض القراءات فيظهر ذلك من قوله بشأن قوله تعــالى : " وكذلك ننجي المؤمنين " (3) قال : وقرىء : نجي المؤمنين ، وأنكر أكثر النحويين أن يكون " نُجي" فعل ما لم يسم فاعله لأنه لو كان كذلك لكانت الياء فيه مفتوحة ، وقالوا : أن هذه القراءة محمولة على إخفاء النون من (نُنجي) فتوهمه الراوي إدغاماً ، وأجازه آخرون على تقديــر المصدر لدلالة الفعل عليه وإقامته مقام الفاعل وتقديره " نجي النجاء المؤمنين " (4)

9 – الدفاع عن قراءات هاجمها بعض النحاة : –

لقد دافع ابن الأنباري عن قراءات هاجمها النحويون ، ومن ذلك قوله في قوله تعــالى : " وما أنتم بمصرخيّ " (5) ، وقال : قرئ بفتح الياء وكسرها ، أما الكسر فقال النحويون : أنه رديء في القياس ، وليس كذلك لأن الأصل في التقاء الساكنين الكســر ، وإنمــا لــم يكســر لاستثقال الكسرة على الياء فعدلوا إلى الفتح إلاّ أنه عدل ههنا إلى الأصل وهو الكسر ليكــون مطابقاً لنون همزة " أني كفرت بما أشركتموني " (6) لأنه أراد الوصل وهو دون الوقف فلمــا أراد هذا المعنى كان كسر الياء أدل على هذا من فتحها ، وإنما عاب من عاب هــذه القــراءة لأنه توهم كسرة الياء بالياء ، على أن كسرة ياء المتكلم لغة لبعض العرب حكاها قطرب (7)

10 – الربط بين القراءات ولهجات القبائل : –

لقد حمل ابن الأنباري بعض القراءات على لهجة إحدى القبائل ، وذلك في قولــه بشــأن قوله تعالى : " أن هذان لساحران " (8) قال : من قرأ بالألف أتى على لغة بني الحارث بـــن كعب ، فأنهم يقولون ، مررت برجلاً ، وقبض منه درهمان . (9)

---

1 – هود /81 .

2 – ابن الأنباري : إعراب القرآن 26/2 .

3 – الأنبياء /88 .

4 – ابن الأنباري : إعراب القرآن 142/2

5 – إبراهيم /22 .

6 – إبراهيم /22 .

7 – ابن الأنباري : إعراب القرآن 57/2.

8 – طه /63 .

9 – ابن الأنباري : إعراب القرآن 328، 329 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القراءات التي استشهد بها ابن الأنباري في " أسرار العربية "

لقد استدل ابن الأنباري بالقراءات القرآنية في دراساته النحوية ، وضبط القواعد وتوجيه الأحكام ، ومن القراءات التي استشهد بها ابن الأنباري في " أسرار العربية " ما يلي : -

1 - استشهد بقوله تعالى : " مثلاً ما بعوضةٌ " (1) بالرفع ، وتقديره : ما هو بعوضة وقد استدل بتلك القراءة ليدل على عدم جواز كون الأسماء المفردة صلات وكذلك استشهد بقوله تعالى : " تماماً على الذي هو أحسن " (2) بالرفع ، فالتقدير فيه تماماً على الذي هوأحسن (3)

2 - في تعليله لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل ، وذلك لأن الفاعل تنزل منزلة الجزء من الفعل ، ودليله على ذلك أنهم يسكنون لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل كقوله تعالى : " وإذ وَعَدْنا موسى أربعين ليلة " (4) لئلا يتوالى أربعة متحركات لوازم في كلمة واحدة ، وهذه قراءة أبي عمرو وأبي جعفر ، أما قراءة " واعدنا موسى " فهي قراءة مجاهد والأعرج وابن كثير وحمزة والكسائي .(5)

3 - استشهد ابن الأنباري بقوله تعالى : " ما عندكم يَنْفَدُ وما عند الله باق " (6) وبقوله تعالى: " أجيب دعوة الداع إذا دعان " (7) وذلك على حذف الياء أو إثباتها في الاسم المنقوص وأي الحالين أجود .(8)

4 - في التدليل على كان التامة استشهد ابن الأنباري بقوله تعالى: "فأن تك حسنة يضاعفها(9) في قراءة من قرأ بالرفع (10)

5 - في رده على الكوفيين الذين استدلوا على كون فعل الأمر مبنيا على الوقف بقولهم أنه

---

1 - البقرة /26 .

2 - الأنعام /154 .

3 - ابن الأنباري : أسرار العربية 328، 329 .

4 - البقرة /51 .

5 - ابن الأنباري : أسرار العربية ص 89.

6 - النحل 96 .

7 - البقرة /186 .

8 - ابن الأنباري : أسرار العربية 56 .

9 - النساء /40 .

10 - ابن الأنباري : أسرار العربية 131، 132 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

معرب مجزوم لأن الأصل في " قم" و " إذهب" لتقم ، ولتذهب ، قال تعالى : " فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون " (1) ، قال : وما ذهب إليه الكوفيون فاسد وقولهم أن الأصل في " قم " لتقم ، و"إذهب " لتذهب ، إلاّ أنه حذف لكثرة الاستعمال ، يقول ابن الأنباري : أن الأمر ليس كذلك وإلاّ لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما لا يكثر استعماله . (2)

6 – في الوقف على الاسم المقصور : في عرض ابن الأنباري لرأي أبي سعيد السيرافي الذي يرى أن الوقف على الاسم المقصور في أحواله الثلاثة (الرفع والنصب والجر) يكون على الألف المبدلة من الحرف الأصلي ، وذلك لأن القراء يميلونها في قوله تعالى : " أو أجد على النار هدى " (3) ، ولو كانت مبدلة من التنوين لما جازت إمالتها (4)

7 – جمع " فَعْلة" جمع تكسير : يقول ابن الأنباري : إذا كانت العين من " فَعْلة " معتلة أو مضاعفة تكون ساكنه كالصفة نحو : عَوْرات ، وبيْضات، وسلاّت. ومن العرب من يفتح الواو والياء فيقول : عَوَرات ، وبَيَضات، كما لو كان صحيح العين . وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ " ثلاث عَوَرات لكم" (5) بفتح الواو . (6)

8 – المعطوف على المنادى : في تعليله لجواز كون المعطوف على المنادى مرفوعاً أو منصوباً نحو : يا زيدُ والحارثُ ، والحارثَ وذلك حملاً على اللفظ تارة ، وعلى الموضع تارة أخرى ، قال تعالى : " يا جبالُ أوبي معه والطيرُ " (7) والطيرَ ، بالرفع والنصب ، فمن قرأ بالرفع حمله على اللفظ ، ومن قرأ بالنصب حمله على الموضع (8)

9 – في ذكره لعلامات الاسم التي منها الترخيم : ذكر قراءة من قرأ قوله تعالى : " ونادوا يا مالُ ليقضِ علينا ربك " (9) ومال ترخيم مالك . (10)

---

1 – يونس /58 .
2 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 281 .
3 – طه /10 .
4 – ابن الأنباري : أسرار العربية 58 .
5 – النور /58 .
6 – ابن الأنباري : أسرار العربية ص 308 .
7 – سبأ /10 .
8 – ابن الأنباري : أسرار العربية 206 .
9 – الزخرف /77 .
10 – ابن الأنباري : أسرار العربية 34 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

10 – في تدليله على معاني ظن وأخواتها : قال ابن الأنباري إنها قد تأتي بمعنى التهمة كقوله تعالى : " وما هو على الغيب بظنين " (1) في قراءة من قرأ بالظاء ، أي بمتهم ، وهي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو والكسائي .(2)

وختاماً يمكننا أن نقول إن ابن الأنباري استخدم القراءات في دراساته النحوية بكثرة . ويظهر في استخدامه لها سعة اطلاعه وبراعته إذ يقلب الآيات القرآنية على جميع وجوهها المسموعة ، ويستفيد منها في توجيه القواعد واستنباط الأحكام ، وهو بذلك يقف موقفاً وسطاً معتدلاً فلا يسرف في التضييق فيمنع الاستشهاد بالقراءات ، ولا يبالغ في الإباحة والترخيص فيجيز الاستشهاد بالقراءات دون شروط .

ثالثاً : الحديث النبوي الشريف

من خلال دراسة كتاب " أسرار العربية " والاطلاع على مصنفات ابن الأنباري الأخرى ، ظهر أن موقفه من الحديث النبوي يختلف عن موقفه من القرآن وقراءاته ، فقد قلّ من الاستشهاد بالحديث والإتكاء عليه فيما يعرض من مسائل وقضايا نحوية ، وعلة ذلك أنّ الحديث قد أجيز نقله بالمعنى لا باللفظ . لذلك تعرض للتصرف والتحريف ، لأن في رواته من الأعاجم الذين لا يجيدون اللغة ، وفي ذلك لا تختلف نظرته للحديث من حيث كونه مصدراً للاستشهاد عن جمهور النحاة الذين سبقوه علماً أنه لم يصرّح بموقفه من الحديث في مؤلفاته ، إلاّ أننا نستطيع أن نلمح هذا الموقف من خلال تفحصنا لشواهده التي دللّ بها على القضايا والمسائل النحوية التي عرضها ، " وهو في تلك المواقع التي استشهد بها بالحديث ، لم يجعل احتجاجه بالحديث خالصاً من أجل اللغة والنحو بل أوردها حججاً وشواهد على مسائل أخرى لها صلة بشؤون اللغة والنحو ولكنها ليست من صلبها " (3) فقد احتج ابن الأنباري بالحديث وذلك حين دللّ على أهمية علم النحو واستنكار اللحن بقوله : وهذا الرسول – صلى الله عليه وسلم – سمع رجلاً يلحن فقال : " أصلحوا أخاكم " رحم الله امرأ اصلح لسانه ، ثم يروي الحديث بصورة أخرى فيقول:وروي عنه أنه قال: "ارشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ(4)

1- التكوير /24 .

2 – ابن الأنباري : أسرار العربية 150 .

3 – علوش ، جميل : ابن الأنباري وجهوده في النحو ص 293 .

4 – ابن الأنباري : لمع الأدلة 96 ، وابن جني – الخصائص 8/2 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي حديثه عن نسبة علم النحو إلى علي بن أبي طالب ، يحتج بقوله عليه السلام " أنا مدينة العلم وعلي بابها " (1) ويقول في حقه : اللهم أدر الحق مع علي حيثما دار (2) وعندما عرض ابن الأنباري أصول الفقه وأن الإجماع اصل من تلك الأصول قال : والإجماع حجة قاطعة ، قال عليه السلام : " أمتي لا تجمع على ضلالة "

إنّ النظرة الفاحصة في كتاب "أسرار العربية " تبين لنا أنه مقل في الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية ، وأنه لم يتطرق للأحاديث ابتداء ، وانما من خلال رده على الكوفيين وحججهم وشواهدهم ، وحين حاولنا إحصاء الأحاديث التي استشهد بها وجدناها لم تزد على ثلاثة أحاديث في ثلاثة مواقع هي : -

1 - في رده على الكوفيين حين احتجوا على أن فعل الأمر معرب بقول القرآن : " فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون " ، ويقول الرسول عليه السلام : " ولتزره ولو بشوكة " وقوله أيضاً : " لتقوموا إلى مصافكم " رد عليهم بقوله : أن علة إعراب الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتاً كانت العلة ثابتة . (3)

2 - في تفسيره معنى "الإعراب " قال : أعرب الرجل عن حجته إذا بيّنها ، ومنه قوله عليه السلام : "الثيّب تعرب عن نفسها " أي تبين وتوضح . (4)

3 - في اختصاص اسم الفاعل بالمخاطب دون الغائب والمتكلم في عليك ، وعندك ، ودونك ، وخروجه عن هذا الاختصاص قال في ذلك : وأما قوله عليه السلام :" ومن لم يستطع منكم الباءة فعليه بالصوم فأنه له وجاء " فإنما جاء لأن من كان بحضرته يستدل بأمره للغائب على أنه داخل في حكمه . (5)

إذن لم يخرج ابن الأنباري في نظرته للحديث والاستشهاد به عن نظرة جمهور النحاة الذين سبقوه من حيث قلة الاستشهاد به ، وقد يكون ذلك " لعلمه بما يتضمنه هذا الموضوع من محظورات وما ينطوي عليه من مخاطر " (6) ويظهر قلة استشهاده بالحديث في كتاب

---

1 - ابن الأنباري : لمع الأدلة ، 97 و الترمذي : السنن، المطبعة العامرة القاهرة 1997 م ، 298/2.

2 - ابن الأنباري : لمع الأدلة 97، 98 ، والترمذي:السنن 298/2 .

3 - ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 280 .

4 - ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 40 .

5 - ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 156 .

6 - علوش ، جميل : ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص 295 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أسرار العربية إذا قارنا عدد الأحاديث في أسرار العربية بعدد الآيات القرآنية ، أو الشـــواهد الشعرية إذ إن عدد الأحاديث أقل بكثير من عدد تلك الشواهد .

رابعاً : - كلام العرب

يعني كلام العرب : ما قالوه من شعر ونثر ، فالشعر يتضمن القصيد ، والرجز في حين يتضمن النثر : الخطب والقصص والحكم والأمثال .

وقد احتج ابن الأنباري بكلام العرب النثري علماً أن احتجاجه به كان قليلاً كما أن بعض شواهده مقتبس من أمثال العرب وحكمهم في حين يضم القسم الباقي طائفة من لهجات العرب . وكان مما استشهد به من لهجات العرب : -

1 – حكي عن العرب قولهم : " إذا بلغ الرجلُ الستين فإياه وإياه الشّوابّ " أورده ابن الأنبـاري في معرض حديثه عن " إيا" إذ أن من النحاة من يعدّه اسماً مظهراً مضافاً إلى ما بعده ، وأنــه يضاف إلى الضمير غالباً وإلى اسم مظهر كما هنا نادراً . (1)

2 – قالت العرب : " على كيف تبيع الأحمرين " أورده ابن الأنباري في إثبات اسمية كيف(2)

3 – تقول بنو الحارث بن كعب : مررت برجلاً ، وقبض منه درهمان ، بإثبات الألــف فــي المثنى رفعاً ونصباً وجراً ، حمل على هذه اللهجة قوله تعالى " أن هذأن لساحرآن " (3)

4 – قيل أن أبا حنيفة سئل عن انسأن رمى أنسأناً بحجر فقتله ، هل يجب عليه القود ؟ فقــال : لا ولو رماه بأبا قبيس ، بالألف على لغة القصر ، أي إبقاء الألف في الأسماء الخمسة رفعــاً ونصباً وجراً كم قال الشاعر :

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها من [الرجز]

فالتزم الشاعر لغة القصر التي حكيت عن بعض العرب . (4)

5 – أورد ابن الأنباري على لسان الكوفيين بعض الشواهد التي احتجوا بها للاســتدلال علــى اسمية نعم وبئس وهي الشواهد التالية : -

أ – حكي عن بعض فصحاء العرب أنه قال : " نِعْمَ السيرُ على بئس العير " (5)

---

1 – ابن الأنباري : الإنصاف 695/2 .
2 – ابن الأنباري : أسرار العربية 37 .
3 – ابن الأنباري : إعراب القرآن 144/2 .
4 – ابن الأنباري : الإنصاف 18/1 ، وأسرار العربية 62 .
5 – ابن الأنباري : أسرار العربية 103 ، والإنصاف 98/1 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب – عن الفراء أن إعرابياً بُشر بمولودة فقال : "والله ما هي بنعم المولود ة، نصرتها بكـاء ، وبرّها سرقة " (1)

هذا وقد أكثر ابن الأنباري من الاستدلال بكلام العرب ، وما قالوه من أقوال مأثورة وذلـك على قضايا ومسائل لغوية ونحوية ، وتلك الأقوال كثيرة في " أسرار العربية " ومنها علـى سبيل المثال لا الحصر : –

1 – " أرسلها العراك " : استشهد بهذه العبارة على المصادر التي تقوم مقام الحال لأن التقديـر : أرسلها تعترك ، ومثلها طلبته جهدك وطـاقتك ، والتقديـر طلبتـه تجتـهد ، وتعـترك ، (وتعترك ، وتجتهد) جملة من الفعل والفاعل في موضع الحال كأنك تقول أرسلها معتركـة ، وطلبته مجتهداً . (2)

2 – " استوى الماء والخشبة " : استدل بها ابن الأنباري في معرض حديثه عن عامل النصـب في المفعول معه ، فقد ذهب البصريون إلى أن عامل النصب هو الفعل ، وذلك لأن الأصل في نحو قولهم : استوى الماء والخشبة : مع الخشبة ، إلاّ أنهم أقاموا الواو مقام "مع" توسعاً فـي كلامهم فقوي الفعل بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه .(3)

3 – في تدليله على أن الظروف لا تتقرر على وجه واحد لأن فوقاً بعيد تحتاً ، وتحتاً بعيد فوقاً ... فأن قيل فكيف ؟ قالوا : زيد مني معقد الأزار ومقعد القابلة ومناط الثريا ، وهما خطـأن جنابتَيْ أنفها ، يعني الخطين اللذين يكتنفان أنف الظبية وهي كلها مخصوصـة ؟ قيـل : لأن الأصل فيها أن تستعمل بحرف الجر إلاّ أنهم حذفوا حرف الجر في هذه المواضع اتساعاً (4)

4 – " دعني من تمرتان " : استشهد به ابن الأنباري في باب الحكاية حين قال : ومن العـرب من يجيز الحكاية في المعرفة والنكرة . ومن ذلك قول بعضهم وقد قيل له : عنـدي تمرتـان فقال : دعني من تمرتان . (5)

5 – " تصبب زيد عرقاً " و " تفقأ الكبش شحماً " احتج به ابن الأنباري على عامل النصب في التمييز ، فأما ما كان العامل فيه فعلاً فنحو : تصبب زيد عرقاً ، وتفقأ الكبش شحماً ، و

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية 103، والإنصاف 99/1 .

2 – المصدر السابق 179 .

3 – المصدر السابق 170 .

4 – المصدر السابق 168 .

5 – المصدر السابق 335

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"عرقاً وشحماً " كل واحد منهما منصوب بالفعل الذي قبله (1)

6 – " عربت معدة الفصيل " ! احتج به ابن الأنباري في توضيح معنى الإعراب فقال : أن يكون سمي إعراباً لأنه تغير يلحق أواخر الكلم – من قولهم ، عربت معدة الفصيل ، إذا تغيرت . (2)

7 – عسى الغوير أبؤسا " دلل فيه ابن الأنباري على أن " أن " وصلتها بعد " عسى" موضعها النصب ، قيل : لأن معنى عسى زيدٌ أن يقوم : قارب زيد القيام ، والذي يدل على ذلك قولهم: " عسى الغوير أبْؤسا" وكان القياس أن يقال : "عسى الغوير أن يبأس "، إلاّ أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك فقالوا : عسى الغوير أبؤسا ، فنصبوه بعسى . (3)

8 – في حديثه عن فعل التعجب ، وهل هو اسم أم فعل ؟ رد على الكوفيين قولهم إن فعل التعجب اسم ،لأنه يصح كما صح الاسم ، فقال : التصحيح حصل من حيث حصل التصغير، وذلك لحمله على باب " أفعل " الذي للمفاضلة ، ولأنه أشبه الأسماء في لزومه طريقة واحدة وهذا الفعل وإن أشبه الاسم من وجهين لا يخرج عن كونه فعلاً على أنّ تصحيحه غير مستنكر ، فأن كثيراً من الأفعال المتصرفة جاءت مصححة كقولهم : أغيلت المرأة ، واستنوق الجمل واستتيست الشاة ، واستحوذ عليهم ، وهذا كثير في كلامهم . (4)

إذن فقد أكثر ابن الأنباري من الاحتجاج بكلام العرب ، وأفاض في ذكر الشواهد والتوسع في عرضها وإشراكها في تيسير المحاكمات وتقرير الأحكام ، علماً أن في الشواهد التي أخذت من كلام العرب ولهجاتهم ثروة لغوية لا يمكن إنكارها أو الإستهانة بها. وبذلك جعل ابن الأنباري الطريق مفتوحاً لدراسي الفقه واللغويات الحديثة للاستفادة من تلك الشواهد .

خامساً : – الشواهد الشعرية

أكثر ابن الأنباري من الاستشهاد بالشعر للتدليل على القضايا اللغوية والنحوية التي تعرض لها في "أسرار العربية " إذ بلغت شواهده من الشعر مئة وعشرين شاهداً ، وهذه نسبة تفوق نسبة استشهاده بالقرآن الكريم ، والقراءات ،وهو في ذلك يسير على نهج قدامى النحاة من بصريين وكوفيين الذين جعلوا الشعر العربي في مقدمة مصادرهم الاحتجاجية ، الأمر الذي حمل بعض المتأخرين على التذمر من هذا النهج الذي أقبلوا فيه على الاستشهاد

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية 181 .

2 – المصدر السابق 41 .

3 – المصدر السابق 126 .

4 – المصدر السابق 119، 120 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالشعر أكثر من القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، سواء كان هذا الشعر منسوباً إلى قائله أم لم ينسب ، مع أنه إذا جاز إثبات اللغة بشعر مجهول القائل فجواز إثباتها بالقرآن الكريم - وهو من لدن عزيز حكيم - أولى ، وفي ذلك يقول ابن حزم : " ولا عجب أعجب ممن أن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو للحطيئة أو الطرماح أو لإعرابي أسدي أو سلمي وتميمي أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به ولم يعترض عليه ، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه " (1)

أما كثرة استخدام ابن الأنباري للشواهد الشعرية فذلك بسبب قوة حفظه واستحضاره لتلك الشواهد بسهولة ويسر وفي كل مناسبة . وقد احتج بها في كل المواضع إذ أوردها على لسان الكوفيين وأحياناً على لسان البصريين ثم على لسانه هو حينما كان يتكفل بالرد على الكوفيين أو في مناقشاته ومحاكماتها النحوية .

وفي تعامله مع الشواهد الشعرية لا يختلف ابن الأنباري عن جمهور النحاة السابقين إذ يذكر تلك الشواهد منسوبة إلى قائليها أحياناً وغير منسوبة أحياناً أخرى وقد يكون سبب ذلك الهدف التعليمي الذي كان يرجوه لطلبته إذ عني بعرض القضية النحوية ، ودللّ عليها محتجاً بالشواهد الشعرية مثبتاً نسبة الشاهد إذا تيسرت له معرفة قائله ، وغضّ البصر عن إثبات تلك النسبة إذا شك فيها أو غاب عنه اسم صاحب الشاهد .

هذا وقد نسب ابن الأنباري بعض شواهده الشعرية إلى شاعرين إما تشككاً أو لأن العلماء قبله اختلفوا في هذه النسبة فيقول : " قال زهير، أو صرمة الأنصاري " [من الطويل]

بدا لي أني لستُ مَدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا (2)

ومن خلال الاطلاع على ما أثبته المحققون لكتابي "أسرار العربية " و " الإنصاف" نلاحظ أن المحققين أثبتوا أن الشواهد التي لم ينسبها ابن الأنباري لقائليها هي من شواهد سيبويه ، والمعروف أن شواهد سيبويه بلغت ألفاً وخمسين شاهداً نسب منها ألف شاهد لقائليها وبقيت الخمسون مجهولة القائل . فقد نقل البغدادي عن الجرمي قوله : نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون شاهداً ، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها وأما الخمسون فلم

---

1 - الأفغاني ، سعيد : في أصول النحو ، ص 32 .

2 - ابن الأنباري : أسرار العربية 148 ، والإنصاف 191/1 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أعرف أسماء قائليها " (1) ، كما أن بعض شواهد ابن الأنباري أثبتها أبو تمام في حماسته غير منسوبة لأحد . وذلك دليل على أن ابن الأنباري وثق بسيبويه وأبي تمام وجعل أبياتهم مما لا يتطرق إليها الشك . فسيبويه لأن أبياته أصح الشواهد والتزم بشرحها والنص على أهميتها ورجحانها علماً أن بعض شواهده رويت على أوجه مختلفة ، وذلك لأن بعض الشعراء كان يروي شعره إلى غيره فيرويه على مقتضى لغته التي نشأ عليها ، وذلك كان سبباً في كثرة الروايات في بعض الأبيات .

أما أبيات أبي تمام فلثقة العلماء به ، حتى أن الزمخشري ذهب إلى جواز الاعتداد بكلامه داعياً إلى اعتبار ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، هذا ولم يكن ابن الأنباري يقبل أو يتسامح ببيت لا يعرف قائله ويؤكد ذلك قوله : " إن هذا البيت غير معروف ولا يعرف قائله فلا يكون فيه حجة " (2) وقد نقل عنه البغدادي قوله : " وعلة ذلك مخافة أنْ يكون ذلك الكلام مصنوعاً ، أو لمولد ،أو لمن لا يوثق بكلامه " (3) ورغم ذلك فإن ابن الأنباري احتج في " أسرار العربية " بشواهد لم ينسبها لقائليها ، وقد يكون سبب ذلك أنه تصرف ضمن أصول وقواعد علم الجدل التي ذكرها في جدل الإعراب " (4) والتي يفهم منها أنه ليس من شرط الراوي أنْ يُسند بل من شرط المعترض أنْ يطالب بالإسناد ، فإذا طالب بالإسناد وجب على الراوي إثباته أو إحالة المعترض على كتاب معتمد عند أهل اللغة "

والذي يفهم من قول ابن الأنباري أنه على استعداد أن ينسب تلك الشواهد إذا طلب منه ، ولكن همه الذي انصب على تزويد طلبته بأكبر قدر من الفائدة العلمية هو الذي جعله يتجاهل نسبة بعض الشواهد ، علماً أنه لم يخرج على قواعد الاستشهاد بالشعر ، فقد استشهد بشعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، في حين لم يستشهد بشعر المحدثين والمولدين .

هذا وقد سارت شواهده في اتجاهين : - (5)

الأول : شواهد على مسائل لغوية .

الثاني : شواهد على مسائل نحوية وصرفية .

---

1 - البغدادي : خزانة الأدب ، ص 8 .

2 - ابن الأنباري : الإنصاف 583/2 .

3 - البغدادي : خزانة الأدب ص 8 .

4 - ابن الأنباري : جدل الإعراب ص 46، 47 .

5 - حامد ، احمد : دراسات في أسرار اللغة ، ص 50، 51 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإذا استعرضنا الشواهد الشعرية في " أسرار العربية " نجدها لا تخرج عن الاتجاهين السابقين :-

الشواهد اللغوية : وهي كثيرة في الكتاب وقد دلل بها ابن الأنباري في توضيحه لمعاني بعض المصطلحات والمفردات ، إلى جانب ما يمكن أن تتضمنه بعض الأدوات من معان نتيجة لاختلاف وجوه استخدامها في الجملة أو لاختلاف وجهات النظر في فهم دلالتها وتقدير المعنى المستفاد منها ، وقد كان من الشواهد التي استخدمها للاستدلال على ظواهر ومسائل لغوية ما يلي : -

1 – في توضيحه لسبب تسمية الإعراب إعرابا (1) قال ابن الأنباري : سمي الإعراب إعراباً لأنه يبين المعاني ، مأخوذ من قولهم : أعرب الرجلُ عن حجته ، إذا بينها ، ومنه قول الشاعر [من الطويل]

وَجدْنا لكم في آلِ حمِ آيةً　　　تأولّها منا تقيٌّ ومعرِبُ (2)

فلما كان الإعراب يَبين المعاني سمي إعراباً .

2 – في تعريفه للاسم المقصور قال : المقصور هو المختص بألف مفردة في آخره نحو : الهوى ، الهدى ، والدنيا ، والأخرى ، وسمي مقصوراً لأن حركات الإعراب قصرت عنه ، أي : حبست ، والقصر : الحبس ، ومنه قول الشاعر :

[من الطويل] : -

وأنتِ التي حبَّبْتِ كلَّ قصيرةٍ　　　إليّ ولم تعلم بذاكَ القصائرُ

عنيتُ قصيراتِ الحجالِ ولم أُردْ　　　قصارَ الخُطا شرُّ النساءِ البهاترُ (3)

ويروى قصورة. والبهاتر : القصار ، ويروى البحاتر ، وهما بمعنى واحد .(4)

3 – في باب ظن وأخواتها يرى ابن الأنباري أن ظنّ وأخواتها قد تكون بمعنى اليقين (5) ومنه قول الشاعر : [من الطويل] : -

فقلت لهم : ظُنّوا بألفَيْ مدججٍ　　　سراتُهم في الفارسيّ المَسَّردِ (6)

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 50، 51 .

2 – البيت للكميت وليس في ديوانه ، وهو من شواهد سيبويه 257/3، ولسان العرب مادة ، عرب ، وحم .

3 – البيتان لكثير عزة، ديوانه 369، ولسان العرب مادة بهتر ، ومادة قصر .

4 – ابن الأنباري : أسرار العربية ص 57 .

5 – المصدر السابق ، ص 149 .

6 – البيت لدريد بن الصمة ، لسان العرب ، مادة ظن .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأما " وَجدت " فتكون بمعنى علِمت (1) نحو : وجدت زيداً عالماً ، وقد تكون لازمة في نحو قولهم : وجدت في الحزن وجْداً ، ووجدت في المال وُجداً ، ووجدت في الغضب مَوْجَدة ، وحكى بعضهم " وِجداناً " ومنه قول الشاعر [من الوافر] : -

كلأنا ردّ صاحبه بغيظٍ على حنقٍ ووجدان شديدِ (2)

4 - معاني حروف الجر : - (3) في معرض حديثه عن معاني حروف الجر يرى ابن الأنباري أن "عن" تكون اسماً كما تكون حرفاً ، فإذا كانت اسماً دخل عليها حرف الجر وكانت بمعنى الناحية، وما بعدها مجرور بالإضافة كقول الشاعر : [من الطويل] : -

فقلت اجعلي ضوء الفراقد كلّها يميناً ومهوى النجم من عن شمالكِ

وكقول قطري بن الفجاءة : [من الكامل] : -

فلقد أرآني للرماح دريّة من عن يميني مرة وأمامي .

أما " على" فتكون اسماً وفعلاً ، فإذا كانت اسماً دخل عليها حرف الجر ، وكانت بمعنى "فوق" وما بعدها مجرور بالإضافة ومنه قول مزاحم العقيلي : [من الطويل] : -

غَدَت من عليه بعدما تمَّ ظِمؤُها تَصلُ وعن قَيْضٍ بزيزاءَ مَجْهلِ

5 - في ذكره لمعاني حتى يرى ابن الأنباري أن "حتى" قد تكون حرف جر مثل إلى ، أو تكون عاطفة حملاً على الواو ، أو تكون حرف ابتداء مثل "أما " وهذه الأوجه الثلاثة قد تجتمع في مسألة واحدة ، وعليها ينشد قول الشاعر [من الطويل] : -

ألقى الصحيفة كي يخففَ رحلَه والزّادَ حتى نعلَه ألقاها .

بالرفع والنصب والجر . والشاهد لمروان بن سعيد بن عباد (مروان النحوي) . (4)

الشواهد النحوية والصرفية : -

أ - **الشواهد الصرفية** : - وقد دلل ابن الأنباري بتلك الشواهد على أصل بعض الكلمات ومصدر اشتقاقها وميزانها الصرفي ، وكونها بسيطة أو مركبة ، مجردة أو مزيدة ، مفردة أو، مثناة أو جمعاً ،ثنائية أو ثلاثية وغير ذلك مما يدخل في دائرة علم الصرف ، ومن تلك الشواهد : -

---

1 - ابن الأنباري : أسرار العربية ، 150.

2 - الشاهد ورد في لسان العرب مادة وجد .

3 - ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 230 ،231 .

4 - ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 240-243 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

1 – في عرضه للاختلاف في أصل اشتقاق لفظة اسم (1) بين أن يكون مشتقاً من الوسم وهـو العلامة ، أو أن يكون مشتقاً من السمو، وهو العلو، وقد دلل ابن الأنباري بقول الشاعر:

[من الرجز] : –

باسم الذي في كل سورةٍ سِمُه (2)

ويروى : سُمُه ، وقال الآخر [من الرجز] : –

وعامُنا أعْجَبَنا مقدَّمُهْ يُدعى أبا السَّمْحِ وقرضابٌ سِمُهُ (3)

2 – جمع التكسير : – في تعليله جمع " فَعْل" بفتح الفاء وسكون العين في القلة على " أَفعُل" (4) في الوقت الذي تجمع فيه سائر أوزان الثلاثي على " أفعال" وذلك لأن " فَعْل" أكثر استعمالاً من غيره من سائر الأوزان ، و " أفْعُل" أخف من "أفعال" فأعطوا ما يكثر اســتعماله الأخف ، واعطوا ما يقل استعماله الاثقل ليعادلوا بينهما . واما قولهم فرخ وافـــراخ، وأنــف وأناف ، في حروف معدودة فشاذ لا يقاس عليه ، وأنما جمعوا فرخ على أفراخ لأنهم حملوه على طير أطيار ، ولأن الراء فيه حرف تكرير فتنزل التكرير فيه بمنزلـــة الحركـــة فصـــار بمنزلة فعل بفتح العين فجمع على أفعال ومنه قول الحطيئه: – [من البسيط]:–

ماذا تقولُ لأفراخٍ بذي مَرَخٍ زُغبُ الحَواصل لا ماءُ ولا شجرُ .

ألقيتَ كاسِبَهمْ في قَعرِ مُظْلمةٍ فاغفرْ عليكَ سلامُ الله يا عمرُ . (5)

3 – " كلا وكلتا" مثنيان لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط (6) : يرى ابن الأنباري أن "كلا وكلتا" فيهما إفراد لفظي ، وتثنية معنوية ، والدليل على ذلك أنهما يردُّ إليهما الضمير بالإفراد اعتباراً باللفظ ، وتارة بالتثنية اعتباراً بالمعنى ، إذ قال الشاعر : [من الطويل] : –

كلا أخَوَينا ذو رجالٍ كانهمْ أسودُ الشَّرَى من كلِ أغلبَ ضَيْغمِ (7)

وقال الآخر : –

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص32، 33 .

2 – الشاهد من شواهد الإنصاف 16/1 ، ولسان العرب : مادة (سما) .

3 – البيت من شواهد الإنصاف 16/1، ولسان العرب : مادة (قرضب) .

4 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 304،305 .

5 –الحطيئة : الديوان، شرح ابن السكيت وزملائه ، تحقيق نعمان طه ، القاهرة 1958 م ، ص 208 .

6 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 255 .

7 – البيت من شواهد الإنصاف 442/2، ولا يعرف قائله .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كلاهما حين جدّ الجريُ بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي (1) [البسيط]

فرد إلى اللفظ والمعنى ، فقال : قد أقلعا ، اعتباراً بالمعنى ، وقال : رابي ، ولم يقل :رابيـان، اعتباراً باللفظ .

4 – الزيادات التي تلحق " مَنْ " (2) في الاستفهام عن النكرة في الوقف فـي حالـة الرفـع ، والنصب والجر ، والتأنيث والتثنية والجمع نحو منو ، ومنا ، ومني ، ومنان ومنَيْن ، ومنون ، ومنين ، ومَنهْ ، ومَنْتان ، ومَنتيْن ، ومنات ، هل هي إعراب أو لا ؟ قيل : هذه الزيادات التي تلحق " مَنْ " من تغيرات الوقف ، وليست بإعراب والدليل على ذلـك أن " مـن " مبنيـة، والمبني لا يلحق الإعراب ، وأن الإعراب ، يثبت في الوصل ويسقط في الوقف ، وهذا بعكس الإعراب يثبت في الوقف ويسقط في الوصل ، أما قول

الشاعر : [من الوافر] : –

أتوا ناري فقلت مَنون أنتم فقالوا : الجنَّ ، قلت :عِموا ظلاما (3)

فأثبت الزيادة في حالة الوصل .

5 – الحروف التي وضع الاسم عليها في " ذا " و " الذي " ، أهي الذال وحدها أم هي و مـا زاد عليها . (4) في ذكره لحجج الكوفيين على أن الاسم هو الذال وحدها لأن الألـف واليـاء فيهما يحذفان في التثنية نحو : " قام ذأن ، ورأيت ذين ، ومررت بذين ، وقام اللذان ، ورأيت اللذيْن ، ومررت باللذَيْن " ولو كان الأمر كما زعم الكوفيون أنهما أصلان لكانا لا يحذفـان ، فلما حذفت الياء والألف في تثنية "الذي ، وذا " دل على أنهما زائدان لا أصلان ، وأن ما زيـد عليهما تكثير لهما كراهية أن يبقى كل واحد منهما على حرف واحد . ومما استدل بـه ابـن الأنباري على أن الذال أصلها السكون قول الشاعر : –

اللّذْ بأسفلهِ صحراءُ واسعةٌ واللّذْ بأعلاهُ سيلٌ مدّه الجرفُ [من البسيط]

وقول الآخر : –

فلم أرَ بيتاً كان أحسنَ بهجةً من اللّذْ له مِنْ آلِ عزّةَ عامِرُ .[من الطويل]

6 – في بناء الفعل المعتل للمجهول كسروا أول المعتل نحو (5) : قيل ، وبيع ولم يضموه

---

1 – البيت من شواهد الإنصاف 447/2 ، والشاهد للفرزدق .

2 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 337،336 .

3 – الشاهد لشمر بن الحارث العنبي وهو من شواهد سيبويه في شرح السيرافي ، 174/2 .

4 – ابن الأنباري : الإنصاف 669/2 – 672 ، وأسرار العربية 326 – 331 .

5 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 98، 99 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كالصحيح مع أن القياس يقتضي إجراء المعتل مجرى الصحيح في ضم أوله وكسر ثانيـــه إلاّ أنهم استثقلوا الكسرة على حرف العلة فنقلوها إلى القاف فأنقلبت الواو ياء لسكونها وإنكسار ما قبلها كما قلبوها في ميعاد وميقات وميزان ، وأما الياء فتثبت لأنكسار ما قبلها ، ومن العـــرب من يقلب الياء واواً لسكونها وأنضمام ما قبلها كقول الشاعر

ليتَ وهل ينفعُ شيئاً ليتُ   ليت شباباً بُوعَ فاشتريتُ (1) : [من الرجز] : -

7 – في معرض حديثه عن الزوائد الأربع في أول الفعل المضارع (2) وهي " الهمزة والنون والتاء والياء "قيل بزيادة هذه الأحرف لأن الأصل أن تزاد حروف المد واللين وهي : الألف والواو والياء ، أما الألف والواو فلا يبدأ بها لأنها تخضع لإبدال الألف همزه لأن الألف ساكنه والابتداء بالساكن محال ، وإبدال الواو تاءً ، أمـــا اليـــاء فـتزاد فـي أول المضارع لأنها ليس فيها ما يمنع زيادتها ، أما النون فتزاد لأنها تشبه حروف المدّ والليـــن ، وفي قلب الواو تاء استدل ابن الأنباري بقول الشاعر : [من الرجز] : -

مُتّخذاً من عَضَوات تولجا (3)

والأصل في تولج ، وولج : فأبدلوا التاء من الواو .

8 – في إعراب الأسماء الستة (4) دلل ابن الأنباري برأي علي بن عيسى الرّبعي بـــأن هـــذه الأسماء إذا كانت في موضع رفع كان فيها نقل بلا قلب ، وإذا كانت في موضع نصب كـــان فيها قلب بلا نقل وإذا كانت في موضع جر كان فيها نقل وقلب ، كما ذهب بعض النحويـــن إلى أن الياء والواو والألف نشأت من إشباع الحركات كقول إبراهيم بن هرمة : -(5)

اللهُ يعلمُ أنا في تَلفتِنا   يومَ الفراقِ إلى إخواننا صُورُ [من البسيط]

وأنني حيثما يثني الهوى بَصَري   مِنْ حيثما سَلَكوا أدنو فأنظورُ

أراد : فأنظرُ ، فأشبع الضمة فنشأت الواو ، والقول في ذلك ضعيف لأن إشباع الحركات أنمـا يكون في ضرورة الشعر ، وأما في حالة الاختيار فلا يجوز ذلك.

---

1 – الشاهد لرؤبة بن العجاج ، ديوانه ، تصحيح وليم بن الورد ، 1903 ، ص 171 .

2 – ابن الأنباري : أسرار العربية ص ، 44 ، 45 .

3 – ديوان جرير : تحقيق نعمان طه ، دار المعارف بمصر 187/1 .

4 – ابن الأنباري : أسرار العربية 59 ، 60 .

5 – شعر إبراهيم بن هرمة ، تحقيق محمد نفاع ، وحسين عطوان ، دمشق 1969 ، ص 239 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب **الشواهد النحوية** : لقد أكثر ابن الأنباري من الشواهد الشعرية وذلك في تدليله على القضايا والمسائل النحوية التي تتعلق بعلامات الإعراب ومواضعـــها وقضايـــا التقديـــم والتـــأخير ، والإعراب والبناء ، وتحديد عمل الأدوات وعلاقة ، ذلك بمعانيها ، إلى جانب تعليل الأحكـــام النحوية واللغوية والصرفية ، وغيرها من القضايا والمسائل النحوية ، ومن تلك الشواهد التـــي استدل بها على قضايا نحوية ما يلي : -

1 - حذف " أن " من خبر عسى (1) قال ابن الأنباري أن الشعراء حذفوا أن من خبر عســـى في بعض أشعارهم لأجل الاضطرار ، وتشبيهاً لها " بكاد" فأن " كاد " من أفعال المقاربة كما أن عسى من أفعال المقاربة ، ولهذا الشبه بينهما جاز أن تحمل عليها في حـــذف " أن " مـــن خبرها ، في نحو قول الشاعر

عسى الغمُّ الذي أمسيتُ فيه يكونُ وراءه فَرَجٌ قريبُ (2) [من الوافر]

وكما أن عسى تُشَبَّه ب " كاد " في حذف " أن " معها ، فكذلك " كاد " تُشَبَّه ب " عسى " فـــي إثباتها معها ، كقول الشاعر :

قد كاد من طولِ البلى أن يمْصحا (3) [من الرجز]

فأثبت " أن " مع كاد ، وأن كان الاختيار حذفها حملاً على عسى ، فدل على وجود المشـــابهة بينهما .

2 - في تدليله على مجيء كان تامة ، وتدل على الزمان والحـــدث كغيرهـــا مـــن الأفعـــال الحقيقية (4) ، ولا تفتقر إلى خبر استدل ابن الأنباري بقول الشاعر -

فدىً لبني ذهل بن شيبان ناقتي إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشهبُ (5) [من الطويل]

أي : حدث يوم .

وقال الآخر

إذا كان الشتاءُ فأدفئوني فإن الشيخَ يهدِمُه الشتاءُ (6) [من الوافر] : -

أي : حدث الشتاء

---

1 - ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 126، 127 .

2 - الشاهد لهدبه بن خشرم : كتاب سيبويه 159/3 .

3 - الشاهد لرؤية بن العجاج ، ملحقات ديوانه ، ص 172 .

4 - ابن الأنباري : أسرار العربية 131 ، 132 .

5 - الشاهد لمقاس العائذي : كتاب سيبويه 47/1 .

6 - الشاهد للربيع الفزاري : اللمع في العربية : ابن جني ، ص 88 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

3 – نصب خبر ما العاملة عمل ليس : – ذهب الكوفيون إلى أن خبر ما العاملة عمل منصوب بحذف حرف الجر وذلك لمشابهة ما بليس من حيث دخول حرف الجر على خبرها (1) ويرى ابن الأنباري فساد رأي الكوفيين وذلك لأن حذف حرف الجر لا يوجب النصب ، ولو كان حذفه يوجب لكان ينبغي أن يكون ذلك في كل موضع ومنه قول الشاعر [من الطويل] : –

عميرةَ ودِّعْ أن تجهزتَ غاديا كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا (2)

هذا ويبطل عمل ما إذا تقدم خبرها على اسمها وذلك لضعفها في العمل ، أما قول الشاعر : [من البسيط] : –

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذا هم قريشٌ وإذا ما مثلَهم بشرُ (3)

فمن النحويين من قال أنه منصوب على الحال (4) كقول الشاعر :

لميةَ موحشاً طللٌ [من الوافر] : –

والتقدير فيه : طللٌ موحشُ . (5)

4 – العطف على موضع اسم أن بالرفع قبل تمام الخبر :– (6) ذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك على الإطلاق ، أما الكوفيون فاختلفوا في ذلك ما بين مجيز على الإطلاق وبين من أجاز ذلك بشروط ، ويرى ابن الأنباري أن الصواب ما ذهب إليه البصريون وأما قولهم: " أنك وزيد ذاهبان " فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب وجعله بمنزلة قول الشاعر

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا (7) [من الطويل] :

فقال " سابقٍ " بالجر على العطف ، وأن كان المعطوف عليه منصوباً لتوهم حرف الجر فيه ، وكذلك قول الآخر

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابُها (8) [من الطويل] : –

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية : 139 ، 140 .

2 –سحيم ،عبد بنب الحسحاس: ، دار الكتب المصرية : 1369 هـ .

3 –الفرزدق: الديوان ، تحقيق احمد الصاوي ، القاهرة ، وبيروت 1966 ، 185/140 .

4 – الأزهري ، الشيخ خالد : شرح التصريح على التوضيح ، القاهرة 198/1 .

5 – ابن الأنباري : أسرار العربية 142 .

6 – ابن الأنباري : المصدر السابق 147، 148 .

7 –زهير بن أبي سلمى: الديوان ، تحقيق كرم بستاني ، بيروت 1964 م ، ص 287 .

8 –سيبويه : الكتاب 165/1 ،الشاهد للأخوص

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقال " ناعبٍ " بالجر بالعطف على مصلحين لتوهم وجود الباء في مصلحين .

5 – المفعول له وهل يجوز أن يكون معرفة ونكرة (1) : يجوز أن يكون معرفة ونكرة ومنه قول الشاعر : [من الطويل] : –

وأغفرُ عوراءَ الكريمِ ادّخارَه وأُعرِضُ عن شتمِ اللئيمِ تكرُّما (2)

و " ادّخاره " معرفة بالإضافة و " تكرّماً " نكرة .

6 – هل تقع الحال من الفاعل والمفعول معاً بلفظ واحد (3) قيل : يجوز ذلك والدليل عليه قول الشاعر [من الطويل] :

تعلقتْ ليلى وهي ذاتُ مؤصدٍ ولم يبدُ للأترابِ مِنْ ثُدْيِها حجمُ

صغيرين نرعى البَهْمَ ياليتَ أننا إلى اليوم لم نكبرْ ولم تكبرِ البَهْمُ (4)

فنصب " صغيرين " على الحال من التاء في " تعلقت " وهي فاعلة ، ومن " ليلى " وهي مفعولة .

7 – لم وجب أن يكون التمييز نكرة ؟ (5) قيل لأنه يبين ما قبله ، كما أن الحال تُبيّن ما قبلها ، فلما أشبه الحال وجب أن يكون نكرة كما أن الحال نكرة ، فأما قول الشاعر : [من الخفيف] : –

ولقد اغتدي وما صقعَ الديكُ على أدهم أجَشَّ الصّهيلا (6)

وقول النابغة الذبياني : [من الوافر] : –

ونأخذ بعده بذناب عيشٍ أجبَّ الظهرَ ليس له سنامُ (7)

بنصب " الصهيل " و " الظهر " ، فالصحيح أنه منصوب على التشبيه بالمفعول .

8 – جزم جواب الشرط (8) : – ذهب الكوفيون إلى أنه مجزوم على الجوار ، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ، فكان محمولاً عليه في الجزم ، والحمل على الجوار كثير في كلامهم . قال الشاعر :

---

1 – ابن الأنباري : أسرار العربية 173 .

2 –حاتم الطائي : ديوانه ، تحقيق عادل جمال ، القاهرة ، ص 238 .

3 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، ص 176 .

4 –قيس بن الملوح ، ديوانه ، تحقيق عبدالستار فرّاج ، القاهرة ، ص 238 .

5 – ابن الأنباري : أسرار العربية 103 ، 184 .

6 –ابن الأنباري الإنصاف : 134/1 .

7 –النابغة الذبياني : ديوانه ، تحقيق كرم بستاني ، بيروت ، ص 110 .

8 – ابن الأنباري : أسرار العربية 295، 296 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كأنما ضربت قدّامَ أعيُنِها قُطْناً بمُستحصِدِ الأوتارِ محلوجِ (1) [من البسيط] : -

وكان يقتضي أن يقول : محلوجاً فخفضه على الجوار .

9 – في معرض حديثه عن " حاشا" (2) قال ابن الأنباري : اختلف فيها النحويون ، فذهب سيبويه والبصريونْ إلى أنه حرف جر وذلك لعدم إمكانية دخول " ما " عليها في حين ذهب الكوفيون إلى أنه فعل وذلك لأنه يتصرف ، والتصرف من خصائص الأفعال ، نحو قول النابغة [من البسيط] : -

ولا أرى فاعلاً في الناسِ يشبهُهُ ولا أحاشي منَ الأقوامِ منْ أحدِ (3)

فإذا ثبت أنه متصرف ، وجب أن يكون فعلاً .

10 – في حديثه عن بدل الاشتمال نحو : سُلب زيدٌ ثوبه يرى ابن الأنباري أنه لا بدّ فيه من ضمير يعلقه بالمبدل منه (4) أما قول الشاعر : [من الطويل] : -

لقد كان في حولٍ ثواءِ ثويْتُه تَقَضيٌ لباناتٍ ويسأمَ سائمُ (5)

فالتقدير فيه : ثواء ثويْته فيه ، فحذف للعلم به .

يظهر مما سبق أن ابن الأنباري نوّع في شواهده ما بين القرآن وقراءاته والحديث النبوي ، وكلام العرب : شعره ونثره ، وبعد استعراض تلك الشواهد اتضح لنا أنه لم يخرج عن النحلة الذين سبقوه في تعاملهم مع تلك الشواهد وبناء القواعد وتوجيه الأحكام بالاستناد إلى تلك الشواهد . وبعد تفحص تلك الشواهد وخاصة الشعرية منها اتضح أنها ليست على درجة واحدة من التوثيق كما تبين أن موقفه من الشعراء شبيه بمواقفه من الكلام المنثور الذي رواه عن قبائل العرب ، وشبيه بموقفه من القراءات التي استشهد بها ، إذ نراه ينسب ما تأكدت له نسبته إلى قائله ويترك ما عدا ذلك ، وأن تلك الشواهد غير المنسوبة لم يذكرها ابن الأنباري الا تقويةً وتمثيلاً لما بنى عليه القاعدة من الآيات القرآنية أو الكلام الوارد عن العرب . لأن الآيات القرآنية تغنيه عن نسبه البيت أن لم يكن منسوباً .

وخلاصة القول إن ابن الأنباري استشهد بشعر شعراء الطبقات الثلاث الأول: الجاهلين، وطبقة المخضرمين ، وطبقة الإسلاميين مثل جرير و الفرزدق ومن عاصرهم وبعضها نسبه

---

1 – البيت لذي الرمة ، ديوانه ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر 1964 م ، ص 75 .

2 – ابن الأنباري : أسرار العربية ، 190،191 .

3 – البيت للنابغة الذبياني ، ديوانه ، ص 82 ، وهو من شواهد الإنصاف 278/1 .

4 – ابن الأنباري : أسرار العربية ،264 ، 265 .

5 – البيت للأعشى ، ميمون بن قيس : ديوانه ، تحقيق فوزي عطوي ، بيروت ، ص 197 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلى قائله في حين لم ينسب بعضها الآخر ، علماً أنه إنما يأتي بالشعر غير المنسوب تمثيلاً بعد أن يبني القاعدة على الآيات القرآنية أو الشواهد الشعرية المنسوبة إلـــى قائليـــها ، أو علـــى المنثور الذي صحت روايته ونسب إلى العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم ، وهو في ذلك يقلد سيبويه في احتجاجه واستدلاله ونظرته للشواهد وتعامله معها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخاتمة

كان لا بد لهذه الدراسة من حد تنتهي إليه ، وتقف عنده ، بعد هـذه الجولـة مـع ابـن الأنباري وكتاب " أسرار العربية " ، والذي أرجوه أن تكون هذه الدراسة قـد ألمـت بـأهم مناحيها وحققت ما هدفت إليه .

لذا بات من الضروري أن نضع رحلتنا . ونبدأ بعرض تصوراتنا وملاحظاتنا حول كتـاب " أسرار العربية " ومصادره اللغوية والنحوية ، وموقف ابن الأنباري من تلك المصادر .

وبغض النظر عن الفكر والهدف الذي دفع ابن الأنباري لتأليف الكتاب ، نجـد الفطـرة الخلاقة هي المحرك الفعلي للإيمان المتجذر ضمن الذات الإنسانية لهذا الصنف من البشـر ، فقد كان لغويا ونحويا وفقيها ومتكلما ، استطاع من خلال هذه المنافذ المتعددة أن يكون لنفسه منهجا خاصا في دراسة اللغة والنحو ميزة عن سابقيه من أئمة اللغة والنحو .

وإنني بعد أن وفقت في إنجاز هذه الدراسة – التي لا أزعم أنني بلغت فيها الصـواب – واعترف بما فيها من الزلات والأخطاء ، فإن كان ثمة فضل في بلوغي الصـواب – وهـذا قليل – فالفضل له تعالى ، واما الخطأ والزلل فهو من الشيطان ، أرى ان اذكر في الخاتمـة ما توصلت إليه من نتائج : –

1 – التأثر الشديد بالفلسفة وعلم الكلام : ويبدو أثر ذلك في اعتماده أسلوب السؤال والجواب في عرضه للمسائل النحوية واللغوية ، وتعليلاته الفلسفية ، وأقيسته المنطقية ، علمـا بأنـه زاوج بين الجانبين النظري ، والعملي التطبيقي الذي برز في " أسرار العربية " ولا غرابـة في ذلك فهو ابن عصره وبيئته ، العصر الذي يتطلبه ويليق به ، فقد أخذ منـه ، وأعطـاه ، واثر فيه وتأثر به على احسن ما يكون العبقري تجاوبا و وفاقا .

2 – تأثره بالمنهج الفقهي : – يبدو أثر علم الفقه واضحا جليا في مؤلفات ابن الأنبـاري ، وأصوله وأقيسته وتعليلاته ، إذ قسم أصول النحو على غرار أصول الفقه ، كما بحث مسائل الخلاف النحوي على نمط بحث مسائل الخلاف الفقهي بين الشافعي وأبي حنيفة ، وقد أوقعـه اتكاؤه على الفقه في مزالق وذلك لأنه لم يستطع الفصل بين أصول الفقه وأصول النحو فلـم يوفق في استخدام بعض المصطلحات الفقهية في اللغة والنحو .

3 – الهدف التعليمي الخاص : لقد اتبع ابن الأنباري منهجا خاصا في عرضه للقضايا اللغوية والنحوية ، وهو منهج تعليمي فرضه واقع المهنة التي شغلها ابن الأنباري فهو منهج تعليمـي ينظر ويقعد ويعتمد الأقيسة المنطقية والأدلة العقلية عن طريق السؤال والجواب ، وتلك مـن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أنسب الطرق وأنجعها في التعليم في حين ابتعد عن المنهج الوصفي الذي يقوم على الملاحظة والتصوير البعيد عن التنظير والتقعيد .

4 – تعامله مع مصادر اللغة والنحو : – اعتمد أبو البركات على أصول مختلفة ومصادر متنوعة ذكر بعضها أحياناً – وهذا أمر يحمد له – وأهمل ذكرها أحياناً أخرى في الوقت الذي ليس لهذا الإهمال ما يبرره ما دام يسعى إلى الوقوف على مسائل الخلاف النحوي ، لأن في إهمال ذكر المصدر تضليل للمتعلم وللباحث فيما بعد ، وفيما يتعلق بالمصادر الكوفية فقد اكتفى ابن الأنباري بنقل آراء الكوفيين عن شيوخه وأساتذته دون تحقيق ، وكان الأَولى أن ينقل تلك الآراء من مصادر مؤلفاتها الكوفية ، لأن ذلك أوقعه في هفوات كان يمكنه أن يتجنبها مما أوقع منهجه في دائرة النقد والتذمر من قبل الدارسين فيما بعد .

5 – بالرغم من محاولات الابتكار والتجديد التي سعى إليها ابن الأنباري ، والتفرد بطريقة معالجة المسائل والقضايا النحوية والحرص على أن يكون له موقف متميز والتي أظهرت شخصيته في " أسرار العربية " سواء في الترتيب والتبويب أم الآراء الاجتهادية التي انفرد بها إلاّ انه بدا مقلداً أئمة النحو السابقين في تعامله ونظرته إلى الشواهد على اختلاف أنواعها إذ لم يخرج عما استنه سيبويه في هذا المجال ، فبالرغم من تصريحه بأنه لا يجوز الاحتجاج بشعر لا يعرف قائله مخافة أن يكون ذلك الشعر مصنوعاً أو لمولَّد – على حد ما نقل عنه البغدادي – فقد وجدنا في " أسرار العربية " عدداً من الشواهد الشعرية غير المنسوبة لقائليها ، إلى جانب اعتدال موقفه من القرآن والقراءات .

6 – موقع ابن الأنباري في المذاهب النحوية : – من خلال دراسة الفكر النحوي البصري وما يحتمله من حجج وأدلة ، والفكر النحوي الكوفي وما يحتمله من مخالفات لآراء البصريين نرى أنه لا يمكننا أن نصف ابن الأنباري بأنه بصري محض أو كوفي خالص ، إذ بالغ في القياس مقارنة مع البصريين ، وخالف الكوفيين في معظم المسائل والقضايا اللغوية والنحوية ، أما نسبته للمذهب البغدادي فلا أساس لها من الصحة ، لأن تسمية " البغداديين" أطلقها بعض البصريين على الكوفيين الذين سبقوا البصريين الى بغداد ، ولما كان ابن الأنباري من المعارضين للكوفيين ، فإن ذلك ينفي أن يكون بغدادياً ، علماً بأن بعض الدارسين أنكر وجود المذهب البغدادي .

7 – كلمة حق : – بالرغم من المزالق التي وقع بها ابن الأنباري إلاّ أننا لا ننكر أنه حرّر النحو من طريقة العرض الجافة التي اعتدناها في كتب النحو التي سبقته ، فقد عرض المادة النحوية بأسلوب رياضي جميل ميزته الطراوة والسهولة ، إذ صاغ تلك القضايا والمسائل في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قوالب منطقية سليمة سلسة حتى جاءت أحكاماً مسلّمة وبطريقة لا نستطيع معها الحـــذف أو التغيير ،أو التقديم أو التأخير ، حتى لنشعر وكأننا أمام معادلات رياضية لا يمكن الخـــروج عنها . لذلك حظيت مؤلفات ابن الأنباري بقبول واسع لم تحظ به سائر كتب النحو .

وأخيراً هذه دعوة للدارسين أن يستكملوا ما بدأناه ، فابن الأنباري بيئة نحويـــة ولغويـــة خصبة وجوانبها متعددة ، وفيها من العلم والتراث الكثير

وإذا كنا قد وقفنا على بعض جوانب ابن الأنباري التي أظهرها " أسرار العربية " لنعـترف بأننا فقراء معرفة أشد مما نحن فقراء مال ، وما زال ينقصنا المنهج العلمـــي فـــي تناولنـــا للتراث ودراستنا لأصوله ومصادره .

وختاماً أرجو أن أكون غير مقصرة فيما اخترته وأردت كتابته ، فإن وقع الحال علـــى مـــا أردنا له ، فذلك بتوفيق الله وتأييده ، وإن وقع بخلاف ذلك . فأشهد أنني ما قصـــرت ، والله أعلم .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفهـــــــارس

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	رقم الصفحة
الفاتحة:		
الحمدُ لله	1	206
اهدِنا الصراطَ المستقيمَ	4	202
صراطَ الذين أنعمتَ عليهم	5	202
البقرة:		
وما يُخادِعون إلا أنفُسَهم	9	207
وارزُق أهلَه مِنَ الثمراتِ مَنْ آمنَ باللهِ واليومِ الآخر	126	202
والفُلْكُ التي تجري بما ينفعُ الناسَ	164	204
يسألونَك عنْ الشَّهرِ الحرامِ قتالٍ فيه	217	202
لا بيعٌ ولا خلةٌ ولا شفاعةٌ .	254	206
ويكفّر عنكم سيئاتِكم	271	203، 22
وإنْ كانَ ذو عُسرة فنَظرةٌ إلى مَيْسرة	280	177
النساء:		
واتقوا اللهَ الذي تساءلونَ به والأرحام	1	207،70
كتابَ اللهِ عليكم	24	204
يأمرونَ الناسَ بالبُخْل	37	177
أو جاؤوكم حَصِرت صدورُهم	90	205
المائدة:		
وأتيناه الإنجيلَ فيه هدى ونورٌ	46	86
إنَّ الذينَ آمنوا والذينَ هادوا والصابئون والنَّصارى مَنْ آمن باللهِ واليومِ الآخر	69	204
الأنعام		
وكذلك زُينَ لكثيرٍ مِنَ المشركينَ قتلُ أولادَهم شركائِهم	137	70
الأعراف		
ما لكم من إلهٍ غيرُه	59	203
قال الملأُ الذين استكبروا من قِومِه للذين استُضعِفوا لمِنَ آمن منهم	75	203

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الآية	رقمها	الصفحة
الأنفال		
وإذ قالوا اللهم إنْ كانَ هذا هو الحقُّ مِن عندِك فامطِرْ علينا حجارةً من السَماءِ أو ائتِنا بعذابٍ أليم	32	130
التوبة:		
إنَّ اللهَ بريءٌ مِنَ المشركينَ ورسولُه	2	139
لَمسجدٌ أسِّسَ على التقوى من أوَّلِ يومٍ أحقُّ أنْ تقومَ فيهِ	108	139
يونس:		
حتى إذا كُنْتم في الفُلْكِ وجَرَيْنَ	22	204
وأسرُّوا الندامةَ لما رأوا العذابَ وقُضِيَ بينهم بالقِسطِ	54	8
فبذلك فلْتفرحوا هُوَ خيرٌ مما يَجْمعون.	58	89
هود:		
ألا يومَ يأتيِهم ليسَ مصروفاً عنهم	8	45
فأسر بِأهلِكِ بقطعٍ من الليلِ ولا يلتفتْ أحدٌ إلا امرأتُك	81	208
يوسف:		
وقُلْنَ حاشى لله	31	206
ثم بَدا لهم مِنْ بعدِ ما رأوا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّه	35	64
الرعد:		
سواءٌ مِنْكم من أسرَّ القولَ ومَنْ جَهَر به	10	8
إبراهيم:		
وما أنتم بِمُصرخيَّ إني كَفَرتُ بما أشركْتموني	22	208
الحجر:		
رُبَما يودُّ الذينَ كَفَروا لو كانوا مُسْلمين	2	207
النحل:		
واللهُ يعلمُ ما تسرونَ وما تُعلنون	19	8
الإسراء:		
إما يبلُغنّ عندك الكِبرَ أحدُهما أو كِلاهما	22	37
الكهف:		
كلتا الجنتين آتت أكُلَها	33	37

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مريم:		
كيفَ نُكلّمُ مَنْ كانَ في المهدِ صَبَيّا	29	202
ثم لَنَنزِعَنّ من كلٍّ شيعةٍ أيهم أشدّ على الرحمنِ عتيا	69	90
طه:		
أو أجدْ على النارِ هُدى	10	125
إنَّ هذانِ لساحران	63	208
الأنبياء:		
وكذلكَ نُنَجي المؤْمنين	88	208
الحج:		
واجتنبوا الرِّجْسَ مِنَ الأوثانِ	30	203
النور:		
ربَّنا باعِدْ بينَ أسفارِنا	15	177
الفرقان :		
ومَنْ يفعلْ ذلك يلق أثاما يُضاعَفْ له العذابُ يومَ القيامةِ	68	121
النمل :		
أئذا كنّا تراباً وآباؤنا	67	120
سبأ:		
حتى إذا فُزّع عَنْ قلوبِهم	23	177
فأولئك لهمْ جزاءُ الضّعفِ وهم في الغُرُ فات آمِنون	37	131،86
يس:		
إنْ كانت إلا صيحةً واحدةً	29	177
في الفُلْكِ المشحون	41	204
الزخرف:		
ولولا أنْ يكونَ الناسُ أمةً واحدةً لجعلْنا لِمنْ يَكْفرُ بالرحْمنِ سُقُفاً من فِضَّة	33	203
ق:		
وجاءت سكرةُ الموتِ بالحق	19	177
ألقيا في جهنمَ كلَّ جبّارٍ عنيد	24	202
الواقعة:		
وطَلْحٍ منضود	29	177

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المزمل :		
عَلِمَ أنْ سيكونُ منكم مرضى	20	139
القدر:		
سلامٌ هِيَ حَتّى مطلعِ الفَجْرِ	5	51

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس القراءات القرآنية

السورة	رقم الآية	الآية	قراءة أخرى	الصفحة
الفاتحة	1	الحمدُ لله	الحمدُ لُله	206
البقرة	26	مثلاً ما بعوضةً	مثلا ما بعوضةٌ	209
البقرة	51	واعدْنا موسى	وعَدنا موسى	209
البقرة	186	أجيب دعوة الداعِ	أجيب دعوةَ الداعي	209
النساء	40	وإن تكُ حسنةً	وإن تكُ حسنةٌ	209
الأنعام	154	تماما على الذي أحسنَ	تماما على الذين أحسنُ	209
يونس	58	فبذلك فليفرحوا	فبذلك فلتفرحوا	210
النحل	96	وما عند الله باقٍ	وما عند الله باقي	210
طه	10	أو أجد على النار هدى	أو أجد على النار هُدِى	211
النور	58	ثلاث عوْرات	ثلاث عَوَرات	211
سبأ	10	يا جبال أوبي معه والطيرَ	يا جبال أوبي معه والطيرُ	211
الزخرف	77	ونادوا يا مالك ليقض	ونادوا يا مالُ ليقض	211
التكوير	24	وما هو على الغيب بضنين	وما هو على الغيب بظنين	212

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الحديث	الصفحة
أرشِدوا أخاكُم فإنه قَدْ ضلَ	212
أصلِحوا أخاكُم رَحِم اللهُ امرأً أصلَحَ لسانَه	212
اللهم أدِرْ الحقَّ مع عليٍّ حيثُ دار	213
أمتي لا تجمعُ على ضلالة	213
أنا مدينةُ العلمِ وعليٌّ بابُها	213
الثيِّبُ تُعرِب عَنْ نفسِها	213
حَمِيَ الوطيسُ	184
زَوَّجناكَها بما مَعَكَ مِنَ القرآن	24
لتأخُذوا مصافَّكم	89
ولْتزرُهُ ولو بشَوكة	213
لِتقوموا إلى مصافِّكم	213
مأزوراتٌ غير مأجورات	184
ومَنْ لم يستطعْ منكم الباءةَ فعليه الصومُ فإنه له وِجاء	213

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس الأمثال والأقوال

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس الأشعار والأرجاز

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الشتاء	الوافر	الربيع بن ضبع الفزاري	223
معرب	الطويل	الكميت	218
قريب	الوافر	هدبة بن خشرم	223
تطيب	الطويل	أعشى همدان أو قيس بن الملوح	190
أشهب	الطويل	مقاس العائذي	223
غرابها	الطويل	الأحوص	224
فيجيب	الطويل	–	90
رجب	البسيط	عبد الله بن مسلم	99
رابي	البسيط	الفرزدق	221
فاشتريت	الرجز	رؤبة	222
تولجا	الرجز	جرير	222
محلوج	البسيط	ذو الرمة	96
يمصحا	الرجز	رؤبة	223
طباخِ	البسيط	–	105
مطردا	الرجز	–	99
حديدا	الرجز	الزباء	87
الحديدا	الوافر	عقبه بن هبيره	101
البعيدا	الوافر	عقبة بن هبيرة	193
يزيد	الوافر	عقبة بن هبيرة	193
شديد	الوافر	صخر الغي	219
المسرد	الطويل	دريد بن الصمة	218
أحد	البسيط	النابغة الذبياني	226
شرّا	الرجز	–	98
أطيرا	الرجز	–	80
القصائر	الطويل	كثير عزة	218
البحاتر	الطويل	كثير عزة	218

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صور	البسيط	ابن هرمة	220
فانظور	البسيط	ابن هرمة	220
شجرُ	البسيط	الحطيئة	220
بشر	البسيط	الفرزدق	128
تذكر	الطويل	زهير	90
الذعر	الكامل	زهير	49
عامر	الطويل	–	221
النقر	الرجز	بعض السعديين	103
الخمر	الطويل	الفرزدق	142
عمرَ	البسيط	الحطيئة	220
دهر	الكامل	زهير	94
ضائري	الرجز	الأعشى	8
بالإيماض	الرجز	–	105
أوجاع	البسيط	ابن الأنباري	6
إسراعَ	البسيط	ابن الأنباري	6
سماعُ	البسيط	ابن الأنباري	6
بلقع	الرجز	–	120،96
مجلف	الطويل	الفرزدق	27
الجرف	البسيط	–	221
اصطراف	الرجز	–	120،96
منفقيقاً	المتقارب	–	99
لسوائكا	الطويل	–	102
يحمدونكا	الرجز	–	191،98
دونكا	الرجز	–	191،93
يمجدونكا	الرجز	–	191،98
ضنك	الرجز	–	103
شمالكِ	الطويل	–	219
الصهيلا	الخفيف	–	225
تقتل	الوافر	الأخطل	77
طللُ	الوافر	–	224

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أحتمل	البسيط	–	48
الدخال	الوافر	لبيد	194
أوصال	البسيط	–	79
مجهلِ	الطويل	مزاحم العقيلي	219
تكرماً	الطويل	حاتم الطائي	225
اللهما	الرجز	–	196
معدما	الطويل	حسان بن ثابت	131
دما	الطويل	حسان بن ثابت	131
ظلاماً	الوافر	–	221
سمه	الرجز	رجل من كلب أو من بني قضاعه	220،192
حجم	الطويل	قيس بن الملوح	225
البهم	الطويل	قيس بن الملوح	225
سنام	الوافر	النابغة الذبياني	225
سائم	الطويل	أعشى قيس	226
مقدم	الكامل	عنترة	8
ضيغم	الطويل	–	220،43
بزائده	الرجز	–	76
جده	الخفيف	أبو نواس	92
سوائنا	الطويل	المرازبن سلامةالعجيلي	102
أباها	الرجز	أبو النجم العجلي	199.213
عاتباها	الرجز	أبو النجم العجْلي	199.213
ألقاها	الطويل	مروان بن سعيد	219
عني	الرجز	–	98
جائيا	الطويل	زهير	224،206،161
ناهيا	الطويل	عبد بني الحسحاس	224

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مصادر البحث ومراجعه

أولاً المصادر المطبوعة : -

1 - آل ياسين ، محمد حسين : الدراسات اللغوية عند العرب ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ، الطبعة الأولى 1980 .

2 - الآمدي ، الحسن بن بشر : الموازنة بين الطائيين ، تحقيق احمد صقر ، دار المعارف القاهرة 1961م .

3- الأتابكي ، أبو المحاسن جمال الدين : النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة ، بيروت ، دار الكتب العلمية .

4 - الأزهري ، الشيخ خالد : شرح التصريح على التوضيح ، القاهرة .

5- الأسود ، علاء الدين : الافتتاح في شرح المصباح ، تحقيق احمد حامد ، نابلس الطبعة الأولى 1990

6- الاشموني ، احمد بن محمد : شرح الاشموني على الفية ابن مالك ، ومعه شواهد العيني، القاهرة .

7 - الأفغاني ، سعيد :-

- في أصول النحو ، دار الفكر الطبعة الثالثة ، دمشق 1964م .
- من تاريخ النحو ، دار الفكر ، بيروت .

8- أمين ، أحمد : ضحى الإسلام ، الطبعة الثامنة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1974 .

9- ابن الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن (ت 577 هـ) .

- أسرار العربية ، تحقيق فخر صالح قدارة ، بيروت دار الجيل ،الطبعة الاولى 1995م .
- إعراب القرآن ، تحقيق طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة 1970 م .
- الإغراب في جدل الإعراب ، ولمع الأدلة ، تحقيق سعيد الافغاني ، بيروت ،دار الفكر ، الطبعة الثانية 1971م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، المكتبة العصرية 1993 م .
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، تحقيق رمضان عبدالتواب، القاهرة 1970م .
- منثور الفوائد ،تحقيق حاتم الضامن ، بيروت، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى 1983م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، الزرقاء ، الأردن 1985م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- نزهة الالباء في طبقات الأدباء ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم ،دار النهضة ، مصر 1967م
10- أنيس ، إبراهيم :-
- الأصوات اللغوية ، الطبعة السادسة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1984م .
- في اللهجات العربية ، الطبعة الثانية ، مطبعة الأنجلو المصرية .
- من أسرار اللغة ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية 1978م .
11- ابن برّي : شرح شواهد الإيضاح، تحقيق محيي الدين عبد الحميد وزملائه ،القاهرة 1958م .
12- البغدادي ، عبدا لقادر : خزانة الأدب ، الطبعة الأولى ، بولاق
13- ترزي ، فؤاد حنا : في أصول اللغة والنحو ، مطبعة دار الكتب ، بيروت 1969 .
14- الترمذي : سنن الترمذي ، المطبعة العامرة ، القاهرة 1977م .
15- الثعالبي ، أبو منصور عبدا لملك بن محمد : فقه اللغة وسر العربية ، منشورات دار الحياة ، بيروت .
16- ثعلب ، أبوا لعباس أحمد بن يحيى : مجالس ثعلب ، تحقيق عبدا لسلام هارون ،دار المعارف ، مصر ، 1948 م .
17- الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر: -
- البيان والتبيين ، تحقيق موفق شهاب الدين ، دار الكتب العلمية 1998م .
- الحيوان الجزء الرابع تحقيق و شرح عبد السلام هارون ، المجمع العربي الإسلامي ، بيروت الطبعة الثالثة .
18- ابن الجزري ، أبوا لخير محمد الدمشقي : النشر في القراءات العشر ، تصحيح محمد علي الضباع ، مصر .
19- ابن جني ، أبو الفتح : -
- الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى ، بيروت - لبنان .
- اللمع في العربية ، تحقيق حسين محمد شرف ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى 1997م .
- المنصف ، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، مصر ، 1952م .
20- الجواري ،أحمد عبد الستار :نحو التيسير ، طبعة جمعية نشر العلوم والثقافة 1962 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

21- حامد ، أحمد حسن :دراسات في أسرار اللغة ، مكتبة النجاح الحديثة ، الطبعة الأولى . 1984
22- الحديثي ، خديجة : -
- أبوحيان النحوي ، الطبعة الأولى ، بغداد 1966م .
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، مطبوعات جامعة الكويت 1974م .
23 - حسن عباس :-
- اللغة والنحو بين القديم والحديث ، دار المعارف ، مصر 1969م .
- رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية 1951م .
24- حسين ،محمد الخضر:دراسات في العربية وتاريخها ،مكتبة دارالفتح ،دمشق 1960 .
25- الحلواني ، محمد خير : الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ، دار القلم العربي ، حلب 1971 ، .
26- الحنبلي ، ابن العماد : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، بيروت ، دار الآفاق .
27- ابوحيان الأندلسي ، محمد بن يوسف :-
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق مصطفى النحاس ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني 1987م .
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، تحقيق سدني هلزر، المطبعة الأمريكية 1947م .
28- الخشران ، عبدالله بن حمد : مراحل تطور الدرس النحوي ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 1993 .
29- الخطيب ، محمد عجاج : السنّة قبل التدوين ، القاهرة ، مكتبة وهبة 1963 .
30- ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين ، وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت دار الثقافة .
31- دمشقية ، عفيف : المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت 1978م .
32- ابن أبي الربيع : الملخص في ضبط قواعد العربية ، تحقيق علي بن سلطان 1985 .
33- الرماني ، أبو الحسن ، علي بن عيسى : الحدود في النحو ، تحقيق مصطفى دواد ، ويوسف يعقوب ، دار الجمهورية ، بغداد ، 1969 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

34- الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي : طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبوا لفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار المعارف .
35- الزبيدي ، سعيد جاسم : -
- القياس في النحو العربي ، نشأته وتطوره ، دار الشروق ، عمان – الاردن 1997م .
- مصطلحات ليست كوفية ، الطبعة العربية الأولى ،دار اسامة ، عمان 1998م .
36- الزجاجي ، أبوا لقاسم عبدا لرحمن بن إسحاق : الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن مبارك ، دار النفائس ، الطبعة الثانية ، لبنان 1973 .
37- الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبدا لله : البرهان في علوم القرآن ، تحقيق ابي الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى 1957 .
38- السامرائي ، إبراهيم : المدارس النحوية أسطورة وواقع ، دار الفكر ، عمان ، الطبعة الأولى 1987م .
39- السراج ، أبو بكر: الأصول في النحو ، تحقيق عبد المحسن الفتلي ، النجف 1973م .
40- سيبويه ، أبوعثمان :الكتاب ، تحقيق عبدا لسلام هارون ،القاهرة ، دار القلم 1966م .
41- السيد ، عبد الرحمن : مدرسة البصرة النحوية ، مطابع سجل العرب 1968م .
42- السيرافي ، أبو سعيد :
- اخبار النحويين البصريين ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت .
- اخبار النحويين البصريين ، تحقيق الخفاجي والزيني ، القاهرة 1955م .
43- السيوطي ، أبو الفضل عبد الرحمن السيوطي الشافعي (ت 911 هـ) .
- الإتقان في علوم القرآن ، المكتبة الثقافية ، بيروت 1973م .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق أحمد قاسم ، الطبعة الأولى القاهرة 1976م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، الناشر : دار المعرفة ، بيروت .
44- الشاعر ، حسن موسى : اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية ، دار البشير ، الطبعة الأولى 1992م .
45- الصابوني ، محمد علي : - صفوة التفاسير ، الجزء الأول ، دار القلم ، جدة ، الطبعة الخامسة 1979 م .
46- الصبان ، محمد بن علي الشافعي : حاشية الصبان على شرح الأشموني ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى 1997 م .
47- ضيف ، شوقي : المدارس النحوية ، دار المعارف ، الطبعة السابعة 1968 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

48- ابن عصفور ، علي بن مؤمن الإشبيلي : -
- شرح جمل الزجاجي ، تحقيق صاحب أبوجناح ، العراق 1980م .
- المقرب ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى 1998م .
49- العكبري ، أبو البقاء : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق عبد الرحمن العُثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .
50- العلي ، صالح : التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة ، الطبعة الأولى ، بغداد 1953 .
51- ابن عقيل ، بها الدين الهمداني المصري : -
- شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة عشرة 1965م .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق كامل بركات ، دمشق 1990م .
52- عواد ، محمد حسن : تناوب حرف الجر في لغة القرآن ، دار الفرقان - عمان ، الطبعة الأولى 1982م .
53- عيد ، محمد : -
- أصول النحو العربي ، عالم الكتب ، القاهرة 1973م .
- الرواية والاستشهاد باللغة ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، القاهرة 1976م .
54- الغزالي ، أبو حامد : المنخول من تعليقات الأصول ، تحقيق محمد حسن هيتو ، دار الفكر دمشق 1970 .
55- الفرّاء ، أبو زكريا : معاني القرآن ، تحقيق أحمد نجاتي ، ومحمد علي النجار ، دار الكتب المصرية 1955 م .
56- قداره ، فخر صالح : مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ، دار الأمل للنشر ، الطبعة الأولى 1990 م.
57- القرطبي ، ابن مضاء : الرد على النحاة ، تحقيق شوقي ضيف ، الطبعة الأولى ، القاهرة 1947 .
58- القيرواني ، ابن رشيق : العمدة في صناعة الشعر ونقده ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، الطبعة الثالثة 1963م .
59- الكتبي ، محمد بن شاكر :فوات الوفيات ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ، دار صادر .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

60- المالقي ، أحمد بن عبد النور:رصف المباني في شرح المعاني ، تحقيق أحمد الخراط ، دمشق 1985 .

61- المبارك ، مازن : النحو العربي ،العلة النحوية ، نشأتها وتطورها ، الطبعـــة الاولـــى 1965م .

62- المبرد ، أبو العباس :-

- الكامل ، تحقيق زكي مبارك ومحمود شاكر ، القاهرة 1939م .

- المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة 1399 هـــ .

63- المخزومي ، مهدي :-

- في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الأولى 1964م .

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة البابي الحلبي ،مصر 1955م.

64- ابن منظور ، جمال الدين : لسان العرب ، دار صادر ، بيروت .

65- ابن هشام الأنصاري ، عبدا لله بن يوسف : -

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، بيروت .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق مازن المبارك وزميله ، بيروت 1979م .

66- ياقوت ، محمود سليمان : أصول النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية 2000 م .

67- ابن يعيش ، يعيش بن علي : شرح المفصل ، بيروت ، عالم الكتب .

ثانيا : دواوين الشعراء

1 - الأعشى ، ميمون بن قيس ، الديوان ، تحقيق فوزي عطوي ، بيروت .

2- ابن ثابت ، حسان : الديوان ، تحقيق حنفي حسنين ، وحسن الصيرفي ، الهيئة المصرية للكتاب 1974م .

3- جرير عطية ، الديوان ، تحقيق نعمان طه ، دار المعارف ، مصر .

4- بني الحسحاس ، سحيم ، الديوان ، دار الكتب المصرية 1369 هـــ .

5- الحطيئة جرول ،الديوان ،شرح ابن السكيت وزملائه، تحقيق نعمان طه القاهرة 1958م

6- الأخطل ، الديوان ، تحقيق إليازجي ، بيروت 1968م .

7 - الذبياني ، النابغة ، الديوان ، تحقيق كرم بستاني ، بيروت .

8 - ذو الرمة غيلان ، الديوان ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر 1964م .

9- ابن ربيعه ، لبيد ، الديوان ، بيروت 1966م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

10- ابن ابي سلمى ، زهير ، الديوان ، تحقيق كرم بستاني ، بيروت 1964م
11- الطائي ، حاتم ، الديوان ، تحقيق عادل جمال ، القاهرة .
12- ابن العجاج ، رؤبة ، الديوان ، تصحيح وليم بن الورد ، ليسبغ 1903م .
13- عزة ، كثير ، الديوان ، جمع وشرح إحسان عباس ، بيروت 1971م .
14- الكميت ، الديوان ، تحقيق داود سلوم ، بغداد 1969م .
15- ابن الملوح ، قيس ، الديوان ، تحقيق عبدا لستار فراج ، القاهرة .
16- هرمة ، إبراهيم ، شعر ، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان ، دمشق 1969م .
17- همدان ، الأعشى ، الديوان ، تحقيق فوزي عطوي ، بيروت .

ثالثاً : الرسائل الجامعية : -

1- الجبالي ، حمدي : الخلاف النحوي الكوفي ، رسالة دكتوراه ، مخطوط ، الجامعة الأردنية 1995م .
2- رفعت ، محمد : أصول النحو السماعية ، رسالة ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر .
3- الزعبي ، بشير : أصول الاجتهاد النحوي في المذهب الكوفي ، رسالة ماجستير ، مخطوط ، جامعة آل البيت .
4- علوش ، جميل : ابن الأنباري وجهوده في النحو ، رسالة دكتوراه ، مخطوط ، جامعة القديس يوسف ، بيروت 1977م .
5- المبارك ، مها : العلل في النحو لأبي الحسن الورّاق ، تحقيق مها المبارك ، رسالة ماجستير ، مخطوط ، جامعة دمشق 1998م .
6- مهيدات ، زين الدين : قاعدة النحو الكوفي في الخلاف ، رسالة ماجستير ، مخطوط، جامعة اليرموك 1984م .
7- موسى ، عطا محمد : الخلاف بين نحاة البصرة ، رسالة ماجستير ، مخطوط ، جامعة اليرموك ،

رابعاً : الأبحاث : -

1- جبر ، يحيى عبد الرؤوف : الشاهد اللغوي ، مجلة النجاح للأبحاث ، المجلد الثاني ، العدد السادس 1992م .س
2- السقا ، مصطفى : نشأة الخلاف في النحو ، مجلة مجمع اللغة العربية الجزء العاشر ، القاهرة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

3- النوري ، محمد جواد : في التطور الصوتي ، مجلة النجاح للأبحاث ، المجلـــد الثـــاني، العدد الخامس 1990م.
4- النوري ، محمد جواد : من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية ، جامعة النجـــاح الوطنية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Abstract

Host of researchers and authors in the past showed much concern in grammar books and discussed them with illustrations and deep investigations and with considerable degree of difference as this is due to the grammarian's role and status in setting up and inferring grammar rules . However, research in those grammar references is insufficient and rare despite the urgent need for studying such books and knowing the attitudes and opinions of famous grammarians towards them.

Therefore, this is a kind of theoretical grammar research in which concern is dedicated to examining the origins and roots which Ibn-Alanbari restored to in writing his book 'The Secret of Arabic –Asrar Al Arabia ' and investigating the Kofian and Al –Basri references from which he had obtained his grammar evidences and information . The researcher in this study is also interested in testing the points which Ibn –Alanbari depended on in correcting what he considered wrong and discussing the relationship between the books 'Asrar AL-Arabia and Al Insaf'. This- in the whole- shows Al-Anbari's personality in his book 'Asrar Al- Arabia in terms of order , classification, justification and outweighing or preponderance.

Choosing the topic of the study came as a result of the following reasons :-

1- The books of AL-Anbari, especially 'Asrar Al-Anbari' can be considered as a valuable grammar resource which contains various points of view and reflects the opinions and thoughts of most grammar schools at that time. This book also shows the effects of jurisprudence, philology and logic on Arabic grammar.
2- Ibn-Alanbari's interest in issues of contradiction and dispute in Albasri and Al-Kofian grammar, his support to Al-Basri's grammar and his accusation to Al-Kofians' opinions they had had , are all enough and convenient reasons for discussing and tracing grammar issues.
3- The fulfillment to Dr. Ahmad Hamed's strong desire and great enthusiasm for the topic which can be considered as a breakthrough to grammar at its source, searching for grammar in its origins and roots and knowing the attitudes of famous grammarians towards a mere issue.

As for the study references and resources, the researcher referred to different recent and old grammar books, dissertations and studies which particularly Al-Anbari's biography or issues of contradiction in grammar.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

This study was divided into an introduction background of the study and five chapters the introduction included the purposes of the study and the statement of the problem' justifications' as well as the study design and procedure. The background section showed Ibn Al-Anbari's biography and the position of his book 'Asrar Al-Arabia' as compaired with his own books and the books of the other authors. As for the five sections, the first chapter contained information about Al Basri's grammatical points
which were supported with the grammatical issues and evidences that were produced by the authors.

The second chapter discussed the Kofian's grammatical points and provided implications of these points on the issues which the author took into account. The third chapter was dedicated to the disputable ideas which Ibn-Alanbari was
unique in discussing them. The researcher discussed in the third section the bases and principles of justification which Ibn-Alanbari depended on as the book 'Asrar Alarabia' based on the theory of justification which adapted the strategy of' Questions and Answers' an easy strategy for learners and learning .

The fifth chapter included the various evidences and proofs which Ibn-Alanbari made use of and showed his opinion towards those evidences which was consisted with opinions of former grammarians.

The conclusion displayed the study results that might be useful for further studies which may benefit from the efforts of Ibn-Alanbari .

This study shows the following results:-

1- Ibn-Alanbari was greatly affected by philosophy and philology . This is clear in his display to the issues of linguistics and grammar and in his comments and logical measurements. He also joined together the theoritical and the practical parts.
2- Ibn-Alanbari was also affected by jurisprudence which is obvious in his books and namely in 'Asrar Alarabia and Alinsaf'. He also classified issues of disputation in the same way as issues of jurisprudence are classified. He also used idioms of jurisprudence in grammar and language.
3- Particular Educational Objectives: This is obvious in his way of showing and discussing grammatical issues. His technique based on 'questions and answers'; a teaching method which was imposed by Ibn-Alanbari's profession .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

4- According to references, Ibn-Alanbari used them in an inconsistent way as he mentioned some of them and neglected many others that they should have been mentioned. He should have also got issues from their origins and not from his educaters.

4- Despite his attempt of innovation and creativity Ibn-Alanbari kept within the scope of former grammarians' opinions and ideas. His new ideas were few and dealt with the branches of grammar and not with its origin. But, despite this fact, Ibn-Alanbari was able to literaturize grammar and released it from the tough way of display which was common in the old grammar books. He showed and displayed grammar issues with easiness and simplicity.

Finally, despite this modest study which discussed Ibn-Alanbari's efforts and contributions in grammar which were shown in his book 'Asrar Alarabia', the researcher indicated that we are still indeed in need of more knowledge and recommended further studies which adapt the scientific approach in dealing with our legacy and its origins and resources.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

An- Najah National University
Faculty of Higher Education

Ibn- Alanbar`s "Book Asrar Al- Arabia" And Its Linguistic And Grammatical Resources

Prepared By :

Hanan Murawih Abd- Alkhaleq Saba`neh

Supervisor :

Professor Ahmad Hamed

This thesis was presented in fulfillment of getting an M A degree in Arabic Language in the faculty of higher education at An- Najah National University

Nablus- Palestine

2002 AD – 1423 H

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit